١٤٤

اليمن

في الصحافة العربية

في

القرن العشرين

١٩٩٤

٤٣

بسم الله الرحمن الرحيم

(١٤٤)

اليمن

فى الصحافة العربية

فى القرن العشرين

١٩٩٤

المجلد الثالث والأربعين

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣

فهرس/ قصاصات الصحف

الموضوع : اليمن 1994

العنوان

المؤلف	الدولة	المصدر	تاريخ النشر	رقم الصفحة
الجفرى يقود تحالفا جديدا للمعارضة اليمنية فى الخارج				
	اليمن	السياسة	94-01-01	1
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				
400 مليون دولار تتحملها الدولة سنويا				
محمد على الديلمى	اليمن	العالم اليوم	94-09-23	2
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				
الرئيس اليمنى يعيد ميزانية "الاشتراكى"				
عبد الله حموده	اليمن	الشرق الاوسط	94-09-23	3
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				
اليمن تعيش اجواء عرس ديمقراطى فى مؤتمر الاصلاح الأول				
اسماعيل حامد	اليمن	الشعب	94-09-23	5
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				
توقع ان يصبح على صالح مشيرا				
اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	94-09-23	7
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				
جدل حول الغاء الدعم				
	اليمن	العالم اليوم	94-09-23	9
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				
مخاوف من تشدد "الاصلاح" اليمنى فى التشكيل الحكومى والتعديلات الدستورية				
	اليمن	الشرق الاوسط	94-09-23	10
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				
وزير الاعلام اليمنى : حوارات شاملة لتشكيل حكومة جديدة				
	اليمن	الحياة	94-09-23	12
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				
إعادة تحقيق الوحدة بصيغة حرة أبرز مبادئ بيان تكتل المعارضة				
لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	94-09-24	13
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				
تجمع الاصلاح يدعو إلى غزالة مخلفات الاشتراكية فى جنوب اليمن				
حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	94-09-24	14
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				
خطوط فاصلة				
سمير رجب	اليمن	الجمهورية	94-09-24	17
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994				

فهرس/قصاصات الصحف

فهرس/قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/قصاصات الصحف

الجبهة الوطنية للمعارضة اليمنية

على الرز | اليمن | الحياة | 94-10-01 | 91

الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

تشكيل جبهة معارضة جنوبية عشية انتخاب الرئيس اليمنى

اليمن | الشرق الاوسط | 94-10-01 | 94

الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

جار الله عمر : اعتز الى العمل السياسى مؤقت

محمد علام | اليمن | الحياة | 94-10-01 | 96

الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

دعوة للمصالحة اليمنية وترحيب بمشاركة شمالية

عبد الله حموده | اليمن | الشرق الاوسط | 94-10-01 | 99

الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

دور الحزب الاشتراكى فى يمن ما بعد الحرب

صلاح صابر | اليمن | العالم اليوم | 94-10-01 | 101

الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

على صالح اقوى المرشحين وينافسه الزندانى ومقبل

وكالات الانباء | اليمن | الاهرام | 94-10-01 | 103

الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

نص بيان اعلان انشاء الجبهة الوطنية للمعارضة موج

اليمن | الشرق الاوسط | 94-10-01 | 104

الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

اعادة انتخاب على صالح رئيسا لليمن 5 سنوات

رويتر | اليمن | الاهرام | 94-10-02 | 107

الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

الاصلاح اليمنى يدعو الى زيادة الاهتمام بمحافظات الجنوب

اليمن | المجلة | 94-10-02 | 108

الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

اللجنة المصرية -اليمنية تستأنف اجتماعتها قريبا

اليمن | الحياة | 94-10-02 | 109

الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

المصالحة الوطنية والديمقراطية والقضاء على الفساد شروطنا

امانى الطويل | اليمن | العربى | 94-10-02 | 110

الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

على صالح رئيسا بالتزكية وتوقع عبد الغنى نائبا له

فيصل مكرم | اليمن | الحياة | 94-10-02 | 113

الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

مليار دولار من البنك الدولى لتمويل 24 مشروعا باليمن

محمد على الديلمى | اليمن | العالم اليوم | 94-10-02 | 115

الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

اليمن يحتاج فى صورة عاجلة الى استئناف اصلاحاته الاقتصادية

بتسى لاون المطوف | اليمن | الحياة | 94-10-05 | 138

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

بعد الحرب : شروط الانخراط اليمنى فى سياق الحداثة

محمد على الشهاوى | اليمن | الحياة | 94-10-05 | 139

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

حزب الاصلاح فى اليمن يسعى الى حقائب اساسية

اقبال على عبد الله | اليمن | الحياة | 94-10-05 | 141

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

سباق ترتيب الاوضاع

حسن ابو طالب | اليمن | الاهرام | 94-10-05 | 143

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

صالح والاحمر يقرران التعيينات وعلى محسن او السيانى للدفاع

عبد الله حموده | اليمن | الشرق الاوسط | 94-10-05 | 144

الموضوع الفرعى : اليمن (امجلد الثالث والاربعون) 1994

عبد الغنى يعلن تشكيل حكومة اليمن الجديدة خلال ساعات

اليمن | الاهرام | 94-10-05 | 145

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

اتجاه لاستبعاد نصف الوزراء وتسع حقائب

حمود منصر | اليمن | الشرق الاوسط | 94-10-06 | 146

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

اليمن : برنامج فى كلمتين

خير الله خير الله | اليمن | الحياة | 94-10-06 | 147

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

اليمن : اعلان الحكومة الجديدة والتربية للاصلاح

خير الله خير الله | اليمن | الحياة | 94-10-07 | 148

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

اليمن : ثمة تطورات بعد انتخابات الرئاسة

اليمن | الشعب | 94-10-07 | 150

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

اليمن ستظل موحدة للابد .. وعلى الاخرين ان يتعاملوا معها على هذا الاساس

اليمن | الشعب | 94-10-07 | 151

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

تشكيل الحكومة اليمنية الجديدة

اليمن | الاهرام | 94-10-07 | 152

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

حكومة يمنية جديدة من المؤتمر و الاصلاح

اليمن | السياسة | 94-10-07 | 153

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

فهرس/قصاصات الصحف

فهرس/قصاصات الصحف

الجفرى : اسلوب شقالصف لن ينجح سالم صالح : لوكنت مكان على صالح لحاوت

17[illegible]	94-10-11	الوسط	اليمن	

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

الزراعات اليمنية خسرت 120مليون دولار

17[illegible]	94-10-11	العالم اليوم	اليمن	محمد على الديلمى

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

لم يعد هناك من يمثل الحزب الاشتراكى اليمنى

18[illegible]	94-10-11	الشرق الاوسط	اليمن	

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

الاشتراكى : البيض والاخرون تورطوا بتحالفات غير وطنية

18[illegible]	94-10-12	الحياة	اليمن	فيصل مكرم

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

العطاس غادر القاهرة

18[illegible]	94-10-12	الاهالى	اليمن	

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

الغاء مجلس الرئاسة تكريس للنظام السابق للوحدة

18[illegible]	94-10-12	الشرق الاوسط	اليمن	سوسن ابو حسين

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

على صالح : يمكن اعادة النظر فى قضية المطلوبين الـ16 .

18[illegible]	94-10-12	الحياة	اليمن	خير الله خير الله

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

قيادة رابطة ابناء اليمن تبدأ اجتماعات لتقويم تجبتها

191	94-10-12	الحياة	اليمن	

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

"الشعبى" يتمتع بتأييد قبائل الجنوب التى ترفض الشطرية

19[illegible]	94-10-14	الشرق الاوسط	اليمن	عبد الله حموده

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثالث والاربعون) 1994

البرلمان ينتخب علي صالح اليوم رئيسا بلا منازع

الجفري يقود تحالفا جديدا للمعارضة اليمنية في الخارج

■ لندن - عدن - رويتر - اعلن سياسيون يمنيون ممن فروا الى الخارج عقب هزيمة دولتهم الانفصالية في الجنوب في يوليو الماضي عن انشاء تحالف جديد يضم احزابا يمنية معارضة.

ودانت جبهة المعارضة الوطنية التي انشئت حديثا في بيان اصدرته في مؤتمر صحافي عقدته امس في لندن حكومة الرئيس اليمني علي عبدالله صالح واعلنت رفضها لنتائج الحرب الاهلية التي دامت شهرين ودعت الى اجراء استفتاء وطني على اداء الحكومة الحالية.

واعلن عبدالرحمن الجفري الذي كان قد عين نائبا لرئيس الدولة الجنوبية المنشقة عن انشاء التحالف [illegible] الرئيس صالح لحمله على الجلوس الى طاولة المفاوضات مع تجمع المعارضة الجديد للبحث الوحدة الوطنية في اليمن.

وردا على سؤال حول [illegible] الى استخدام القوة في نهاية الامر قال رئيس الوزراء الجنوبي السابق حيدر ابوبكر العطاس لرويتر لا نستطيع ان نقول لا.

في غضون ذلك ينتخب مجلس النواب اليمني اليوم رئيسا جديدا لليمن ورجحت مصادر برلمانية في صنعاء ان يفوز الرئيس علي عبدالله صالح بفترة ولاية تستمر خمس سنوات بعد ان دونته تعديلات دستورية اقرها البرلمان يوم الاربعاء الى زعيم بلا منازع.

وقضت التعديلات بالغاء مجلس الرئاسة الخماسي الذي كان صالح يراسه وحل محله ديوان لرئيس الجمهورية.

ومن التغييرات الرئيسية الاخرى في الدستور الاتجاه نحو اقامة نظام السوق الحرة بدلا من النظام الحالي الذي هو خليط من التخطيط المركزي والقطاع الخاص.

وكان صالح المرشح عن حزبه المؤتمر الشعبي العام تعهد لمواطنيه في مطلع الاسبوع الحالي بشن ثورة على الفساد.

وتعهد ايضا بتحرير الاقتصاد الذي اضرت به الحرب الاهلية وتخفيف المعاناة الاقتصادية وخفض معدل التضخم الذي وصل حاليا الى ١٠٠ في المئة سنويا.

وقال صالح ان الاولوية ستعطى ايضا لاعادة بناء المناطق التي هدمت في الحرب الاهلية التي استمرت بين شهري مايو ويوليو ومن بين المرشحين الاخرين الشيخ عبدالمجيد الزنداني من حزب تجمع الاصلاح وهو الحزب الاسلامي الرئيسي في البلاد وعلي صالح عباد مقبل الذي انتخب اخيرا امينا عاما الحزب الاشتراكي اليمني خلفا لنائب الرئيس السابق علي سالم البيض الذي هرب الى الخارج بعد فشل محاولاته الانفصالية في الجنوب.

ورشح حزب البعث العربي الاشتراكي عبدالوهاب محمود لمنصب الرئيس اما وزير النفط والثروة المعدنية فيصل بن شملان فمرشح عن المستقلين.

وقالت المصادر انه حالما يعلن اسم الرئيس المنتخب ستشكل حكومة يمنية جديدة ويعين نائب للرئيس.

واضافت انه سيتم ايضا تشكيل مجلس استشاري من الشخصيات الوطنية والاجتماعية وذوي الخبرة وقد يضم ٤٥ عضوا وان كان لم يتحدد عدد اعضائه بعد.

المصدر : العالم اليوم
القاهرة

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٤

جدل حول الغاء الدعم على السلع الاساسية في اليمن

المؤيدون: 400 مليون دولار تتحملها الدولة سنويا
السوق السوداء انتشرت والدعم لا يصل لمستحقيه
المعارضون: القرار يؤدي إلى اضطرابات سياسية واجتماعية

□ صنعاء ـ محمد على الديلمى:

شغلت قضية رفع الدعم عن السلع الاساسية (القمح ــ الدقيق ــ الارز) الاوساط الاقتصادية والشعبية فى اليمن واثارت جدلاً واسعاً بين المؤيدين والرافضين، خاصة ان الدعم يكلف ميزانية الحكومة اليمنية 22 مليار ريال (400 مليون دولار) سنويا.

«العالم اليوم» استطلعت اراء المسئولين والمواطنين حول القضية التى تمس حياة الشعب اليمنى مباشرة.

الدكتور عبدالرحمن عبدالقادر بافضل وزير التموين والتجارة اليمنى «الموقوف عن العمل بسبب الازمات التموينية المتكررة» يقول ان دعم السلع الاساسية يستنزف من الخزينة العامة للدولة ما بين 335 / 400 مليون دولار سنويا ولا يصل إلى مستحقيه نتيجة المتاجرة غير المشروعة فى هذه السلع وانتشار السوق السوداء، كما ان السلع لا توزع فى المحافظات اليمنية بل انها تتسرب إلى منافذ التهريب ومنها إلى خارج الحدود، ويضيف وزير التموين اليمنى انه لا يجب رفع الدعم بصورة نهائية ويرى ضرورة التدرج فى الغاء الدعم واجراء دراسات متانية لتحرير اسعاره حتى لا يتضرر المواطن البسيط الذى ثبت انه لا يستفيد بالدعم نتيجة التحايل والتلاعب فى توزيع السلع منذ دخولها إلى البلاد حتى وصولها إلى مؤسسات التوزيع وهى المؤسسة الاقتصادية اليمنية والمؤسسة العامة للتجارة والحبوب والجمعية الاستهلاكية لموظفى الدولة.

ويضيف وزير التموين ان بعض التجار يحتكرون شراء السلع المدعومة ويستفيدون من فارق الاسعار.

لذلك فإن توجهات الحكومة هى انتهاج سياسة الاقتصاد الحر التى تحد من تدخل الدولة فى عمليات الاستيراد ـ لذلك فإن رفع الدعم فى النهاية سيوفر مبالغ ضخمة من العملات الصعبة تمكن الحكومة من دعم المزارعين لاستثمار الاراضى الزراعية الخصبة............ «التتمة ص 6»

مقبل يدعو إلى وقف دعم المنشقين

الرئيس اليمني يعيد ميزانية «الاشتراكي» والمطابع الحكومية ترفض إصدار صحيفته

لندن: من عبد الله حموده

على الرغم من مرور نحو 3 أسابيع على اجتماع اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في صنعاء، وانتخاب قيادة جديدة، فإن خطر انشقاق الحزب داخل اليمن ما زال قائما، بسبب تذمر بعض القيادات الوسطية، وان كانت قيادة الحزب تقلل من اهمية هذا الخطر، وتدعو الكوادر المتذمرة الى الانضواء تحت لوائها. وتطالب «اولئك الذين اوجدوهم بالمساعدة في هذه المهمة».

فقد قال علي صالح عباد (مقبل) - الأمين العام للحزب - في تصريحات خاصة عبر الهاتف من صنعاء، «نحن نحاول ان نتلمس الطريق اليهم، واذا كانوا يريدون العودة فاهلا وسهلا، اما اذا كانوا يريدون الاستمرار في وضعهم الحالي، فانه يتعين عليهم ان يبحثوا لانفسهم عن اطار سياسي آخر».

وجدير بالذكر ان تلك المجموعة المتذمرة تضم نحو 30 - 50 من القيادات الوسيطة، وبعض اعضاء المنظمات القاعدة، التي قال مقبل انها تتركز اساسا في محافظتي إب ونمار، ومن ثم يمكن اطلاق وصف «المناطقية» عليهم، وهو لفظ اصبح نوعا من الاتهام في سياق التعبيرات السياسية اليمنية.

وأشار مقبل الى انه «اذا كان هناك اعتراف بالتعامل معنا كحزب، فيجب ان يلغى التعامل معهم، الا اذ اوجدوا كيانهم السياسي الخاص بهم».

واضاف قوله «نامل ان يساعدنا الذي اوجدهم على اصلاح الشان معهم، وتطرق الى تقدير حجمهم السياسي واهميتهم فقال «انهم وجود مفتعل، والآخرون اسهموا في ايجاده».

وردا على سؤال حول لقاء

٤٠٠٠٣

قيادة الحزب الاشتراكي مع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح اوائل هذا الاسبوع، قال الامين العام للحزب «قابلناه بعد دورة اللجنة المركزية لاطلاعه على ما تم».

وقد تناول الحديث اثناء اللقاء الافراج عن ممتلكات واموال وميزانيات الحزب المجمدة، والسماح له باصدار صحفه، وخاصة صحيفة «الثوري».

واوضح مقبل ان هناك موافقة مبدئية للافراج عن ميزانية الحزب، اما في ما يتعلق بمقراته وممتلكاته، فسينظر فيها بعد التشكيل الوزاري، وقال ان صدور صحيفة «الثوري» يحتاج الى مطابع. وذكر ان «المطابع الحكومية لم تعد تفتح المجال امام الصحف الاخرى». واضاف «نحن مطابعنا سلبت ونهبت، وعملية استعادتها تحتاج الى وقت طويل. فلكي تصدر الجريدة تحتاج الى مطابع تجارية، ونحن نتلمس طريقنا في هذا الاتجاه».

وبالنسبة الى تمويل الحزب، وما اذا كان ياتي من ميزانية الدولة او من مصادر اخرى، قال القيادي اليمني - الذي يشغل منصب عضو هيئة رئاسة مجلس النواب ايضا - انه «حسب اتفاقية الائتلاف السابقة، فان الاحزاب الحاكمة تحصل على اعتمادات مالية من الدولة، تتحدد حسب وزنها البرلماني، وقد نفذت هذه الاتفاقية خلال العام الماضي والربع الأول من العام الحالي».

وذكر انه تم تشكيل هيئة تحرير جديدة لصحيفة «الثوري» برئاسة عبد الباري طاهر - عضو المكتب السياسي للحزب ونقيب الصحافيين اليمنيين، ومن المقرر ان تبدا تلك الهيئة عملها خلال الايام المقبلة، لتهيئة الظروف المناسبة لاصدار الصحيفة، وجدير بالذكر ان ابو بكر باذيب - عضو المكتب السياسي للاشتراكي قبل دورة اللجنة المركزية الاخيرة - كان مسؤولا عن صحيفة «الثوري» خلال المرحلة السابقة.

وردا على سؤال حول ما تردد عن ان بعض القياديين الاشتراكيين الموجودين في الخارج سيعودون قريبا، قال مقبل «نود ان يعودوا، ولكننا لا نفهم ان هناك قيادة، ولكن نفهم ان في الخارج عناصر وكوادر».

واجاب على سؤال آخر بشان موقف الـ١٦ شخصية الذين لم يشملهم قرار العفو العام، لانهم مطلوبون للمحاكمة، بقوله «نطالب بالعفو العام عن الجميع، وهذا هو موقفنا الثابت، وما زلنا عنده».

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب
القاهرة

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٤

اليمن تعيش أجواء عرس ديمقراطى فى مؤتمر الإصلاح الأول

صنعاء- إسماعيل حامد:

فى ظل اجواء مفعمة بالديمقراطية والشورى، وفى عرس ديمقراطى رائع وبحضور اكثر من ٢١٥٠ عضوا عقد التجمع اليمنى للإصلاح مؤتمره العام الاول بعد مرور اربع سنوات على تاسيسه فى سبتمبر سنة ١٩٩٠. ويأتى هذا المؤتمر -الذى عقد فى الفترة من ٢٠-٢٢ سبتمبر ١٩٩٤ بقاعة الكلية الحربية بصنعاء- بعد محاولات عديدة سابقة لعقده بدأت بعد عام واحد فقط من تاسيسه ولكن الظروف السياسية التى مرت بها اليمن من معركة الدستور وإقراره إلى الأزمة السياسية إلى الانتخابات البرلمانية وختاما بفتنة التمرد والانفصال التى تم إخمادها بالانتصار الرائع على قوى الردة فى ٧ من يوليو ٩٤، كل هذه الظروف ساعدت على عدم عقد المؤتمر فى موعده، إلى ان جاء الوقت الذى انتهت فيه الازمة السياسية وفتنة التمرد وتقرر عقد المؤتمر بمناسبة مرور اربع سنوات على تاسيسه، وجاء هذا المؤتمر فريدا فى نوعه من عدة أوجه، منها: ان الإصلاح بعقده هذا المؤتمر يعتبر اول حزب سياسى يمنى فى الحكم أو خارج الحكم يقدم على هذه المبادرة العلنية قابلا منطق التحدى، ليبدد كل المخاوف والشكوك التى انتابت المراقبين والمحللين حول إمكانية عقد مثل هذا المؤتمر. وهذا المؤتمر يمثل تظاهرة جماهيرية إسلامية عريقة تؤكد ان الإسلاميين فى اليمن ملتزمون التزاما كاملا كحزب سياسى بالتعددية السياسية والديمقراطية والشورى، ويأتى المؤتمر ليكون فريدا أيضا من خلال الجو الديمقراطى الذى ساده، لقد بدأ المؤتمر صباح الثلاثاء ٩/٢٠ برئاسة الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر الذى القى كلمة بهذه المناسبة اشار فيها إلى سعادته بعقد هذا المؤتمر فى هذه الاوقات التى تحتفل فيها اليمن بالعيد الـ ٣٢ لثورة ٢٦ سبتمبر، واستعرض فى كلمته العوائق التى حالت دون عقد المؤتمر فى وقت سابق، واكد ان عقد المؤتمر هو تعبير عن التزام «الإصلاح» بالقوانين النافذة فى البلاد ليكون خطوة عملية لتثبيت الشرعية الدستورية ولبنة فى صرح البناء الديمقراطى المنشود، واشار إلى ان انعقاد المؤتمر له دلالات كبيرة أهمها الممارسة العملية للشورى والديمقراطية داخل إطار (الإصلاح) والرضا بالنتائج التى قد تفرزها الانتخابات الداخلية.

ثم تحدث فى المؤتمر ايضا عبد الملك المخلافى- الامين العام للتنظيم الوحدوى الناصرى - الذى اكد ضرورة إثراء وتطوير تجربة الحوار بين التيار القومى والتيار الإسلامى لما سيكون له من اثر فاعل فى بلورة المشروع الحضارى العربى الإسلامى، واكد ان انعقاد المؤتمر يشكل إضافة جديدة إلى مسيرة الديمقراطية فى اليمن التى لايمكن أن تتعزز وتزدهر إلا إذا أشيعت الديمقراطية داخل الاحزاب. ثم القى الاستاذ عبد العزيز عبد الغنى -عضو مجلس الرئاسة- كلمة حزب المؤتمر الشعبى العام والتى أكد فيها أن نجاح هذا المؤتمر يشكل خطوة مهمة ومعلما بارزا فى طريق البناء الديمقراطى، وأوضح أن الميثاق الوطنى كان ولا يزال يشكل القاسم المشترك والأرضية المناسبة لإقامة علاقة متميزة بين المؤتمر الشعبى العام والإصلاح فى إطار الائتلاف الحكومى بما يعزز المسيرة الديمقراطية والتعددية السياسية التى أصبحت تشكل أحد الاركان الرئيسية للنظام السياسى والاجتماعى فى بلادنا، وقال: إن الاخوة الوطيدة التى تجمع بين تنظيمنا أخوة

المصدر : الشعب
القاهرة

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أخوة مستمدة في الاصل من سماحة ديننا الحنيف، أخوة تقوم على التكامل والتعاون والنصح لله ولرسوله ولعامة المسلمين وقادتهم. وأضاف عضو مجلس الرئاسة. «إن التحدي الذي ينتظرنا جميعا هو قدرتنا على التصدي لكل محاولات الوقيعة وتمزيق الصف والعمل على أن نقدم للعالم اجمع تجربة ديمقراطية يمنية فريدة تؤكد أن التعدد بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح تعدد تنوع وتوافر لا تعدد تضاد وتنافر. تعدد للبناء والنماء وليس للدمار والفناء، ولتؤكد للناس جميعا وفي مقدمتهم أعضاء وأنصار تنظيمنا أن تحالفنا معا لم تمله الظروف الموضوعية فحسب وإنما تمليه حتمية اللقاء الفكري والعقائدي القائم بين المؤتمر الشعبي والإصلاح والذي يتجلى في أروع صوره في الميثاق الوطني».

هذا وقد بدأت أولى جلسات المؤتمر بعد الجلسة الافتتاحية برئاسة الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر رئيس الهيئة العليا وتم استعراض التقرير المقدم من الامين العام الاخ عبد الوهاب الانسي نائب رئيس مجلس الوزراء الذي تناول فيه الاعمال التي تحققت خلال الفترة الماضية منذ تأسيس الحزب، في مجالات العمل التنظيمي والإعلامي والسياسي والنشاط النيابي بصورة مجملة لنشاطات الإصلاح خلال السنوات الاربع الماضية وفي ظل الظروف والاوضاع التي رافقت مسيرة الإصلاح منذ قيامه. وكذلك تضمن التقرير ابرز المهام المستقبلية التي يتطلب إنجازها خلال الفترة القادمة. وبعد ذلك قدمت الهيئة العليا استقالتها للمؤتمر وتم اختيار اكبر الاعضاء سنا ليتولى رئاسة الجلسة الاولى وهو الاخ محمد جباري، ثم اختارت القاعة بعد ذلك هيئة رئاسة المؤتمر فكانت د. عبد الوهاب الديلمي رئيسا ومحمد علي بحلان نائبا وغالب القرشي وزير الاوقاف مقررا وزيد الشامي مقررا، وتم تشكيل لجنة لاستقبال الملحوظات على تقرير الامين العام، وجمعت الملحوظات والاستفسارات وأجاب عنها الامين العام عبد الوهاب الانسي الذي تم اختياره متحدثا رسميا باسم المؤتمر، وقد أضيفت الملحوظات والاستفسارات والإجابات إلى تقرير الامين العام وبعد ذلك ناقش المؤتمر مشروع النظام الاساسي الذي حوى ٥ ابواب تحوي ١٦ فصلا وقد أخذ هذا المشروع في قراءته ودراسته وإبداء الملحوظات عليه يومين كاملين وقد تم تعديل الكثير من مواده ولكن أهم المواد التي تم تعديلها مايلي:

١- تعديل بإضافة اعضاء الكتلة البرلمانية لحزب الإصلاح إلى هياكل الحزب التنظيمية على النحو التالي: رئيس الكتلة إلى الهيئة العليا، وأعضاء الهيئة الإدارية إلى مجلس الشورى، وبقية الأعضاء إلى المؤتمر العام.

٢- تحديد فترة تواجد القيادات العليا في مراكزها بالحزب بثلاث دورات فقط، وأنه لايجوز تجديد الرئاسة لهم بعد ذلك. وهي بادرة لم يسبق إليها أي حزب آخر في اليمن وخارج اليمن، وذلك لكل من رئيس الهيئة ونائبه والأمين العام والامين العام المساعد ورئيس مجلس الشورى.

٣- كما تم توسيع عضوية الهيئة العليا إلى ١٥ عضوا بدلا من ١١.

٤- تم الاكتفاء بنائب واحد لرئيس الهيئة وأمين عام مساعد واحد فقط. ومن المعلوم أن مدة الدورة اربع سنوات.

ولقد كان الجو الذي تمت فيه هذه المناقشة وهذا التعديل جوا ديمقراطيا فريدا نادرا، وقد يكون بادرة جيدة في عالمنا العربي لإمكانية إتمام مثل هذا الحوار الهادئ والنقاش الجاد المثمر في عالمنا العربي وبعد الانتهاء من تعديل مشروع النظام الاساسي وإقرار هذه التعديلات قام المؤتمر بانتخاب قيادة الحزب وفقا للنظام الاساسي الذي تم إقراره، فتم صباح يوم الاربعاء ٢١/٩ انتخاب الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر رئيسا للتجمع اليمني للإصلاح في الفترة القادمة بالإجماع والتزكية، كما تم انتخاب الاستاذ ياسين عبد العزيز نائبا للرئيس وأيضا بالإجماع والتزكية نظرا لعدم وجود مرشحين آخرين، وتم انتخاب د. عبد الوهاب الديلمي رئيسا للدائرة القضائية داخل الحزب بالإجماع والتزكية كذلك، وبعد ذلك تولى الشيخ عبد الله الاحمر إدارة جلسات المؤتمر وسط هتافات الحضور (شعبي ياشعب الإيمان.. الإصلاح هو العنوان) حيث فتح بعد ذلك باب الترشيح لعضوية مجلس الشورى وانتخاب لجنة للفرز لاختيار ١٠٠ عضو بمجلس الشورى من بين أعضاء المؤتمر العام، وبعد ذلك عقد المؤتمر جلسة أخرى مساء الاربعاء أقرا فيها برنامج العمل السياسي الذي حوى مقدمة تحدث فيها عن تاريخ النضال اليمني وتحقيق الوحدة اليمنية وعن كون (الإصلاح) امتدادا حيا لحركات الإصلاح اليمنية الحديثة. وتناولت المقدمة الاسس والمنطلقات، وهي تأكيد أن الإسلام عقيدة وشريعة، والعدل والحرية والمساواة والشورى والديمقراطية والنظام الجمهوري والوحدة اليمنية. ثم شمل البرنامج ٥ أبواب، الباب الاول ٩ فصول بالعناوين التالية: الثقافة والهوية- التربية والتعليم- الإعلام- مؤسسات المجتمع المدني- الزكاة- الرعاية الاجتماعية- المرأة- الشباب- الامومة والطفولة. وتناول الباب الثاني النظام السياسي وسلطات الدولة والإدارة المحلية وجهاز الإدارة، وتناول الباب الثالث السياسات الاقتصادية والقطاعات الاقتصادية وقطاع الخدمات. وتناول الباب الرابع الدفاع والامن في مجال الجيش ومجال الشرطة والامن، وتناول الباب الخامس السياسة الخارجية، أولا على مستوى دول الخليج والجزيرة ثم على المستوى العربي والإسلامي ثم على المستوى الدولي.

وفتح المجال بعد ذلك لإبداء الملحوظات والاقتراحات حول برنامج العمل السياسي.

هذا وقد صرح الاخ عبد الوهاب الانسي نائب رئيس الوزراء والمتحدث الرسمي للمؤتمر مساء الاربعاء بتصريح ذكر فيه التعديلات التي تمت لمشروع النظام الاساسي والتي سبق ذكرها وأفاد بأن هذه التعديلات جاءت ومبررها هو استيعاب اكبر قدر من الكفاءات التي ستقود التجمع في كافة المجالات، وأيضا لإيجاد تواصل مستمر بين مختلف تكوينات (الإصلاح) والتي تمثل الكتلة البرلمانية فيها تكوينا مهما وفعالا وقال: لاشك أن القيادة الجديدة التي اختارها المؤتمر ستراعي المهام التي ذكرها رئيس الإصلاح في كلمته الافتتاحية وأنها ستعمل على تنفيذ تلك المهام وأنها ستكون على مستوى المسئولية التي أولاها لها المؤتمر.

المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فتح باب الترقيات العسكرية في اليمن

توقع ان يصبح علي صالح مشيراً

□ عمان -
من إقبال علي عبدالله:

■ فتحت الحكومة اليمنية امس للمرة الأولى منذ سنوات عدة «باب الترقيات العسكرية الى اعلى بعدما توقفت عند رتبتي عقيد وعميد».

واوضح القرار الجمهوري الصادر في هذا الشأن ان «ذلك يأتي تقديراً لدور افراد القوات المسلحة في الدفاع عن الثورة والوحدة اليمنية (اشارة الى الحرب التي شهدتها اليمن في شهري ايار (مايو) وحزيران (يونيو) الماضيين وانت الى هزيمة القوات الجنوبية الموالية للحزب الاشتراكي).

وجاء الاعلان عن الترقيات في الاحتفال الذي اقامته وزارة الدفاع ورئاسة الأركان العامة اليمنية في صنعاء وحضره رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح.

وتضمن الاعلان نفسه قرار ترقية «وزير الدفاع اليمني العميد الركن عبدربه منصور، الذي عين في هذا المنصب خلفاً للعميد الركن هيثم قاسم طاهر الذي دانته صنعاء لمشاركته في قرار الحرب والانفصال، الى رتبة لواء وهي اعلى رتبة عسكرية الآن في الجيش اليمني».

وتتوقع مصادر عسكرية في صنعاء «ترقية الرئيس اليمني من رتبة فريق الى رتبة مشير».

وتجدر الاشارة الى ان رتبة مشير كانت منحت لأول رئيس يمني هو عبدالله السلال الذي توفي بداية العام الجاري في صنعاء.

وقال العميد الركن عبدالملك السياني رئيس هيئة الأركان العامة في الاحتفال ان «الوحدة اليمنية التي تحققت في ايار (مايو) ٩٠ اصبحت اليوم راسخة وشامخة معمدة بالدماء الزكية بعدما ظلت طيلة اربع سنوات (الفترة الإنتقالية من ايار ٩٠ وحتى نيسان/ ابريل ٩٣) معرضة للخطر بسبب العقلية التآمرية لاولئك «الخونة الانفصاليين في قيادة الحزب الاشتراكي الذين لم يتعظوا من التاريخ ولم يستفيدوا من الاحداث».

وزاد «انهم ظلوا يتعاملون مع القضايا الوطنية من منظور مصالحهم الذاتية وما يحققونه لانفسهم من مكاسب غير عابئين بالمصلحة الوطنية العليا وبمعاناة الشعب التي تفاقمت بسبب الازمات السياسية المفتعلة من تلك القيادات الانفصالية في الحزب الاشتراكي

التتمة في الصفحة (٤)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٤

توقع ان يصبح علي صالح

تتمة الصفحة الاولى

والمتامرين معهم ممن لفظهم الشعب اليمني واختاروا لانفسهم تلك النهاية المخزية». واكد بان «القوات المسلحة اليمنية تمتلك اليوم اسلحة حديثة ومتطورة» مشيداً «بدور الرئيس علي صالح في بناء القوات المسلحة والامن بناء علمياً حديثاً».

وفي صنعاء (ا ف ب) اعلنت وكالة سبا اليمنية للانباء ان اربع سفن حربية كان القادة الجنوبيون حولوها الى عُمان عند نهاية الحرب اعيدت أول من امس الى اليمن.

واوضحت الوكالة ان السفن وهي طراد وسفينة انزال وصائدتا الغام وصلت مع طواقمها الى ميناء المكلا الواقع على بعد ٦٠٠ كلم شرق عدن.

وكانت مسقط اعلنت السبت الماضي انها اعادت الى اليمن كل الاسلحة والتجهيزات العسكرية التى نقلها القادة اليمنيون الجنوبيون السابقون الى سلطنة عمان.

وجاء التدبير العماني على اثر الزيارة التي قام بها علي عبدالله صالح الى عمان التي لجا اليها العديد من المسؤولين والعسكريين الجنوبيين بعد هزيمتهم أمام قوات صنعاء التي دخلت عدن في السابع من تموز (يوليو) الماضي.

وفي موسكو ذكرت وكالة «ايتار تاس» ان السلطات المولدوفية اعترفت بانها باعت اربع طائرات «ميغ ٢٩» الى جنوب اليمن في حزيران (يونيو) الماضي.

واقر نائب رئيس البرلمان المولدوفي نيكولاي اندرونيك في مؤتمر صحافي بان هذه الطائرات التي هي جزء من المعدات التي ورثتها مولدوفا من الاتحاد السوفياتي السابق بيعت لعدن.

وقال ان مولدوفا لم تعد بحاجة الى هذه الطائرات وانما هي في حاجة الى الاموال من اجل الاصلاحات الاقتصادية. واشار الى ان «جميع الدول تبيع اسلحة بمن فيها جيراننا».

ولم يحدد اندرونيك قيمة الصفقة لكن الصحافة المولدوفية ذكرت ان قيمة الطائرات الاربع مع سبع راجمات صواريخ بلغت حوالى اربعين مليون دولار.

المصدر : العالم اليوم
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ سبتمبر ١٩٩٦

جدل حول الغاء الدعم

والـواسعـة واستصـلاحهـا. امـا الخبير الاقتصادى اليمنى على محمد ناصر وكيل وزارة الماليـة فيرى ضرورة التخلى عن الـدعم والاستعاضة عن ذلك باجراء تصحيح اقتصادى شامل يبدأ بتحرير سعر صرف الريال اليمنى ورفع المرتبات وتصحيح الية السوق بما يكفل رفع مستوى الاداء الاقتصادى.

ويرفض محمد عبدالرب الصامت مستشار وزارة التموين رفع الدعم عن السلع ويقول ان عدم استفادة المواطنين من الدعم يعود إلى الفساد بشتى انواعه وليست القصور فى سياسة الدعم ولكن فى ادارة انفاقه لذلك فالحل لن يكون بالالغاء ولكن بالقضاء على الفساد.

ويضيف ان هناك دولا راسمالية عديدة تعتمد على دعم السلع لمواطنيها.

المواطن اليمنى البسيط يرفض رفع الدعم عن السلع ويعبر عن تخوفه من ان يؤدى ذلك إلى حدوث اضطرابات وخلل اجتماعى ينتج عنه نتائج غير محمودة العواقب فالمواطن احمد عمر شيخ من المحافظات الجنوبية يقول من يصدق ان اليمن الدولة الفقيرة ذات الاقتصاد الهش تدعم الكماليات كالسيارات والاطباق الهوائية (الدش) وتسعى حكومتها لالغاء الدعم عن القمح والدقيق والارز فقد رايت اوراق استيراد سيارة مرسيدس (طلب خاص) قيمتها حوالى نصف مليون دولار يتم ترسيمها الجمركى بالسعر الرسمى للدولار وليس بسعر السوق الموازية مما يهبط من التعرفة الجمركية من 120٪ إلى اقل من 10٪ فقط، لذلك فاننى ارفض رفع الدعم عن السلع الاساسية وان يتم بدلا من ذلك اتاحة الفرصة للمزارعين حتى يتمكنوا من زراعة المحاصيل الاساسية والاستغناء عن المستورد من السلع المدعمة وليكن ذلك على فترة زمنية من 3 إلى 5 سنوات.

ويقترح الصحفى اليمنى احمد الجميفانى الا يتم رفع الدعم بصورة مفاجئة وبدون دراسة متانية لما لذلك من اثار سيئة على المواطنين، ولكن يتم تحديد برنامج زمنى كفترة تمهيدية لرفع الدعم يتهيأ خلالها المواطن لذلك على ان تقوم الحكومة بايجاد البدائل المناسبة لتوفير هذه السلع عن طريق وضع خطة زراعية شاملة لاستغلال المساحات الواسعة لانتاج القمح والحبوب واقامة السدود لاحتجاز كميات الامطار واستخدامها وقت الحاجة عند الجفاف.

ويقترح كذلك ان يقوم بنك التسليف الزراعى بتزويد المزارعين بالالات الزراعية وتقديم القروض لهم بشروط ميسرة وبفوائد قليلة.

اما الدكتور محمد عبدالجواد استاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء فيرى ان سياسة الدعم لم تعد مجدية ولا تباع باسعارها الرسمية فالسعر الرسمى للقمح 165 ريالا ولكنه يباع فى السوق السوداء ما بين 700 و 800 ريال ـ لذلك فانه من الافضل فتح باب الاستيراد للجميع للقضاء على الاحتكار وان تتم عملية تحرير السلع بالتدريج وبما يتناسب مع رفع سعر الصرف للريال مع سعر السوق الموازية وان تقوم الحكومة بمراقبة السوق للحد من الاحتكار والاستغلال.

(الدولار = 90 ريالاً فى سوق الصرافة)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط / لندن

التاريخ : ٢٣ سبتمبر ١٩٩٤

رتبة لواء لوزير الدفاع «الجنوبي»

مخاوف من تشدد «الإصلاح» اليمني في التشكيل الحكومي والتعديلات الدستورية

لندن ـ صنعاء ـ «الشرق الأوسط»

قالت مصادر مطلعة في العاصمة اليمنية ان قضية التشكيل الحكومي هي محور مناقشات المجالس الخاصة، في ضوء التأكيدات التي تشير الى خروج التجمع اليمني للاصلاح من مؤتمره العام الاول في مركز اقوى، يوفر له فرصة المطالبة بمناصفة المؤتمر الشعبي العام الحقائب الوزارية في الحكومة الجديدة، وذلك على الرغم من ان اتجاه الحزب الاشتراكي الى البقاء في المعارضة خلال المرحلة المقبلة، لا يسمح للاصلاح الا بنسبة تمثيل في حدود 30 في المائة مع 70 في المائة للمؤتمر الشعبي، حسب الوزن البرلماني لكل منهما.

واضافت المصادر ان الحديث عن التحالف بين المؤتمر والاصلاح يهدف الى تهدئة حدة مطالبة الاصلاح بنصيب اكبر في الحكومة، على اساس انه شارك في حسم الحرب ضد الجنوب، بمشاركة ما يتراوح بين 60 و70 الفا من افراد الميليشيات والمتطوعين التابعين له في العمليات العسكرية، كما ان عددا كبيرا من هؤلاء المتطوعين ضحوا بانفسهم لفتح طرق وسط حقول الالغام امام القوات الشمالية لتمكينها من التقدم.

وعلمت «الشرق الاوسط» ان عددا من العناصر المستنيرة في تجمع الاصلاح هددت في مجالسها الخاصة من انها قد تنسحب من الحزب، بعد ان تبين لها ان عقد المؤتمر العام الاول ليس سوى مجرد تظاهرة سياسية لفرض اوضاع جديدة على المؤتمر الشعبي في الساحة السياسية اليمنية.

وقال بعض العناصر ان «مؤتمر الاصلاح ممارسة ديمقراطية شكلية مرتبة مسبقا، حققت اختلال التوازن داخله لصالح العناصر المتطرفة».

وعلى الصعيد نفسه اشارت مصادر سياسية الى ان تولي ياسين عبد العزيز القباطي منصب نائب رئيس الهيئة العليا للاصلاح، والدكتور عبد الوهاب الديلمي منصب رئيس الدائرة القضائية، اضافة الى استمرار عبد الوهاب الانسي امينا عاما، واختيار عبد المجيد الزنداني رئيسا لمجلس الشورى يعني تغييراً اساسيا في تركيب قيادة الاصلاح لحساب التيار الاصولي على حساب التيار القبلي، مما يثير تساؤلات حول ما يمكن ان يقوم به الشيخ عبد الله الاحمر رئيس الهيئة العليا للاصلاح لاعادة التوازن الى وضعه السابق وجدير بالذكر ان الانتخابات البرلمانية التي جرت في 27 ابريل (نيسان) 1994 اثبتت قوة التيار القبلي وضعف التيار الاصولي، مما حقق دخول الاصلاح الائتلاف الحاكم في ظل التركيبة السابقة، ولكن الشكل الجديد ينذر بمشاكل عديدة يتعين على الرئيس اليمني ان يواجهها، وخاصة بالنسبة الى التعديلات الدستورية، التي يرغب الاصلاح في ان تشمل 79 مادة، بينما يريد المؤتمر الشعبي حصرها في حوالي 7 فقط.

من ناحية اخرى اصدر الرئيس اليمني علي عبد الله صالح قرارا بترقية العميد عبد ربه هادي منصور وزير الدفاع الى رتبة لواء، وفتح بذلك باب الترقيات العسكرية التي كانت متوقفة عند رتبة عميد (التي حصل عليها اخيرا عدد محدود جدا من كبار الضباط) ورتبة عقيد (التي كانت اعلى رتبة في شمال اليمن حتى عام 1990).

وتأتي ترقية العميد منصور (وهو جنوبي من رفاق الرئيس السابق علي ناصر محمد) مكافأة اخرى له بعدما قاتل في صفوف الرئيس صالح من موقعه السابق قائدا لمحور البيضاء ـ ابين ثم موقعه الاخير (الذي احتله ابان الحرب) وزيرا للدفاع بعدما كان الرئيس صالح قد عزل العميد هيثم قاسم طاهر الذي قاتل مع الزعيم الجنوبي علي سالم البيض.

واعتبرت مصادر مطلعة ان قرار الرئيس اليمني ترقية وزير دفاعه تعتبر مؤشرا على ان عبد ربه هادي منصور

سيبقى في منصبه في الحكومة المقبلة المتوقع الاعلان عنها خلال الايام المقبلة على عكس الشائعات التي ترددت بأن الرئيس صالح ربما يعين العميد عبد الله البشيري وزيراً للدفاع بعدما كان قد دفعه للظهور مرة اخرى خلال الحرب وبعدها.

وكان العميد البشيري (شمالي) يشغل منصب رئيس هيئة الاركان في اول حكومة تشكلت بعد الوحدة، وكان العميد هيثم قاسم طاهر حينها وزيرا للدفاع.. واستقال البشيري من منصبه في العام الماضي بعدما لم يتسن وضع حد للخلافات بينه وبين وزير الدفاع حول اسلوب الادارة وخطة الدمج.. وحينها عين الرئيس صالح العميد عبد الملك السياني رئيسا لهيئة الاركان. ويعتبر عبد ربه هادي منصور ثاني عسكري يمني يحمل رتبة لواء، بعدما كانت القيادة الجنوبية قد منحت هيثم قاسم طاهر الرتبة نفسها خلال الحرب، وظل الرئيس علي عبد الله صالح الذي يحمل رتبة فريق هو صاحب اعلى رتبة عسكرية في الجيش اليمني وكانت بعض المصادر قد توقعت ان يأخذ الرئيس صالح رتبة مشير بعدما دعا عدد من انصاره مجلس النواب اليمني الى منحه الرتبة مكافأة له على تحقيق النصر والحفاظ على وحدة اليمن».

وكانت قضية الترقيات داخل صفوف القوات المسلحة احدى المشاكل التي احتلت حيزا مهما في وسائل الاعلام اليمنية بعد اعلان الوحدة في عام 1990 وسبقت اعلان الوحدة قرارات في صنعاء وعدن بمنح ترقيات كثيرة لضباط في الجيشين الشمالي والجنوبي وهو الامر الذي ترتبت عليه اعباء مالية تحملتها دولة الوحدة.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٣ سبتمبر ١٩٩٤

وزير الاعلام اليمني: حوارات شاملة لتشكيل حكومة جديدة

■ القاهرة - «الحياة» - صرح وزير الاعلام اليمني السيد حسن اللوزي بان عملية الحوار الجارية حاليا على امتداد الساحة في بلاده تستهدف التوصل الى تشكيل حكومة جديدة تضم في صفوفها الشخصيات ذات الكفاءة والقدرات الفنية والتخصصات التي تحتاج اليها البلاد في المرحلة الراهنة.

وقال اللوزي لاذاعة «صوت العرب» امس ان السلطة التشريعية ممثلة في مجلس النواب اليمني «هي صاحبة الحق الاول في اجراء التعديلات الدستورية التي تسبق تشكيل الحكومة الجديدة»، مشيرا الى ان اعضاء البرلمان اليمني يعكفون حاليا على صياغة التعديلات المطلوبة لتاتي متفقة مع التوجهات العصرية لبلاده في المرحلتين الحالية والمقبلة. واكد ان عملية تشكيل الحكومة الجديدة ستتم في اطار الشكل الجديد لرئاسة الدولة ووضع السلطات الاخرى في موقعها طبقا لمبدا الفصل بين السلطات.

واشاد اللوزي بعلاقات بلاده مع سلطنة عمان ووصفها بانها نموذج في العلاقات العربية.

قوى سياسية تؤيد اقتراح الجفري

إعادة تحقيق الوحدة

بصيغة حرة أبرز مبادئ بيان تكتل المعارضة

لندن: من لطفي شطارة

اكد قيادي جنوبي يمني كبير انه سيعلن قريبا بيان مبادئ لانشاء التكتل الوطني للمعارضة اليمنية في الخارج في اطار التحالف الذي اعلن تاسيسه عبد الرحمن الجفري الذي عين نائبا لرئيس جمهورية اليمن الديمقراطية في جنوب اليمن خلال الحرب الأهلية الاخيرة.

واضاف القيادي الجنوبي ان التكتل لن يستثني اي قوى او شخصيات وطنية يمنية سواء خرجت من الشمال قبل ثورة 26 سبتمبر (ايلول) 1962 او من الجنوب قبل ثورة 14 اكتوبر (تشرين الاول) 1963.

وقال في تصريحات لـ«الشرق الاوسط» ان التكتل العريض للمعارضة يستهدف النضال ضد الهيمنة العسكرية الشمالية واعتبر القيادي الجنوبي ان قوات صنعاء تحتل كبرى مدن الجنوب عدن والمكلا وبقية المدن الاخرى وبالقوة وان جميع الممارسات تدل على هذه الهيمنة.

واكد المسؤول الجنوبي ان تكتل المعارضة سيجبر صنعاء على اجراء مصالحة وطنية شاملة تستند الى وثيقة العهد والاتفاق والى الاجماع العربي والدولي حولها.

وقال ان قوى سياسية في الداخل والخارج ايدت قيام تكتل المعارضة واتفقت على ان للجنوب خصوصياته الموروثة من النظام البريطاني إبان الاحتلال الذي دام اكثر من 129 عاما وتعاقبت عليه انظمة استطاعت المحافظة على تلك الخصوصية، وانه لا يمكن الغاء هذه الخصوصية في اطار الممارسات التي تقوم بها القوات الشمالية داخل المحافظات الجنوبية.

واكد ان الهدف الاستراتيجي للتكتل يبقى اعادة تحقيق الوحدة بين الشمال والجنوب بصيغة حرة يقبلها الشعب في الجنوب الذي عانى لمن الحرب ولمن الاحتلال.

ومن جانب اخر عبرت مصادر حزبية يمنية عن مخاوفها من عودة النظام الشمولي في اليمن عبر تحالف المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح والتجمع اليمني للاصلاح الذي يترأسه الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر بعد ان تمكنا من اخراج الحزب الاشتراكي اليمني من السلطة وفرضا قيودا على الديمقراطية في البلاد.

وذكرت المصادر الحزبية في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» ان الخطاب السياسي في اليمن منذ انتهاء الحرب في 7 يوليو (تموز) الماضي يعكس العودة الى الشمولية السياسية، وقالت ان عبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة الأمين العام المساعد للشعبي شدد في كلمته الاسبوع الماضي خلال فعاليات المؤتمر العام الاول لحزب الاصلاح على ان البرنامج السياسي (الميثاق) لحزبه يجب ان نكون المرجع الاساسي لكل الاحزاب.

واضافت ان عبد الغني اعتبر (الميثاق) هو الاساس الذي يجمع بين الشعبي والاصلاح بل واستفتي عليه، مما يجعل بقية الاحزاب ملزمة بتطبيقه.

واكدت المصادر ان الاصلاح والشعبي بصدد رسم استراتيجية للانفراد بالحكم ومصادرة الحريات الديمقراطية واتباع سياسة (تطويع) الاحزاب لصالحها في خطوة تسبق فرض حظر رسمي على نشاط الاحزاب الاخرى.

واعتبرت المصادر قرار وزير الاعلام الذي ينتمي الى حزب الرئيس صالح بمنع عودة اصدار صحف المعارضة والصحف المستقلة التي كانت تطبع في عدن وصنعاء بانها اجراءات اولية على طريق الغاء التعددية الحزبية.

ووصفت المصادر الاجواء السياسية في اليمن بانها خانقة وان التوجهات ورغم مرور اكثر من شهرين على توقف الحرب لا تبدو واضحة ومصير الديمقراطية الوليدة في البلاد اصبح مجهولا. ونفت المصادر ما ذكره مسؤولون في المؤتمر الشعبي العام وتجمع الاصلاح عن وجود مصالحة وحوار سياسي بين الاحزاب اليمنية في الداخل، وقال ان المصالحة السياسية عبارة هلامية ترددها السلطة وليس لها اي اساس على الواقع.

من جانبه استبعد قيادي في هيئة رئاسة مجلس النواب اليمني عودة مناقشة التعديلات الدستورية يوم غد السبت كما كان مقرراً ان تنتهي اللجنة المكلفة بمناقشته من وضع تصوراتها وعرضها على البرلمان.

وقالت المسؤول البرلماني ان اللجنة المكونة من 18 عضوا تمثل مختلف الكتل السياسية للاحزاب في البرلمان طلبت تمديد فترة مناقشتها للتعديلات قبل ان تعرضها على البرلمان.

وقال المسؤول ان البرلمان لم يمنح اللجنة فترة زمنية لانهاء اعمالها نظرا لحساسية الاصلاحات الدستورية التي يناقشونها، كما استبعد ان يفاجئ الرئيس علي عبد الله صالح الجميع بتشكيل الحكومة الجديدة خلال احتفالات الشعب اليمني بمناسبة 26 سبتمبر استنادا لتصريحات الرئيس صالح الصحافية الاخيرة والتي ذكر فيها بانه سيتولى رئاسة الحكومة التي ستتشكل قريبا.

وقالت المصادر ان تشكيل الحكومة قبل المصادقة على الاصلاحات الدستورية سيؤدي الى اقالتها بعد التصويت على مشروع التعديلات، واوضحت ان نظام الحكم السياسي في اليمن سيتغير بشكل كبير حال اعلان البرلمان عن موافقته على المشروع

في البيان الختامي للمؤتمر العام الأول

تجمع الاصلاح يدعو إلى إزالة مخلفات الاشتراكية في جنوب اليمن

صنعاء: من حمود منصر

اختتم التجمع اليمني للاصلاح اجتماعات عمل مؤتمره العام الأول ظهر امس في صنعاء بانتخاب مجلس الشورى (اللجنة المركزية) من 100 عضو، وانتخاب عبد المجيد الزنداني رئيسا للمجلس، وذلك بعد ان انتخب أول من امس الشيخ عبد الله الاحمر رئيسا للهيئة العليا (المكتب السياسي) للاصلاح وياسين عبد العزيز نائبا للرئيس والدكتور عبد الوهاب الديلمي رئيسا للدائرة القضائية، كما أقر المؤتمر برنامج العمل السياسي لتجمع الاصلاح خلال المرحلة المقبلة والنظام الاساسي بعد الموافقة على بعض التعديلات التي ادخلت عليها.

وكان مقررا ان يختتم المؤتمر اعماله مساء أول من امس إلا ان مصادر مشاركة في المؤتمر قالت ان انتخابات مجلس الشورى استغرقت اكبر قدر من الوقت، حيث فتح باب الترشيح له نهار الأربعاء الماضي. فتقدم ما يزيد عن 400 مرشح من بين اعضاء المؤتمر الذين وصل عددهم الى نحو 3300 مندوب، وبعد ذلك جرت عمليات انسحاب على مدى يومين متتالين ووصل عدد المنسحبين الى اكثر من مائتين وثمانين مرشحا، وبقي 100 تنافسوا في الانتخابات على 100 مقعد في المجلس.

وتمت عملية الاقتراع في جلسة المؤتمر مساء الخميس الماضي ثم بدات عملية الفرز عبر جهاز الكومبيوتر (الحاسوب) لأول مرة، عن طريق ادخال بطاقات الاقتراع، ليقوم الحاسوب بعملية الفرز الآلية، التي اسفرت عن فوز عبد المجيد الزنداني بالمرتبة الأولى وحاز أكثر من الفي صوت. وحصل حمود هاشم الذارحي على المرتبة الثانية بينما حصل عبد الوهاب الآنسي الأمين العام السابق على المرتبة الثالثة تلاه عبد الرحمن بافضل وزير التموين والتجارة في المرتبة الرابعة، وحصل محمد عبد الله اليدومي الأمين العام المساعد السابق على المرتبة الخامسة تلاه عوض بامطرف محافظ لحج في المرتبة السادسة، وحصل آخر عضو في مجلس شورى الاصلاح على 1300 صوت، وهو خالد العرادة من محافظة مأرب.

ومن بين ابرز الشخصيات التي سقطت في الانتخابات محمد حسن دماج وزير الادارة المحلية، واحد أبرز الشخصيات المؤسسة للتجمع اليمني للاصلاح، وعبد السلام خالد كرمان وزير الشؤون القانونية من كبار شخصيات الاخوان المسلمين في اليمن.

وقال مشاركون في الاجتماع لـ«الشرق الأوسط» ان نسبة 75 في المائة من مقاعد مجلس الشورى لتجمع الاصلاح حصل عليها عناصر الاخوان المسلمين نظرا لكثافة مندوبيهم في المؤتمر، بينما واجه في القطاع التجاري سقوطا كبيرا إذ لم ينجح من التجار المحافظين الذين ترشحوا لعضوية المجلس سوى تاجر واحد وهو عبد الله القص من صنعاء.

وقالت المصادر انه رغم الترتيبات الاولية التي جرت لضبط مسار النتائج فان العملية الديمقراطية في انتخابات مجلس الشورى سارت بطريقة منضبطة لصالح مبادئ العمل الديمقراطي النزيه.

وذكرت ان مجلس الشورى انتخب بعد اعلان النتائج مباشرة عبد المجيد الزنداني رئيسا له، ومن المقرر ان يعقد جلسة له في وقت لاحق قبل اعلان البيان الختامي ينتخب باقي اعضاء الهيئة العليا وعددهم 10 يضافون الى الاعضاء الخمسة بحكم مناصبهم «رئيس ونائب رئيس التجمع والأمين العام ومساعده ورئيس المجلس».

ونقرر ان يقام صباح اليوم حفل الاختتام لتلاوة نتائج المؤتمر والبيان الختامي.

وكشفت مصادر وثيقة الاطلاع لـ«الشرق الأوسط» عن ابرز المقررات والتوصيات التي تضمنها البيان الختامي، واهمها التأكيد على تعزيز الأمن والاستقرار في البلاد وتعمير ما خربته الحرب والقضاء على الفساد المالي والاداري.

كما اقر المؤتمر تكليف الهيئة العليا (المكتب السياسي) والأمانة العامة بمتابعة بناء الهياكل والاطر القيادية للاصلاح في كل المستويات التنظيمية، واتخاذ الاجراءات لتحصيل الاشتراكات المالية من الاعضاء، واستخراج حصة التجمع اليمني للاصلاح من الدعم الحكومي المقر وفقا للقانون المنظم للاحزاب في البلاد.

كما أقر دراسة وتقويم تجربة الائتلاف سلبا وايجابا واتخاذ القرار بالاستمرار فيه من عدمه.

واقر اعتبار صحيفة «الصحوة» الاسبوعية التي تصدر في صنعاء، ناطقة باسم التجمع اليمني للاصلاح ومعبرة عنه، وأوصى الهيئة العليا والأمانة العامة بدراسة امكانية تحويلها الى صحيفة يومية.

ودعا مؤتمر الاصلاح اليمني الى ضرورة مواجهة الفساد بحزم، واعتماد الكفاءة والخبرة، والنزاهة اساسا لاختيار من يتولى السلطة العامة.

كما دعا الى اعطاء أولوية في الاهتمام بالمحافظات الجنوبية والشرقية «عدن، لحج، أبين، شبوه، حضرموت، المهرة»، واعطائها الأولوية في المشاريع والخدمات وحسن اختيار الكوادر التي ستدير مرافق الدولة فيها وضرورة معالجة مخلفات الحزب الاشتراكي والثقافة الاشتراكية فيها، وتمتين الوحدة الوطنية وتحصينها من الاختراقات التي تكرس الشطرية والطائفية، والمذهبية والقبلية».

كما أوصى مؤتمر الاصلاح بأن يجري التقسيم الاداري الجديد للبلاد على اسس ومعايير موضوعية وعلمية بما يكفل

تعميق الاندماج الاجتماعي وتعزيز الوحدة الوطنية، وازالة مخلفات التشطير، واكد على اهمية تطوير نظام الادارة المحلية بما يؤدي الى تطبيق اللامركزية المالية والادارية وبما يكفل احياء التجربة التعاونية.

وأكد ايضا على حق القوى السياسية الوطنية في ممارسة العمل السياسي المسؤول والملتزم بثوابت الأمة، وعلى استمرار النهج الديمقراطي لترسيخ مبدا التداول السلمي للسلطة، واعطاء المعارضة حقها باعتبارها مكملا للعملية الديمقراطية.

وعبر التجمع اليمني للاصلاح في ختام اجتماعات مؤتمره العام الاول عن شكره وتقديره للدول الشقيقة والصديقة لليمن في دعمها للوحدة اليمنية وعبر عن ارتياحه للانفراج السياسي في الجزائر ودعا جميع الاطراف الجزائرية للتحاور السلمي في ما بينها.

المصدر : الجمهورية
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٤

خطوط فاصلة

مع احترامى، وتقديرى.. «للأخوة» فى اليمن.. ليس من السهل أن نطلق على ماجرى هناك.. انتصاراً عسكرياً..! فالحرب عادة تكون مع «الأجنبى».. إما بقصد طرده من أرض استولى عليها دون وجه حق.. أو الحيلولة بينه وبين الاعتداء على التراب الوطنى.. لكن الوضع فى اليمن مختلف.. إنه تناحر بين مجموعتين واحدة تملك كل شىء.. وأخرى لاتملك تقريبا شيئا.. والنتيجة أن تحققت «الغلبة» للطرف القوى.. وتلك سنة الحياة..!

وبصرف النظر عن أسباب الصراع.. سواء أكانت كلها، أو بعضها متعلقة بقضية الوحدة.. ودون الدخول فى تفصيلات، أو فلسفات منها مايقول إن فرض الوحدة بالسلاح.. غير مقبول.. وأن القاعدة الشعبية هى صاحبة القرار النهائى فى هذا الصدد.. بصرف النظر عن كل ذلك.. فإنى أشعر بأن «الجو العام» فى اليمن حاليا يشبه الى حد كبير ماكان سائدا ـ ومازال ـ فى العراق بعد انتهاء أزمة الخليج..!!

• • •

لقد اعتبر العراق نفسه.. منتصرا فى «أم المعارك».. وأقام الأفراح، والليالى الملاح، ووزع «الكعك»، وصدرت قرارات بترقية الضباط.. وانتقل طارق عزيز (ناصح الضلال، والبهتان) من مرتبة الوزير.. إلى درجة نائب رئيس الوزراء..!

نفس الحال فى اليمن.. فلأول مرة يفتحون باب الترقيات فى الجيش إلى ماهو أعلى من رتبتى عقيد، وعميد.. حيث رقى أول أمس وزير الدفاع العميد الركن «عبدربه منصور» إلى رتبة لواء فى احتفال كبير ابتهاجا بالنصر المؤزر على الجنوب.. وهى رتبة لم تكن موجودة من قبل.. وذلك بهدف الاحتفاظ بفارق ملموس بين رتبة «عقيد».. ورتبة «فريق» التى حصل عليها منذ سنوات على عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة..!!

• • •

الآن.. تتوقع الأوساط السياسية، والعسكرية فى اليمن.. أن يرقى الفريق «على صالح» إلى درجة «مشير».. حتى يظل «الفارق» قائما بنفس المساحة.. بعد أن أصبحت رتبة «لواء» متداولة ومسموحاً بها..! وبهذا يكون فى تاريخ اليمن «مشيران» المشير عبدالله السلال قائد الثورة اليمنية ضد «الامام».. ـ رحمه الله ـ والمشير على عبدالله صالح محقق الوحدة بالسلاح..!

• • •

عموماً.. لقد أخذ اليمن أثناء حرب الخليج موقف العراق لأسباب عديدة.. لكن عندما فرض المجتمع الدولى الحظر على بغداد.. لم تستطع صنعاء أن تفعل شيئاً للعراقيين الذين يعانون من قسوة الحصول على الطعام، والكساء، والدواء.. وفى تصورى أن اليمن لابد وأنه قد استفاد من تجربة «الصديق».. وبالتالى تحاول حكومته بشتى السبل علاج آثار الحرب بين أبناء الوطن الواحد.. وهى آثار مريرة وشاملة وكم كنت أتمنى أن تنال هذه المهمة.. الأولوية قبل التفكير فى أى ترقيات.. أو علاوات..!!

سمير رجب

تضارب الروايات حول الدوافع

غموض يلف مقتل صحافيين في صنعاء

لندن ـ صنعاء: «الشرق الاوسط»

بدأت الاوساط اليمنية تبدي قلقها من تفاقم ظاهرة الانتحار بين اوساط الصحافيين اليمنيين منذ نهاية الحرب الاهلية الاخيرة.

وقالت مصادر يمنية في صنعاء امس في اتصال هاتفي مع «الشرق الاوسط» ان حالة من الحزن خيمت على الاوساط الصحافية والاعلامية بعد الاعلان عن وفاة الصحافي خالد المتوكل رئيس تحرير جريدة «صوت الحقيقة» المستقلة والشاعر والاديب عبد الرحمن الحجري.

وفي حين، قالت هذه المصادر ان المتوكل والحجري وجدا مقتولين في احدى غرف منزل المتوكل في حي الجراف، فان وكالة الانباء اليمنية الرسمية (سبا) لم تشر الى انهما قتلا، بل ذكرت ان المتوكل والحجري انتقلا الى رحمة الله دون ان تعطي اية تفاصيل اخرى.

وكانت المصادر نفسها قد ذكرت ان صوت اطلاق رصاص سمع في منزل المتوكل، لكن وكالة «سبا» لم تتحدث عن اطلاق رصاص في بيانها حول الحادث.

وكان شهود عيان قد ذكروا انهم عثروا على جثة المتوكل مصابة بثلاث طلقات في الصدر وطلقة رابعة في العنق، كما عثروا على جثة الحجري مصابة بطلقة في الراس والى جانبه مسدس.

وقدرت اوساط اعلامية ان يكون الحجري قد انتحر لا سيما انه كان

التتمة ... ص١ تفاصيل ... ص١

يعيش حالة اكتئاب منذ وفاة امه منذ بضعة اشهر.

وقالت مصادر اخرى ان خالد المتوكل قد دعا الحجري الى منزله للتخفيف من حالته ومساعدته على الخروج من عزلته، وفيما هو يقوم بتحضير الطعام له، دوى في غرفة الاستقبال صوت رصاص، فهرع اشقاء المتوكل وزوجته الى الداخل ليجدوا الرجلين جثتين هامدتين مغمورتين بالدماء.

من جهة ثانية تحدثت المصادر التي امتنعت عن ذكر اسمها ان عددا كبيرا من الصحافيين والادباء يعيشون حالة احباط واكتئاب من جراء الوضع السياسي الذي تمر به اليمن منذ انتهاء الحرب الاهلية.

وقالت المصادر ان محمد مقبل الزبلي والذي يعمل مخرجا ومذيعا في الاذاعة وجد منتحرا داخل منزله الشهر الجاري وترك خلفه رسالة وصف فيها حالته السيئة ومعاناته المعيشية.

المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

توقع إقرار التعديلات الدستورية خلال يومين

مفاجأة في الاصلاح اليمني: اليدومي اميناً عاماً مكان الأنسي

□ صنعاء - من فيصل مكرم:
□ عدن من إقبال على عبدالله:

■ انهى التجمع اليمني للإصلاح اعمال مؤتمره الاول في ساعة متقدمة امس بعدما اقر وثائقه السياسية وعلى راسها المشروع الاساسي (النظام الداخلي) وبرنامج العمل السياسي والقرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر واستكمل انتخابات هيئاته القيادية. وانتهت صباح امس عملية فرز الأصوات وأعلنت النتيجة النهائية لانتخابات رئيس مجلس الشورى (اللجنة المركزية) واعضائه الـ ١٠٠. وفاز برئاسة المجلس الشيخ عبدالمجيد الزنداني.

وفي اول اجتماع عقده مجلس الشورى مساء امس حصلت مفاجأة في انتخاب الأمين العام والأمين العام المساعد، اذ بعد فتح باب الترشيح وعملية التصويت فاز السيد محمد علي اليدومي (وهو ضابط سابق في جهاز الامن السياسي) بمنصب الامين العام للإصلاح فيما انتخب السيد عبدالوهاب الانسي نائب رئيس الوزراء أميناً عاماً مساعداً. وكان الانسي يشغل منصب الامين العام في السنوات الاربع الماضية وهي مرحلة التاسيس.

وقال مصدر قيادي في تجمع الاصلاح لـ «الحياة» ان انتخاب الامين العام ومساعده يجسد الامتثال الصادق عند اعضاء التجمع لنتائج العملية الديموقراطية والتي تبدا فعلاً داخل التنظيم السياسي وليس العكس. واكد هذا التوجه امتثال السيد عبدالوهاب الانسي لراي الاغلبية وقبوله منصب الامين العام المساعد في حين كان يطالب بجدارة منصب الامين العام.

واضاف المصدر: «لقد ادرك مجلس الشورى للتجمع اهمية تفرغ الامين العام لشؤون التنظيم وإدارة اعماله واجتماعاته الى جانب القيادات العليا، فانتخب امينه العام على هذا الاساس، بما يسمح للامين العام المساعد بان يكون اكثر تفرغاً لاداء مهماته كمسؤول في الحكومة، اذ ان عبدالوهاب الأنسي هو نائب لرئيس مجلس الوزراء».

على صعيد آخر، علمت «الحياة» من مصادر برلمانية يمنية ان مجلس النواب اليمني سيستانف غداً الأحد اعمال دورته الحالية، المكرسة لمناقشة التعديلات الدستورية. وتوقعت هذه المصادر ان يطرح مشروع التعديلات الدستورية في صيغته النهائية التي ستقدمها لجنة برلمانية كلفت الأحد الماضي إعادة صياغة المشروع في ضوء ملاحظات النواب في اثناء جلسات مناقشته في الاسبوعين الماضيين.

واكدت المصادر نفسها أن اللجنة البرلمانية الخاصة تغلبت على خلافاتها بعدما بدأ النواب الاشتراكيون في اللجنة يصوتون مع الاغلبية لمصلحة المواد المتفق على صيغتها النهائية بين المؤتمر الشعبي العام وتجمع الاصلاح.

ورغم معارضة عدد من اعضاء مجلس النواب وتحفظهم عن الطريقة التي تدار بها مناقشة التعديلات داخل المجلس، الا انه لا يستبعد التصويت على التعديلات بالاغلبية المطلوبة (ثلاثة ارباع الاعضاء) غداً او خلال اليومين المقبلين. وكانت مشاورات على الصعيدين البرلماني والسياسي جرت بين الاحزاب السياسية

التتمة في الصفحة (٤)

الرئيسية خلال الأيام الثلاثة الماضية، وابرز هذه المشاورات لقاء جمع الرئيس علي عبدالله صالح والقيادة الجديدة (المكتب السياسي) للحزب الاشتراكي اليمني ولقاء اخر جمع علي صالح واعضاء كتلة الأكثرية في مجلس النواب. كذلك جرت مشاورات بين رموز من الكتل البرلمانية الثلاث في المؤتمر والاشتراكي والاصلاح.

وفي هذا الصدد اشارت مصادر مطلعة الى ان تلك الحوارات ربما توصلت الى تسوية سياسية لا يستبعد ان تتناول نشاطات الحزب الاشتراكي على الساحة السياسية في البلاد ووجوده، وربما ارتبطت باستمراره في الائتلاف الحاكم وإن بنصيب رمزي الى جانب المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح في مقابل اقرار التعديلات الدستورية في البلاد التي يعتبرها الرئيس علي صالح اهم مؤشرات بناء اليمن الجديد وترسيخ اسس الدولة اليمنية الحديثة.

وتوقعت المصادر تشكيل الحكومة الجديدة عقب إقرار التعديلات الدستورية مباشرة وانتخاب رئيس للجمهورية.

وفي عدن، اكدت مصادر سياسية مسؤولة بان «عدداً من القادة العسكريين والشخصيات السياسية الجنوبية سيعود قريباً الى اليمن».

واشارت هذه المصادر الموجودة في صنعاء والتي امكن الاتصال بها من عدن الى ان «العقيد علي سعيد عبويد قائد محور حضرموت (شرق عدن) في اثناء المعارك التي شهدتها اليمن في شهري ايار (مايو) وحزيران (يونيو) الماضيين عاد اول من أمس مستفيداً من قانون العفو العام الشامل الذي أصدره رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح في ايار الماضي». وزادت ان «العقيد عبويد الذي عين لدى اعلان الوحدة نائباً لرئيس هيئة الاركان العامة اكد تمسكه بالوحدة وإدانته للحرب وقادة الانفصال من الحزب الاشتراكي الذي ينتمي اليه».

وقالت المصادر السياسية ان «السلطات الحكومية دعت عدداً من قادة الاشتراكي بما في ذلك بعض الذين وردت اسماؤهم في قائمة الـ ١٦ الى العودة الى البلاد مؤكدة انهم سينالون محاكمة عادلة تكفل لهم كل الضمانات وسيتم التعامل معهم بكل مرونة وفق ما تقتضيه المصلحة الوطنية». وتابعت بان «دعوة السلطات استثنت ابرز العناصر الضالعة في مخطط الحرب والانفصال وهم السادة علي سالم البيض والسيد سالم صالح محمد ورئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس ورئيس حزب الرابطة عبدالرحمن الجفري والسيد محسن بن فريد ووزير الدفاع العميد هيثم قاسم طاهر ووزير النقل صالح عبيد احمد».

واكدت ان «الرئيس علي صالح اكد بان صدر اليمن مفتوح للجميع عدا مجرمي الحرب الذين ارتكبوا اعمالاً إجرامية وتآمروا على وحدة البلاد وشاركوا في الاعداد لمؤامرة الانفصال وتنفيذها».

واضافت ان «علي صالح حريص كل الحرص على لقاء كل العائدين بهدف الاطمئنان الى احوالهم وتاكيد حق العائد في «ممارسة حياته الطبيعية داخل وطنه».

القطاع الخاص يشارك في المشروع

70 مليـــون دولار من «الـــدولي» لتدريب العمالة الماهرة في اليمن

□ صنعاء ـ محمد علي الديلمي:

قـال المهندس جمال عبـد الخالق الخولاني نـائب رئيس الهيئـة العامـة للتـدريب المهني ورئيس اللجنة الوطنيـة للإعداد لمشروع تطـوير التـدريب لـ «العالم اليوم» «إن البنـك الدولي قـد رصد 70 مليـون دولار مسـاهمة منـه في المشروع اضافـة إلى أن بعض الـدول الغربية كالمانيا وهـولندا واليابان ستساهم في المشروع في شكل منح».

واوضح المهندس الخولاني أن المشروع سيعمل على تغذيـة قطاع واسع مـن التخصصات والكـوادر الفنية المؤهلة لتصحيح هيكل المهارات الفنية إذ تعاني السوق اليمنيـة من وجـود كثرة في الاختصـاصيين وندرة في العمالة الماهـرة وشبه الماهرة والفنيين وهـو ما ينعكس على المؤسسات الإنتاجية.

وقال الخولاني: «إن التـدريب المهني في اليمن يعاني منذ عـام 1990 عندما انشئت الهيئـة العامـة للتدريب بسبب عـدم تنفيـذ استقـلال الهيئـة مـاليـا وإداريـا والاشراف الكـامل على مـراكـز التـدريب المهني التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم مما أدى إلى أن تلك المراكـز تتـوقف عن العمل اوقـاتـا كبيرة من العـام الـدراسي نتيجـة عـدم تـوافـر المواد الخام الخاصـة بالتشغيل وعدم اهتمام الوزارة بتلك المراكز».

واكـد المهندس الخولاني أنـه سيتم اشراك القطـاع الخاص واصحـــاب الأعمال في إدارة وتمويل مشروع التدريب المهني لمعـرفة مدى احتياجـاتهم للعمال المهرة وشبه المهرة.

وأعلن الخولاني انه ستقام بهذا الخصوص ندوة في منتصف اكتـوبر يحضرهـا صانعـو القرار في وزارات العمل والتخطيط والتنمية والتربية والزراعة والكهرباء اضافة إلى الاتحادات والجمعيات ذات العلاقـة وكبار رجال الأعمال والمهتمين.

من اجـل تحديـــد دور القطـــاع الخاص واصحـــاب الاعمال في إدارة وتمويل التــدريب وستستضيف الندوة خبراء البنك الـدولي البالغ عددهم 13 خبيرا.

وقـال: «إن الهيئـة العـامـة للتـدريب المهني ووزارة التربية والتعليم واتحاد الغرف التجارية اليمنية هي الجهات التي تشرف على دراسة مشروع وتطوير التدريب المهني».

المصدر : الحياة المصرية

التاريخ : ٢٣/٩/١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اخرجوا جثث الموتى وألقوا بعظامهم فى النار

اليمن

طالبت قيادة حزب المؤتمر بزعامة رئيس مجلس الرئاسة الفريق على عبدالله صالح وحزب الاصلاح بزعامة رئيس مجلس النواب الشيخ عبدالله الاحمر ، طالبتا القيادة الجديدة للحزب الاشتراكي بتحديد موقفها النهائي من العناصر الانفصالية فى قيادة الحزب الاشتراكى الموجودة فى الخارج منذ هزيمة الحزب فى يوليو الماضى ، وذلك كشرط لاستمرار النشاط السياسي للحزب وبقائه على الساحة اليمنية وعودة مقراته واصدار صحفه التى اوقفت منذ دخول قوات الوحدة الى عدن .

ويدور الجدل والنقاش داخل الحزب الاشتراكي بين اعضاء القيادة الجديدة حول ما اشترطه المؤتمر والاصلاح .

ويطالب عدد من القياديين الجدد فى الاشتراك بالاسراع فى حسم موقف الحزب من ادانة العناصر الانفصالية وفصلها من قيادة الحزب خصوصا الموجودين منهم فى الخارج وعلى رأسهم الامين العام السابق على سالم البيض ونائبه سالم صالح محمد والمهندس حيدر ابوبكر العطاس رئيس الوزراء السابق والعضو السابق للمكتب السياسي .

وقالت عناصر تابعة لتيار منسوب الى مؤسس الحزب عبدالفتاح اسماعيل الذى قتل فى احداث يناير ١٩٨٦ ان مماطلة القيادة الجديدة للحزب فى اتخاذ قرار الادانة والفصل فى حق القيادة السابقة سيعرض الحزب لانقسامات جديدة وسيحرمه من مواصلة نشاطه فى الساحة السياسية حتى فى اطار المعارضة .

واكدت هذه العناصر ان « القرارات التى اتخذتها الدورة الاستثنائية الاخيرة للحزب فى صنعاء لم تكن فى مستوى ماكان يتوقعه اعضاء الحزب فى عموم محافظات البلاد بل جاءت لترضى القيادة الانفصالية فى الخارج والتحايل على شركاء الائتلاف وهما المؤتمر والإصلاح ، وقالت هذه العناصر التى تسمى نفسها « تيار فتاح » نسبة الى عبدالفتاح اسماعيل انها اعلنت موقفها الواضح والصريح من هذه القضية وانها ستواصل نشاطها ونضالها فى الحزب من اجل اتخاذ قرار الادانة والفصل قبل انعقاد المؤتمر العام الرابع الذى اشارت القيادة الجديدة الى انه سوف يفصل فى هذه القضية .

من ناحية اخرى اذاعت مصادر أمنية يمنية ان التحقيقات الجارية مع العناصر المتطرفة التي اقدمت على تحطيم عدد من المساجد واخرجت الاولياء فى مدينة عدن كشفت عن ارتباط هذه العناصر بجهات خارجية تسعى الى زعزعة الامن والاستقرار فى اليمن .

ويبلغ عدد المقبوض عليهم ٣١ شخصا كانوا مسلحين بانواع مختلفة من السلاح بينها قذائف « ار بى جى » تسلموها من عناصر جنوبية معروفة بانتمائها الى التيار السلفى .

وكان المتهمون قد قاموا قبل اسبوعين بهدم اضرحة الاولياء ونبش قبور الموتى واخراج جثثهم وبعثرتها على الارض ثم القوا بعظامها فى النار كما دمروا الاثريات والابواب الخشبية الثمنية للمساجد والاضرحة واحرقوا الكتب والمخطوطات النادرة فى حريق هائل اقاموه امام مسجد العيدروس الكبير وماتزال حتى الآن آثار الحريق ظاهرة للعيان .

ضعف تمثيل الجنوب في المواقع الرئيسية لقيادة «الاصلاح»

الاخوان يفوزون بمجلس الشورى على حساب مشائخ اليمن

صنعاء: من حمود منصر

اختتم التجمع اليمني للاصلاح مؤتمره العام الاول امس في «قاعة 22 مايو» بالكلية الحربية بحفل مفتوح حضره عدد من كبار المسؤولين اليمنيين وزعماء الاحزاب، تلي فيه البيان الختامي، وكلمة باسم المشاركين في المؤتمر، القتها امة السلام رجاء، ركزت فيها على موقف الاصلاح ورؤيته للمرأة في اطاره التنظيمي والحركي، وداخل صفوف المجتمع، واكتفت بالتأكيد على الامر الواقع الذي تعيشه المرأة وفق النظرة الاسلامية اليها.

ثم القى عبد الرحمن عبد الله بكير - رئيس فرع الاصلاح بحضرموت - كلمة باسم مجلس الشورى «اللجنة المركزية» للاصلاح تطرق فيها لشرح مفهوم «الشورى» من منظور الحركة الاسلامية وخلص الى القول بانها تعني «الاصلاح» وان «الاصلاح هو الشورى»، وحث على اهمية الحوار السلمي واتباع النهج القويم الذي يجسد المعنى الحقيقي للشورى، و«التواصي بالحق والصبر». واختتم كلمته بالاشادة الى ان هناك الكثير من التحديات المستقبلية التي تنتصب امام تجمع الاصلاح خلال المرحلة المقبلة، وقال ان هذه المهمات تتطلب العمل بجد ومثابرة، خاصة «بعد ان تم تطهير البلاد من دنس الحزب الاشتراكي الحاكم، رغم انها لم تتطهر من دنس الاشتراكية الملحدة».

وهذا القول يفسر دعوة التجمع اليمني للاصلاح في بيانه الختامي الى الاهتمام بالمحافظات الجنوبية والشرقية، وضرورة معالجة مخلفات الحكم الشمولي والثقافة الاشتراكية.

وبالرغم من ان ردود الفعل الاولية حول نتائج المؤتمر تباينت على صعيد الاوساط الاصلاحية بين راض ومتحفظ ومؤيد، فانها مازالت محل دراسة على الصعيد السياسي العام، لكن الشيخ عبد الله الاحمر - الذي بدا اكثر انشراحا وتفاؤلا، عبر في كلمة القاها في ختام المؤتمر عن حمده لله على انجاز جميع اعمال المؤتمر بروح التعاون والشعور العالي بالمسؤولية. وعبر عن ثقته بان نتائج اعمال المؤتمر ستكون حافزا لاعضاء تجمع الاصلاح للعمل من اجل تحقيق اهدافهم.

واكد الشيخ الاحمر موقف «الاصلاح» الذي يمد يده لكل «القوى السياسية الوطنية، الملتزمة بالثوابت والاسس المجمع عليها، للتعاون في تحقيق امنيات وتطلعات الشعب اليمني. وقال «ونحب ان نؤكد هنا اننا في «الاصلاح» مصممون على تطوير علاقة التعاون والتكامل القائم بين التجمع اليمني للاصلاح والمؤتمر الشعبي العام، التي جذرتها معركة الدفاع عن الوحدة والديمقراطية».

واضاف انهم سيعملون «على استمرار وتطوير تلك العلاقة في المرحلة المقبلة» وقال «ان الارضية الفكرية التي ينطلق منها الاصلاح والمؤتمر واحدة، وان اختلفت الوسائل فالغايات واحدة، وهدفنا بناء اليمن واصلاح احواله، والنهوض به».

وقد قابل الموقف من المؤتمر الشعبي العام موقف متصلب تجاه الحزب الاشتراكي، فاكد البيان الختامي على ان الحزب الاشتراكي لم يعلن بعد موقفا صريحا وواضحا مما جرى على الساحة اليمنية، من انتهاك للثوابت وخرق الشرعية الدستورية، وتهديد الوحدة الوطنية وسيادة البلاد باسم الحزب وتحت شرعيته، واوضح ان موقف الاصلاح يتحدد في ان يعلن الحزب موقفه من ذلك، ويتخذ موقفا صريحا وواضحا من العناصر الانفصالية، وقال «ان موقف الاصلاح من العناصر الانفصالية في قيادة الحزب الاشتراكي هو جزء من موقف الشعب اليمني كله».

ويأتي هذا الموقف الذي يرى ان الحزب الاشتراكي مدان حتى تثبت براءته، وان الائتلاف مع المؤتمر الشعبي حقيقة موضوعية لا خيار بديلا عنها - نتيجة حتمية للمكاسب التي حققها تجمع الاصلاح، خلال تحالفه الطويل مع المؤتمر الشعبي العام، والنتائج الاكثر ايجابية للحزب، التي اظهرت تجمع الاصلاح كقوة سياسية وعسكرية لها ثقلها في اليمن.

وبالتالي فان ترتيب الخطة التنظيمية والقيادية لتجمع الاصلاح، التي اسفر عنها المؤتمر، قد عكست بعدا اساسيا على الصعيد الداخلي، وهو البعد

المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٩٤

الاندماجي الواضح لتنظيم الاخوان المسلمين في تجمع الاصلاح، من خلال هيكليته التنظيمية المتشعبة، والمتعددة المواقع القيادية، مما سمح باستيعاب الاقطاب والرموز القبلية والاصلاحية داخل تجمع الاصلاح في بنية متوازنة ومتحدة، تبرز حقيقة القيادة الجماعية التي يترأسها الشيخ عبد الله الاحمر، لكنها لم تحقق نفس التوازن في اطار مجلس الشورى (اللجنة المركزية)، الذي يعتبر اعلى هيئة قيادية داخل تجمع الاصلاح بعد المؤتمر العام.

فمن خلال قراءة وتحليل قائمة اعضاء مجلس الشورى المنتخب، نجد ان عناصر الاخوان المسلمين استحوذوا على ما يزيد عن 80 في المئة من مقاعد المجلس، وبالتالي فان هذا يفسر القوة الحقيقية التي دفعت بياسين عبد العزيز الى الظهور والصعود لاول مرة الى موقع نائب رئيس التجمع، وهو اخر امين عام لتنظيم الاخوان في اليمن، قبل ان يندمجوا في تجمع الاصلاح.

ورغم ان سؤال «الشرق الاوسط» الذي وجهته الى الشيخ عبد الله الاحمر - في المؤتمر الصحافي الذي عقده امس بعد الجلسة الختامية - حول حقيقة ما يقال من ان اهم ثمار المؤتمر تحقيق الدمج الكلي لتنظيم الاخوان المسلمين في الاصلاح استثار اعصاب عبد الوهاب الانسي، امين عام الاصلاح السابق، فرد قائلا «ان هذا السؤال قديم وقد سبق الاجابة عليه عدة مرات، ولا يطرحه الا المغرضون والسذج»، فانه كرر نفس القول بأن «تجمع الاصلاح نشأ من افراد وليس هيئات»، الا ان هذا الجواب لم يفسر ظاهرة الانسحابات التي نفذها اعضاء في الاصلاح، عرفوا في الاوساط الاعلامية والسياسية طوال السنوات الاربع الماضية.

المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عبدالله الأحمر يؤكد التطابق «الفكري» مع حزب علي صالح

الاصلاح في اليمن سيركز نشاطه على المحافظات الجنوبية والشرقية

□ صنعاء من فيصل مكرم:
□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ قرر حزب التجمع اليمني للاصلاح الذي يتزعمه الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب اليمني في توصيات مؤتمره الأول التي اذيعت أمس تركيز نشاطه على المحافظات الجنوبية والشرقية التي كان يسيطر عليها الحزب الإشتراكي اليمني

وجاء في القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر ان الحزب «سيعطي الاولوية لنشاط الاصلاح في محافظات عدن ولحج وابين وشبوة وحضرموت والمهرة ودعم العاملين فيها وتوفير الامكانات اللازمة لذلك» كذلك قرر المؤتمر «دراسة تجربة الائتلاف (مع المؤتمر الشعبي والاشتراكي) سلباً وايجاباً واتخاذ القرار بالاستمرار فيه من عدمه في ضوء نتائج التقويم وما تمليه المصلحة العليا». (نص القرارات والتوصيات ص ٦)

واظهرت نتائج المؤتمر رغبة واضحة في تعزيز التحالف مع حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح عاكساً بذلك العلاقة المتينة التي تربط الرئيس اليمني بعبدالله الاحمر اذ قال الأخير في كلمة القاها في ختام المؤتمر: «انها لفرصة طيبة لنؤكد من جديد اننا نمد ايدينا لكل القوى السياسية الوطنية الملتزمة الثوابت والاسس المجمع عليها لنتعاون جميعاً في تحقيق امال هذا الشعب العظيم وتطلعاته. ونحب ان نؤكد هنا اننا في الاصلاح مصممون على تطوير علاقة التعاون والتكامل القائمة بين التجمع اليمني للاصلاح والمؤتمر الشعبي العام وتمتينها، والتي جذرتها معركة الدفاع عن الوحدة والديموقراطية وجعلتنا في خندق واحد. وسنعمل على ان تستمر تلك العلاقة وتتطور اكثر لنتعاون معاً في معركة البناء والاصلاح التي يتطلع اليها ابناء اليمن جميعاً للخروج من الحال التي تعيشها البلاد اليوم نتيجة تراكمات الماضي ومخلفات الفترة الانتقالية ومعالجة آثار الحرب ونتائج ملحمة الدفاع عن الوحدة. فالأرضية الفكرية التي ينطلق منها الاصلاح والمؤتمر واحدة، وان اختلفت الوسائل، فالغايات واحدة وهدفنا بناء اليمن واصلاح احوالها والنهوض بها وخدمة ابنائها». وفي مؤتمر صحافي عقد امس قال السيد عبدالوهاب الانسي الامين العام المساعد للتجمع اليمني للاصلاح ان الحزب الاشتراكي اليمني حدد موقفه من الائتلاف الحاكم منذ بداية الحرب اليمنية والغت قياداته وجودها في الائتلاف بدءاً بمشاورات القاهرة التي رفض الحزب الاشتراكي ان تجرى في اطار الائتلاف بحضور السيد الأخضر الابراهيمي لانهاء حال التمرد. وبعد الحرب وفي دمشق حدد الاشتراكي بلسان امينه العام المساعد سابقاً سالم صالح محمد ان الحزب لن يشارك في السلطة وسينتقل الى المعارضة في المرحلة المقبلة.

واضاف الانسي الذي كان يتحدث بعد جلسة اختتام المؤتمر العام الاول للاصلاح «ان تعامل الاصلاح مع الاشتراكي يرتبط بتحديد موقف واضح وصريح يدين فيه الانفصال والانفصاليين من اعضائه». وقال «للأسف بذلنا في الاصلاح والمؤتمر الشعبي جهوداً للدفع بالعناصر الوحدوية في الاشتراكي الى تسجيل مواقف صريحة ولم نجد مواقف واضحة تجعلنا نحدد موقفنا بوضوح».

واكد الشيخ عبدالمجيد الزنداني رئيس مجلس الشورى (اللجنة المركزية) للاصلاح «ان الدستور هو الوثيقة التي تقوم عليها الحياة السياسية وتستقر عليها المبادئ التي نرضاها وعند التعامل مع الدستور يجب ان تكون المبادئ هي الحكم ونحن لن نقبل بدستور يوضع لزمن محدد او لاحزاب بعينها او لاشخاص. إن الدستور وثيقة وطنية لكل ابناء الشعب».

من جهة اخرى، انتقد المكتب السياسي الجديد للحزب الاشتراكي اليمني امس ما سمي «اعلان المبادئ لتصحيح مسار العمل الوطني والسياسي للحزب الاشتراكي وتحقيق مصالحة وطنية شاملة» والذي اعلنته قبل ايام مجموعة من العناصر القيادية السابقة في الحزب موجودة في الخارج.

واشار المكتب السياسي الجديد الذي يتزعمه السيد علي صالح عباد (مقبل) الى ان «هذا الاعلان يعتبر موقفاً جديداً مصراً على مناهضة توجهات الحزب الاشتراكي كما يتعارض في الاساس مع قرارات الدورة الاستثنائية» التي عقدتها اللجنة المركزية للحزب اخيراً. واكد في بيان صدر أمس في صنعاء تلقت «الحياة» نسخة منه ان «المكتب السياسي متمسك وبحزم بالقرارات الصادرة عن الدورة التي انعقدت في صنعاء اوائل ايلول (سبتمبر) الجاري باعتبارها النهج السياسي للحزب خلال الفترة الراهنة».

وقال بيان المكتب السياسي للاشتراكي في الداخل وهو اول بيان ينتقد قيادة الخارج بان «الآراء التي تضمنها إعلان المبادئ من قبل قيادة الخارج يمثل استمراراً للنهج الانعزالي المتميز بضيق الافق الوطني الذي عبر عن نفسه بالنهج المتشدد ودفع البلاد الى مأزق الحرب واعلان الانفصال». وتابع ان: «الموقف الجديد للقيادة الموجودة خارج البلاد يأتي استمراراً للنهج نفسه بطريقة أقل ما يمكن ان توصف به انها لم تتعظ من دروس الصراع السياسي في اليمن والذي لم تجف اثاره بعد. كما تأتي لتكشف عن رغبات ذاتية غير مسؤولة تستهدف في المقام الاول جر اليمن الى اتون محرقة جديدة».

وحدد المكتب السياسي في بيانه موقف الحزب قيادة وكوادر وقواعد من ذلك الاعلان بسبع نقاط هي الآتية:

١ إن إعلان المبادئ يعتبر حلقة خطيرة من حلقات النشاطات غير الشرعية التي تمت وتتم باسم الحزب الاشتراكي شأنها شأن الاعلان الانفصالي السيئ

الصمت.

٢ - الآراء والأفكار الواردة في «إعلان المبادئ» تعتبر خارجة عن الخط السياسي العام للحزب الاشتراكي ولا تستهدف تمزيق وحدة الحزب فحسب، بل تستهدف ايضاً تمزيق وحدة الوطن اليمني.

٣ - إن «إعلان المبادئ» يتعارض من الناحية السياسية مع موقف الحزب من نتائج الحرب وإعلان الانفصال، ولا يعكس سوى قناعات ذاتية خاصة باصحابها جاءت من جديد لتصب في طاحونة نهج الحرب والانفصال، النهج المغامر الذي استنكرته وادانته اللجنة المركزية في دورتها الاستثنائية الموسعة.

٤ - تلميح «اعلان المبادئ» الى تجاوز هيئات الحزب الشرعية، وعدم الاعتراف بها امر بالغ الخطورة، يترتب عليه ان تقف هيئات الحزب امامه بجدية ومسؤولية، لانه مشروع جاء ليوجه ضربة جديدة الى الحزب الاشتراكي، وليواصل استمرار التكتيكات التي سبق وان تحمل الحزب اوزارها المفجعة في مسيرته السابقة.

٥ - ان الحديث مجدداً، نيابة عن شطر من اليمن، وإدارة الظهر لهموم بقية اجزاء البلاد الاخرى، هو استمرار للعقلية نفسها التي رفضت نتائج الانتخابات العامة، وامترست بالكيان الشطري السابق، وتحايلت على وثيقة «العهد والاتفاق» واعلنت إعادة فصل البلاد، وساهمت في جر اليمن الى الكارثة، الامر الذي يعني ان إعادة الوضع الى سابق عهده لا يمكن ان يكون في خدمة المصلحة الوطنية، لان الاتجاه نحو فصل شطري اليمن يعني خلق حال من العداء والتمزق والاحتراب بين ابناء الشعب الواحد، وهدر الطاقات وتوجيه الموارد الوطنية للتسلح والمواجهة بدل التنمية والبناء، وبالتالي إقحام قوى خارجية في الخلافات السياسية الداخلية والدفع بالبلاد والعباد نحو مصير قاتم. (...)».

المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٤

اعتبر ان الحزب لم يعلن بعد موقفاً صريحاً من الانفصال

البيان الختامي لمؤتمر "الاصلاح" اليمني يحدد شروط المصالحة مع "الاشتراكي"

☐ صنعاء - «الحياة»:

■ خرج المؤتمر العام الاول للتجمع اليمني للاصلاح الذي انهى اعماله في صنعاء ببيان ختامي حدد شروط المصالحة مع الحزب الاشتراكي اليمني. وفي ما يأتي نص القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر:

١- اقر المؤتمر النظام الاساسي للتجمع اليمني للاصلاح بالصيغة النهائية التي تضمنها تقرير اللجنة المختصة ويكلف الهيئة العليا بطباعته وتعميمه على الاعضاء وقيادات الاصلاح في كل المستويات واتخاذ الاجراءات اللازمة لوضعه موضع التنفيذ.

٢- اقر المؤتمر برنامج العمل السياسي بالصيغة النهائية التي تضمنها تقرير اللجنة المختصة، ويدعو كافة هيئات الاصلاح واجهزته واعضائه العمل على تجسيده في الواقع.

٣- اقر المؤتمر تقرير الامين العام عن الفترة الماضية في ضوء الملاحظات المقدمة من الاخوة اعضاء المؤتمر وتقرير اللجنة بشأنها وفي ضوء التوضيحات التي قدمها الامين العام للمؤتمر.

٤- اقر المؤتمر انتخاب الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيساً للهيئة العليا والاستاذ ياسين عبدالعزيز نائباً له والدكتور عبدالوهاب لطف الديلمي رئيساً لدائرة القضاء التنظيمي.

٥- اقر المؤتمر انتخاب المئة عضو لمجلس الشورى الذين تم إعلان اسمائهم ويدعوهم للانعقاد عقب انتهاء اعمال المؤتمر لمباشرة مهامهم طبقاً لاحكام النظام الاساسي.

٦- يقر المؤتمر تكليف الهيئة العليا والامانة العامة للقيام بما يلي:

أ - متابعة بناء الهياكل والأطر القيادية في كل المستويات التنظيمية وفقاً لاحكام النظام الاساسي، وبناء اجهزة الاصلاح بناء مؤسسياً واستيعاب طاقات جميع الاعضاء.

اتخاذ الاجراءات وإصدار التعليمات اللازمة لتحصيل الاشتراكات والتبرعات من الاعضاء والمؤيدين ومتابعة ذلك باعتبار ذلك مصدر التمويل الرئيسي للتجمع.

ب - استخراج حصة التجمع من الدعم الحكومي المقرر طبقاً لقانون الاحزاب والتنظيمات السياسية والبحث عن افضل السبل وانجع الوسائل لدعم موارد التجمع المالية واستثمارها.

ج - دراسة وتقييم تجربة الائتلاف سلباً وإيجاباً واتخاذ القرار بالاستمرار فيه من عدمه في ضوء نتائج التقييم وما تمليه المصلحة الوطنية العليا.

د - تطوير المنهج الثقافي لاعضاء الاصلاح وتعميمه عليهم لرفع مستواهم ثقافياً وفكرياً.

هـ - الاهتمام بـ «معهد الاصلاح» وتطويره وتوفير الامكانات التي تساعده على القيام بالمهام التي وجد من اجلها بما يكفل استفادة اعضاء الاصلاح في مختلف المناطق منه والى شباب الاصلاح اهمية في التأهيل واعدادهم لتحمل المسؤولية مستقبلاً.

و - الاهتمام بالتأصيل الشرعي الذي يمكن الاصلاح من ضبط مواقفه في ضوئه وتعميم ذلك على الاعضاء والاهتمام بالجانب الاعلامي وسرعة توضيح المواقف من الاحداث في حين حدوثها.

ز - إعطاء الاولوية لنشاط الاصلاح في محافظات: عدن، لحج، ابين، شبوة، حضرموت، المهرة، ودعم العاملين فيها وتوفير الامكانات اللازمة لذلك.

ح - الاهتمام الكامل والجاد بالقطاع النسائي في الإصلاح في المدينة والريف، تأهيلاً وتدريباً، واتاحة الفرصة امامهن لممارسة مهامهن التنظيمية والقيام بواجبات العضوية بكفاءة واقتدار، وسرعة حل الاشكالات والعقبات التي تعترض العمل اولاً باول.

ط - الاهتمام باعضاء الاصلاح من المغتربين وتنظيم قنوات الاتصال معهم وموافاتهم بالمستجدات اولاً باول.

٧ - يقر المؤتمر اعتبار صحيفة (الصحوة) صحيفة ناطقة باسم التجمع اليمني للاصلاح ومعبرة عنه ويوصي الهيئة العليا والامانة العامة بدراسة امكانية تحويلها الى صحيفة يومية وتوفير الامكانات الكفيلة بتطويرها واستمرارها.

٨ - يدعو المؤتمر الى ضرورة مواجهة الفساد بحزم ووضع خطة شاملة وسريعة للاصلاح المالي والاداري وبناء دولة المؤسسات واحترام القانون والى اعتماد الكفاءة والخبرة والنزاهة اساساً لاختيار من يتولى السلطة العامة وتطبيق مبدأ

٠٤٠٠٢٨

الثواب والعقاب على الجميع.

٩ - يؤكد المؤتمر ان اقامة العدل وصيانة الحقوق والحريات وتحقيق الامن والاستقرار مرهونة بتطهير القضاء من العناصر الفاسدة ودعم استقلاليته واصلاح اوضاعه وضمان نزاهته.

١٠ - يدعو المؤتمر الحكومة الى سرعة معالجة اخطاء المرحلة الانتقالية واستكمال دمج المؤسسات التي لم تدمج بعد، والاسراع بتوحيد العملة الوطنية.

١١ - يؤكد المؤتمر على اهمية تطوير نظام الادارة المحلية بما يؤدي الى تطبيق اللامركزية الادارية لمعالجة الاختلالات الادارية الناتجة عن المركزية الخانقة وبما يكفل احياء التجربة التعاونية السابقة، وان يتم التقسيم الاداري الجديد للبلاد على الاسس والمعايير الموضوعية والعلمية بما يكفل تعميق الاندماج الاجتماعي وتعزيز الوحدة الوطنية وازالة مخلفات التشطير.

١٢ - يؤكد المؤتمر على الاهتمام باسر الشهداء ورعاية ابنائهم وتكريمهم وتقديم التسهيلات التي تمكنهم من الحياة الكريمة والمستقرة.

١٣ - يدين المؤتمر التآمر المستمر من قبل بعض الخونة والعملاء على الوحدة اليمنية التي عمدت بالدماء وتجاوزت الاطروحات المريضة التي تعبر عن الانفصام النكد الذي يعاني منه اصحابها الذين يحاولون بطريقة رخيصة واسلوب مفضوح القاء ما يعانيه من تخلف على الوحدة.

١٤ - يدعو المؤتمر الحكومة لمعالجة اثار الحرب وإزالة مخلفاتها وتعمير المناطق المتضررة ويدعو الجميع للاسهام في عملية البناء والنظرة الى المستقبل بكل تفاؤل.

١٥ - يدعو المؤتمر كل ابناء الشعب الى القيام بصلح عام يحقن دماء اليمنيين وحل المشاكل القبلية بالطرق الشرعية وايقاف ظاهرة الثار على ان تساهم الدولة في ذلك اسهاماً ايجابياً.

١٦ - يدعو المؤتمر الى الاهتمام بمحافظات عدن ولحج وابين وشبوه وحضرموت والمهرة واعطائها الاولوية في المشاريع والخدمات لتحسين اوضاعها كما يؤكد اهمية حسن اختيار الكوادر التي تدير مرافق الدولة في تلك المحافظات وضرورة معالجة مخلفات الحكم الشمولي والثقافة الاشتراكية فيها.

١٧ - يؤكد المؤتمر ضرورة الاسراع في معالجة موضوع الاملاك المؤممة بما يكفل اعادة الحق الى اهله بصورة عادلة بعيداً عن الكيد السياسي.

١٨ - يوصي المؤتمر بضرورة اعادة فتح معهد الشيخ محمد بن سالم البيحاني - رحمه الله - ليواصل اداء رسالته العلمية ويستعيد دوره الريادي وعطاءاته المشرقة التي حال الحكم الاشتراكي دون مواصلتها.

١٩ - يدعو المؤتمر الى العناية باستخراج الثروات المعدنية والنفطية وتوجيه عائداتها للاستثمار في المجالات الانتاجية بما يحقق التنمية في الحاضر ويحفظ للاجيال القادمة حقها في هذه الثروة.

٢٠ - يؤكد المؤتمر على اهمية دعم المؤسسات الدستورية وتفعيل دورها وتطويره وتمكينها من ممارسة اختصاصاتها وعدم تجاوزها، ويدعو أجهزة الدولة الى اداء دورها وممارسة صلاحياتها واختصاصاتها طبقاً للنصوص الدستورية والقانونية المنظمة لاعمالها وتحريم استخدام المال العام والسلطة والوظيفة العامة للاغراض والمصالح الحزبية والشخصية.

٢١ - يوصي المؤتمر بضرورة تقويم وحدات ومؤسسات القطاع العام ودراسة اوضاعها المالية والادارية ورفع كفاءتها الاقتصادية وعدم الاستمرار في دعم المؤسسات العامة غير الكفوءة.

٢٢ - يوصي المؤتمر بان تتبع الحكومة اجراءات حازمة لترشيد الانفاق العام وتنظيم العرض النقدي لمحاصرة عجز الموازنة ومكافحة التضخم.

٢٣ - يوصي المؤتمر السلطات المختصة بالعمل على تحريك مدخرات المواطنين الكامنة من خلال تشجيع الأوعية والقنوات الاستثمارية الشرعية التي يطمئن اليها المواطنون، وتبسيط اجراءات انشاء الشركات المساهمة المختلفة.

٢٤ - يؤكد المؤتمر ضرورة الاهتمام بالمراة ورفع مستواها العلمي والثقافي وتمكينها من المشاركة في جميع مؤسسات الدولة وفق ضوابط الشريعة الاسلامية والعناية بالمؤسسات الصحية والتعليمية الخاصة بالمراة.

٢٥ - يؤكد المؤتمر على الاهتمام بالاخوة المغتربين في مهاجرهم ورعاية ابنائهم والحفاظ على هويتهم الاسلامية وارتباطهم بوطنهم اليمن.

٢٦ - يؤكد المؤتمر ضرورة العمل على تعميق وتمتين الوحدة الوطنية وتحصينها من الاختراقات التي تكرس الاثارة الشطرية والطائفية والمذهبية والقبلية وان تلك مسؤولية تتحملها كل القوى السياسية والاجتماعية وجميع ابناء الشعب.

٢٧ - يؤكد المؤتمر حق جميع القوى السياسية الوطنية في ممارسة العمل السياسي المسؤول والملتزم ثوابت الامة وضرورة حمايتها من الممارسات المغلوطة التي تسيء الى الديموقراطية من خلال تطبيق قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية والتزام احكامه.

٢٨ - يرى المؤتمر ان الحفاظ على النهج الديموقراطي الشوروي وترسيخ التعددية السياسية وترشيد الممارسة الحزبية وترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة في البلاد وهو الطريق الامثل لتجنب اليمن مغبة الصراعات السياسية التي تنعكس باثارها السلبية الخطيرة على مختلف المستويات ولايجاد استقرار سياسي يؤدي الى تلاحم الطاقات والامكانات وتوحيدها وتوجيهها لخدمة المصالح العليا للوطن. وفي هذا السياق يؤكد المؤتمر اهمية اعطاء المعارضة البناءة حقها في التعبير والمشاركة الجادة في البناء في كل المجالات باعتبارها الوجه المكمل للديموقراطية.

٢٩ - يؤكد المؤتمر اهمية إبعاد القوات المسلحة عن الصراع الحزبي وجعلها قوة للشعب اليمني كله مهمتها حماية الشرعية والحفاظ على وحدة واستقلال البلاد وحراسة ثرواتها.

٣٠ - يؤكد المؤتمر على اهمية التعاون والتنسيق بين «الاصلاح» وكل الاحزاب السياسية في الساحة، والاهتمام بتطوير العلاقة الاخوية بين الاصلاح والمؤتمر الشعبي العام اذ ان معركة الوحدة والديموقراطية الشورية قد وضعتهما في خندق واحد لا سيما في ظل القيادة الحكيمة المتمثلة في الاخ الفريق علي عبدالله صالح والتي تقود البلاد بروح وطنية بعيداً عن الروح الحزبية الضيقة فقدم بذلك نموذجاً لتجربة رائدة صالحة للاستفادة منها على المستوى العربي والاسلامي.

٣١ - وقف المؤتمر امام العلاقة بين «الاصلاح» و«الحزب الاشتراكي» واكد الآتي:

١ - ان الحزب لم يعلن بعد موقفاً صريحاً وواضحاً مما جرى على الساحة الوطنية من انتهاك للثوابت

وخرق للشرعية الدستورية وتهديد لوحدة الوطن وسيادته باسم الحزب وتحت شرعيته، وان موقف الاصلاح يتحدد بعد ان يعلن الحزب ذلك ويتخذ موقفاً صريحاً وواضحاً من العناصر الانفصالية.

ب - ان موقف الاصلاح من قادة الانفصال في الحزب الاشتراكي هو جزء من موقف الشعب اليمني كله الذي واجه جريمة الانفصال وثبت الوحدة.

٣٢ - يعبر المؤتمر عن شكره العميق لكل الدول الشقيقة والصديقة التي أيدت الوحدة اليمنية وساندت شعبنا في معركة الدفاع عنها.

٣٣- يعبر المؤتمر عن قلقه ازاء ما يجري من مواجهات مؤسفة بين الحكومات وقوى المعارضة في بعض البلدان الشقيقة، ويدعو الجميع الى نبذ العنف والقهر والتزام الوسائل السلمية الديموقراطية والحوار الجاد والصادق في معالجة الاختلاف في وجهات النظر واحترام حريات الانسان وحقوقه المشروعة حتى نجنب امتنا المخاطر المحدقة بها، وفي هذا السياق يعبر المؤتمر عن ارتياحه لبوادر الانفراج التي ظهرت في الجزائر الشقيقة اخيراً والذي نامل بان يؤدي الى انهاء الصراع العنيف بين الحكومة والجبهة الاسلامية للانقاذ.

٣٤ - يدعو المؤتمر الاخوة المتناحرين في الصومال والطاجستان الى تحكيم العقل واللجوء الى الحوار وتقريب وجهات النظر المتباينة لتجنيب بلدانهم المزيد من التمزق وسفك الدماء.

٣٥ - يرى المؤتمر ان التقدم الذي يحققه الكيان الصهيوني على حساب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والامة العربية والاسلامية انما هو بسبب الحالة المتردية التي تعيشها الامة العربية والاسلامية. والمؤتمر يدعو زعماء وقادة الدول العربية والاسلامية الى تصحيح المسار واعادة النظر في كل القضايا وعلى كل المستويات السياسية والثقافية والاقتصادية، وانتهاج اساليب جديدة في التعامل مع العدو الصهيوني تضمن اعادة الحقوق المشروعة الى اصحابها وتردع المعتدين.

٣٦ - يناشد المؤتمرون قيادة العالم العربي والاسلامي للوقوف موقفاً ايجابياً ومشرفاً تجاه قضايا المسلمين الذين يتعرضون للاضطهاد وحروب الابادة في كثير من البلدان مثل البوسنة والهرسك وكشمير والفيليبين وغيرها من بلدان العالم، ويناشد المجتمع الدولي والمنظمات الدولية القيام بواجبها في رفع الظلم والقهر الذي يتعرض له المسلمون في تلك البلدان.

٣٧ - يؤكد المؤتمر على ان خصوصية العلاقات بين بلادنا ودول الجزيرة والخليج امر تفرضه مبادئ الشريعة وحقائق الجغرافيا وثوابت التاريخ وعمق الروابط ومتانة الاواصر التي توجب على الجميع العمل الجاد على ازالة كل الاسباب التي تعكر صفو العلاقة والتفاهم الاخوي، ويناشد الاشقاء في دول الجزيرة والخليج ان يراعوا خصوصيات الجوار فيراجعوا موقفهم من قضايا الجمهورية اليمنية التي اكدت قيادتها اكثر من مرة حرصها على تجاوز الماضي وفتح صفحة جديدة في العلاقات تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتزام المواثيق والاعراف الدولية.

٣٨ يعبر المؤتمر عن جزيل شكره وتقديره للجنة التحضيرية العليا والهيئة العليا على ما بذلتاه من جهود خلال الاربع سنوات الماضية وقيادة سفينة الاصلاح وسط الموج المتلاطم من الاحداث والازمات السياسية التي شهدتها بلادنا والمنطقة العربية عموماً واشادة بنيان الاصلاح على قواعد واسس سليمة كما يعبر المؤتمر عن شكره لكل من ساهم بجهد او مال لانجاح اعمال التجمع وبخاصة الاخوة التجار اعضاء وانصار التجمع والاخوة الاعضاء من المغتربين.

٣٩ - يسجل المؤتمر شكره لكل الجهات التي ساهمت في انجاح اعمال هذا المؤتمر بصورة مباشرة او غير مباشرة. ويخص بالشكر قيادة الكلية الحربية وطلابها وجميع العاملين فيها الذين تحملوا الكثير من المشاق وقدموا تسهيلات كبيرة ساعدت في نجاح المؤتمر (...)».

اشتراكيو الداخل يدينون إعلان مبادئ الخارج

الزنداني يبرئ محطمي الأضرحة في عدن وأبين

لندن: من عبد الله حموده
صنعاء: من حمود منصر

اعلن عبد المجيد الزنداني - عضو مجلس الرئاسة اليمني ورئيس مجلس الشورى (اللجنة المركزية) للتجمع اليمني للاصلاح - امس «براءة» المتهمين بتحطيم الاضرحة في محافظتي عدن وابين، والاشتباك مع الشرطة هناك في اوائل شهر سبتمبر (ايلول) الجاري، وقال انه «طبقت عليهم القاعدة التي طبقت على الذين فجروا الحرب، ودمروا البلاد وفجروا الأزمات». ولكن لم يتطرق الى الـ16 شخصية الذين تطالب صنعاء بمحاكمتهم.

وكذلك أصدر المكتب السياسي للحزب الاشتراكي في صنعاء بيانا، رد فيه على «اعلان مبادئ لتصحيح مسار العمل الوطني والسياسي للحزب الاشتراكي، وتحقيق مصالحة وطنية شاملة»، الذي أصدرته قيادة الحزب «السابقة» في الخارج، اكد فيه اهمية «بذل كامل الجهود للقاء مع القوى السياسية الاخرى داخل السلطة وخارجها، لايجاد القواسم الوطنية المشتركة، الهادفة الى احتواء ومعالجة آثار وذيول الحرب والانفصال».

وقال بيان الحزب الاشتراكي ان «الاعلان المذكور يعتبر حلقة خطيرة من حلقات النشاطات غير الشرعية التي تتم باسم الحزب، شانها شان اعلان الانفصال السيئ الصيت». وذكر ان الآراء والافكار الواردة في الاعلان «تعتبر خارجة عن الخط السياسي العام للحزب الاشتراكي، ولا تستهدف تمزيق وحدته فقط وانما تمزيق وحدة الوطن اليمني ايضا».

وفي حين قالت مصادر اشتراكية في الخارج ان اعلان المبادئ ارسل الى القيادة الجديدة في صنعاء قبل نشره في «الشرق الاوسط»، وعبرت عن تفهمها لموقف المكتب السياسي الجديد، «الذي يدافع عن قضية بقاء الحزب ووجوده داخل اليمن»، افادت مصادر اخرى مقربة من القيادة الجديدة ان الاعلان «يطرح اشياء بديهية، ولم يقدم جديدا، وانما تحاول العناصر الموجودة في الخارج فرض نفسها، تمهيدا للاعلان عن تنظيمها في اطار جبهة جنوبية».

واكدت مصادر قيادة الحزب الاشتراكي في الداخل قولها «نحن لا نقبل العمل على اساس شطري، وان كان يجب اعطاء الاولوية للجنوب، لان مناطقه تضررت من الحرب، ونحن - بهذا البيان - نقطع الخط على الاخرين، ولكننا لن نهاجمهم».

ورداً على سؤال عن ما اذا كان «اعلان المبادئ» قد

المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٤

ارسل الى القيادة الجديدة للحزب في صنعاء». اجابت المصادر قائلة «كتبوا لنا رسالة بتاريخ 18 سبتمبر (ايلول)، وكنا قد اعددنا لهم ردا، ولكننا فوجئنا بنشر البيان». وعلق مراقبون على ذلك بأن مشكلة انعدام التنسيق بين القيادة الجديدة للحزب في الداخل، وما تسميه تلك القيادة بـ«عناصر الخارج» يهدد بتفاقم العلاقات بينهما، مما سيكون لمصلحة تحالف المنتصرين في صنعاء.

وجاءت تبرئة الزنداني للعناصر الاصولية المخربة في عدن وأبين ضمن رده على سؤال بهذا الشأن، في المؤتمر الصحافي الذي اعقب اختتام اعمال المؤتمر العام الأول لتجمع الاصلاح. فقال ان «اليمنيين مالوا الى السلم والعفو، وهي سمة عظيمة يتمتعون بها». واكد تاييده للتعديلات الدستورية الخاصة برئاسة الدولة.

وقال انه «من الداعمين لجعل رئاسة الدولة في شخص واحد، لتمكين المسؤول في الدولة من تنفيذ كل التكاليف التي توكل اليه دون معوق، وحتى لا تكون هناك مراكز قوى تنشغل ببعضها البعض». واضاف ان الاصل ان يكون هناك رئيس واحد، وامر واحد، وهذا يتماشى مع مبادئنا».

وبالنسبة الى التحالف بين تجمع الاصلاح والمؤتمر الشعبي العام قال عبد الوهاب الانسي ـ الذي خفضت مكانته في القيادة الجديدة من أمين عام الى امين عام مساعد ـ ان ائتلاف حزبه مع المؤتمر (الذي يتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح) «اصبح امراً محسوماً لانه ليس هناك بديل وطني عنه في المرحلة المقبلة».

ورداً على سؤال من «الشرق الاوسط» بشأن صعوبات المرحلة المقبلة، قال الأنسي «لسنا من الذين يبحثون عن مبررات للتنصل من المسؤولية، والقاء الاخطاء على الآخرين، وانما نحرص ان نكون عند مستوى المسؤولية». واكد اهمية ان تكون هناك رؤية استراتيجية مشتركة، تجمع بين المؤتمر والاصلاح.

المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ سبتمبر 1992

جنوبي واحد في القيادة الجديدة للحزب

«الإصلاح» اليمني يدخر بعض كوادره لمواجهة تحديات المشاركة في الحكم

صنعاء: من حمود منصر

استكمل مجلس الشورى «اللجنة المركزية» للتجمع اليمني للاصلاح انتخاب اعضاء الهيئة العليا «المكتب السياسي» واعضاء الدائرة القضائية في ثاني اجتماع عقده المجلس مساء اول من امس برئاسة عبد المجيد الزنداني رئيس المجلس.

وبموجب النظام الاساسي تقدم رئيس الهيئة العليا بترشيحات 20 شخصا الى مجلس الشورى، غير ان 5 من المرشحين اعلنوا انسحابهم، وتم التنافس بين 15 مرشحا على 10 مقاعد في الهيئة العليا. وقد اسفرت عملية الاقتراع عن فوز كل من:

القاضي محمد اسماعيل العمراني و عبد الرحمن البكير و يحيى الغسيل و محمد حسن دماج و علي عبد ربه العواضي و نجيب سعيد غانم و محفوظ شماخ و احمد القميري و محمد علي عجلان و محمد عبد الوهاب جباري

وباضافة الاعضاء العشرة الى جانب رئيس الكتلة البرلمانية عبد الرحمن العماد عضوا في الهيئة العليا حسب النظام الاساسي، يصبح قوام الهيئة العليا 16 عضوا، بينهم 6 فقط اعضاء في مجلس الشورى، ويشكلون مزيجا من «الاخوان» و«المشايخ» الامر الذي يبقي على الامانة العامة في موقع الاهمية التنظيمية الكبرى المحددة لها في النظام الاساسي، فبينما تمثل الهيئة العليا لتجمع الاصلاح الهيئة القيادية السياسية، فان الامانة العامة تمثل الهيئة التنفيذية المعنية بتسيير الشؤون التنظيمية والتخطيطية والفكرية والمالية والتوجيهية، وتتركز بيد كوادر مؤهلة وعالية الخبرة والكفاءة في العمل وهم في مجملهم عناصر مشهود لهم في تنظيم الاخوان المسلمين.

كما يلاحظ ان قطاع التجار قد مثل داخل الهيئة العليا للاصلاح بكل من محمد عبد الوهاب جباري ومحفوظ شماخ، اما المحافظات الجنوبية والشرقية فلم تمثل في الهيئة العليا للاصلاح الا بشخص واحد «عبد الرحمن بكير» رئيس فرع الاصلاح في حضرموت، واذا اضفنا الى هذا التمثيل المحدود غياب العناصر الجنوبية من المواقع القيادية الخمسة «للاصلاح» فان هذا يغطي ثغرة خطيرة تشير الى عدم مراعاة تطلعات التجمع اليمني للاصلاح لتكثيف نشاطه في تلك المحافظات لتنفيذ القرار الذي تضمنه البيان الختامي والذي يؤكد على العمل لازالة الثقافة الاشتراكية من المجتمع اليمني في تلك المحافظات.

وكان مجلس الشورى «الاصلاحي» قد انتخب اعضاء الدائرة القضائية من كل من يحيى الشامي، ومحمد يحيى مطهر، ومحمد الصادق مغلس، وعبد الله سنان ومحمد الجرافي، ومحمد الحاج الصالي.

وقرر اضافة 6 اعضاء من كوادر الاصلاح الى قوامه وهم: احمد العاقل، وعمر احمد سيف، والدكتور محمد الافندي، والشيخ غالب الاجدع، والدكتور منصور الزنداني، وعوض بن سالم الزبيري، وذلك بموجب النظام الاساسي الذي يعطيهم الحق باضافة 5 في المائة من الاعضاء الى قوام المجلس، لكنه اذا لم يكن قد تم احتساب الاعضاء العشرة الاحتياط فان هذه الاضافة تمثل اول اختراق للنظام الاساسي لانه لا يجوز اضافة اكثر من 5 اعضاء فقط بينما عدد المضافين بلغ ستة اعضاء.

وعلى الرغم من استكمال انتخاب اعضاء جميع الهيئات القيادية فما زال التساؤل مطروحا في الكثير من الاوساط السياسية اليمنية حول استمرار غياب شخصيات بارزة في تجمع الاصلاح، كان معظمها قد انسحب من انتخابات مجلس الشورى من بينهم نصر طه مصطفى وعبد القادر القيري، وفارس السقاف وحارث الشوكاني، وعبد الله الاكوع، وحمود هاشم الذارحي، وعبده علي القباطي، وغالب القرشي، وعبد السلام خالد كرمان، ومحمد محمد قحطان.

ورجح مراقبون ان يتم توزيع معظم هذه الكوادر القيادية على الدوائر التخصصية في الامانة العامة، والبعض الاخر قد ادخرها تجمع الاصلاح لمواجهة احتياجاته في التشكيلة الحكومية المقبلة ليخوض بها معركة التحدي في الحكم كشريك رئيسي للمؤتمر الشعبي العام.

المدونة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط
اللندنية

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٤

الاسلاميون اليمنيون يردون:

الاستخبارات الاشتراكية اندست بيننا وهدمت الأضرحة

عدن وابين - جمال خاشقجي

•

الوسط فيما ينشغل السياسيون في صنعاء بالتعديلات الدستورية والتكهنات عن الحكومة المقبلة. ينشغل سكان عدن بالبحث عن قطرة ماء ما أدى الى تراجع قضية هدم الأضرحة عن واجهة الأحداث، وهي التي بدت كانها نذير فتنة "يتمناها كثيرون" بين الحكومة والاصوليين وبسبب التعتيم الاعلامي الذي ندر ان حصل في بلد كاليمن راجت فيه شائعات. ويبدو ان القضايا حساسة وخطيرة لدرجة ان جميع المسؤولين المكلفين باجراء التحريات عن الحادث بقيادة العميد غالب العمش مدير الأمن السياسي في عدن يرفضون الادلاء باي تصريحات. ويفعل الأمر نفسه الوجهاء وشيوخ القبائل وقياديو "تنظيم الجهاد" السابق الذين بات عدد منهم اعضاء في اللجنة الأمنية المكلفة بالكشف عن خلفية احداث ٢ [illegible] الجاري.

في البداية اتهم "تنظيم الجهاد"، ثم اتهم السلفيون، واخيرا اصبح المتهم تنظيم متطرف جديد تقول جهات أمنية انها ستكشف عنه تلفزيونيا، وسيدلي المتهمون باعترافات يتحدثون فيها عن طريقة تسللهم الى صفوف المتدينين، خصوصا الشباب السلفيين، وتحريضهم على هدم الأضرحة لمخالفتها الصريحة لمبادئ التوحيد وقالت هذه الجهات ان "المندسين" هم من عناصر استخبارات الحزب الاشتراكي الذين وصل عدد منهم من منطقة شبوة عن طريق محافظة ابين، ومن هناك اختلطت المجموعات وبدات تنفيذ العملية بهدم قبة الهاشمي في الشيخ عثمان التي لم يبق منها الا جزءا بسيطا واستخدم في هدمها "تراكتور" فيما اكتفى بهدم ضريح العيدروس وحرق الأثريات والكتب والمخطوطات.

ويقول حافظ ابراهيم محمد وهو شاب متدين ويعمل مؤذنا لاحد مساجد عدن، لكنه من المؤيدين للزيارة السنوية لالضريح العيدروس التي تمت الأسبوع الماضي وينتقد عملية هدم الأضرحة، ان بعض الذين شاركوا في الهدم هم من أبناء الحي الذي يقع فيه المسجد، لكنه يرفض تحديد اسماء.

ومن أهم الشائعات التي راجت في صنعاء بسبب التعتيم الاعلامي اتهام "جهادي" قديم هو جمال النهدي بانه وراء الحادث، وما ساعد على رواج الشائعة انه من اسرة معروفة بتاييدها لحركة الشيخ محمد بن عبدالوهاب الاصلاحية، وكان والده على خلاف سياسي مع الحزب الاشتراكي، وديني مع السادة والتيار التقليدي في الجنوب. واتهام النهدي سهل، كونه شابا متحمسا ذهب الى افغانستان واتهم بقيادة مجموعة نفذت سلسلة تفجيرات في نهاية ١٩٩٢ في فنادق عدن الكبرى واصيب واعتقل ودخل السجن ثم فر منه في اشهر عملية هروب من سجن يمني، واختفى بعد ذلك، باستثناء حديث اجراه مع "الوسط" [illegible] "المجاهدين" الذين شاركوا في الحرب الأخيرة ضد الاشتراكي

ولكن نهدي "الشرعية" غير نهدي الاشتراكي المطارد والمعتقل، فهو يتحرك الآن وسط حراس في مثل عمره خلعوا زي المجاهدين الشعبي واستبدلوه ببزة الجيش الرسمية واعطيت لهم رتب وصفات رسمية، وله علاقة مباشرة مع الشيخ طارق بن ناصر الفضلي الذي يلعب حاليا دورا كبيرا في محافظة ابين كشيخ معتمد لقبائل الفضلي وارثا الوضع السابق لوالده السلطان ناصر الفضلي اخر سلاطين تلك الامارة الصغيرة في عهد الانكليز، وهو الآخر محاط بحراس مسلحين ويرتدون بزات رسمية وكثيرون منهم من رفاقه في افغانستان

المصدر : .... الوسط
اللبنانية

التاريخ : .... ٢٦ سبتمبر ١٩٩٤

في مثل هذا الوضع لم يعد اتهام «الجهاد» - غير الموجود كما يقول المحسوبون عليه - واردا، والفضلي هو القائد ... شيخ القبيلة - والنهدي من ابرز رجاله، والجميع متعاون الى ابعد حد مع اللجنة الامنية المكلفة بالتحقيق في الحادث بل ان النهدي عضو رسمي فيها.

ومع ان هذه الصورة تعطي الانطباع بان اليمن يحكمه الأصوليون، الا انها بالنسبة الى اليمنيين «امر عادي غير مثير للقلق». كما يقول السيد نصر طه الصحافي وعضو اللجنة العليا للتجمع اليمني للاصلاح، مضيفا ان اليمنيين ذهبوا الى افغانستان بعلم الدولة وعادوا بعلمها وقاموا بدورهم هناك وعادوا كمواطنين عاديين الى بلادهم ونحن ليست لدينا مشكلة افغان لان البلد ديموقراطي والتعددية السياسية محترمة ويستطيع الجميع ان يعمل في اطار القانون والاعتراف بالشرعية».

الدولة لم تغير رأيها

«عندما وقعت المشكلة (يوم ٣ ايلول / سبتمبر) شعرت بان فتنة خطيرة يمكن ان تحصل» يقول طارق الفضلي ولذلك سارع الى ارسال النهدي الى عدن، حيث كان عدد من «الجهاديين» رهن الاعتقال فيما كان آخرون في الجبال حول عدن، فطمأن النهدي السلطات الأمنية بان لا علاقة لتنظيم «الجهاد» بما جرى، وتوجه مع عدد من انصاره الى الجبال يجمعون زملاءهم المذعورين الذين اعتقدوا ان الدولة غيرت رأيها في شأنهم، واطلق سراح جميع المعتقلين من انصار الفضلي والنهدي والاصلاح.

وفي انتظار اعلان نتائج التحقيق تبدو القضية منتهية فالاسلاميون في معظمهم، سعداء بالنتائج، وان اختلفوا مع الطريقة. ويقول الشيخ محمد بن عقيل امام مسجد النور القريب من ضريح الهاشمي

المدمر «هذه الأضرحة كانت مخالفة لأمر الله وما كان يجري في الزيارات من محرمات لا يحصل منها ابدا كمثل سنة زيارة القبور المحمودة، وما حصل كاد يؤدي الى فتنة، لكن الله سلم لحكمة الجميع». ويستطرد قائلا: «لقد امر رسول الله صلى الله عليه وسلم علي بن ابي طالب بهدم الأضرحة، ولكنها مهمة الدولة، وفي زماننا مهمة وزارة الأوقاف».

اما سكان عدن، وان انتقدوا هدم الأضرحة ونبش القبور، فان معاناتهم المعيشية تغنيهم عن البحث في مشاكل اخرى. فالمياه لا تكاد تصل الى معظم احياء المدينة، واذا وصلت فهي غير منتظمة، ولا يزال منظر خزان المياه وحوله نساء واطفال ورجال يتزاحمون من اجل غالون مياه واحد امرا مألوفا».

هجوم الصحراء

كان زوار ضريح العيدروس في ذكرى وفاته يبلغون عشرات الالاف، اما هذا العام فان العدد لم يتجاوز الالفين، وفي ابين هدم ضريح رجل صالح من دون ان يشعر احد بذلك. فـ الناس في هذه المحافظة الفقيرة منهمكون في البحث عن آفاق افضل لواقعهم الصعب. فالمحافظة الزراعية التي

اشتهرت بزراعة افضل انواع القطن في عهد الانكليز والموز وشتى الفواكه الاستوائية باتت تشكو من هجوم الصحراء التي تلتهم الأراضي الخصبة. واقنية تصريف مياه السيول التي بناها البلغاريون بشكل سيء انسدت. والتعاونيات اختفت ولم يحل مكانها اقتصاد السوق بعد وزاد من سوء الوضع ان الآليات الزراعية سحب الاشتراكيون بعضها للمجهود الحربي فيما نهب البعض الآخر بعد دخول الشرعية، وتعقدت قضايا ملكية الأراضي بين الملاك الأصليين والملاك الحاليين، والدولة تكاد تكون غير موجودة، ما يدفع المواطنين للاعتماد على العلماء والوجهاء لحل مشاكلهم بالتراضي.

وتوسم الأهالي املاً في الشيخ طارق الفضلي ابن سلطانهم السابق فاجتمعوا به في مقيل احد الوجهاء لعله يستطيع ان يفعل شيئا لهم لدى «أصدقائه» في صنعاء، لكن رده كان بسيطا، قال: «ان الدولة لن تستطيع ان تفعل شيئا يذكر، ولا يوجد امامنا غير الاعتماد على النفس لتشكيل جمعيات زراعية واحصاء ما تبقى من الآبات وتبادل الخدمات والخبرات». ولكن في بلد فقير كأبين ابن المال الذي تحتاجه اية بداية مهما كانت متواضعة.

ويلاحظ اقتصار هموم وطموحات الفضلي على ابين فقط، يقول: «ابين همومها كبيرة، فهي في حالة معدمة تماما، ولم يقدم الاشتراكيون شيئا لها بل زادوا السيء الى اسوأ، لذلك اقصر اهتماما حاليا على خدمة المواطنين الذين اشعر انهم ظلموا كثيرا».

ويبدو ان طارق بات يتحدث مثل اي سياسي آخر، وليس كعائد من افغانستان. ولتأكيد ذلك بادر الى الاتصال بالأمين العام الجديد للحزب الاشتراكي علي صالح عباد (مقبل) لتهنئته فهو مواطنه من ابين ومن ابناء قبيلته، ولعله يريد بذلك ان يمحو ذكرى محاولة الاغتيال التي تعرض لها مقبل واتهم طارق بالتخطيط لها.

وفي جولة معه في جبال المراقشة التي احتمى بها عندما اصطدم بالاشتراكي قبل حوالى عامين بدت الطبيعة الموحشة والصعبة هناك. وتوقف الفضلي امام بركة ماء بناها ويجلب لها الماء من سفح جبل يبعد عنها بضعة كيلومترات، بينما كانت نساء تملأن اوعية بلاستيكية، قائلا: «نحن هنا بحاجة الى تنمية اكثر مما نحتاج الى معسكرات لتدريب ارهابيين»، مشيرا الى التهم المتكررة التي توجه اليه بانه يدرب اصوليين في جبال المراقشة ■

المصدر : الشرق الاوسط / المغربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٤

صالح يؤكد الالتزام بالدستور والشريعة والتعددية

الرئيس اليمني يتجاهل المصالحة الداخلية ويدعو لوفاق عربي

صنعاء: من حمود منصر
لندن: «الشرق الاوسط»

أكد الرئيس اليمني علي عبد الله صالح تمسك اليمن بالثوابت المبدئية، المرتكزة على العقيدة الاسلامية والوحدة وبناء الدولة الحديثة على اسس العدالة والمساواة والديمقراطية، والتعددية السياسية والالتزام بالدستور والقانون، ومبدأ التداول السلمي للسلطة.

وقال ـ في خطاب بمناسبة مرور 32 عاما على ثورة 26 سبتمبر (ايلول) في الشمال ـ «اننا نلتزم بالحوار في حل كل المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحرية الراي»، لكنه دعا المعارضة الى الابتعاد «عن الفهم الخاطئ للممارسة الديمقراطية كما حدث في الماضي».

غير ان احمد كلز ـ امين سر التجمع الوحدوي اليمني المعارض ـ وصف الوضع السياسي في اليمن بالغموض، واتهم المؤتمر الشعبي العام ـ الذي يتزعمه الرئيس صالح ـ والتجمع اليمني للاصلاح بانهما يسعيان الى تعديل الدستور لتحقيق مكاسب لحزبيهما.

ولم يشر الرئيس صالح في خطابه الى المصالحة السياسية الشاملة في الداخل، التي طالب بها عدد من الدول العربية والاجنبية لتحقيق الاستقرار في اليمن، ولكنه دعا الى تحقيق المصالحة العربية ـ العربية، وفتح صفحة جديدة في مسيرة العلاقات العربية، على اساس التفاهم الايجابي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وقال «نامل ان ناخذ جميعا عبرة من الماضي القريب، الذي اثبت ان الالفة خير من القطيعة، والصفاء خير من الضغينة، وان الصدق مع النفس خير من العيش في الاوهام والشكوك وسوء الفهم».

وحدد الرئيس صالح ملامح المرحلة

المقبلة في بلاده، بانها «ستبدأ في تنفيذ تجربة الحكم المحلي، وانتخاب المجالس المحلية والمحافظين ومديري المديريات بما تقتضيه المصلحة العامة، وتوسيع المشاركة الشعبية في الحكم».

وقال انه «سيتم اختيار القياديين في مختلف اجهزة الدولة، وفق معايير ترتكز على الكفاءة والقدرة، والتخصص والنزاهة، بعيدا عن اشكال الولاءات الضيقة».

وهاجم الرئيس صالح في خطابه القادة الجنوبيين، وقال انهم «اشعلوا شرارة الحرب، بعد ان استعدوا لها بشراء صفقات ضخمة من الاسلحة، وشراء الذمم، ليجعلوا منها مبررا لاعلان الانفصال». واضاف ان «الانفصاليين عملوا على استشراء الفساد لتشويه انجاز الوحدة»، ودعا الى استئصال الفساد، ورفع شعار الثورة ضده، عبر تعزيز استقلالية اجهزة القضاء، والنيابة العامة، وتطويرها ورفدها بالكوادر المؤهلة.

من جانب اخر، انتخبت هيئة رئاسة مجلس الشورى (اللجنة المركزية) للتجمع اليمني للاصلاح جنوبياً واحداً في هيئة رئاسة المجلس، وهو عبد الرحمن بكير، الذي ينتمي الى محافظة حضرموت، والقت مصادر سياسية ظلالاً من الشك على امكانية تنفيذ مجلس الشورى ما اقره المؤتمر الاول للاصلاح في بيانه الختامي، الذي دعا الى القضاء على جميع بقايا الاشتراكية في الجنوب.

المصدر : الوسط
اللندنية
التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٤

لا يجمعهم تنظيم سياسي ولا يبرر عنفهم رفع الأضرحة شبراً

المتطرفون في اليمن: منشقون وطارقيون وناقمون ومطاردون

صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

لم يترك هجوم المتطرفين على بعض القبور والمساجد في عدن مطلع الشهر الجاري ردود فعل او اثارا تذكر، سواء في جانب البحث عن دوافعه او نتائجه او في ما يتعلق بالجماعات المهاجمة من حيث قياداتها وانتماءاتها التنظيمية وعدد عناصرها وكذا ما يخص الجانب الاكثر الحاحا لدى عامة الناس، وهو مستقبل هذه الجماعات ومدى وجود ضمانات لعدم تكرار هجماتها.

وعلى رغم اهمية الحادث فإن الحديث عنه في الأوساط اليمنية يكاد يقتصر على بيانات الرفض والادانة ونفي علاقته بمشروعية الأسلوب الديني او العمل السياسي. وأصدر هذه البيانات بعض الأحزاب السياسية اضافة الى بيان «جمعية علماء اليمن».

ولا تزال هناك تساؤلات لا تجد أجوبة ما يوحي بأن هناك تعمداً لتجاهل الحدث وتجاوزه، الا ان الرئيس علي عبدالله صالح، قلل من خطورة الحادث والجماعات التي قامت به. واكد ان «ما حدث في عدن ليس اكثر من تحرش من بعض عناصر حاولوا هدم الأضرحة ومقابر اولياء الله الصالحين (...) فواجهتهم قوات الدولة بكل الحزم والقوة». ووصف ما حدث بانه «محاولات صغيرة يقضى عليها بالفشل ولم اعرها اهتماما كبيرا» ولعل ما يلفت النظر ان وزارتي الداخلية والدفاع اصدرتا قرارات تمنع على القادة العسكريين الادلاء بتصريحات للصحافة عن اي شيء يدخل في اختصاص الوزارتين وبحصر التصريحات في مسؤول مختص في مكتب الوزير.

في ظل هذا الغموض وشح المعلومات، يبدو ان مفتاح معظم التساؤلات يتركز في سؤال واحد هو: هل ما حدث في عدن من حيث دوافعه واهدافه عمل سياسي ام ديني، ام انه الاثنين معا؟ لعل هذا الاحتمال الأخير هو الراجح حتى الآن ولكن من منظور الجماعات التي قامت بهذا العمل بالذات، لان في اليمن شبه اجماع على ان ما حدث من نبش للقبور وتكسير للاضرحة وما صاحب هذا من حرق ونهب وهدم واستخدام للأسلحة هو في مجموعه عمل تم خارج اطار الشرعية وانه يتناقض مع الدين والعمل السياسي ويتجاوزهما الى العدوان والفتنة وانتهاك الاعراض والأموال والمقدسات.

في ضوء هذه الصفات التي وسمت او «وصمت» بها تجمعات سياسية واسلامية يمنية ما حدث في عدن، فان محاولة تسليط الضوء عليه في جانبيه الديني والسياسي تتطلب القاء نظرة سريعة على واقع المذاهب والتيارات الاسلامية والسياسية في اليمن في حدود ما تسمح به الحساسية حيال الحديث عن المذاهب الاسلامية من ناحية، وحسب ما اجرته «الوسط» من حوارات واتصالات مع عدد من السياسيين والباحثين والفقهاء من ناحية اخرى.

جماعات السنة

ينتشر في اليمن المذهبان الاسلاميان المعروفان، الزيدي بين حوالى ٢٠ في المئة من السكان، يعيشون في المناطق الشمالية الغربية (محافظات صنعاء

المصدر : الوسط
اللندنية
التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٤

وذمار وحجة وصعدة). والشافعي في بقية المناطق والمحافظات. ويتخلل هذين المذهبين الرئيسيين المذهب الحنفي، خصوصاً الزيدي الذي يقول عنه قدماء الباحثين بانه «الزيدي» حنفي في الفروع (الفقه) معتزلي في الأصول (العقائد)، وتوجد في مناطقه (في اليمن) فئات قليلة تنسب الى الاسماعيلية. كما تنتشر الصوفية في أوساط المذهب الشافعي خصوصاً في المناطق الساحلية (محافظات الحديدة وأبين وعدن وحضرموت)، ويقول المؤرخون ان الصوفية دخلت الى اليمن من مصر والمغرب في حوالى القرن السابع الهجري.

وعلى رغم ان كل المذاهب الاسلامية ترتبط بالسنة النبوية انتماء واستدلالا وقدوة الا ان في اليمن كما في اقطار اخرى، جماعات تطلق على نفسها «جماعات السنة» وليست لها مناطق محددة بل تظهر من وقت الى اخر بين منطقة واخرى في شكل دعوات ودعاة ومدارس محدودة من ابرز سماتها [illegible] «نقية السنة من الشوائب التي علقت بها وليست منها»، وفي اليمن (في القرون ١١ و١٢ و١٣ الهجرية) ظهر مشاهير من علمائها أمثال الإمام الشوكاني وابن الأمير والمقبلي.

الخلاف على القبور

وكما تتداخل هذه المذاهب في اليمن في مدارسها وأتباعها ومناطقها، فإن أي تحديد مذهبي او جغرافي لها يظل تقريبا ومعتمداً على الأغلب والأكثر كما ان اختلافها في الآراء لم يؤد الى الفرقة والخلاف في ما بينها، بل ظل الاحترام المتبادل للاجتهادات العلمية مذهبا عاما وقاسما مشتركا بين كل المذاهب والمدارس، ولذا لم تترسخ في اليمن مشيخات لأي منها كما هو موجود في أقطار أخرى، اذ ان مسائل الوفاق بين هذه المذاهب هي الغالبة، بينما تنحصر مسائل الاختلاف في نطاق ضيق لا تكاد تظهر الا نادرا، ومنها مسالة القبور بصفة عامة فباستثناء من يطلقون على انفسهم «جماعة السنة» من السلفيين المعاصرين، لا ترى بقية المذاهب في القبور دافعا للخلاف والصراع، على تفاوت في الآراء حولها. وباختصار فإن الخلاف على مسالة القبور ينحصر عموماً في أربعة جوانب، هي: رفع بناء القبور اكثر من شبر، ووضع الاضرحة عليها، ووجودها في المساجد، وزيارتها. ففيما ترى «جماعات السنة» تحريم كل هذه الأشياء او الأعمال [illegible] في [illegible] واساوب تغييرها، ترى بقية المذاهب في اليمن، في عمومها، بصرف النظر عن التفاصيل والتفاوت، ان رفع بناء القبور أكثر من شبر مكروه في غير قبول الافاضل من العلماء والأولياء، وتشترط في الأضرحة ان لا يكتب عليها غير اسم صاحب القبر وما يتعلق به من التعريف به، وترى جواز الجانبين الأخيرين شرط ان لا يؤدي الى شيء من الاعتقاد بان صاحب القبر يضر أو ينفع، وتستثنى النساء من جواز زيارة القبور

هذا التسامح والاحترام المتبادل بين الفقهاء والمذاهب في اليمن على مسائل الخلاف عامة ومسالة القبور خاصة، نتج عنه منذ قرون مضت، انتشار قبور الائمة والعلماء والأولياء في مختلف المناطق اليمنية وتجاوز بنائها من الشبر الى المتر في المتوسط وبناء القباب على بعضها ووجودها داخل ملحقات بعض المساجد.

ويلاحظ ان هذه القبور التي توجد في فناءاتها قبور العلماء كانت في معظمها، وبعضها لا يزال حتى الآن، اماكن لتدريس العلوم الاسلامية وتسمى بالمدارس والزوايا والأربطة، مثل الجامع الكبير في صنعاء وجامع الهادي في صعدة والظفير في حجة وجامع يحيى بن حمزة في ذمار وجامع الأشاعر في زبيد والعيدروس في عدن والجامع الكبير في تريم وجامع الملك المظفر في تعز وغيرها. وكان في بعضها أقسام داخلية لسكن الطلاب. ولكل من هذه المساجد والمدارس اوقاف تدر عليها دخلا سنويا كافيا لاعمال الصيانة والتدريس وإعاشة الطلاب. وعلى رغم هذا حدثت تجاوزات عبر الحقب الماضية واستمرت حتى الان، فلم يعد رفع بناء القبور عن الشبر خاصاً بالعلماء والأولياء بل شمل غيرهم من الزعماء والقادة والتجار وغيرهم. بصرف النظر عما حدث ويحدث بين فترة وأخرى من تقديس لبعض قبور الأولياء. الا ان هذا لا يمثل مذهبا او رأياً فقهيا، ولكنه يعبر عن جهل من يعتقدونه او يمارسونه مع ان السلطات لا تتاخر عن اتخاذ الاجراءات الرادعة. كما تظهر التجاوزات في ما يتعلق بالاضرحة، وهي في اليمن تنحت من الحجر الابيض الصلب الذي يسمى بـ «البلق»، ليكتب عليه اسم صاحب القبر والتعريف به، الا ان كثيرا من الأضرحة لا يقتصر على الاسم بل يتجاوزه (منذ قرون وحتى الآن) الى كتابة القصائد الشعرية المليئة بمدح الميت ونعته بصفات لا تتوقف المبالغة فيها عند حد.

ويتبين من خلال هذا ان مثل هذه التجاوزات في مسالة القبور يمكن ان تشكل اساسا واهيا لدى الجماعات المتطرفة حيال ما فعلته في عدن. ولكن التجاوزات لا ترقى لان تبرر شيئا مما حدث، وفي هذا الصدد قال لـ «الوسط» مصدر قيادي في التجمع اليمني للاصلاح «ان تلك الهجمة التي ادت الى منكرات اكثر مثل النهب والحرق ونبش القبور واخافة الناس ومحاربة الدولة، لا يقرها دين ولا عقل ولا يرضى عنها احد» ومن الهيئة القيادية لـ «جمعية علماء اليمن»، قال احد رجال الإفتاء، «لو سلمنا جدلا ان وضع تلك القبور منكر يجب تغييره فان تغييره بتلك الصورة لا يدل على ان من قام به يريد اداء واجب أو تغيير منكر».

وكما يؤكد رجال الدين بان هذه الجماعات لا يمكن تصنيفها (من خلال ما احدثته في عدن) ضمن

الجماعات الاسلامية، يؤكد السياسيون من جهة ثانية انها ليست تجمعا سياسيا وفي ندوة خاصة شارك فيها أكاديميون وسياسيون حزبيون ومستقلون وحضرتها «الوسط» انتهى المشاركون الى نفي صفة «التجمع السياسي» عن هذه الجماعات، وكان من الادلة التي اعتمدوا عليها ان هذه الجماعات تنسب الى تنظيمات سياسية عدة مثل «تنظيم الجهاد» و«حزب الله» و«جماعات السنة»، ولكن ايا منها لم يعلن عن تاسيس تجمع سياسي باي من هذه الاسماء ولم يتقدم الى السلطة بطلب او اشعار يشير الى شيء من هذا ولم يسبق لأي من هذه الجماعات ان اعلن عن تنظيمه أو قيادته أو حتى مسؤوليته عن اي عمل من الاعمال التي تنسب اليها وكذلك لم يطرح اي منها شيئا يحدد فيه فكره التنظيمي او اهدافه أو توجهه السياسي او آرائه في مجمل القضايا العامة. اي ان كل هذا يؤكد عدم وجود هذه الجماعات داخل الخريطة التنظيمية او العمل السياسي باي شكل من الاشكال.

وتجدر الاشارة الى ان هناك احتمالات عدة على الساحة السياسية وخارجها في اليمن حول من هم هؤلاء؟ ولعل اطرف هذه الاحتمالات واحدثها، ما قاله لـ «الوسط» قيادي سابق (قبل ١٩٨٦) في الحزب الاشتراكي، من ان هؤلاء المتطرفين لا ينتمون الى مصدر او تنظيم او جماعة واحدة محددة «وليسوا هيئة للامر بالمعروف والنهي عن المنكر وليس لهم فكر سياسي ولا غير سياسي وليسوا دعاة الى غاية عامة ولا سعاة الى السلطة او المشاركة فيها»، ولكنهم بحسب احتمال هذا القيادي «من مصادر ومجموعات عدة، من ميليشيات سابقة وحراسات كانت تابعة لشخصيات سياسية تشكل بعضها بالتعاقد سرا، اضافة الى منشقين عن حزب الاصلاح والحزب الاشتراكي ومن طارقيين (اتباع طارق الفضلي) وعائدين من افغانستان ومن ناقمين او موتورين من قادة الاشتراكي وهاربين من سجون عدن ومطاردين من قبل اجهزة الأمن وعاطلين وذوي دوافع شخصية اخرى».

ويبدو ان هذا الاحتمال تميز بقدرته على استيعاب كل الاحتمالات، وسيظل قائما مهما تعددت الاحتمالات حتى تظهر الحقيقة التي لا يبدو انها ستظهر دفعة واحدة ■

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٤

أحد قادة أحزاب المعارضة في اليمن لـ الشرق الأوسط

الوضع في اليمن يسوده الغموض والقلق والتعديلات الدستورية تحتاج لجنة وطنية عامة

لندن: من لطفي شطاره

كشف احمد كلز امين سر حزب التجمع الوحدوي اليمني المعارض عن وجود حوار عبر لجان مختصة بين الحزب الاشتراكي اليمني وحزب المؤتمر الشعبي العام يستهدف اقناع الاشتراكي بالمشاركة في السلطة والعودة الى الائتلاف.

ودعا لاقرار التعديلات الدستورية من جانب لجنة وطنية وليس من جانب البرلمان، واتهم اطراف الحكم بمحاولة شق احزاب المعارضة.

ووصف كلز في حديث هاتفي لـ«الشرق الأوسط» الوضع السياسي في اليمن بعد الحرب بانه غامض، ونفى أن تكون هناك مصلحة سياسية او حوار قائم داخل اليمن بين احزاب السلطة والمعارضة.

وجاء الحديث على النحو الآتي:

● ما هي ابرز نتائج اجتماعات الهيئة العليا لحزبكم التي عقدت لأول مرة بعد الحرب؟

- ناقشنا التقرير السياسي خلال اجتماعات الدورة الخامسة للامانة العامة للحزب، والإعداد لاجتماع الهيئة العليا في 13 - 10 - 1994 في صنعاء للوقوف أمام النتائج التي اعقبت الحرب، وتقديم التقرير السياسي وموقف الحزب من الاحداث وتقرير تنظيمي عن اوضاع الحزب الداخلية.

وينظم التجمع ندوات في صنعاء ومدن اخرى، بمناسبة مرور ثلاثة اعوام على استشهاد المهندس حسن الحريبي، حول الديمقراطية وحقوق الانسان، ويشارك فيها ممثلو الاحزاب التالية: الاشتراكي والمؤتمر والاصلاح واتحاد الادباء والكتاب وعدد من زعماء المعارضة.

● مسؤولون في صنعاء يقولون ان حواراً للمصالحة السياسية يجري الآن بين الاحزاب السياسية داخل اليمن، على اي اساس تقوم هذه المصالح؟

- المصالح السياسية كمصطلح لا يوجد له اي أساس في الواقع اليمني المعاش حتى في الخطاب السياسي، ويتجنب حزبا المؤتمر والاصلاح صحة ذكر هذا المصطلح، بل العكس هناك توجه لاضعاف الاحزاب الوطنية وتقسيمها، وهذا ما جرى داخل عدد من احزاب المعارضة.

● هناك مخاوف من عودة النظام الشمولي في اليمن، الى اي مدى هذه المخاوف صحيحة، وما هي ابرز مؤشراتها؟

- كثير من قادة الاحزاب المعارضة ينتظرون ان تظهر سياسة واضحة وملامح للتوجه العام للسياسة في البلاد، وكان واضحاً من خطابات تجمع الاصلاح بانه لا توجد اي بادرة من بوادر الحوار بين الاصلاح والاشتراكي على سبيل المثال، بل العكس كان هناك هجوم عنيف على الاشتراكي، واتهمت قيادته بالغموض لانها لم تحدد موقفها من الانفصاليين، وان الإصلاح سينظر في علاقته مع الاشتراكي عندما يحدد موقفه من الانفصال وقادة الانفصال.

اما بين المؤتمر الشعبي والاشتراكي فلدينا معلومات ان حواراً يجري عبر لجنتين من الحزبين، ويحاول الشعبي ان يقنع الاشتراكي بالعودة الى الائتلاف والمشاركة في الحكومة المقبلة، حتى لا يحتل الاصلاح مقاعد اكثر في الحكومة.

اما احزاب المعارضة في حكومة انقاذ وطني لا تكون فيها هيمنة لاي حزب، ولن تشترك احزاب المعارضة فمع حكومة ائتلافية.

● هل ما يزال حزبكم يرى في وثيقة العهد المخرج للازمة في اليمن؟

- حزبنا متمسك بوثيقة العهد والاتفاق نصاً وروحاً وما زلنا نعتقد انها الوسيلة الوحيدة للخروج من الازمة السياسية الراهنة، وهي تدعو الى المصالحة، ولانها وثيقة الاجماع الوطني.

● لكن المؤتمر والاصلاح اعتبرا أنها لاغية؟

- هذا شأنهما ونحن نرى ان الوثيقة جاءت لمنع الحرب وحل المشاكل التي قادت الى الحرب، ونرى ان تلك المشاكل التي كانت قبل الحرب ما تزال قائمة اضافة الى ما خلفته الحرب من دمار وخراب، وقد اصدرنا بياناً بذلك يوم 9/10 الماضي.

● كيف ينظر حزبكم الى مشروع التعديلات الدستورية التي يناقشها البرلمان حالياً؟

- في وثيقة العهد والاتفاق اجمعت القوى الوطنية على المواد التي يجب تعديلها، وفيها ايضاً نص

يجد ان التعديلات الدستورية لا تتم عن طريق البرلمان الحالي، لأن ما قبل الحرب كشف كل حزب من احزاب الائتلاف عبر وسائل إعلامه الطعون والتزويرات التي قامت بها احزاب الائتلاف في الانتخابات البرلمانية. فاجمع الموقعون على وثيقة العهد والاتفاق بان تشكل لجنة وطنية من الاحزاب الموقعة على الوثيقة، وهي التي تقدم مشروع التعديلات الى البرلمان حسب الضرورة التي تتطلب تعديل اي مادة من المواد، وباشراك العلماء واساتذة الجامعة وفقهاء القانون الدستوري. اما الطريقة الجارية فواضح ان الاصلاح والشعبي يرغبان في تعديل المواد التي تتفق مع طموحاتهما.

● ما هو تقييمكم للوضع السياسي في اليمن بعد الحرب؟

- الوضع السياسي الحالي غير واضح الملامح فالاشتراكي مثلاً، والذي كان حاكماً يعاني الآن آثار ونتائج الحرب، ويعاني من المحاولة الواضحة لتفتيته. أما الاصلاح والمؤتمر فيعتبران نفسيهما بانهما قادا الحرب ضد (الردة والانفصال)، ومن وحي هذا يحاولان ان يحققا ما يريدان على اساس هذه القاعدة، وهذا خطابهما السياسي. والاصلاح قال انه والمؤتمر في خندق واحد في الانتصار، وانهما يكملان بعضهما البعض.

● الا يشكل ذلك قلقاً على احزاب المعارضة الصغيرة؟

- هذا التوجه في حد ذاته هو الغاء دور ومواقف كل الاحزاب الوطنية التي وقفت ضد الحرب وضد الانفصال وادانت بوضوح كامل الجهات التي وراء كل ذلك.

● هل تشعر احزاب المعارضة بقيود تفرض لتكبيل حريتها السياسية؟

- نحن نشعر من القيود التي فرضت وهي غير معلنة، مثل عرقلة دور بعض الصحف واشاعة اجواء من القلق الذي جعل بعض الاحزاب والشخصيات تخاف من ان تقول رايها عن الاوضاع التي تلت الحرب.

وعلى سبيل المثال عندما دعا حزب التجمع الوحدوي اليمني الى ندوة حول الديمقراطية وحقوق الانسان تردد كثير من الشخصيات السياسية سواء كانت حزبية او مستقلة من الحضور والمشاركة خوفاً من اذى قد يصيبها، وخصوصاً بعد الاعتقالات لبعض الصحافيين التي حدثت بسبب ندوة مماثلة اقيمت في «فندق سبا» بعد الحرب مباشرة.

كما ان صحيفة «التجمع» الصادرة عن حزبنا اوقفت عن الصدور في عدن من حكومة «الانفصال» اثناء الحرب، وتعرقل «الشرعية الدستورية» الآن محاولة حزبنا إعادة اصدار الصحيفة من جديد بشتى الوسائل والاعذار ابرزها النواحي (الفنية).

المصدر : الحياة اللندنية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٤

اليمن: القيادة الجديدة للاشتراكي تريد التحالف مع "الاصلاح"

□ عدن -
من اقبال علي عبدالله:

■ قال مصدر مسؤول في الحزب الاشتراكي اليمني لـ «الحياة» في اول تعليق على نتائج المؤتمر الاول لحزب التجمع اليمني للاصلاح وتصريحات بعض قادته عن وجود الاشتراكي في الائتلاف الحكومي ان «الاشتراكي يعتبر ان الائتلاف الثلاثي (المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي والاصلاح) الذي وجد اثر انتخابات نيسان (ابريل) العام الماضي انتهى عند اطلاق اول رصاصة في الحرب اليمنية التي جرت خلال أيار (مايو) وحزيران (يونيو) الماضيين».

وكشف حوارات بين «قيادة الاشتراكي الجديدة وبعض الاطراف القيادية في الاصلاح»، مؤكداً ان «حزب الاصلاح من الاحزاب الرئيسية في البلاد التي يهم الاشتراكي تعزيز التحالف معها». واعرب عن تفاؤله بهذه الحوارات.

واضاف المسؤول الذي تحدث الى «الحياة» في عدن امس ان «الحزب يستغرب الاتجاه الذي يتحدث عن رفض حقه في العمل السياسي وهو امر يتناقض مع الدستور ومبدا التعددية السياسية والحريات العامة». وزاد ان «هناك بعض الاتجاهات المتطرفة في حزب الاصلاح تعمد الى تبرير عدم التزامها الدستور والتعددية السياسية باشتراطها ان يتخذ الاشتراكي اجراءات معينة تتنافى ونظامه الداخلي وبرنامجه السياسي، بهدف ايجاد الحجج لحظر الاشتراكي في العمل السياسي».

وعن دعوة بعض قادة الاصلاح من بينهم السيد عبدالوهاب الانسي الامين العام المساعد للحزب الى اتخاذ موقف واضح وصريح من العناصر الانفصالية في القيادة السابقة للاشتراكي قال المسؤول ان «اللجنة المركزية للحزب (الاشتراكي) في دورتها الاستثنائية التي عقدت في صنعاء اوائل ايلول (سبتمبر) الجاري دانت الانفصال وقرار الحرب ودعت الى التمسك بالشرعية والدستور والعمل السلمي الديموقراطي واعلنت مناهضتها اي معارضة سياسية من الخارج». وتابع ان «تلك المعارضة ستؤدي الى الارتهان الى قوى خارجية».

وأوضح ان «هناك اختلافاً بين المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح وتجمع الاصلاح الذي يراسه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر في شان وجود الاشتراكي في الائتلاف او حتى في العمل السياسي». وقال ان «المؤتمر يامل من قيادة الاشتراكي الجديدة التي انتخبت اوائل ايلول بزعامة السيد علي صالح عباد (مقبل) خلفاً للسيد علي سالم البيض الموجود في سلطنة عمان، بان تتخذ اجراءات تنظيمية تفصل المسؤولين عن قرار الانفصال الذي اعلنه البيض في ٢١ ايار الماضي بعد اكثر من اسبوعين على بدء المعارك بين الشمال والجنوب، بينما حزب الاصلاح يجد في ذلك مبرراً للدفع في اتجاه حظر العمل السياسي للحزب الاشتراكي، وهو اتجاه لا يجمع عليه جميع قادة الاصلاح».

ولفت المسؤول الاشتراكي الى ان «الحزب يرى في المؤتمر الاول للاصلاح الذي عقد في صنعاء شيئاً ايجابياً لجهة ممارسة الديموقراطية داخل الاحزاب وانتخاب القيادات»، مؤكداً ان «حزب الاصلاح من الاحزاب الرئيسية في البلاد التي يهم الاشتراكي تعزيز التحالف معها».

وكشف أن «حوارات تجري بين قيادة الاشتراكي الجديدة وبعض الاطراف القيادية في الاصلاح وهناك توجهات ايجابية في هذه الحوارات».

واهتم اجهزة الاعلام الحكومية في صنعاء وعدن امس واول من امس ببيان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الصادر اول من امس، الذي انتقد القيادات السابقة للحزب الموجودة في الخارج لجهة ما اعلنته من «مبادئ لتصحيح مسار العمل الوطني والسياسي للحزب وتحقيق مصالحة وطنية شاملة» في اليمن.

وياتي هذا الاهتمام للمرة الاولى منذ انتهاء الحرب في السابع من تموز (يوليو) الماضي على رغم العديد من النشاطات السياسية السابقة للحزب واهمها عقد دورة استثنائية للجنته المركزية لم تنل اي اهتمام اعلامي.

ويرى سياسيون في عدن ان «هذا الاهتمام من الاعلام الحكومي الذي يسيطر عليه المؤتمر الشعبي العام يشير الى حرص المؤتمر على وجود الاشتراكي في الساحة السياسية بعد ادانته القيادة الانفصالية السابقة».

حزب التجمع اليمني للإصلاح يعلن تأييده للتعددية الحزبية

الحزب الاشتراكي في صنعاء يهاجم بيان قادته السابقين في المنفى

صنعاء - وكالات الانباء: اعلن امس حزب التجمع اليمني للاصلاح الاسلامي، تأييده لتعددية الاحزاب في البلاد.

اكد بيان الحزب ان التعددية الحزبية تعمل علي تعزيز الاستقرار السياسي في اليمن. واوصي البيان بضرورة الاهتمام بمحافظات الجنوب وتحريك بعض المؤسسات الاسلامية، التي اوقفها الحزب الاشتراكي، عندما كان يحكم البلاد. ودعا الحكومة الي معالجة اثار الحرب الاهلية، التي استمرت شهرين وراح ضحيتها مئات الضحايا، وخسرت فيها البلاد ٣ مليارات دولار. وكان حزب التجمع قد اعاد انتخاب عبدالله الأحمر رئيسا له، لمدة ٤ سنوات جديدة، كما تم انتخاب عبدالمجيد الزنداني قائد الاخوان المسلمين في اليمن رئيسا للمجلس الاستشاري لحزب التجمع. ويضم الحزب مائة عضو، من بينهم عدد من الاخوان المسلمين، كما يضم المكتب السياسي للحزب بين اعضائه الخمسة عشر المنتخبين من قبل المجلس الاستشاري عددا اخر من الاخوان المسلمين. ويتولي الحكم في اليمن ائتلاف حكومي يضم التجمع اليمني للاصلاح والمؤتمر الشعبي العام بزعامة الرئيس علي عبدالله صالح بالاضافة الي الحزب الاشتراكي «الجنوبي».

ونّدد المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني بإعلان اصدرته مجموعة من العناصر القيادية السابقة في الحزب والمتواجدين حاليا خارج اليمن والذي سمي باعلان مبادىء لتصحيح مسار العمل الوطني والسياسي للحزب الاشتراكي. ووصف بيان المكتب السياسي «اعلان المبادىء» بانه حلقة خطيرة من حلقات النشاطات غير الشرعية التي تمت وتتم باسم الحزب، والشبيهة بإعلان انفصال الجنوب من شمال البلاد خلال الحرب الأهلية.



علي عبد الله صالح

اكد المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ان «اعلان المبادىء» يشتمل علي افكار وآراء خارجة تماما عن الخط السياسي للحزب، وتستهدف تمزيق وحدة اليمن والحزب الاشتراكي. وحذر بيان المكتب السياسي كل القادة السابقين للحزب الاشتراكي، الذين يقفون وراء إعلان المبادىء من الاستمرار في سياستهم الهدامة.

٠٠٤٤٠

المدوسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٤

حمل مجدداً على قوى الانفصال في ذكرى الثورة

علي صالح يدعو لـ«فتح صفحة جديدة» وتحقيق مصالحة عربية - عربية

☐ صنعاء - من فيصل مكرم:

■ اكد الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ان بلاده تدعم كل الجهود «من اجل تحقيق المصالحة العربية - العربية بروح اخوية صادقة»، داعياً الى «فتح صفحة جديدة على اساس التفاهم والتعاون» والى «ان ناخذ جميعا عبرة من الماضي القريب الذي اثبت ان الالفة خير من القطيعة». وعلى الصعيد المحلي اعتبر من ابرز مهمات المرحلة المقبلة تنفيذ تجربة الحكم المحلي بدءا بانتخابات المجالس المحلية والمحافظين والمديرين.

وتعهد العمل لاعادة بناء القوات المسلحة وقوى الامن وتحديثها، معربا عن ارتياحه لما تم حتى الآن في اطار «عملية الدمج على اسس وطنية وعلمية بعيدا عن الانتماءات الضيقة الحزبية والقبلية والمناطقية».

وقال الفريق علي صالح، في كلمة القاها مساء امس لمناسبة العيد الثاني والثلاثين للثورة، ان احتفالات السنة بالاعياد الوطنية تكتسب دلالة خاصة لانها تاتي في خضم تواصل افراح شعبنا بانتصاره الحاسم يوم السابع من تموز (يوليو) ١٩٩٤ في الدفاع عن وحدة الوطن».

الى ذلك، كشف مصدر مسؤول في الحزب الاشتراكي في عدن ان

[illegible] الاطراف القيادية في تجمع الاصلاح مشيرا الى «توجهات ايجابية». وقال ان «الاصلاح من الاحزاب الرئيسية في البلاد التي يهم الاشتراكي التحالف معها» (راجع ص ٦).

وخلت كلمة الرئيس اليمني من اشارة الى الوضع السياسي وقضاياه، من تعديل الدستور الى التحالفات الحكومية المرتقبة، الا انه حمل مجددا على قادة الحزب الاشتراكي، وقال: «كانت الوحدة منذ قيامها في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ ورقة

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٤

للابتزاز وعرضة للانتكاس من جانب ذلك النفر من ادعياء الثورية والوحدة وتجار الشعارات البراقة الزائفة الذين خدعوا شعبنا ردحا من الزمن من خلال مزايداتهم الكاذبة بالوحدة والديموقراطية وممارساتهم الظالمة ضد الوطن والشعب حتى فضحهم الله على حقيقتهم». واضاف: «افتعلوا ازمة سياسية طاحنة متذرعين بمطالب ظلوا يخدعون بها عامة الناس فيما كانوا يخفون وراءها مطامعهم الخاصة (...) ولقد حرصنا على تقديم التنازلات تلو التنازلات للحؤول دون ما كانوا يخططون له، ولكي نجنب الوطن الفتنة (...) وما ان فشلوا في فرض الانفصال من جديد، والعودة بالوطن الى ما كان عليه قبل الوحدة عبر تلك الازمة المفتعلة حتى اشعلوا شرارة الحرب التي استعدوا لها بشراء صفقات ضخمة من الاسلحة وشراء الذمم ليجعلوا منها مبررا لاعلان الانفصال البائس عشية العيد الرابع للوحدة».

ولفت الرئيس اليمني الى «ان الكثير من المراقبين توقع عمليات انتقام وثار ازاء ما ارتكبوه (الجنوبيون) من جرائم بحق الشعب والوطن والوحدة فقد حرصنا منذ البداية على اعلان العفو العام وتطبيقه (...) وقد عاد الى ارض الوطن كل من غرر بهم من العسكريين والمدنيين، ولم يبق في الخارج سوى المجرمين الضالعين في الاعداد والتنفيذ لمؤامرة الاقتتال والانفصال».

وشدد على «بذل المزيد من الجهود والطاقات لتعويض خسارة ما فات من وقت وامكانات». وقال: «سنظل متمسكين بالثوابت المبدئية لشعبنا المرتكزة على العقيدة الاسلامية والوحدة وبناء الدولة الحديثة (...) مؤكدين ايماننا بحرية الراي واحترام حقوق الانسان وبفعالية دور المعارضة المسؤولة والابتعاد عن الفهم الخاطئ للممارسة الديموقراطية».

وحدد انجاح تجربة الحكم المحلي كمهمة مستقبلية هدفها «توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في الحكم، وتطوير فكرة العمل الديموقراطي التعاوني (...) والحرص على اختيار القياديين في مختلف اجهزة الدولة وفق معايير الكفاءة والقدرة والتخصص والنزاهة بعيدا عن الولاءات الضيقة». وتعهد مكافحة ارتفاع الاسعار والتضخم والحد من البطالة وتقديم مزيد من التشجيع والتسهيلات للاستثمارات الوطنية والعربية والاجنبية. كذلك شدد على الاهتمام بتنمية المحافظات كافة التي «حرمت من المشاريع في ظل عهود الشعارات الفضفاضة والتسلط الحزبي الشمولي الذي انتهى زمنه الى غير رجعة». ودعا اجهزة الدولة الى «استئصال الفساد الذي عمل الانفصاليون ومن تعاون معهم ساعدهم على استشرائه في المجتمع لتشويه انجاز الوحدة العظيم».

المصدر : الشرق الاوسط الدولي

التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٤

عمان واليمن يبحثان سبل تطوير العلاقات البرلمانية بينهما

صنعاء - ق ن ا: تسلم الشيخ عبد الله الأحمر، رئيس مجلس النواب اليمني رسالة من رئيس مجلس الشورى العماني عبد الله بن علي القتبي تتعلق بسبل تطوير العلاقات البرلمانية بين البلدين. وذكر راديو صنعاء ان سفير سلطنة عمان لدى اليمن عوض محجوب قام بتسليم الرسالة الى الأحمر خلال استقبال الأخير له امس.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب
القاهرة

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٤

«الإصلاح» يؤكد أهمية تطوير علاقته مع المؤتمر الشعبي العام

صنعاء - إسماعيل حامد:

في صبيحة يوم السبت ٩/٢٤ وبعد ٤ أيام من المداولات والنقاش الجاد والحوار البناء اختتمت فعاليات المؤتمر الأول للإصلاح وسط إجماع من المحللين والمراقبين ومن رجال الأحزاب والتنظيمات السياسية ومن كافة القوى على الساحة اليمنية على أن الإصلاح قد برز على الساحة من خلال هذا المؤتمر كقوة لا يستهان بها، وأن له ثقلاً وتواجداً شعبياً يؤهله لأن يقود حركة الإصلاح والتغيير في البلاد في المؤتمر الشعبي العام. هذا وقد خرج المؤتمر بقيادة جديدة تقود مسيرة الحزب خلال السنوات الأربع القادمة. وتضم هذه القيادة التي تسمى الهيئة العليا ١٥ عضوا يرأسهم الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر وهو رئيس مجلس النواب وشيخ مشايخ قبائل حاشد التي ينتمي إليها الرئيس اليمني علي صالح، ونائب رئيس الهيئة هو الأستاذ ياسين عبد العزيز وهو أحد رواد الحركة الإسلامية والذي قاد العمل الإسلامي باليمن منذ عام ٨٠م، والأمين العام للحزب الأستاذ محمد عبد الله والأمين العام المساعد الأستاذ عبد الوهاب الآنسي نائب رئيس مجلس الوزراء، وعضوية كل من الشيخ عبد المجيد الزنداني عضو مجلس الرئاسة، والقاضي يحيى لطفي الفسيل، والعلامة محمد إسماعيل العمراني، ود. نجيب غانم وزير الصحة، محمد حسن دماج وزير الإدارة المحلية، والشيخ عبد الرحمن بكير، ومحمد علي عجلان عضو مجلس النواب، وأحمد القميري، وعلي عبد ربه العراض، ومحمد عبد الوهاب جباري، ومحفوظ شماخ، كما تم اختيار قيادته لمجلس شورى الحزب من الشيخ عبد المجيد الزنداني رئيساً، ومحمد علي عجلان نائباً، ود. عبد الرحمن بافضل وزير التموين نائباً ثانياً، وشيخان عبد الرحمن أميناً للسر. هذا وكان المؤتمر قد انتخب ١٠٠ عضو لعضوية مجلس الشورى الذي كان جمعاً متجانساً يمثل أهل الحل والعقد، حيث ضم أصحاب الكفاءات والدرجات

العلمية ثم أصحاب العلم الشرعي ثم رجال التربية والعمل التربوى ثم المشايخ وأصحاب الكلمة فى امكنتهم ثم بعض التجار، وبهذا يكون الإصلاح قد جدد دماءه بهذه القيادات الجديدة الشابة وقام بترسيخ دعائمه على أسس وقواعد شوروية راسخة مما يعد ميلاداً جديداً للتجربة الديمقراطية فى اليمن، ويكون الإصلاح بذلك قد ساهم بدور فعال فى تعزيز التجربة الديمقراطية وإعطاء نموذج حضارى إسلامي قابل للتعايش مع القوى السياسية والتيارات القومية والانظمة الحاكمة وفقاً لاطر الحوار البناء والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة. هذا وقد جاء حفل الختام ليكون مسك الختام فى مؤتمر ساده النظام والدقة والروعة والإبداع واستخدام التكنولوجيا الحديثة. وقد تحدث فى حفل الختام الشيخ عبد الله الاحمر رئيس الحزب بكلمة عبر فيها عن سعادته بنجاح المؤتمر وانتخابه القيادة الجديدة ورسمه الخطوط العامة للمرحلة المقبلة التى تمنى فيها أن يسهم الإصلاح إسهاماً فاعلاً فى عملية بناء الدولة بناء مؤسسياً. واكد أن العمل بروح تعاونية وشعور عال بالمسئولية من جميع الاعضاء كان وراء نجاح المؤتمر، وقال: إنها لفرصة طيبة لنؤكد من جديد أننا نمد أيدينا لكل القوى السياسية الوطنية الملتزمة بالثوابت والأسس المجمع عليها لنتعاون جميعاً على تحقيق أمال وتطلعات شعبنا العظيم واكد أن الإصلاح مصمم على تطوير وتمتين علاقة التعاون والتكامل القائم بين الإصلاح والمؤتمر الشعبى العام، وقال: وسنعمل على أن تستمر هذه العلاقة وتتطور اكثر لنتعاون معاً فى معركة البناء والإصلاح.

هذا وقد ألقت كلمة المشاركين والمشاركات الاخت أمة السلام أحمد رجاء والتى اكدت فيها ضرورة الالتزام بالنهج السماوى والعودة إلى الفطرة السليمة وإلى المنهج الإلهى، إلى «الإسلام» وقالت: إن الإسلاميين فى اليمن قد لعبوا دوراً من اجل ذلك خاصة أن الإسلام لايزال هو المحرك الاكبر لطاقات الناس وإبداعاتهم ولذلك كان للإسلاميين الدور الكبير فى تحريك الجماهير وصناعة الأحداث، ولقد جاء «الإصلاح» كمحصلة لهذه الجهود وهو أصيل فى تاريخه ويمتد فى أعماق التاريخ اليمنى مناهضاً للظلم والاستبداد ومواكباً للثوار الاحرار وبسبب هذه الخبرة الطويلة وبسبب الاتصال بواقع الشعب وبسبب منهاجه الشمولى المستمد من الإسلام بسبب ذلك كله استطاع أن يواكب الاحداث رغم سرعتها وأن يثبت جدارته وان يكون جزءاً لا يتجزأ من تاريخ اليمن وواقعه ومستقبله.

هذا وقد ألقى د. غالب القرشى مقرر المؤتمر- البيان الختامى الذى استعرض فيه فعاليات المؤتمر ومجمل الاوضاع المحلية إلى جانب القضايا العربية والإسلامية، وقد كان من توصيات المؤتمر: إقرار النظام الاساسى وبرنامج العمل السياسى وانتخاب القيادة الجديدة وتكليف الهيئة العليا والامانة العامة بمتابعة بناء الهياكل التنظيمية والاطر القيادية ودراسة تجربة الائتلاف سلباً وإيجاباً وتطوير المنهج الثقافى لاعضاء الإصلاح والاهتمام بمعهد الإصلاح والاهتمام بالتأهيل الشرعى وإعطاء أولوية العمل لمحافظات الجنوبية (عدن- شبوه -أبين- لحج- حضرموت- المهرة) والاهتمام بالقطاع النسائى كما أقر البيان الختامى اعتبار صحيفة الصحوة ناطقة باسم الحزب ودعا إلى مواجهة الفساد بحزم والتاكيد على إقامة العدل وصيانة الحقوق وتحقيق الامن، وكل ذلك مرهون بتطهير القضاء من العناصر الفاسدة. ودعا الحكومة إلى الإسراع فى معالجة أخطاء المرحلة الانتقالية وتطوير أداء الإدارة المحلية ورعاية أسر الشهداء ويدعوها لمعالجة أثار الحرب ومعالجة موضوع الاملاك المؤممة وإعادتها إلى أصحابها والعناية باستخراج الثروات المعدنية والنفطية وأهمية دعم المؤسسات الدستورية وتفعيل دورها وتقويم وحدات القطاع العام واتباع إجراءات حازمة لترشيد الإنفاق العام وضرورة الاهتمام بالمرأة ورفع مستواها العلمى ومشاركتها فى جميع مؤسسات الدولة وفق ضوابط الشريعة. ويؤكد المؤتمر الاهتمام بالإخوة المغتربين فى تهجيرهم ويؤكد حق القوى السياسية والوطنية فى ممارسة العمل السياسى الملتزم بثوابت الامة وضرورة الحفاظ على النهج الديمقراطى الشوروى وإبعاد القوات المسلحة عن الصراع الحزبى، وضرورة التعاون مع كل الاحزاب على الساحة، والاهتمام بتطوير العلاقة الاخوية بين الإصلاح والمؤتمر الشعبي العام. وعبر الإصلاح عن شكره للدول الشقيقة والصديقة التى وقفت مع اليمن فى معركة الدفاع عن الوحدة، وعبر عن أسفه إزاء ما يجرى من صدامات بين بعض الحكومات وقوى المعارضة ودعا الجميع إلى نبذ العنف والقهر والتزام الوسائل السلمية، ودعا الإخوة المتناحرين فى أفغانستان والصومال إلى تحكيم العقل، ودعا زعماء أمتنا العربية والإسلامية إلى تصحيح للمسار وانتهاج أساليب جديدة فى التعامل مع العدو الصهيوني لإعادة الحقوق المشروعة إلى أهلها فى فلسطين.

عودة الأسلحة اليمنية التى هربها البيض إلى مسقط

نقلت طائرات عسكرية يمنية الاسلحة والمعدات التى كان الانفصاليون قد نقلوها إلى سلطنة عمان بعد هزيمتهم فى الحرب الاهلية.. وذكرت مصادر عسكرية يمنية أن جزءاً من هذه الاسلحة التى هربتها القوات التابعة للبيض لدى هروبه إلى سلطنة عمان قد جرت إعادتها إلى اليمن.. كما أن صنعاء مازالت تنتظر بقية الاسلحة المتطورة التى جرى تهريبها، ومن بينها طائرات ميج ٢٩ ومدفعية آلية للحركة.

وكان عبد العزيز الرواس وزير الإعلام العمانى قد صرح بأن الاسلحة اليمنية التى هربها البيض إلى سلطنة عمان هى عهدة لدى السلطنة سوف تسلمها إلى الحكومة اليمنية.

قياديون عارضوا الهجوم على القيادة السابقة

مزيد من الانقسامات داخل الاشتراكي اليمني

□ عدن -
من إقبال على عبدالله:

■ عُلم امس السبت ان بيان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني الصادر السبت الماضي الذي دان «اعلان المبادئ لتصحيح مسار العمل الوطني والسياسي للحزب وتحقيق مصالحة وطنية شاملة» الصادر عن بعض العناصر القيادية للاشتراكي في الخارج «واجه معارضة شديدة من عدد من اعضاء المكتب السياسي الجدد المؤيدين للقيادة السابقة».

وقالت مصادر مسؤولة في الاشتراكي عارضت البيان ان «صدور بيان المكتب السياسي وبالصيغة الهجومية ضد القيادة السابقة جاء بمثابة براءة ذمّة من الاشتراكي امام حزبي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح اللذين ربطا عودة الحزب الى العمل السياسي بإدانة العناصر القيادية الانفصالية في الحزب وفصلها وعلى راسها الامين العام السيد علي سالم البيض الموجود حالياً في سلطنة عمان».

واكدت ان «الدورة الاستثنائية للجنة المركزية للحزب الاشتراكي التي انعقدت اوائل ايلول (سبتمبر) الجاري وانتخبت قيادة جديدة على راسها السيد علي صالح عباد (مقبل) لم تشر الى مثل هذه الادانة للقيادة السابقة بل احالت الموضوع على الرقابة الحزبية وفق النظام الداخلي لتحديد مسؤولية كل عضو قيادي في قرار الحرب والانفصال وتقديم نتائج ذلك الى المؤتمر العام الرابع المتوقع عقده اوائل السنة المقبلة لاتخاذ القرار المناسب باعتبار المؤتمر العام السلطة الوحيدة التي تملك قرار الادانة والفصل للقيادات المنبثقة منه».

واشارت المصادر المسؤولة في الاشتراكي الى ما قاله رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للمؤتمر الشعبي العام الفريق علي عبدالله صالح في ١٣ ايلول الجاري ان لقاءه مع القيادة الجديدة للاشتراكي عن انه من الصعب على الحزب الاشتراكي اعادة ترتيب اوضاعه والانخراط الايجابي في العمل السياسي ما لم يعد حساباته ويتصالح مع الناس ويثبت انه غيّر موقفه على الساحة الوطنية، واذا فشل الحزب في ذلك سيحاسب على المستوى الجماهيري على موقفه بل سيعتبر موقف القيادات الانفصالية المتمردة موقف الحزب الاشتراكي برمته».

واكدت ان «ما قاله الرئيس علي صالح وما صرّح به احد زعماء الاصلاح (اشارة الى السيد عبدالوهاب الانسي الامين العام المساعد للاصلاح) بان الاشتراكي اخرج نفسه بنفسه من الائتلاف، ياتي في اطار نيّات المؤتمر الشعبي والاصلاح الذي يتزعمه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر ابعاد الحزب عن العمل السياسي بل وإنهاء وجوده في الساحة اليمنية». وزادت ان «بيان المكتب السياسي للاشتراكي السبت الماضي ساعد المؤتمر والاصلاح في الوصول الى تحقيق ذلك من خلال ايجاد مزيد من الانقسامات داخل الحزب».

عمر الجاوى أمين حزب التجمع اليمني الوحدوي:

أحذر من مخاطر انقسام اليمن إلى خمسة كيانات

زار عمر الجاوى، الامين العام لحزب التجمع اليمني الوحدوي، القاهرة، هذا الاسبوع وعمر الجاوى قيادة تاريخية بارزة في اليمن شارك في قيادة المقاومة الشعبية للدفاع عن صنعاء اثناء حصار الملكيين لها بعد انسحاب القوات المصرية عام٦٧. (حصار السبعين يوما) كما راس لجنة إنقاذ عدن بعد تدمير منشاتها الحيوية والماسى التى صاحبت حصارها. ثم دخول قوات «الوحدة والشرعية» لعدن في يوليو٩٤.

حاورته «الأهالي» حول اخر التطورات وحول قرار الوحدة وقرار الانفصال ومستقبل اليمن الموحد بعد هزيمة الاشتراكي.

مدحت الزاهد

● تفرز نتائج الحرب في اليمن خريطة سياسية جديدة ابرز ملامحها مشروع التعديلات الدستورية الذي يلغى مجلس الرئاسة. ويحصر انتخاب الرئيس في مجلس النواب، ويلغى مايتعلق بالاجتهاد في النص الخاص بالشريعة الإسلامية كمصدر للتشريعات؟

ليس هذا اخطر نتائج الحرب.. الحرب لم تتوقف في اليمن، ولم تنته، بكل اسف، هناك مخطط يمضى بقوة لتقسيم اليمن إلى «كيانات». فاليمن يتجه إلي الانقسام كشظايا وحزب التجمع الوحدوي يحاول بكل طاقته، قطع الطريق على هذا الإتجاه، ولكنه لايقدر وحده، اقولها بصراحة.. هذا المخطط أقوى من طاقات الحزب.

● ومن يقف وراء مخطط التقسيم؟

نفس القوى التي حاولت إجهاض الجمهورية وتنكيس العلم الجمهوري في صنعاء.. الملكيون ومن ورائهم الذين اتخذوا قرار اداء صلاة العيد في ميدان التحرير في قلب العاصمة.. نفس القوى التي شاركت في الحكم وهي ترتدي عباءات جديدة..

نفس القوى التي عارضت الدولة الديمقراطية الحديثة.. او اعلنت الانفصال، او دخلت المدن اليمنية بمنطق الغزاة.. والنتيجة الآن كيانات جديدة في طريقها إلى الوجود.

● افهم من هذا ان اليمن لم تكن جاهزة للوحدة الإندماجية. الم تكن الكونفدرالية أو الفيدرالية صيغا أكثر ملاءمة؟

لا.. نحن في حزب التجمع كنا مع اندماج كامل غير منقوص.. شعبنا يريد الوحدة والوحدة في اليمن واقع وقدر.. وفي إطار اليمن الواحد يمكن ان تختلف الاحزاب وتتنوع الاجتهادات الفكرية والسياسية حول قضايا الحاضر والمستقبل.. والتجزئة لم تقدم حلاً لمشاكل اليمن.

● معنى هذا ان الحرب عمقت النزاعات الانفصاليه والمناطقية والقبلية. وكان امام اليمن مسار اخر اجهضته الحرب؟

المشكلة الجوهرية في اليمن هي فراغ السلطة وليس استبداد السلطة.. اهالي عدن على سبيل المثال يريدون دولة ديمقراطية حديثة وسلطة مركزية، قادرة على بسط نفوذها.. ولكن لاتوجد في اليمن سلطة قادرة على بسط نفوذها في خارج العاصمة السياسية، وربما احياناً حتى في داخلها الأوضاع القبلية وضغوط العسكر والتناحر الداخلي وتوازن القوى يسهم في مشكلة فراغ السلطة، وهو مايوفر اجواء ملائمة لمخطط التقسيم.

● الفيدرالية التي اخذت بها دول كثيرة عالجت هذه المسالة بسلطات واسعة للحكم المحلي برلمانات واجهزة للحكم في الولايات بما لايتعارض مع دستور وقوانين الدولة؟

توسيع صلاحيات الحكم المحلي كان احد البنود الرئيسية في وثيقة العهد والاتفاق، كان هذا وارداً في إطار الوحدة الاندماجية، وعبرت عنه قرارات مؤتمرات جماهيرية ومواقف مشتركة لاحزاب المعارضة اليمنية.

● وهل فراغ السلطة البادي الآن في المحافظات الجنوبية والشرقية هو المسئول عن محاولة العناصر الاصولية ملء الفراغ بالاعتداء على الاضرحة ودور السينما والنساء، كما ظهر في احداث عدن وابين؟

لقد شاركت فى الوساطة لإطلاق سراح عناصر الإصلاح من سجون عدن فى أثناء حكم الاشتراكي وفى أثناء الائتلاف.. ومع هذا فقد بداوا الحرب ضد التجمع وصادروا مقرات الحزب، وانا لازلت أؤمن بالتعددية وبحق الإصلاح فى الوجود والتعبير عن مواقفه، ولكننا ضد اللجوء إلى العنف او التكفير.

● وماهو مفتاح الموقف الآن لوقف مخطط التقسيم؟

كما قلت هناك جولة أخرى فى الحرب ستأخذ اشكالاً واساليب متنوعة لتنتهى بالتقسيم، ومن يعتقد ان الحرب انتهت واهم، ومفتاح الموقف يتحدد فى اتفاق المؤتمر والاشتراكي، ونحن فى حزب التجمع نبذل جهوداً مضنية لجمع الاشتراكى والمؤتمر عند نقطة التقاء..

وهذه مهمة صعبة، كما تعرفون، ولكن بدون اجتماع الاشتراكى والمؤتمر على اتفاق للحل فإن فرص إجهاض المخطط تصبح عسيرة.

ونحن نطلب من كل طرف ان يقدم تنازلات فيما يخص نقاط ضعفه، وليس عناصر قوته، فالتفجير يحدث بسبب نقاط الضعف، وليس عناصر القوة.

كما اننا فى التجمع نحاول مع الاحزاب والجمعيات والمنظمات الاخرى، ولكن جهودنا تتركز على استخدام ضغط هذه القوى للوصول إلى نوع من المصالحة بين المؤتمر والاشتراكي. لاتلغى الخلاف، ولكن تحول دون التعبير عنه بالقوة.

عبد الرحمن الجفري يروي لـ «الشرق الأوسط» قصة انفجار الحرب اليمنية (1 من 2)

الرئيس صالح استدعى أعضاء الحوار الشماليين قبل يوم من الحرب والبيض خرج إلى حضرموت بعد أن ضاق من عجز «الاشتراكي»

لندن: من عبد الله حموده

بدأت مسيرة عبد الرحمن الجفري - رئيس حزب رابطة ابناء اليمن - مع الوحدة ثم مع الازمة اليمنية من موقع في صفوف المعارضة، وانتهت وقد اتخذ موقفا مع الحزب الاشتراكي في عدن - في اطار القيادة الجنوبية التي اعلنت اثناء الحرب - ضد قيادة الرئيس علي عبد الله صالح في صنعاء.

وفي حلقتين - تنشرهما «الشرق الاوسط» اليوم وغدا - يروي الجفري احداث الايام الاخيرة التي سبقت نشوب الحرب، وتطورات اعلان دولة جمهورية اليمن الديمقراطية في الجنوب.

وبينما يضع الجفري مسؤولية شن الحرب والانفصال على الرئيس علي عبد الله صالح، بعد اتفاق اعضاء لجنة الحوار معه على ان من يبدأ الحرب يعلن الانفصال، فانه يصف موقف الحزب الاشتراكي بالاغراق في المناقشات النظرية، والقصور بالنسبة لاتخاذ القرارات الحاسمة في المواقف الصعبة. وفي ما يلي الحلقة الاولى من رواية الجفري.

● ما هي التطورات التي أدت الى نشوب الحرب بين الشمال والجنوب في اليمن، لأن هناك خلافا حول هذا التاريخ، فالبعض يقول ان الحرب بدأت يوم 27 ابريل (نيسان) ١٩٩٤، والبعض الآخر يحدد تاريخ 5 مايو (ايار) لبدايتها؟

- لدي التاريخ الفعلي لبدء الحرب. ولكن الإعداد للحرب بدأ منذ وقت طويل جدا، ونحن نتكلم الآن عن التفاقم الاخير وليس الجذور البعيدة.

عندما شكلت لجنة الحوار باتفاق بيننا - كتكتل وطني للمعارضة - والاخ الرئيس علي عبد الله صالح والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح، كنا قد اعددنا في حزب الرابطة وثيقة باسم التكتل الوطني للمعارضة، اسميناها «وثيقة العهد»، وعرضناها على قيادات التكتل الوطني للمعارضة فاقروها، ولم نطرحها مباشرة للحوار، وانما اجلناها الى يوم 18 ديسمبر (كانون الاول) حين وزعناها، وكانت عبارة عن خطوط عريضة.

وقبل التوقيع الاولي على وثيقة العهد والاتفاق في 18 يناير (كانون الثاني)، وبالتحديد بين 10 و15 ديسمبر بدأت بعض التحركات العسكرية من معسكرات العمالقة (في محافظة ابين الجنوبية) وحولها، واذكر في ذلك الوقت ان العميد مجاهد ابو شوارب - نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية - بدأ المساعي لوقف تلك التحركات.

بعد ذلك تم التوقيع الاولي لوثيقة العهد والاتفاق بطريقة «الكروتة»، وكانت لنا تحفظات على بعض الصياغات، وكانت هناك تحفظات لبعض الاطراف الاخرى.

● هل كان المشروع الذي وقع عليه يوم 18 يناير هو نفس مشروعكم ام غيره؟

- لا، ولكن الاسس التي يقوم عليها كلا المشروعين واحدة. فقد كان مشروعنا خطوطا عريضة اولية اسميناها «وثيقة عهد واتفاق - اسس اولية لبناء دولة الوحدة». بعد ذلك فصلت، واشترك جميع الاطراف في ذلك، والاسم ماخوذ من وثيقتنا الاولية اساسا. ولكننا احسسنا بعد ذلك انه ليست هناك جدية، طالما ان الامور تمت بسرعة كما حدث.

«قميص عثمان»

● هل كان احساسكم بعدم الجدية يشير بالاتهام الى طرف معين؟

- الى الجميع. واعلنت ذلك حينها، ورفضنا ان نوقع، وقلنا انه ليست هناك نية للتنفيذ. ومن ثم لماذا؟ وعلى ماذا نوقع؟ ولكن الاخوان اصروا على التوقيع، فامتنعت انا والاخ عمر الجاوي عن التوقيع، ثم كنا آخر الموقعين، وكتبنا مع توقيعنا «نعم شاركنا في صياغة هذه الوثيقة».

وفي الحال عندما عدت الى فندق عدن، وجدت بعض الاخوان الصحافيين هناك، فقلت لهم «لم ننجز شيئا، هذه قميص عثمان»

● قلت للعميد مجاهد ابو شوارب في عمان:
وقعنا وثيقة بناء دولة بطريقة الطلاق

● الجاوي سأل الرئيس:
هل تقبل ان نوحد اليمن!؟

بمعنى اننا مقبلون على موقعة الجمل، وموقعة صفين، ولكن سارت الامور بعد ذلك في اتجاه توقيع الوثيقة في عمان، فثارت خلافات اثناء التوقيع، وكان واضحا ان هذه الوثيقة لن يكتب لها النجاح.

وفي لقاء عمان كان الى جواري الاخ مجاهد ابو شوارب، فالتفت اليه وقلت «يبدو اننا سنوقع وثيقة طلاق»، فرد مستغربا «اهذا هو رايك؟»، فقلت «نعم لقد وقعنا اسس بناء دولة بطريقة الطلاق».. وكان ذلك واضحا.

بعد ذلك سارت الامور من سيئ الى اسوأ، وكانت معركة حرف سفيان قد حدثت من قبل، فوقعت اشتباكات ابين في يوم توقيع الوثيقة، لانه كانت هناك محاولات لتعزيز القوات الجنوبية، الموجودة هناك بدون دعم، لان افرادها كانوا اما بدون اسلحة، او باسلحتهم الشخصية فقط، فارادوا دعمهم بـ7 دبابات، وكان العمالقة مستعدين لهم في دوفس، فاسروا الدبابات وحوالي 18 فردا.

وقيل حينها ان 400 قتيل راحوا ضحية تلك المعركة، ولكن اتضح انه لم يقتل سوى امراة، وشخص آخر ليس من افراد الجيش. ورغم المبالغة احيطت المنطقة بتكتم اعلامي كبير.

اما معركة حرف سفيان، فقد حدثت في اللواء الخامس الذي اصبح يعرف باسم لواء شليل، نسبة الى قائده العقيد عبد الله شليل. هذا اللواء كان محسوبا على القوات التي نزحت من الجنوب بعد احداث 13 يناير عام 1986 (مع الرئيس الجنوبي السابق علي ناصر محمد)، ولكنهم استطاعوا ان يستعيدوا علاقاتهم مع الاخوة في عدن، نتيجة جهود بذلها الاخ محمد علي احمد. وبالطبع لم يرض ذلك الرئيس علي عبد الله صالح.

وقد كان للرئيس افراد في هذا اللواء، فارسلوا قوة لضرب قواته، ولكن قبائل المنطقة تعاونت مع اللواء، وبعد سقوط حوالي 12 ـ 18 شخصا، انسحب افراد اللواء او هربوا الى مارب، حتى وصلوا الى حضرموت وضمنهم قائد اللواء نفسه، واعيد تشكيل هذا اللواء في عدن في ما بعد.

ثم تلت ذلك معركة عمران، وكانت ـ في الحقيقة ـ كارثة عسكرية كبيرة بالنسبة للجميع وخسارة فادحة. فاللواء الثالث المدرع الجنوبي يعتبر اقوى الالوية الجنوبية، لانه كان يضم حوالي 147 دبابة، (بينما قوة اللواء في العادة حوالي 90 دبابة).

كان في مواجهته اللواء الاول مشاة مدعم الشمالي، الذي كان يضم اكثر من 30 دبابة، ولواء مشاة اخر، وعندما نشب القتال في عمران تحركنا نحن كلجنة حوار، واجتمعنا بالاخ علي عبد الله صالح. وصار نقاش حاد حول هذه المسالة.

اذكر ان الاخ عمر الجاوي قال له بالنص «ايها الاخ الرئيس هل تقبلون ان نوحد اليمن؟».

مشكلة الوحدة

● هل يعني ذلك ان اليمن لم يكن موحدا؟

ـ نعم، لم يكن موحدا لان مثل ذلك كان يحدث.

ساله الاخ الجاوي «وهل تقبلون ان نتعاون في سبيل توحيد اليمن؟». بعد نقاش اتفقنا مع الاخ الرئيس ـ وهذا هو الذي كان له اثر حاد في انفسنا ـ على انه «من يبدا الحرب يبدا الانفصال»، لاننا اعتبرنا ان الذي سيبدا بالحرب سيبدأ بالانفصال، وان الذي سيبدا بالانفصال سيبدأ بالحرب.

واتفقنا على ان نقوم بزيارة الى عدن، لكي نلتقي الاخوة (في قيادة الحزب الاشتراكي) هناك ونتعرف على رايهم، ولكي نحاول ان نبذل جهدا لوقف تفاقم الموقف، بعد ان زرنا عمران، واطلعنا على واقع وابعاد الكارثة.

وطلبت من الاخ الرئيس علي عبد الله صالح ان يحصل اسرى اللواء الثالث الجنوبيون على اجازة، وكذلك افراد اللواء الاول الشمالي، لكي يعودوا الى اسرهم، وفعلاً اعيدت لهم اسلحتهم الشخصية، وحصلوا على اجازة في مناسبة عيد الأضحى المبارك.

ذهبت لجنة الحوار بعد ذلك الى عدن، وتم اللقاء مع الاخ علي سالم البيض، فحذر من ان اللواء الاول مدفعية الجنوبي ـ الذي كان موجودا في يريم ـ ومعسكر باصهيب (الذي كان يضم لواء جنوبيا مدرعا) في ذمار، معرضان للضرب، كما حدث للواء الثالث مدرع في عمران.

وكان كل طرف يدعي ان الطرف الآخر هو الذي بدأ القتال في عمران. ولكن من غير المنطقي ان يقبل الانسان ان لواء وحيدا، بعيدا عن خطوط امداداته، ومحصورا بين قوات عديدة اخرى، يمكن ان يبدأ القتال إلا اذا جن جنونه.

على كل حال، تم الاتفاق على ان تزور لجان فرعية من لجنة الحوار لواء باصهيب ولواء المدفعية في يريم، ولواء الكبسي (الشمالي الذي كان موجودا في ردفان بمحافظة لحج الجنوبية)، لان الرئيس علي عبد الله صالح قال انهم «اذا تعرضوا للواء الكبسي باي شي، لن يسكت»، وكذلك لواء العمالقة في محافظة

ابين.

اجتمعنا كلجنة حوار، وشكلنا لجانا فرعية، وكلفنا الاخ علي قاسم المنصور بتولي مسؤولية اللجنة العسكرية، وأن يزور هذه المعسكرات ويطلع على المشكلات الموجودة فيها، والبحث عن اي مؤشرات للتحرش.

مساء يوم الثلاثاء 2 مايو (ايار) اتصل الاخ علي عبد الله صالح - وتلك الثانية - بالاخوة الشماليين فقط في لجنة الحوار وهو للاسف يدعي انه وحدوي.

● هل كان هذا قبل انفجار احداث معسكر باصهيب في ذمار؟

- ذلك كان قبل انفجار الحرب الشاملة بيوم واحد.

● الحرب بدات مساء الاربعاء.

- نعم يوم 3 مايو رغم ان كثيرا من الاخوة الشماليين - وهم يعزون علينا كثيرا، وبيننا صلات شخصية قوية - على خلاف حاد معه (أي الرئيس علي عبد الله صالح)، ولكنه لم يتصل إلا بهم اتصل بالاخ الدكتور قاسم سلام زعيم حزب البعث العربي الاشتراكي (الموالي للعراق)، واتصل بالاخ العلامة الكبير الشجاع احمد محمد الشامي زعيم حزب الحق، واتصل بالاخ عبد الملك المخلافي امين عام التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، والاخ العقيد احمد فرحش زعيم الحزب السبتمبري، وقال لهم «عودوا غدا، لا ياتي يوم الغد إلا وانتم في صنعاء» والح عليهم بالعودة.

كنت موجودا في عدن والاخ محسن فريد والاخ عمر الجاوي، ولكنه لم يتصل بنا. هذه ايضا دعت الانسان لان يحسب حساباته، لم يبلغونا إلا في اليوم الثاني بعد الظهر، كان عندي لقاء انا والاخ الدكتور الضيفاني في اتحاد العمال، مع المنظمات الجماهيرية والابداعية. منظمات المجتمع المدني الحديث - في عدن، لكي نطرح ما يجري، ونضع الناس في الصورة.

وجاءت الساعة الثانية ظهرا قبل ان نستكمل الكلام، وكان هناك الحاح منهم على ان نواصل، فاتفقنا على ان نواصل في منظمة الدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية في الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر.

عدنا الى الفندق، واذا بالاخوة الشماليين مستعدون للسفر، قلنا: خير، وفوجئنا بانهم طلبوا من الاخوة في الحزب ان يجهزوا لهم تذاكر السفر ومقاعد في الطائرة، وغضبوا لان اجراءات ذلك تاخرت عليهم، وقالوا انهم سيدفعون التكلفة، وكانوا متعجلين ومصرين على السفر في طائرة الساعة السادسة مساء.

سالوني: هل ستسافر؟ فقلت: لا، عندي عمل هنا، ستزور لواء الكبسي ونزور لواء باصهيب في ذمار، ثم نزور لواء العمالقة. ما الذي دفعكم للسفر فجاة؟ فردوا: الرئيس اتصل بنا. فقلت: نحن لا نعمل عند الرئيس ولا عند النائب، نحن لجنة حوار، ولدينا برنامج نسير عليه. ولكنهم كانوا مصرين على السفر، فقلت لهم: الله يسهل عليكم، وساحضر اليكم غدا صباحا.

وكنت قد حجزت للسفر في الصباح بالفعل، فقد كان عندي موعد مع بلليترو صباح الخميس، بطلب من السفارة الاميركية في صنعاء تحدد قبل 15 يوما، واتصلت السفارة بي في عدن من صنعاء صباح الاربعاء لتاكيد الموعد، فاكدت لهم انني ساكون هناك في الموعد.

كنت انا هنا مع الاخ محسن فريد وعائلتي ايضا، وكنا عائدين الى صنعاء فاذا بالانفجار يحدث، وابلغت من صنعاء في اتصال من صديق بان القتال تفجر في ذمار. اتصلنا باحد اعضائنا في ذمار، وساله الاخ محسن: ما هي الحكاية؟ ومن الذي بدا؟ فاكد له ان الانفجارات والقصف في كل مكان، وان الذي بدا كان مجموعة من الملتحين «المذقنين» من منارة مسجد.

قال عضو الرابطة انهم بداوا اطلاق النار على المعسكر لانهائه، فاشتعل القتال. وذكر انهم من جماعة التجمع اليمني للاصلاح، لانهم يحسبون اي شخص ملتح على الاصلاح. ولكنهم ربما يكونون من الاصلاح او من غيره.

المهم انه قال ان «الذين بداوا اطلاق النار من المذقنين من منارة مسجد مطلة على المعسكر».

وبعد ذلك مباشرة بدا القتال في عدن. كانت هناك قوات من الشرطة العسكرية والامن المركزي وكانت لهم قوة موجودة بالقرب من المطار، فبدا القتال هناك. وكانت في المنطقة قوة كبيرة منهم قبل شهرين، كانت كافية لاحتلال عدن.

● اذا لم يكن السيبلي اخرج بعضهم من عدن؟

- نعم، وجهز - بالاضافة الى ذلك - قوة في المدينة لمواجهتهم - وإلا كانت تكفي لاحتلال عدن، لو بدات الحرب قبل شهرين او ثلاثة، لان قوات الشرطة العسكرية والامن المركزي غير الحرس الجمهوري كانت كافية واكثر.

كنا نعتقد ان الذي بدا في عدن هو القوات الجنوبية، فاكتشفت مفاجاة - كانت كبيرة بالنسبة لي - في اليوم الثاني، وهو ان الذي بدا كان الامن المركزي وهذا ليس بناء على كلام من الحزب الاشتراكي، وانما على كلام من أحد اعضائنا (في الرابطة)، كان موجودا في المطار فاكد هذا واقسم على ذلك يمينا.

مبادرة التكتل

استمرت المعارك فاجتمعنا نحن اعضاء التكتل الوطني للمعارضة الذين كنا موجودين في عدن، واصدرنا مبادرة تتلخص في 3 نقاط اساسية:

● الاولى: تطالب بوقف اطلاق النار فورا.

● والثانية: تشكيل حكومة انقاذ وطني لليمن كله، على النحو الذي تنص عليه وثيقة العهد والاتفاق.

● والثالثة: ان الطرف الذي يرفض وقف اطلاق النار، ويستمر في القتال سنقف ضده.

تلقى الحزب الاشتراكي هذه المبادرة واصدر مبادرة مماثلة لها في اليوم التالي، فاعتبرنا ذلك استجابة من الاشتراكي لمبادرتنا، ثم بدات الاتصالات بالاشتراكي. لم يسبق ان حدثت بيننا اتصالات، ولم احضر الاجتماع الذي حضره الاخ علي البيض مع بعض الاخوة.

● متى صدرت مبادرتكم؟

- مبادرتنا صدرت يوم الاثنين 9 مايو ومبادرة الاشتراكي يوم الثلاثاء 10 او الاربعاء 11، ولم يبدا الاشتراكي الاتصال بنا لانهم كانوا مشغولين بالحرب وربما كانوا ناسين اننا موجودون اساسا لانهم يتميزون بالنسيان ونحن نفتقر الى ذلك.

اضطررنا للاتصال لانهم لم يكونوا يشعرون بوجودنا، غير ان بعضهم اخذ مبادرتنا واعلن مبادرة الاشتراكي بدلا من ان يعلنوا التجاوب مع الفكرة نفسها، فقلنا نتصل نحن. فاتصلت انا والاخ عمر الجاوي مع الاخ علي سالم البيض، واجتمعنا معه في

القصر المدور، فاذا به يقول - بعد ان تفتح الحديث - ان «القضية للجميع، ونحن معكم».

فقلت له «نحن معا جميعا». وطلب منا ان نجتمع مع قيادته في مقر اللجنة المركزية. وكانت تلك هي المرة الاولى في حياتي التي ادخل فيها مقر اللجنة المركزية في تلك الليلة.

● هذا [illegible] مبادرتكم ومبادرتهم؟

- اذا كنت اذكر جيدا، حدث هذا يوم الخميس 12 مايو.

اجتمعنا وكان موجودا كل من الاخ الدكتور ياسين سعيد نعمان، والاخ محمد حيدرة مسدوس، والاخ احمد السلامي، والاخ انيس حسن يحيى، والاخ محسن (محمد سعيد عبد الله).

● هل كان جار الله عمر موجودا؟

- لا لم يكن موجودا، ولكنه جاء في ما بعد. اجتمعنا وكان النقاش عاما، وكنا جالسين على الارض، وجاء الاخ ابو بكر باذيب بعد ذلك، لانه كان في قيادة العمليات لمتابعة الموقف والاشراف عليه.

ثم اجتمعنا في اليوم التالي وناقشنا القضية واجتمعنا بعد ذلك في اليوم الثالث فناقشنا تداعيات القضية، وطال النقاش فاقترحت عليهم صيغة، قلت لهم: اطلعوا عليها وعدلوا فيها ما شئتم، ثم احضروها غدا، بدلا من هذه الحلقة المفرغة من المناقشات.

تمخض ذلك عن إعداد صيغة اتفاقية بين احزاب التكتل الوطني للمعارضة والحزب الاشتراكي، ناقشنا هذه الصيغة مع الاخ محمد العفيف من الناصريين والاخ محمد راوح من اتحاد القوى الشعبية ومع حزب الحق. ويوم 15 في الصباح كانت الصيغة النهائية جاهزة، وحصلت على موافقة فورية من الاخ علي سالم البيض. طلب منا ان نطبعها، لانه لم تكن لديهم طابعة فطبعناها وجهزناها.

وقعت اتفاقية التحالف هذه في نفس اليوم، وقرئت في مؤتمر صحافي يوم 15 مايو وحضر عن الحزب الاشتراكي الاخ علي سالم البيض والدكتور ياسين سعيد نعمان والاخ انيس حسن يحيى وهؤلاء كانوا على المنصة - واخرون. وتليت على الناس في مؤتمر صحافي واعقب ذلك اسئلة واجوبة، وانتقلنا الى مقرهم حيث وقعت بقية الوثائق وبدأت حلقة نقاش بعد ذلك حول الية العمل.

كانت هناك عدة اراء، فالبعض رأى انشاء كيان على اعتبار ان الحرب التي شنت ليست حرب وحدة، وانما لان علي عبد الله صالح بدأها، فقد حقق الانفصال بناء على ما اتفقنا عليه من ان الذي يشن الحرب يعلن الانفصال. والامر الثاني هو ان اسلوب الحرب لم يكن اسلوب من يوحد، وانما اسلوب من يحتل ويفرض السيطرة.

هذا الاسلوب الذي بدا في الضالع وكرش وغيرهما، كان قصفا رهيبا على القرى، وكانت هناك برقية من القيادة في صنعاء تتضمن ان «اي قرية يوجد بالقرب منها - هكذا النص - قوات جنوبية دكوها عن بكرة ابيها»، بمعنى انهم لم يقولوا اي قرية «توجد فيها» قوات جنوبية، وانما «بالقرب منها».

هذه ليست حرب الذي يوحد، ولا القوات التي توحد وانما تلك التي تسيطر وتحتل. وبالتالي استفزت مشاعر الناس كلهم، اضافة الى ما حدث قبل ذلك واتصال الاخ علي عبد الله صالح باعضاء لجنة الحوار الشماليين.

الراي الثاني كان يدعو الى تشكيل مجلس للمقاومة الوطنية، وكانت لهذا الراي ايجابياته وسلبياته، ومن سلبياته انه لا يملك سلطة، كما اننا كنا في عدن حيث تتركز كل السلطات في يد المكتب السياسي ويبت في كل شيء، حتى في تعيين مدير ادارة، ولم يكن هناك نظام اخر بديل يملك الحل والربط.

قلنا ان تشكيل مجالس ليس لها سلطة لن يجدي، وهم في الحزب لم يحسموا امرهم، وجلسوا اسبوعا يتناقشون والبيض نفد صبره وخرج الى حضرموت وانا بقيت لكي اتفاهم معهم.

هكذا قال محمد عبد الرحمن في حديث لـ«الشرق الأوسط» عن موقف المكتب السياسي، ولكنني لم اعرف شيئا عن هذا، فلم تكن لي علاقة بذلك. انني لم اعلم انه سافر الى حضرموت إلا بعد ان سافر.

● هل هذه كانت بداية ظروف انتقال البيض الى حضرموت؟

- نعم قبل الاعلان، كان الاخوة اعضاء المكتب السياسي يجلسون كل يوم لبحث القضية، وتحليل السلبيات والايجابيات والمخارج والمداخل والمصاعب الموضوعية والذاتية والعملية الى يوم 20 مايو.

فقلت لهم اذا لم تحددوا الموقف فسيكون لنا موقفنا. ما هو الداعي والنتيجة من مناقشاتكم، نحن معروف موقفنا من الحرب، ولكنكم انتم الذين تحكمون البلد، وتديرون المعركة، اذا لم تكن لديكم رؤية فهذه مصيبة وكارثة، فالحرب تمتد ويتسع نطاقها، وسنكون مضطرين الى تعليق الاتفاقية. وهي تنص على امور كثيرة.

(الحلقة الثانية والاخيرة غداً)

المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٤

المؤتمر الشعبي والاصلاح يرفضان المساومات

اليمن: خلافات في اللجنة البرلمانية أجّلت طرح التعديلات الدستورية

□ صنعاء - «الحياة»:

■ توقعت مصادر «برلمانية» يمنية ان تكون اللجنة التي شكلها مجلس النواب اليمني لاعداد الصيغة النهائية لمشروع التعديلات الدستورية، انتهت من مهمتها بعد اجتماعات مكثفة برئاسة القاضي احمد الحجري الذي انتخب رئيساً للجنة الثلثاء الماضي.

وقالت المصادر لـ «الحياة» انه تعذر على اللجنة طرح التقرير المتضمن الصيغة النهائية للتعديلات الدستورية في جلسة المجلس الاحد الماضي. وعزت تاجيل عرض التقرير النهائي الى خلافات بين عدد من اعضاء اللجنة ظهرت في اجتماعها الاخير حول نصوص بعض المواد التي تضمنتها التعديلات، خصوصاً اعتراضات من الاعضاء التابعين للحزب الاشتراكي، ما ادى الى انسحاب الدكتور محمد سعيد مقبل عضو الكتلة البرلمانية للاشتراكي من اجتماع اللجنة في ساعة متقدمة ليل السبت الماضي.

وعلى رغم انتظار اعضاء مجلس النواب وقتاً طويلاً الاحد الماضي كي تنهي اللجنة اعمالها وتتلو التقرير المتضمن صيغة التعديلات الدستورية، اعتذرت اللجنة بسبب عدم تمكنها من انهاء طباعة التقرير الذي كان متوقعاً تقديمه امس كما وعد ناطق باسم اللجنة.

وفي اتصالات اجرتها «الحياة» في صنعاء مع عدد من اعضاء البرلمان ابدوا قلقهم من تعثر اعمال اللجنة.

واشار برلمانيون الى تجدد الخلافات داخل اللجنة بعد انجاز اكثر من ٨٠ في المئة من مواد مشروع التعديلات بالموافقة الجماعية عليها. وكانت اللجنة واصلت اجتماعاتها حتى ساعة متقدمة ليل الاثنين لانجاز مهمتها تمهيداً لتقديم تقريرها ولو اضطرت الى حسم الخلافات بالاخذ براي غالبية الاعضاء من خلال التصويت على الصيغة النهائية للبنود محور الخلاف.

ونفت مصادر قيادية في المؤتمر الشعبي العام وتجمع الاصلاح ان تكون التعديلات الدستورية مرهونة بتسوية سياسية تؤدي الى التصويت عليها بالغالبية المطلوبة (ثلاثة ارباع الاعضاء). وقالت المصادر لـ «الحياة» ان التعديلات الدستورية «ضرورة وطنية ملحة تهم كل الاحزاب السياسية والوطنية في البلاد، وانطلاقاً من ذلك لم تربط بتسوية سياسية معينة».

واكدت رفضها اي مقايضات سياسية سواء كان الحزب الاشتراكي او غيره طرفاً فيها لتمرير التعديلات «لان ذلك يعني التفافاً على شرعية مجلس النواب واختصاصاته وصلاحياته، الامر الذي لن يقبله المؤتمر او الاصلاح ايا تكن النتائج».

علي صالح غير متحمس لرتبة مشير

□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ علمت «الحياة» من مصادر سياسية ان عدداً من أعضاء مجلس النواب والقادة العسكريين طرحوا فكرة تكريم الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة بترقيته الى رتبة مشير وذلك انسجاماً مع القرار الرئاسي الذي أصدره علي صالح منتصف ايلول (سبتمبر) الجاري باطلاق الترقيات الى أعلى في القوات المسلحة اليمنية ومنها ترقية وزير الدفاع عبدربه منصور من عميد ركن الى لواء ركن.

الى ذلك قالت مصادر قريبة من الرئاسة في صنعاء جرى الاتصال بها أمس من عدن ان الرئيس علي صالح اعتذر عن عدم قبول هذه الترقية مكتفياً برتبة فريق التي منحت له [illegible] الآن قيام دولة الوحدة في ٢٢ أيار (مايو) ٩٠. وزادت ان اطلاق الترقيات في القوات المسلحة اليمنية يدخل في اطار عملية التطوير واعادة البناء للقوات المسلحة.

وأكدت المصادر القريبة من الرئاسة اليمنية ان وجود رتب عسكرية كبيرة [illegible] مع الهيكلة الجديدة للقوات المسلحة.

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٦

رسالتان في ثلاثة أيام من قابوس الى علي صالح

عُمان ما زالت ترفض وصنعاء مصرة على تسليم البيض والقادة الجنوبيين

مسقط - من حسين عبدالغني:

■ استقبل الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح امس السيد عبدالعزيز بن محمد الرواس وزير الاعلام العماني الذي نقل اليه رسالة من السلطان قابوس بن سعيد.

وقالت مصادر مطلعة في مسقط لـ «الحياة» ان توجيه العاهل العماني رسالتين الى الرئيس اليمني خلال ثلاثة ايام فقط (سلم الاولى السفير العماني في صنعاء) يكشف عن دقة القضايا محل الحوار بين البلدين ومدى الحاحها.

ورجحت هذه المصادر ان تكون القضايا المترتبة على الحرب اليمنية

التتمة في الصفحة (٦)

عُمان ما زالت ترفض

تتمة الصفحة الاولى

خصوصاً مصير كبار القادة اليمنيين الجنوبيين الذين لجاوا الى السلطنة بعد هزيمة الجنوب في الحرب ومستقبل العلاقات اليمنية - الخليجية التي ازدادت تدهوراً بعد الحرب في مقدم الأمور محل التشاور المكثف بين البلدين الذي بلغ ذروته قبل اسبوعين تقريباً خلال الزيارة التي قام بها علي صالح لعُمان.

واوضحت هذه المصادر انه ليس هناك من المؤشرات ما يرجح ان عمان باتت مستعدة لتسليم اللاجئين السياسيين وفي مقدمهم السيد علي سالم البيض او أن اليمن تنازل عن طلب تسليمهم.

إلا انها قللت من احتمال ان تؤثر قضية اللاجئين اليمنيين البارزين على مجرى العلاقات بين مسقط وصنعاء، خصوصاً بعدما بادرت الاولى الى تسليم كل الاسلحة والقطعات العسكرية البحرية والجوية والبرية التي حملها الفارون اليها عقب الحرب في عملية اكدت مصادر في الجانبين انها استكملت الاسبوع الماضي.

غير ان العلاقات اليمنية - الخليجية تبدو اكثر صعوبة اذ ترى هذه المصادر ان تشديد بيان المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في دورته الاخيرة على ضرورة قيام صنعاء بإصدار العفو العام والتزام الحوار مع جميع الاطراف اليمنية كانت اشارة واضحة الى صعوبة حصول تطبيع خليجي مع القيادة اليمنية قبل تمكن هذه الاخيرة من تجاوز منطق الحرب واثبات قدرتها على السيطرة على الوضع الداخلي لجهة عدم السماح بسيطرة سياسية او معنوية للتيارات الأصولية اليمنية التي كانت الحليف الرئيسي للفريق علي صالح في حربه مع الجنوبيين تجديداً.

ومن الواضح ان ما يبدو تعويلاً يمنياً على قيام عُمان بدور الوسيط في إصلاح العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء قطر) سيستغرق فترة اكبر قبل ان تتحقق نتائج ملموسة على الأرض.

محمد سالم باسندوه :
مستعدون لاصلاح علاقاتنا مع دول الخليج

● قال محمد سالم باسندوه وزير الخارجية اليمني في تصريحات خاصة ، أن علاقة بلاده قد تجاوزت أي حساسيات مع مصر نتجت عن فترة القتال ومحاولة الانفصال في اليمن ، وقال « لقد جربنا حوارات مثمرة مع الأشقاء في مصر . أثمرت عن تجاوز الخلافات حول تقييم الوضع هناك ، وبدأ المسار الخاص بالعلاقات المصرية اليمنية يعود إلى سابق عهده .. ويتجه صوب التقدم ..



● محمد سالم باسندوة

وأشار إلى أن اصلاح العلاقات مع دول الخليج يتطلب استعدادا مشتركا من الطرفين ، ونحن في اليمن مستعدون للخوض في عملية اصلاح العلاقات في أي وقت ، ولكننا لانريد أن نفرض مثل هذا الأمر على أي من أشقائنا ، ما لم يكن لديه هو الآخر نفس الاستعداد ، والمسألة فقط تتعلق بالوقت ، فلابد أن تعود العلاقات مع الأخوة في الخليج إلى ماكانت عليه قبل أزمة الخليج ..

ونفى محمد سالم باسندوه أن تكون زيارة الرئيس على عبد الله صالح للعاصمة العمانية مسقط ـ قد تضمنت طلبا من اليمن بوساطة السلطان قابوس لترميم العلاقات مع دول الخليج ، ونفى أيضا أن يكون هدف الزيارة المطالبة بتسليم على سالم البيض . وقال « نحن لانهتم بوجود البيض في مسقط أو صلالة ، أو حتى في هافانا . فهو قد انتهى من تاريخ اليمن ، أصبح صفحة طويت ، كنا نتمنى له أن ينتهي بصورة مشرفة ولكنه اختار أن ينتهي بهذه الطريقة التي سيظل العار يلاحقه عبر الزمن ..

وأضاف محمد سالم باسندوه : فيما يخص قائمة الـ ١٦ المطلوبين للمحاكمة في اليمن ، وهم من قيادات الحزب الاشتراكي . نحن في ظل نظام ديمقراطي تعددي ، ويوجد قضاء مستقل ، يستطيع هؤلاء ان كانوا واثقين انهم لم يكونوا مجرمين ، أو مذنبين ، أن يحضروا لليمن ، ويمثلوا أمام القضاء ويوكلوا من شاءوا من المحامين عنهم ، ويعملوا على تبرئة ساحاتهم إذا كانوا ضالعين في الجرم الانفصالي والاقتتال . فليس من حق أحد أن يعفو عن من أجرم في حق الشعب اليمني ، وقال « رغم إقرارنا بأن حوارات قد تمت معهم من اشخاص داخل السلطة وخارجها ، الا أن أحدا مهما كان منصبه ، لايستطيع أن يسقط هذه التهمة عنهم ، أو يعفو عنهم ..

المصدر : المساء
القاهرة

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٤

وقال باسندوه في وصفه للحزب الاشتراكي : بأنه قد اكتنز داخله احقادا عبر عقدين ونصف من الزمان ، وجاءت ازمة الانفصال والاقتتال ، لتفجر هذه الاحقاد فى داخله ، لتحوله إلى اشلاء ، وعودة الحزب الاشتراكي إلى سابق عهده عملية صعبة لايمكن ان تتم ، ولو تركت لقيادته الفرصة ، لتصفية حساباتهم ، فان الحزب قد يشهد كارثة تؤثر على الجمهورية اليمنية ، واشار باسندوه إلى أنه لم يتم استبعاد على ناصر محمد فمن حقه أن يعود إلى ارض الوطن ليساهم مع الآخرين ، وهو أمر متروك له ليحدد موعد عودته ..

واكد محمد سالم باسندوه ان الاحداث الأخيرة والمواجهات التى تمت بين قوات الأمن والمتطرفين فى مدينتى عدن وابين تشير إلى أن الجمهورية اليمنية لم تكن تتبنى المتطرفين او تحتضن الارهابيين كما يقال ، بدليل انها تصدت لهم ، وعانت منهم ، وهو دليل على براءتنا ، وانه يجب أن يراجع الآخرون مواقفهم من اليمن في هذا الشأن ، وقال : إن هناك اتفاقا بين حزبى المؤتمر والاصلاح على صيغة التعديلات الدستورية ، ويجرى الآن مناقشاتها داخل مجلس النواب ، وبعد اقرارها سيتم تشكيل حكومة جديدة ، نتمنى ان تاتى على مستوى الآمال المرجوة من ابناء الشعب اليمنى ..

المصدر : الشرق الاوسط ، لندن

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٩٤

الشرق الأوسط رصدت مواقف النواب في البرلمان اليمني

إقرار التعديلات الدستورية بإجماع 253 عضواً يفتح الطريق أمام إعادة تشكيل هيئات الدولة

صنعاء: من حمود منصر

امتلات اروقة مجلس النواب اليمني امس بالنواب منذ التاسعة صباحا على غير العادة، وكان مكتب الشيخ عبد الله الاحمر رئيس المجلس مكتظا بالنواب من مختلف الاتجاهات السياسية الحزبية على مدى ساعة، وتقاطر النواب الى القاعة لحضور اجتماع مغلق - بعيدا عن اعين الصحافيين والمهتمين، إذ ظلت «الشرفة المخصصة للصحافيين مغلقة حتى الثانية عشرة ظهرا، حتى ظن الصحافيون ان الجلسة مغلقة، ولكن لحظات ونادى المنادي ان بامكان الصحافيين الصعود الى الشرفة المخصصة لهم لمتابعة وقائع جلسة المصادقة على مشروع التعديلات.

وفي البداية قرا احمد الحجري - رئيس اللجنة البرلمانية الخاصة - تقريرا عن اجتماعات اللجنة والنتائج التي توصلت اليها والية عملها، لوضع الصيغة النهائية للتعديلات التي كان مجلس النواب قد ناقشها على مدى ثلاثة اسابيع متواصلة، وقال ان اللجنة عقدت خلال الفترة من 19 الى 27 سبتمبر (ايلول) 14 اجتماعا، شارك في بعضها رئيس البرلمان ورؤساء الكتل البرلمانية للاحزاب الثلاثة (المؤتمر الشعبي والاصلاح والاشتراكي)، وحددت اليات عملها من حيث اعتبار تقرير اللجنة البرلمانية الموسعة والسابقة لها، والمكونة من اللجنة الدستورية والقانونية ولجنة تقنين احكام الشريعة الاسلامية ورؤساء ومقرري اللجان البرلمانية الاخرى، وممثلين عن مختلف الاحزاب والتيارات السياسية في البلاد مرجعا اساسيا للنقاش.

كما اعتبرت اراء وملاحظات النواب المكتوبة والتي طرحت خلال المناقشات في البرلمان مرجعا اساسيا ايضا، في وضعها للصياغات النهائية للتعديلات الدستورية، وخاصة الاراء التي جاءت منسجمة مع مبررات التعديلات، وفي اطار المواد التي اقر المجلس تعديلها، والاخذ باي تحسينات او صياغات تقترح.

واكد ان المداولات داخل اللجنة قد اتسمت بالموضوعية والجدية، ومارست عملها باستقلالية تامة وبدون اي ضغوط او تدخلات من خارجها.

وتضمن تقرير اللجنة البرلمانية توصية الى المجلس، بان تقرا المواد المعدلة والمضافة الى الدستور مادة مادة ثم التصويت عليها اجمالا لتجنب اي اثار ضارة قد تحدث، اذا تاخرت الموافقة عليها، ونظرا لعدم توفر نص واضح في الدستور او في اللائحة الداخلية لمجلس النواب، يحدد طريقة معينة للتصويت على التعديلات الدستورية.

كما اوصى التقرير باحالة التعديلات بعد الموافقة عليها الى لجنة الشؤون الدستورية والقانونية لاعادة ترتيبها، وترقيمها مع المواد التي لم يطرا عليها اي تعديل، مع استبدال عبارة «رئيس مجلس الرئاسة» بعبارة «رئيس الجمهورية».

بعد ذلك تناوب عدد من اعضاء اللجنة البرلمانية على قراءة التعديلات، حتى تم الانتهاء منها وطرح الشيخ الاحمر - رئيس المجلس - اقتراحا بان يجري التصويت على المشروع كاملا وبالاسم (اي ان ينادى باسم كل نائب ويصوت، وله حق: الموافقة او التحفظ او الامتناع).

وكان النائب الاشتراكي احمد علي السلامي - وزير الكهرباء والمياه - قد ابدى نقطة نظام، وعلق على المقترح الذي زكاه اغلب النواب، باعتبار انه لا بد من طرحه للنقاش، واعطاء فرصة للنواب حتى اليوم الثاني - اي اليوم - لكن رئيس المجلس ساند المقترح الذي طرحه وزكاه اغلب النواب، وبدا محمد الخادم الوجيه نائب رئيس المجلس بمناداة النواب بالاسم للتصويت، فكان كل نائب ينادى باسمه يقف ويرفع يده ويقول «موافق» وتواصلت العملية حتى النهاية.

لكن علي صالح عباد «مقبل» - الامين العام لمجلس النواب والامين العام للحزب الاشتراكي - عندما نودي باسمه اعلن تحفظه على اضافة مادة تنص على ان «الدفاع عن الدين والوطن واجب مقدس، والخدمة العسكرية شرف، وخدمة الدفاع الوطني ينظمها القانون» وحدد تحفظه بدقة حول عبارة «الدفاع عن الدين.. واجب مقدس» ونزل من المنصة، وبرر تحفظه قائلا: «ان الدفاع عن الوطن امر واضح وحدوده واضحة وهي السيادة والاستقلال الخاص بالجمهورية اليمنية وترابها المحدد».

وتساءل مقبل «لكن الدفاع عن الدين ما هي حدوده» وعبر عن خشيته من ان يخول هذا النص للبعض الوصاية على الدين وممارسة الارهاب والسلفح باسم الدفاع عن الدين الذي لا حدود للدفاع عنه، وقال «اخشى ان يصبح لدينا «بوسنة وهرسك وكشمير وغيرها».

وظل متمسكا بتحفظه حتى اعلن الشيخ عبد الله الاحمر نتيجة التصويت فوافق. وكان عدد الحاضرين في بداية الجلسة 253 نائبا، وافق على التعديلات 251 نائبا، وتحفظ نائب واحد ولم يمتنع احد

المصدر : الشرق الاوسط - لندن

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٩٤

لكن علي صالح عباد اعلن في ذلك الوقت موافقته على التعديلات كاملة باستثناء العبارة السابقة، فانه ظل متحفظا عليها.

كما حضر احمد السلامي من خارج القاعة وشرح موقفه وقال انه كانت لديه ملاحظة حول الية التصويت، اما بالنسبة للتعديلات فهو موافق عليها، فاعلن الاحمر رئيس المجلس بصورة نهائية ان التصويت على التعديلات قد تم باجماع 253، وهو مجموع النواب الحاضرين من اصل 297 نائبا، بعد ان توفي 4 نواب. وسجل نواب الحزب الاشتراكي رقما قياسيا في الغياب، حيث لوحظ ان معظم النواب الغائبين كانوا من اعضاء الحزب الاشتراكي الذين ينتمون الى المحافظات الجنوبية والشرقية، في حين اعلن النواب الاشتراكيون الموجودون في القاعة موافقتهم كغيرهم.

وتاتي هذه النتيجة الايجابية - والحضور الذي بلغ اقصاه في اجتماعات مجلس النواب اليمني منذ انتخب في ابريل (نيسان) من العام الماضي - في اعقاب مشاورات مكثفة بين الكتل البرلمانية، وخاصة «المؤتمر والاصلاح والاشتراكي»، وهكذا كان امس يوما تاريخيا في حياة البرلمان اليمني وقف فيه الشيخ الاحمر امام قضية تؤكد الاوساط اليمنية انها كانت حجر الزاوية في الازمة اليمنية التي تفجرت العام الماضي وادت الى اشتعال الحرب الاهلية.

وقد عبر الاحمر - في ختام الجلسة عن سعادته بالحضور المكثف الذي سجله النواب - وحثهم على الحفاظ على هذا المستوى من الحضور والوجود في جلسة يوم السبت المقبل لانتخاب رئيس للبلاد، عقب اقرار التعديلات التي تمخضت عن الغاء مجلس الرئاسة واستبداله بمنصب رئيس جمهورية ينتخب هذه المرة من البرلمان، ثم ينتخب في المرات المقبلة من الشعب بصورة مباشرة واعطائه الحق في تعيين نائب له.

وكانت اللجنة البرلمانية - المكونة من 18 عضوا - قد بذلت جهدا متواصلا على مدى اكثر من اسبوع، تمكنت خلاله من حسم معظم نقاط الخلاف التي برزت بعد الحرب، بشأن التحسينات التي كان يرغب تجمع الاصلاح ادخالها على معظم مواد مشروع التعديلات التي اتفقت عليها احزاب الائتلاف الحاكم السابق الثلاثة «المؤتمر والاصلاح والاشتراكي» في العام الماضي، واستطاعت ان تتوصل الى صيغ توفيقية مرضية لجميع الاطراف خاصة في المادة الثالثة التي تنص على «ان الشريعة الاسلامية مصدر جميع التشريعات» مع حذف الاضافة التي كان يطالب بها الحزب الاشتراكي، وايضا الاضافة التي كان يطالب بها تجمع الاصلاح وكذلك الامر بالنسبة للمادة 27، الخاصة بالمساواة بين المواطنين بعد ان تصاعد الجدل حول هذه المادة خلال الاونة الاخيرة بسبب اصرار نواب الاصلاح على حصر مبدأ المساواة بالتشريع الاسلامي، بحجة تجنب المساواة بين الرجل والمراة، وبين المسلم والكافر.

فكان لا بد من حسم هذه القضية بنص عام، دون التعرض للتفاصيل، واتفق على ان تنص هذه المادة على «ان المواطنين جميعهم متساوون امام القانون في الحقوق والواجبات» وحذفت الاضافات التي كانت تحرم التمييز فيها بين المواطنين بسبب اللون او الجنس او اللغة او المهنة، او الانتماء السياسي او المركز الاجتماعي او العقيدة او الدين.

اما في المادة المتعلقة بالعقوبات والتجريم فكان الاصلاحيون يصرون على وضع كلمة «نص» فقط حيث تقول المادة «31» «المسؤولية الجنائية شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على نص شرعي او قانوني...» فكان الاصلاحيون يرغبون في الاكتفاء بوضع كلمة «نص فقط» ولكن ذلك قوبل بالرفض من الجميع حتى حسمت المادة على ما جاءت عليه سابقا، «إلا بناء على نص شرعي او قانوني».

ويلاحظ ان التعديلات - التي تمت المصادقة عليها - تضمنت نسبة كبيرة من الاضافات بحجة معالجة القصور الذي ظهر في الدستور السابق، والذي يوصف بانه دستور توفيقي، بني على اساس التوفيق بين وجهتي نظر نظامين مختلفين، بهدف التقريب بينهما لتحقيق الوحدة، واتضح خلال السنوات الاربع الماضية من عمر الوحدة، انه غير صالح لادارة دولة موحدة.

إذ اسس لظاهرة ازدواجية الارادة والقرار، وخلق هذا الاساس ازمات متكررة لليمن، قادته الى الحرب وبالتالي يتطلع اليمنيون بعد المصادقة على التعديلات الدستورية الى اجراء اصلاحات شاملة، تبدا من قمة نظام الحكم والاجهزة الحكومية، واصلاح الاوضاع المختلفة، خاصة ان التعديلات حددت بوضوح تبني نظام الاقتصاد الحر مع مراعاة حماية الملكيات واقامة التكافل والعدل الاجتماعي الاسلامي.

كما نص على الفصل التام بين السلطات وضمان استقلال القضاء وابعاد الجيش عن الصراعات الحزبية والسياسية وتحقيق المساواة بين المواطنين، واقامة نظام الحكم المحلي على اساس اللامركزية المالية والادارية وفي الوقت الذي اعطى صلاحيات واسعة لرئيس الدولة تجاه الحكومة واعضائها، فانه وسع ايضا من صلاحيات مجلس النواب واعطاه الحق في محاسبة الحكومة، كما الحق به جهاز الرقابة والمحاسبة.

هذا ومن المقرر ان يعلن مجلس الرئاسة قرارا بالتعديلات الدستورية الجديدة في وقت لاحق، ثم يعلن رئيس واعضاء مجلس الرئاسة استقالاتهم لانتهاء شرعيتهم بعد اقرار التعديلات الدستورية.

ومن المقرر فتح باب الترشيح لانتخاب رئيس للدولة في جلسة البرلمان يوم السبت المقبل، بموجب الحكم الانتقالي الذي تضمنه الدستور المعدل.

تناولت ٥٢ مادة في الدستور... وألغت صيغة مجلس الرئاسة

البرلمان اليمني أقر التعديلات قبل انتخاب علي صالح رئيساً

☐ صنعاء - من فيصل مكرم:

■ اقر مجلس النواب اليمني امس التعديلات الدستورية بعدما ايدها ٢٥٣ عضواً حضروا الجلسة من اصل ٣٠١ هو العدد الاجمالي لاعضاء المجلس.

وتضمن مشروع التعديلات الدستورية تعديل ٥٢ مادة في الدستور واضافة ٢٩ مادة أخرى اليه. واقر مجلس النواب فتح باب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية خلال فترة لا تزيد على اسبوع تبدأ السبت المقبل، اذ ان التعديلات الدستورية التي اقرت تلغي مجلس الرئاسة الذي كان اعلى سلطة تنفيذية قبل التعديلات. وينص الدستور في المادة ٨٢ على ان رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة وينتخب وفقاً للدستور ومن المتوقع ان يقدم الرئيس علي عبدالله صالح استقالة مجلس الرئاسة اليوم او بعد غد الى مجلس النواب لكي يجري انتخاب رئيس للجمهورية بواسطة مجلس النواب. ويفترض ان يرشح الرئيس ربع عدد أعضاء المجلس ويعتبر فائزاً من يحوز على أغلبية اصوات مجلس النواب. ونصت المادة ٨٧ من التعديلات الدستورية على ان ولاية رئيس الجمهورية خمس سنوات شمسية ابتداء من تاريخ اداء اليمين الدستورية ولا يجوز لأي شخص تولي منصب الرئيس لاكثر من دورتين مدة كل منهما خمس سنوات وذلك ابتداء من سريان مدة الرئاسة وفقاً لاحكام الدستور.

وبموجب التعديلات اصبحت الشريعة الاسلامية مصدر جميع التشريعات وتضمنت هذه البنود الجديدة هوية النظام السياسي للجمهورية الذي يقوم على التعددية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٩٤

الحزبية وذلك بهدف تداول السلطة سلماً على ان يقوم النظام الاقتصادي الوطني على اساس حرية النشاط الاقتصادي بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع وبما يعزز الاستقلال الوطني باعتماد المبادئ الآتية:

أ - العدالة الاجتماعية الاسلامية في العلاقات الاقتصادية الهادفة الى تنمية الانتاج وتطويره وتحقيق التكافل والتوازن الاجتماعي وتكافؤ الفرص ورفع مستوى معيشة المجتمع.

ب - التنافس المشروع بين القطاع العام والخاص والتعاوني والمختلط وتحقيق المعاملة المتساوية العادلة بين جميع القطاعات.

ج - حماية الملكية الخاصة واحترامها فلا تمس الا للضرورة ولمصلحة عامة وبتعويض عادل وفقاً للقانون.

وتضمنت بنود التعديلات الدستورية بنداً مضافاً ينص على ان «النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون». كما نصت التعديلات على ان «الدولة هي التي تنشئ القوات المسلحة والشرطة، والامن واي قوات اخرى، وهي ملك الشعب كله مهمتها حماية الجمهورية وسلامة اراضيها وامنها ولا يجوز لاي هيئة او فرد او جماعة او تنظيم او حزب سياسي انشاء قوات او تشكيلات عسكرية او شبه عسكرية لاي غرض كان وتحت اي مسمى». ونصت مادة اضيفت على الدستور على ان «الدفاع عن الدين والوطن واجب مقدس».

الى ذلك، نصت التعديلات على حق مجلس النواب اليمني في تقديم توجيهات وتوصيات للحكومة في المسائل العامة فاذا تعذر على الحكومة تنفيذ ذلك وجب عليها أن تبين الاسباب للمجلس ونصت على انه «لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب إلا عند الضرورة وبعد استفتاء الشعب في الاسباب التي يبنى عليها الحل». واجازت التعديلات «الجمع بين عضوية مجلس النواب والحكومة وتحريم ما عدا ذلك». ونصت على ان رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ويعاونه في اعماله نائب الرئيس يعينه الرئيس وللرئيس ان يفوض نائبه ممارسة بعض اختصاصاته.

واعطت التعديلات الدستورية رئيس الجمهورية ومجلس النواب حق «احالة رئيس الوزراء او نوابه او الوزراء الى التحقيق والمحاكمة في حال ارتكابهم جرائم في اثناء تادية وظائفهم او بسببها، ويكون قرار مجلس النواب بتوجيه أي اتهام بناء على اقتراح مقدم من خمس اعضائه على الاقل ولا يصدر قرار الاتهام الا باغلبية ثلثي اعضاء المجلس».

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٩٤

تحدث عن تحالف يمني جنوبي جديد يعلن غداً في لندن

الجفري لـ"الحياة": الاشتراكي لا يمثل الجنوب والانتخابات التي اعطته الغالبية مزورة

□ القاهرة - من محمد علام:

■ اعلن السيد عبدالرحمن الجفري نائب رئيس مجلس الرئاسة في «جمهورية اليمن الديموقراطية» التي اعلنت في جنوب اليمن خلال الحرب عن تشكيل تحالف يمني جنوبي جديد سيعلن عنه غدا الجمعة في مؤتمر صحافي سيعقد في لندن، وتحدث عن اهدافه وهي تحقيق المصالحة بدءا بالجنوب وصولا الى المصالحة داخل الجزيرة العربية ككل، مشيرا الى ان هدف زيارته لمصر لقاء قادة وممثلي تنظيمات يمنية للتشاور.

وكشف الجفري في حديث لـ «الحياة» في القاهرة امس عن تشكيل لجنة للتحقيق «في اسباب انهيار حضرموت السهل خلال الحرب ومؤامرات البيع والشراء التي تمت»، لافتا الى ان «القيادة (علي سالم البيض) اول من هرب». وقال سنكشف الاسرار قريبا.

واتهم قادة في الاشتراكي «بمناورة السلطة في صنعاء لاستعادة بعض المناصب». وقال «الاشتراكي لا يمثل الجنوب، والانتخابات البرلمانية التي اعطته الغالبية مزورة»، معتبرا ذلك «خطأ الوحدة التي اعتبرت الاشتراكي هو الجنوب». واضاف «الاشتراكي لن يصلح للمعارضة في اليمن لانه لم يالفها وتعود على السلطة». وانتقد الجفري الموقف الاميركي من اوضاع اليمن ووصفه بانه «يمثل حالة نادرة للتناقض الفاضح في المواقف» ونامل تصحيحه».

وكان الجفري وصل الى القاهرة اول من امس على راس وفد ضم كلا من السيد سالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي ومحسن بن فريد نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط والامين العام لحزب رابطة ابناء اليمن، وحازم شكري وزير التامينات والشؤون الاجتماعية ومصطفى العطاس وزير الاوقاف واحمد المجيدي وزير الادارة المحلية وسيف محمد فضل وزير الدولة وعضو التجمع الوطني اليمني.

وفي ما ياتي نص الحديث:

● ما هي رؤيتكم للمرحلة المقبلة في اليمن على صعيد انهاء تداعيات الحرب وتحقيق الاستقرار وتحرك المعارضة الجنوبية؟

- لدى الناس جميعا الآن رفض للوحدة، وقبول بوحدة من دون الـ التعريف لان الوحدة التي يقول بها الاخوة في صنعاء هي نظام تسلطي توسعي، فنحن في الجنوب مع وحدة نشترك جميعا في وضع اسسها ووضع صيغتها والمستقبل سيسير في هذا الاتجاه.

نحن مع مصالحة شاملة خطواتها هي: مصالحة وطنية في اطار الجنوب لتجاوز كل مراحل الصراع السياسي، ثم مصالحة وطنية في اطار الشمال، ثم مصالحة وطنية بين الشمال والجنوب تعالج كل صراعات السنوات الثلاثين الماضية.

ولن يتاتى استقرار في اليمن ولا يحلم احد هناك به، بسبب الذل والعسف الذي ترفضه الناس.

هناك مصالحة اشمل ضرورية هي المصالحة في اطار دول الجزيرة العربية بمعالجة جراحات الماضي ومواقف (الرئيس اليمني) علي عبدالله صالح، وغيره. ومن دون المصالحات المتدرجة لا نعتقد ان الاستقرار سيتحقق وهذا ما نسعى اليه.

● ما هو المدى الزمني الذي تراه لتنفيذ هذه المصالحات؟

- هذا يعتمد على عوامل ثلاثة اساسية. الاول: مدى قدرتنا على توضيح وجهات نظرنا للآخرين وإحداث الضغط للوصول الى هذا الهدف. والثاني قدرة نظام صنعاء على الاستيعاب، والثالث قدرة دول العالم العربي والاجنبي المؤثرة على فهم نفسية اهل بلدنا.

● الى اي مدى نجحتم في العامل الاول وهل في هذا الاطار تاتي زيارتكم لمصر؟

- نحن نبذل قصارى جهدنا كواجب، وفي هذا الاطار تاتي زيارتنا لمصر لاننا بصدد اعلان تحالف غدا الجمعة في لندن في مؤتمر صحافي سنعقده هناك، واطراف هذا التحالف هي نفس اطراف التحالف الذي كان في عدن في اثناء الحرب. وقررنا ان يكون الباب مفتوحا لكل من يتفق معنا في رؤيتنا واهدافنا التي هي لتحقيق المصالحات التي ذكرت، وسننتهج كل الوسائل المشروعة لتحقيق اهدافنا التي من بينها ايضا اعادة الاعتبار للجنوب والوصول الى صيغة متفق عليها من الجميع.

● هل الدول العربية التي اجريتم فيها محادثات تستوعب وجهات نظركم بان الحرب اليمنية كانت ضد الجنوب لا ضد الحزب الاشتراكي؟

- نعم يستوعبون ذلك فهم لديهم معلومات اكثر مما لدينا. وبالنسبة الى الاشتراكي لا افهم من يبنون نتائج على انتخابات مزورة وغير حقيقية، ولو كانت نتائجها حقيقية (فوز الاشتراكي بالغالبية في الجنوب في الانتخابات البرلمانية) لوقف شعب الجنوب كله يحارب. وعندما كانت الحرب في البداية بين الاشتراكي والمؤتمر الشعبي، كان الشعب متفرجا ولا يبالي. وعندما اعلنت الجمهورية (في الجنوب) اثناء انهيار العند واتضح للناس خصوصاً في عدن ان الحرب موجهة ضد الجنوب ككل، صمدت عدن ٤٥ يوما من دون وجود جيش، وبوجود مدنيين لا يتجاوز عددهم الفي متطوع مدني، بينما عدد قوات الجيش (الشمالي) كان بلغ ثلاثين الف مقاتل كما ابلغني ضابط شمالي كان في محور دار سعد - العند.

● هل تعتقد ان الاشتراكي سيتحول الى المعارضة؟

- لا يستطيع احد ان يدعي ان الحزب الاشتراكي

سيكون معارضة عن الجنوب، فمن اخطاء الوحدة ان علي عبدالله صالح اعتبر الاشتراكي هو الجنوب والجنوب هو الاشتراكي، وفي هذا كان لنا راي قبل الوحدة هو ان تتم وحدة وطنية في الجنوب مقابل وحدة وطنية في الشمال اولا، ففي الجنوب لم يكن هناك شيء يستوعب الجميع بل على العكس.

وانا اعتبر ما يحدث الآن للاخوان في الاشتراكي امراً طبيعياً، فهم كانوا دائما في السلطة ومن الصعب عليهم ان يعيشوا كثيرا خارج السلطة، وبالتالي يحاول بعض الاخوان (من الاشتراكي) في صنعاء ان يناوروا ليستعيدوا بعض المناصب.

لا اعتقد ان الحزب الاشتراكي يمكن ان يصبح معارضة لانه لم يالف ذلك، حتى المعارضون منهم لنظام صنعاء كانوا يعارضون من موقع سلطة في الجنوب وليس من موقع نضالي، ولا اعتقد ان الباقين معنا في الخارج من الاشتراكي سيعودون الى اليمن، وهم معنا في التحالف.

● هل ما ذكرته يمكن ان يكون اطارا لتفسير بعض الالغاز التي قلتم سابقا انها وراء الانهيار السهل لحضرموت؟

- سنشكل لجنة تحقيق في هذا الامر، نعم كان هناك بيع وشراء وتامر من بعض الناس في حضرموت التي سقطت من دون طلقة واحدة من احد الطرفين على مدى الف كيلومتر، وكانت القيادة اول الناس التي هربت، وهناك سر سيتم كشفه قريبا.

● هل تراهنون على استمرار مقاومة شعبية في الجنوب؟

- المقاومة ضد نظام صنعاء ستستمر في الجنوب بشكل خاص، وفي الشمال ايضا لان الجنوب ليس وحده الذي يعاني.

● البعض يتحدث عن قوة شوكة حزب الاصلاح بعد الحرب، هل تخيفكم توجهات هذا الحزب بالنسبة الى تحقيق المصالحة والاستقرار؟

- هذا سيؤثر سلبا لان التطرف الاسلامي في الشمال مصنوع داخليا وخارجيا من جانب سلطات لتشويه صورة الاسلام الحقيقي. وعلي عبدالله صالح يبرز نفسه في العالم، وخصوصا لمصر، كشخص قادر على التصدي للتطرف، بينما هو داخليا يشجع هذا التطرف، وان اقتنع احد بذلك يكون مخطئا في حساباته.

وصالح يلعب ايضاً الدور نفسه الذي لعبته اسرائيل في الماضي حينما اقنعت الغرب بانها تتصدى للمد اليساري بينما كانت هي السبب في ظهور هذا التيار في المنطقة.

● ما هي اسباب زيارتكم لمصر؟

- ليست زيارة غير رسمية، حضرنا للقاء الاخوان والزملاء الموجودين والمغتربين في مصر لمناقشة اوضاعهم ومشاكلهم لحلها. ولا توجد اتصالات رسمية مع مسؤولين مصريين لاننا لا نريد ان ندخل احدا في الحرب.

● الا يوجد توجه لحوار مع القيادات في صنعاء في مرحلة ما مقبلة؟

- نحن لا نغلق باب العقل، والحوار هو طريق العقل.

● كيف ترى العلاقة بين اليمن ودول منطقة الخليج؟

- اخطار النظام القائم في صنعاء موجهة ايضا ضد دول منطقة الخليج، ويجب علينا كاهل للمنطقة ان لا نسمح بزعزعة الاستقرار، وموقف دول مجلس التعاون الخليجي مرض ومهم جدا، وهذا الموقف تكرر ايضا في المحادثات التي جرت في المنطقة مع رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور ومساعد وزير الخارجية الاميركي روبرت بلليترو، وهو ضرورة الحوار للوصول الى حل مرض للجميع.

● هل تشعرون في تقويمكم بأن هناك غموضا ما في الموقف الاميركي خلال الحرب وبعدها؟

- قبل الحرب لم اكن على اطلاع بالموقف الاميركي لأن الحرب نشبت قبل ساعات من وصولي الى صنعاء لعقد محادثات مع بلليترو في السفارة الاميركية. والموقف الاميركي المعلن خلال الحرب كان «موقفاً صحيحاً» لكن يبدو انه كان هناك موقف غير معلن لا يتفق مع حقائق الامور وانه كان هناك خطا في معلومات الاميركيين، نرجو ان يتم تصحيحه. وهذا الموقف يمثل للاسف حالة نادرة للتناقض الاميركي الفاضح في الموقف.

● هل تعتقد ان هذا التناقض احد الالغاز التي سيتم الكشف عنها؟

- هذا ليس لغزا، فالولايات المتحدة لها الحق في البحث عن مصالحها، لكننا نحاول ان يكون اسلوب الوصول الى مصالحها غير مضر ببلادنا، اما الاسلوب الذي يتبعونه فلا يتفق مع مصالح اليمن.

عبد الرحمن الجفري يروي لـ «الشرق الأوسط» قصة انفجار الحرب اليمنية (2 من 2)

بيلليترو قال بصعوبة هزيمة القوات الجنوبية وثبت خطأه وعلي صالح اعترف بأن الحرب كانت لفرض الوحدة

لندن: من عبد الله حموده

يواصل عبد الرحمن الجفري رواية قصة الصراع المسلح في اليمن، الذي كان تفجره - كما يقول - بمثابة اعلان للانفصال من جانب من صنعاء، مما دفع القيادة الجنوبية الى اعلان الدولة، وهو في هذا يفرق بين اعلان الدولة واعلان الانفصال بشكل واضح، ويؤكد ان اعلان الدولة كان يعتبر خطوة وحدوية، وينتقد حالة التردد التي اصابت الحزب الاشتراكي.

وفي الحلقة الثانية والاخيرة من قصة انفجار الحرب اليمنية يركز الجفري على احداث اعلان الدولة الجنوبية وترتيبات اقامتها، التي يقول انها جاءت متاخرة، ويتطرق الى موقف الرابطة من قبول المشاركة في التحالف دون الاطلاع الكامل على تفاصيل الموقف.

ويستطرد في حديثه على النحو التالي:

- جاءني الاخ يحيى الشامي - عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي - وابلغني ان العسكريين يريدون اقامة كيان لكي يستطيعوا الدفاع عنه، فقلت له: وماذا تريدون انتم اساسا؟ فرد قائلا: انا انسان حزبي ملتزم، تعرفني. وبالتالي لم اكلف بابلاغك شيء آخر غير هذا. فقلت له: هل افهم من هذا انكم كحزب ليس لكم راي؟ فقال لدي راي، ولكنني لم اكلف ان ابلغك به.

قلت له: ابلغ الاخوة في الحزب وكان على راسهم الدكتور ياسين نعمان انني فهمت من الرسالة ان المكتب السياسي ليس له راي، وانا لا اتبع آراء العسكريين، ولكنني في السياسة امشي حسب رأي السياسي.

اتضح انهم يريدون كيانا وانهم اعدوا رسالة وارسلوها الى الاخ البيض في حضرموت في نفس الليلة، يفوضونه فيها اعلان الجمهورية، وكان الشيء المهم فيها لهم، هو ان يظل حيدر (العطاس) رئيسا للوزراء، وهذا هو الشيء الوحيد الذي طلبوه في الرسالة، وانا لم افهم شيئا آخر.

نحن - بالنسبة لنا في الرابطة - ناقشنا ذلك في ما بيننا، اتصلنا بالرابطيين الموجودين في عدن، وارسلنا رسالة الى الرابطيين الذين كانوا في صنعاء، وابلغناهم بما نفكر فيه، ورأينا ان الاغلبية موافقة، رغم ان بعضهم اعترض علينا.

وكان هناك رايان في الرابطة، راي يقول ان القاعدة هي ان من بدأ الحرب فقد اعلن الانفصال، وان هذه الحرب ليست حرب وحدة، وانما حرب احتلال، او حرب اقل ما يقال فيها انها حرب سيطرة جهوية. انا لا اسميها طائفية كما يسميها غيري، لانها ليست طائفية، ليست زيدية او شافعية، ولكنها جهوية.

فالذين شنوا الحرب وقادوها لا يؤمنون بزيدية ولا بشافعية على الاطلاق، مهما كانت انتماءاتهم المناطقية في المنطقة الزيدية او في المنطقة الشافعية، ولكنهم لا يعملون طبقا لذلك، وانما لديهم اشياء جديدة.

إعلان الدولة ليس انفصالاً

الخلاصة ان الراي الغالب هو ان نقيم كيانا في الجنوب، ليس بقصد الانفصال، فقد حدث الانفصال بالفعل - عندما شنت الحرب - وانما بقصد المساهمة في اقامة نظام في الجنوب، يطبق ما نؤمن به من حرية ومساواة وعدل، طبقا لوثيقة العهد والاتفاق، ونتعاون مع الاخوة الوطنيين في الشمال، في اقامة نظام مماثل، وعندما تتماثل الانظمة يصبح ممكنا ان نقيم وحدة على اساس صحيح. وبالتالي نحن لسنا ضد الوحدة، ولكن ضد هذا النظام الذي يفرض الوحدة بالقوة والسيطرة والتبعية.

كان راينا واضحا في هذا الامر، واعلناه. صحيح اننا استغرقنا في نقاشات طويلة داخل الرابطة - لان تركيبتنا غير تركيبة الآخرين - دون ان نثير ضجة اعلامية حولها، حتى اقرت الاغلبية هذا الراي، واتصل بي الاخ علي سالم البيض عصر يوم الخميس 21 مايو (ايار) ليبلغني بقراره، فابلغته بقراري.

كان يريد ان يتاكد مما اذا كنا ما زلنا على موقفنا، فقلت له ان موقفنا لا ينطلق من مصلحة ذاتية، وليس موقفا عفويا، وانما المسالة بالنسبة لنا مبدأ، لاقامة نظام صحيح، يتفق مع نظام صحيح آخر في الشمال، لكي يقيم وحدة، ولا يؤثر في هذا الموقف سير المعارك.

في هذا الوقت كان العمل العسكري قد بدأ يهتز (صمت وتامل لبضع ثوان)، فاتفق على الاعلان في تلك الليلة، دون اسماء لاي تشكيلات - كمجلس رئاسة او غيره - وتاجيل ذلك الى وقت لاحق. وفي الساعة الثانية وعشر دقائق من صباح تلك الليلة (21 - 22 مايو) اذا بالناس تخرج الى الشوارع في عدن تلقائيا مهللة ومكبرة ومرحبة.

لا يمكن تصور شكل الشوارع وهي مزدحمة في الساعة الثانية

والنصف والساعة الثالثة صباحا، والناس يطلقون الرصاص في الهواء، ليس فرحا بالانفصال - وهذا امر مهم جدا - وانما فرحا بالخلاص من فوضى الوحدة، املاً في قيام نظام يعتمد - لاول مرة - رغبات الاغلبية بتوجهات وحدوية حقيقية.

ثم جاء الاخ يحيى الشامي لكي يفاوض الرابطة على المقاعد التي تريدها في الجمعية الوطنية، وكان مبعوثا من المكتب السياسي للحزب الاشتراكي. والاخ يحيى الشامي رجل كريم طيب ومحترم، وله تقدير عندنا. كان رايه ان لا نُدخل في عضوية الجمعية الوطنية شماليين.

● وهو نفسه شمالي الاصل؟

- نعم، وكان رايه ان نستبعد جميع اعضاء مجلس النواب الشماليين المحسوبين على الاشتراكي، وانا معه في هذا الراي، لانه كان من الطبيعي ان يدخلوا برلمان الشمال، ونكتفي بالجنوبيين فقط ثم اصر الاخوان بعد ذلك على ان يدخلوا. لم نتفق معه على راي في ذلك الوقت وكان موجودا الاخ محسن فريد - الامين العام للرابطة - والاخ علي محمد عاصم والاخ يحيى الجفري - من قيادة الرابطة فذهبوا واجتمعوا مع الاخوة اعضاء المكتب السياسي برئاسة الدكتور ياسين سعيد نعمان، في وجود الاخ انيس حسن يحيى، لعمل ترتيبات تشكيل الجمعية الوطنية.

● كم عدد المقاعد التي حصلتم عليها؟

- حصلنا على 38 مقعدا، وكان عدد الجمعية الوطنية 111 ثم اضفنا اليها مستقلين وعسكريين، مراعاة لطبيعة الظرف.

ثم تم اعلان اسماء تشكيلات المؤسسات، فوجدت نفسي نائبا لرئيس دولة، في ظروف غاية في الصعوبة والخطورة، ودولة لا اكاد اعرف عن خباياها شيئا. وللعلم والامانة والتاريخ، ليس للرابطة اي دخل في اي ترتيبات مسبقة لهذا التاريخ، لا من بعيد ولا من قريب، لا داخليا ولا خارجيا، واتحدى من يقول غير ذلك.

وبعض الناس قد يعتقدون ان هذا الموقف من الرابطة يعتبر سذاجة، او انه ليس موقفا سياسيا حصيفا، ولكننا ننطلق من ذاتنا، عندما نجد خطأ قد يؤدي الى مصلحة لبلادنا، فاننا نتبناه ونتبعه، وبالتالي لم يكن لنا اي اتصال باي ترتيبات في هذا الامر، او كانت سابقة لهذا الاعلان، ولم نعرف عنها شيئا.

فلقد كنا نعتقد ان الاخوة في الحزب الاشتراكي قد رتبوا هذه الامور، واستغرق منا الامر حوالي اسبوع او 10 ايام، ونحن نعد التركيبة الداخلية للدولة. فكان ما كان، وما كان معروفا لك ولغيرك. وهنا نسكت عن الكلام.

لقاءات بيلليترو

● ما هو دور روبرت بيلليترو - مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط - في الفترة السابقة للحرب، فقد التقى الرئيس علي عبد الله صالح، وتساءل البعض عما اذا كان قد التقى البيض؟

- لا اعتقد (انه التقى البيض) - الا اذا كان قد ذهب الى حضرموت والله اعلم. لا اعرف شيئا عن المقابلة.

● يقول البعض ان الموقف الذي نشا بعد لقاء بيلليترو مع الرئيس صالح قد يثير جدلا، مثل ذلك الذي اثاره لقاء السفيرة الاميركية في العراق ابريل جلاسبي مع الرئيس صدام حسين قبل غزو الكويت في 2 اغسطس (اب) عام 1990، فهل - في ضوء التطورات التي حدثت بعد ذلك - هناك ما يشير الى شيء من هذا النوع، خصوصا بالنسبة الى الطريقة التي غادر بها بيلليترو اليمن؟

- الشيء الملاحظ هو ان بيلليترو وصل يوم 3 مايو (ايار)، والحرب انفجرت يوم 4، اي في اليوم التالي.

● هل لديكم اي معلومات عما تم اثناء اللقاء، او ما اذا كان بيلليترو التقى اشخاصا اخرين في صنعاء، تحدثت انت معهم بعد ذلك؟

- جاء بيلليترو الى اليمن لكي يقابل الرئيس وعددا محدودا جدا من الشخصيات، كان من المفروض ان اكون من بينهم، وكما تعرف حالت ظروف بدء الحرب دون ان التقي به، لكن كان واضحا من تصريحاته بعد ان غادر، انها تضمنت نوعا من التشجيع للجنوبيين.

● هل تعني للجنوبيين وليس للشماليين؟

- نعم، بمعنى انه قال «ليس من السهل تحقيق انتصار على القوات الجنوبية»، ولكن ثبت ان هذا غير صحيح، فلم يكونوا اكثر تنظيما او قوة او قدرة، وانما اقل تنظيما - واؤكد على ذلك - اقل قدرة وتجهيزا.

ومن ناحية اخرى فان الذي كان مسؤولا عن الاتصالات هو السفير الاميركي في صنعاء ارثر هيوز، وليس بيلليترو، وهو دور مهم ومعروف جيدا.

● اعلم انك التقيت ارثر هيوز، فما هو الامر الذي كان يركز عليه في لقاءاته؟

- ارثر هيوز رجل يفهم اوضاع اليمن جيدا، وكان واضحا ان الاميركيين يريدون نوعا من الارتباط بين هؤلاء الذين يتكلمون عن الوحدة ولا يعرفون شيئا عنها - في الشمال - وبين الجنوب، وانا مع هذا الراي، فلا بد ان يكون هناك شيء يربط الشطرين.

● ولكن في ضوء الوضع الحالي، هناك ما يربط بين الشطرين، فهل هو شكل غير مقبول من جانبهم؟

- سيكون مقبولا اذا كان لا يتعارض مع مصالحهم، وهذا شيء طبيعي، واي واقع جديد تفرضه الظروف، ولا يتعارض مع مصالحهم سيتعاملون معه، هذا امر معقول.

● نعود الى بداية نشوب الحرب، هل افهم من ذلك انك تحمل قيادة صنعاء مسؤولية شن الحرب كلية؟

- كلمة «كلية» لا يطلقها احد جزافا، وانما الذي بدا الحرب فهو صنعاء، وهو امر لا شك فيه، وثبت انها كانت تستعد للحرب بالعدة والعتاد منذ وقت مبكر، عدة وعتادا ومالا واعلاما، وفي اول لحظة من الحرب، كانت جاهزة على كافة المستويات. بينما الطرف الآخر كان ما زال يناقش الاسباب الذاتية والموضوعية للحرب.

● عندما قال الاستاذ عمر الجاوي ان من يبدا الحرب سيعلن الانفصال...

- (مقاطعا) هذا امر اتفقنا عليه في لجنة الحوار مع علي عبد الله صالح، وذلك ان اي بدء للحرب يعني بدء الانفصال. عمر الجاوي قال لعلي عبد الله صالح «هل توافقون فخامتكم على ان نتعاون في اقامة الوحدة؟» على اعتبار انه كان يريد ان يقول له انه «ليست هناك وحدة، وانه في ضوء ما حدث - حتى ذلك التاريخ - لم يعد هناك شيء باق من الوحدة».

ولكن يحضرني في اخر خطاب للاخ علي عبد الله صالح مع العسكريين - وهو مسجل عندي - يقول فيه اعترافا خطيرا ينفي فيه كل اسباب الحرب كما يدعيها. فقد قال «لم تكن هناك وحدة، فقد كان هناك رئيسان (هكذا النص) وحكومتان وجيشان، وفي كل وزارة وزيران، اما الآن - ويربت بيده على كتفه - فقد اصبح هناك وجه واحد».

اذن هو يعترف بان الحرب التي اثارها لم تكن لابقاء وحدة، وانما لفرض اقامة وحدة بالاحتلال.

● يتفرع من هذه الاجابة سؤالان، الاول هو: هل يمكن ان يقال ان علي عبد الله صالح هو جورج واشنطن اليمن؟

- حرام عليك يا رجل، هذه ليست وحدة مثل التي اقامها جورج واشنطن.

الحزب الاشتراكي كان متردداً في إعلان الدولة ويحيى الشامي قال إن ذلك مطلب العسكريين

الرئيس اليمني ليس جورج واشنطن ولكنه تفوق على الجنوبيين في توزيع وحداته

● كانت هناك معارضة في الحرب الاهلية الاميركية، ثم بعد ذلك ثبت النظام؟

- هناك فرق كبير، ولسنا في اليمن على اي حال مثل الولايات المتحدة الاميركية، وليس علي عبد الله صالح هو جورج واشنطن، ولا بسمارك.

اشكال المعارضة

● هل افهم من ذلك ان المعارضة للوحدة - بشكلها الحالي - ستستمر؟

- شيء طبيعي. فما دام الشعب يعيش على الارض، فانه سيعارض هذا الشيء المفروض عليه، لانه ليس وحدة هناك سيطرة جهوية، لجزء صغير من قبيلة معينة.

● ما هي اشكال المعارضة التي تحاول تحقيق هدفها لانهاء «الاحتلال» الواقع حاليا؟

- كل سبيل مشروع يوصل الى الهدف الذي نريده ويريده شعبنا.

● هل يمكن ان تفصل قليلا في ذلك؟

- كل سبيل يوصل الى الهدف، وليس لدينا شروط بل كان اشتراكنا في جمهورية اليمن الديمقراطية انطلاقا من مبدأ معارضة من بدا الحرب وسنحاول بكل ما اوتينا من قوة ان نحقق ما نريد بطريقة سلمية. وقد يقول قائل اليوم ان هذا حلم، ولكنني اقول لا، فان هناك اساليب كثيرة للمعارضة المدنية، يمكن ان تؤدي الى تحقيق ذلك. ولكن يظل الباب مفتوحا امام الناس - اي ناس - لتحقيق اهدافهم بالطرق السلمية الديمقراطية

● تم توزيع القوات الشمالية في الجنوب والقوات الجنوبية في الشمال بعد الوحدة طبقا لاتفاقية الوحدة. لو اننا نظرنا باثر رجعي، هل تشعر انه كانت هناك نية لدى الشمال من توزيع هذه القوات للإطباق على عدن؟ ثم بنفس المنطق، اذا نظرنا الى توزيع القوات الجنوبية في عمران وفي خولان الشرق، وفي يريم وذمار وغيرها، هل يعني ذلك انه كانت هناك نية للإطباق على صنعاء ايضا؟

- نعود قليلا الى الوراء، عندما اعلنت الوحدة، لانه لم تقم وحدة، وانما اعلنت فقط. فقد بقي كل من الطرفين يفكر بانه يحكم على مستوى الوحدة، كل يحكم ويدير الامور في المناطق التي يسيطر عليها، واذا كان لاي منهما تدخل في منطقة وجود الاخر فهي لعرقلة سيطرة الطرف الاخر، وليس لمساعدته في اي شيء.

ولذلك فانني - بدون تحامل - اقول نعم، كل من الطرفين اراد ان يؤذي الاخر باي شكل، ولكن توزيع القوات الشمالية بواسطة الاخ علي عبد الله صالح كان اكثر ذكاء، لانه لم يكن هناك اي مانع طبيعي بين قوات العمالقة في ابين ولواء الكبسي في ردفان، مثل الجبال او الرمال او البحار على الطريق الى عدن او اي قوة تعوق تقدم اي منهما نحوها. فطريق لواء الكبسي كان مفتوحا الى البحر، وطريق العمالقة كان مفتوحا على الساحل ايضا.

اما القوات الجنوبية التي وجدت في الشمال، فقد كانت تعوقها موانع طبيعية - مثل الجبال - عن الوصول الى صنعاء مثل تلك التي كانت في خولان، اضافة الى الوحدات والمواقع العسكرية، بالنسبة الى القوات التي كانت في عمران، وكذلك ضيق الطريق، لان قوات عسكرية شمالية كبيرة كانت متمركزة بينها وبين صنعاء.

ومن ثم فان اي تفكير من جانب الحزب الاشتراكي للإطباق على صنعاء، كان يعتبر اسلوبا قاصرا، ولم يكن هناك سبب حقيقي للتوزيع بهذا الاسلوب، وانما كان الامر يتطلب دمجا حقيقيا، وتوحيدا للقوات المسلحة على اساس وطني، بتوسيع قاعدتها، بحيث لا ينتمي معظمها الى قريتين في الشمال وقريتين في الجنوب.

● كانت القوات الجنوبية - والحزب الاشتراكي - تحتج من انخفاض جاهزيتها، كيف يمكن طرح او قبول ذلك، اذا كان وزير الدفاع جنوبيا وعضوا في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي؟ وكذلك فان نائب رئيس الاركان للامداد والتموين كان جنوبيا ايضا؟

- هذا موضوع يمكن ان نتطرق اليه في حديث اخر.

● كيف قبلتم المشاركة في التحالف الجنوبي دون ان تعرفوا هذا الواقع الصعب؟

- ربما لاننا حزب يختلف في تركيبه وطبيعته عن باقي الاحزاب الاخرى. فنحن لم نشارك ابدا في الحكم، وبالتالي فنحن لا ندخل السلطة في حساباتنا مثل الاحزاب الاخرى نحن نتبع راي الاغلبية، ولنا حساباتنا التي تؤيد الراي والموقف الصحيح.

ان ننجح في ذلك او نفشل فهذا امر اخر، ولكن نحن نقف كل فترة وقفة مبدئية ونعيد الحساب.

بمعنى انه لو اعيدت الامور من جديد، فربما كنا لا نتصرف على نفس النحو، ولكن الموقف ياتي بعد فترة من العمل والمراجعة.

إعلان الدولة والموقف العسكري

● قلت ان الموقف العسكري كان مهتزا يوم اعلان دولة اليمن الديمقراطية في 21 مايو 1994. فهل كان اعلان الدولة رد فعل لاهتزاز الموقف العسكري؟ ام انه جاء متاخرا؟

- انا اقول انه جاء متاخرا، وانما كان يعتقد في الوقت نفسه ان اعلان الدولة جاء استجابة لرغبة القيادات العسكرية.. هكذا كانت طروحات الحزب الاشتراكي.

الانفصال تم بالفعل باعلان

الحرب، اذن لا بد من تكريس هذا الانفصال، الذي احدثته الحرب، فقد كان من الضروري التكيف مع هذا الوضع والتعامل معه، في سبيل اقامة شيء نظيف يساعد على بناء وحدة مستقبلية. البعض حسب ذلك بانه يمكن ان يعطي نوعا من الثبات العسكري.

● لكن اعلان الانفصال سحب من كثير من الجنود هدف العقيدة القتالية التي تربوا عليها، من انهم وحدويون. هل ادى ذلك الى مزيد من اهتزاز الموقف العسكري؟

- لم تكن هناك عقيدة قتالية قائمة على هذا الاساس، عند بدء الحرب انتهت تلك العقيدة. كيف تريد من الجندي ان يقاتل بعقيدة وحدوية، بينما ذلك الذي يريد ان يتوحد معه يقاتله.. اي بقاء لهذه العقيدة. المشكلة هي ان الجندي بقي بدون عقيدة قتالية.

●

انا اسمي يوم 21 مايو يوم اعلان الدولة، وليس اعلان الانفصال، لان اعلان الانفصال تم بشن الحرب والعنف العشوائي للقرى.

نذكر ماذا فعله الرئيس جمال عبد الناصر عندما جهز القوات المصرية بعد اعلان الانفصال في سورية (عام 1961) وخرجت القوات الجوية والبحرية لضرب سورية، اعادها مرة اخرى الى مصر. هل يمكن ان يتصرف علي عبد الله صالح هذا التصرف التاريخي؟ وهل كان يحارب للمحافظة على وحدة، او لفرض مصالح بهذا الاسلوب؟ مع معرفتنا الكاملة للفرق بين وحدة مصر وسورية ووحدة صنعاء وعدن، على الاقل الفارق الجغرافي.

● ولكن اعلان الانفصال اعطى القيادة الشمالية ورقة اعلامية - على الاقل - على انها اصبحت هي الوحدوية، وانتم الانفصاليين؟

- دعنا نتحدث عن ذلك في حديث اخر. ولكنني اقول لك ليس اعلان قيام جمهورية اليمن الديمقراطية انهاء للتوجهات الوحدوية، ولكن ذلك يرجع الى ضعف الاعلام عندنا، وهذا مكنه من استغلال هذه الورقة.

● يقال انه اذا كانت القيادة الشمالية والرئيس علي عبد الله صالح انتصرا في الشمال، فان حزب الرابطة هو الذي انتصر في الجنوب رغم الهزيمة، لانه حقق تقدما سياسيا لم يكن ممكنا لولا الظروف التي حدثت اثناء فترة الحرب واعلان الانفصال، كيف تعلق على ذلك؟

- اولا لم نحسبها هكذا عندما دخلنا التحالف الجنوبي على الاطلاق، واذا كنا لم نحسب للحياة حسابا، فكيف نحسب عملية تحقيق مكسب سياسي.

لكن يبدو ان المعركة كشفت عن معدن النضال، وعن شيء موجود كانت تغطيه بعض الحالات الاعلامية الاخرى، وكشفت عن شيء اخر مهم جدا، وهو انه لم تكن هناك ديمقراطية اصلا في اليمن، بدليل اجهزة الاعلام التي كانت تملكها السلطة الموحدة في اليمن الموحد سابقا، كانت كلها تخضع للدولة واحزاب السلطة، وبالتالي حرمت الاحزاب الاخرى منها. وهناك احزاب اخرى مثلنا وافضل، وربما لو اعطونا فرصة لكشفوا عن معدننا.

وكل ما في الامر ان المعركة كشفت عن معدن الرابطة، وان لم تذكر الرابطة اعلاميا اثناء الحرب، ومرة واحدة فقط جاء ذكر اسمي كرئيس للرابطة، فنظرا لانني كنت في موقع نائب رئيس دولة، كنت امنع ان ياتي ذكر اسمي في اي جهاز اعلام كرئيس لحزب الرابطة، مع فخري واعتزازي العظيم بكوني رئيسا لحزب الرابطة، لانني اعتقد ان من يشغل منصبا في الدولة يجب ان لا يذكر صفته الحزبية.

● هل تعتقد ان الاوضاع ستستقر في اليمن؟

- انا متاكد انها ستستقر كوحدة باسلوب اخر، اما التركيبة الحالية فلا يمكن ان تكون تركيبة استقرار، كما ان اسلوب الحكم الحالي لا يؤدي الى الاستقرار.

ترشيح عبد الغني نائباً بعد إجازة التعديلات الدستورية

توقع انتخاب صالح رئيساً دستورياً لليمن

صنعاء: من حمود منصر

تتوقع الدوائر السياسية اليمنية انتخاب الرئيس علي عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسة اليمني الحالي كأول رئيس لليمن الموحد في اطار نظام رئاسي دستوري، يوم السبت المقبل، بعد ان اقر مجلس النواب اليمني التعديلات الدستورية امس، باجماع 251 عضواً، وتضمنت تغيير شكل رئاسة الدولة، بالغاء مجلس الرئاسة وانشاء منصبي رئيس ونائب للرئيس، والحكم المحلي وتحديد مصادر التشريع، وكانت النقطتان الاخيرتان مصدر جدل برلماني وسياسي واسع.

وصرح الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر - رئيس مجلس النواب - في نهاية جلسة امس، ان البرلمان سيستانف اعماله يوم السبت المقبل، لافساح المجال امام من يرغب في ترشيح نفسه لرئاسة اليمن للتقدم بطلبه الى رئاسة المجلس خلال اليوم وغدا، كما كان متوقعا ان يقدم الرئيس علي عبد الله صالح إستقالته بصفته رئيسا لمجلس الرئاسة، حتى يصبح المنصب شاغرا دستوريا.

وقد نصت التعديلات الدستورية - في مادة جديدة اضيفت الى الدستور اليمني - على ان يتم انتخاب رئيس الجمهورية لاول مرة عقب التعديل الدستوري مباشرة من قبل مجلس النواب، ويكون الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية من قبل ربع اعضاء مجلس النواب، ويعتبر

المصدر : الشرق الأوسط الترشيح

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٩٤

فائزا بمنصب رئيس الجمهورية من يحوز أغلبية اعضاء المجلس.

• وفي ضوء الواقع الجديد الذي نشأ في اليمن بعد هزيمة القيادة الجنوبية السابقة، يجمع المراقبون السياسيون في صنعاء على انه لا يوجد منافس حقيقي للرئيس علي عبد الله صالح، الذي يتوقع ان يعلن ترشيحه لرئاسة الجمهورية اليمنية خلال الساعات المقبلة.

• وافادت المصادر ان التعديلات الدستورية استهدفت حل مشكلة رئاسة الدولة في المقام الاول، لتمكين الرئيس علي عبد الله صالح من قيادة اليمن، بصفته رئيس الدولة دون منازع. واضافت ان التعديلات الدستورية نصت ايضا على ان يجري انتخاب الرئيس في الدورات المقبلة من الشعب مباشرة.

• وجدير بالذكر ان الدستور يحدد فترة الرئاسة بـ 5 سنوات، يمكن تجديدها لمرة واحدة فقط.

وتردد في الدوائر اليمنية ان عبد العزيز عبد الغني - عضو مجلس الرئاسة الحالي والامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام - يعتبر اقوى مرشح حتى الان لتولي منصب نائب الرئيس وانه سيتولى المنصب بمقتضى اختيار الرئيس له. واشارت مصادر مطلعة ايضا الى ان مشاورات تجري حاليا حول تسمية رئيس واعضاء الحكومة الجديدة المتوقع تشكيلها بعد انتخاب الرئيس مباشرة.

واجمعت المصادر على ترشيح الدكتور فرج بن غانم - وزير التخطيط والتنمية السابق - وهو من اصل جنوبي (محافظة حضرموت) لتولي رئاسة الحكومة.

المدروسة
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشرق الأوسط الدولية
التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٩٤

إعلان التشكيل ينتظر إعادة انتخاب الرئيس

استبعاد مشاركة «الاشتراكي» في الحكومة وتمثيل وزاري لكافة المحافظات اليمنية

صنعاء: «الشرق الاوسط»

اكدت مصادر مطلعة في صنعاء ان الحكومة الجديدة ستضم وزراء ينتمون للمحافظات الجنوبية، دون ان يكونوا بالضرورة من قادة الحزب الاشتراكي، وان الرئيس علي عبد الله صالح - الذي يعد اقوى المرشحين لتولي منصب رئاسة الجمهورية اليمنية، بعد التعديلات الدستورية التي اقرها (مجلس النواب) اول من امس، والغي بموجبها مجلس الرئاسة - حريص على تمثيل جميع محافظات اليمن في الحكومة الجديدة، وفي اجهزة ومؤسسات الدولة المختلفة، وان هذه المسألة لا تمس للمحافظات الجنوبية وتوقعت المصادر ان يعلن الرئيس اليمني - الذي يتوقع انتخابه في جلسة البرلمان التي سيعقدها صباح غد - عن الحكومة الجديدة بعد ساعات من انتخابه، وربما بعد ايام قليلة على الاكثر «لان قائمة اعضاء الحكومة اصبحت جاهزة تقريبا، وتنتظر الاعلان فقط».

واستبعدت المصادر ان يدخل الحزب الاشتراكي اليمني كشريك في الحكومة المقبلة، او ان تتضمن هذه الحكومة شخصيات رشحها الحزب، وقالت انه «اذا حدث وتضمنت وزيرا او عدداً من الوزراء كان لديهم ارتباط ما بالحزب، فذلك لن يعني انهم سيكونون ممثلين للحزب الاشتراكي في الحكومة، وانما سيكونون اعضاء في الحكومة بحكم مكانتهم الشخصية في المجتمع اليمني، وفي المناطق التي ينتمون اليها» ولم يتسن بعد التعرف بشكل دقيق على اسماء المرشحين للحكومة اليمنية الجديدة، لكن معظم المصادر اكدت ان معظمهم سيكونون من الشخصيات المعروفة، سواء من الذين شغلوا مناصب حكومية رفيعة، او من السياسيين الذين ظلوا دائما خارج السلطة.

وفي الوقت نفسه وصفت جريدة «الثورة» الرسمية الصادرة في صنعاء انجاز البرلمان (مجلس النواب) مشروع التعديلات الدستورية بانه «حسم للاختلالات في جوانب النظام السياسي، يستدعي الشروع في انجاز استقرار اقتصادي وتنموي من شانه وضع الحدود النهائية والجذرية لمعاناة السواد الاعظم من ابناء الشعب».

واعتبرت الجريدة الرسمية اليومية ان «امام الحكومة المقبلة تحديات عسيرة لتصبح الخطوات التصحيحية للتشوهات الادارية والمالية والقضائية في مستوى الانجاز الدستوري القائم».

وكان الرئيس علي عبد الله صالح وعضوا مجلس الرئاسة الآخران عبد العزيز عبد الغني وعبد المجيد الزنداني قد وجهوا - في وقت متاخر من مساء امس - رسالة لرئيس واعضاء مجلس النواب اليمني، تمنوا فيها للمجلس «التوفيق والنجاح في استكمال اجراءاتكم الدستورية لانتخاب من ترونه صالحا لمنصب رئيس الجمهورية، من الكفاءات الوطنية والعناصر القادرة على النهوض بمسؤولياتها الوطنية».

وقد اعتبر المراقبون ان هذه الرسالة التي تضمنت الاشادة بانجاز مشروع التعديلات الدستورية - حملت بشكل ضمني استقالة الرئيس صالح وعضوي مجلس الرئاسة الآخرين وفتحت المجال لتنفيذ المواد المتعلقة بشكل رئاسة الدولة والتي تضمنت (في المادة 82 من الدستور):

- رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويتم انتخابه وفقا للدستور.
- يكون لرئيس الجمهورية نائب يعينه الرئيس.

وبالرغم من ان التعديلات الدستورية نصت على انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الناخبين، فانها تضمنت ايضا مادة مضافة للدستور، تقول انه يتم انتخاب رئيس الجمهورية لاول مرة عقب اقرار التعديل الدستوري من قبل مجلس النواب، ويكون الترشيح لرئيس الجمهورية من قبل ربع عدد اعضاء المجلس، ويعتبر فائزا بمنصب الرئيس من يحوز اغلبية مجلس النواب.

حوادث عربية

وزير الخارجية اليمني محمد سالم باسندوه لـ«الحوادث»:

اصلاح العلاقات مع الدول الخليجية يتطلب استعدادا مشتركا!

عادة ما يكون عند محمد سالم باسندوه، وزير خارجية اليمن، جديد فيما يقوله خصوصا وان بلاده عادت من جديد لتكون في بؤرة الاحداث، بعد ان احتلت مساحة واسعة في الاعلام والانباء طوال ازمة الانفصال والقتال بين قوات الشرعية والحكومة، وعناصر الانفصال في الحزب الاشتراكي.

قضايا عديدة من الممكن اثارتها مع وزير الخارجية باسندوه، خصوصا حول مهمته في ترميم العلاقات العربية اليمنية بصفة عامة، والخليجية بصفة خاصة، وفيما يلي نص الحوار:

«الحوادث»: نعتقد ان من بين مهام المرحلة الحالية للحكومة اليمنية مسالة ترميم العلاقات العربية اليمنية بصفة عامة، والخليجية بصفة خاصة. هل ثمة تحركات في هذا الاتجاه، وهل اثمرت عن شيء؟

محمد سالم باسندوه: بعد انتصار الوحدة في اليمن، لم يبدا حديث حول اصلاح مسار العلاقات اليمنية الخليجية، خصوصا، والعلاقات اليمنية العربية عموما، الا فيما يتعلق بالاشقاء في مصر. فقد تم الخوض في موضوع تجاوز ما حدث خلال القتال ومحاولة الانفصال في اليمن من مواقف. واعتقد اننا تجاوزنا الخلافات التي نشات خلال الازمة الداخلية، وبدا مسار العلاقات المصرية اليمنية يعود الى سابق عهده ويتجه صوب التقدم.

«الحوادث»: وماذا عن العلاقات اليمنية الخليجية؟

محمد سالم باسندوه: العلاقات مع الخليج يتطلب اصلاحها استعدادا مشتركا. ومن جانبنا نحن مستعدون للخوض في عملية اصلاح العلاقات اليمنية الخليجية في اي وقت. ولكننا في الوقت نفسه لا نريد ان نفرض على اي من اشقائنا مثل هذا الامر، ما لم يكن لديه هو الاخر الاستعداد نفسه. وفي النهاية هي مسالة وقت. ولكن في المحصلة النهائية لابد ان تعود العلاقات مع دول الخليج الى افضل مما كانت عليه قبل ازمة الخليج واذا كان البعض مازال يؤاخذ اليمن والجمهورية اليمنية على موقفها اثناء ازمة وحرب الخليج الثانية، فاعتقد ان المواقف التي اتخذت خلال الازمة اليمنية كافية لكي تجعلنا على قدم المساواة وان يكون الحساب قد سدد.

«الحوادث»: هل يعني هذا ان زيارة الرئيس علي عبد الله صالح الاخيرة للعاصمة العمانية مسقط لا تسير في اتجاه رغبة صنعاء في وساطة عمان لاصلاح العلاقات اليمنية الخليجية؟

محمد سالم باسندوه: حسب علمي لم يكن هناك طلب عماني لقيام اشقاؤنا في سلطنة عمان بالوساطة. الوساطة لا تطلب. الوساطة من اي طرف عربي بين دولتين عربيتين، او بين دول عربية يجب ان تاتي بمبادرة من هذا الطرف، ولا يجب ان تاتي بطلب من اطراف الخلاف.

«الحوادث»: اذا كانت الزيارة تتعلق بوجود علي سالم البيض في مسقط؟

محمد سالم باسندوه: نحن لا نهتم بوجود البيض لا في مسقط ولا في صلاله، او حتى في هافانا. البيض انتهى من تاريخ اليمن، صفحة طويت. كنا نتمنى له ان ينتهي بصورة مشرفة، ولكنه اختار ان ينتهي بهذه الطريقة التي بسببها يظل العار يلاحقه عبر الزمن.

«الحوادث»: اليس هناك اتجاه لاعادة النظر في قائمة الـ ١٦ المطلوبين للمحاكمة في اليمن؟

محمد سالم باسندوه: في ظل نظامنا الديمقراطي التعددي، ووجود قضاء مستقل، يستطيع هؤلاء اذا كانوا واثقين انهم لم يكونوا مجرمين او مذنبين ان يحضروا لليمن. ويمثلوا امام القضاء، ويوكلوا من يريدون من المحامين عنهم، ويعملوا على تبرئة ساحاتهم. فان اثبتوا انهم كانوا ابرياء، ولم يكونوا شركاء في الجرم الخاص بالانفصال والاقتتال، اعتقد انهم سيلقون كل احترام وتقدير من الجميع.

ولكن، اذا كانوا غير قادرين على ذلك، وعلى اثبات براءتهم وشاركوا وكانوا ضالعين في الجرم الانفصالي والاقتتال، فليس من حق احد ان يعفو عن اي جرم في حق الشعب. انتم تعلمون ان العمل ضد وحدة اليمن يعتبر في دستورنا وقوانيننا خيانة عظمى.

«الحوادث». ولكن ذلك لم يمنع من وجود اتصالات وعلى اعلى مستوى مع عدد منهم.

محمد سالم باسندوه: الحديث قد يكون شخصيا. هذه القضية لا تتعلق بحق خاص، هي تتعلق بحق عام. يمكن ان يتحدث اي واحد في السلطة او في خارجها مع اي من هؤلاء الـ ١٦ المتهمين بجرم الخيانة العظمى. ولكن لا يستطيع احد مهما كان منصبه، ان يسقط هذا الجرم وهذه التهمة عنهم لانهم ارتكبوا جرما لا يتعلق بحق خاص، ولكنه يتعلق بالحق العام. الله سبحانه وتعالى يترك لاسرة المقتول ان يعفوا اذا شاءوا، وان يقبلوا الدية اذا ارادوا. ولكنه جل جلاله لا يعطي لنفسه الحق، وهو القادر، ان يعفو عن قاتل، او ينوب عن اسرة الضحية في العفو عن القاتل. فما بالكم والقاتل هنا كان يستهدف بلدا باكمله، ووحدته وامنه واستقراره.

«الحوادث»: هل تعتقد ان من مصلحة اليمن استبعاد عناصر وقيادات الحزب الاشتراكي الان من المشاركة في الحكومة وفي غيرها؟

محمد سالم باسندوه: الحزب الاشتراكي حزب اكتنز احقادا عبر اكثر من عقدين ونصف عقد من الزمن. طبعا ما ان اهتز وضعه من جراء موقفه من الازمة واقدامه على عملية الانفصال وتفجير القتال، حتى تفجرت من جديد هذه الاحقاد في داخله، لتحوله الى اشلاء. واعتقد ان عودة الحزب الاشتراكي الى سابق عهده عملية صعبة جدا، لا يمكن ان تتم. ولو ترك للاخوة في الحزب الاشتراكي ان يصفوا حساباتهم فيما بينهم. اعتقد اننا سنشهد كارثة اعظم من الكارثة التي حلت باليمن مؤخرا وتم تجاوزها.

«الحوادث»: هل تقصد تكرار ما حدث في (كانون الثاني) يناير ١٩٨٦؟

محمد سالم باسندوه: من الممكن ان يتكرر ما حدث في يناير ١٩٨٦، او ما تم في الاحداث الاخيرة لان الكارثة ستكون اعظم، لان الاحقاد داخل الحزب الاشتراكي عميقة لدرجة كبيرة. وانتم تعلمون ان الرفاق في الحزب الاشتراكي يحقدون على بعضهم اكثر مما يحقدون على خصومهم او منافسيهم السياسيين في الاحزاب الاخرى.

«الحوادث»: كيف تفهم استبعاد علي ناصر محمد من المشاركة باي صورة من الصور في المرحلة الحالية، رغم موقفه المهم الى جانب الوحدة والشرعية، ومشاركة قواته في القتال ضد الانفصاليين؟

محمد سالم باسندوه: لم يستبعد علي ناصر محمد. من قال انه استبعد؟

«الحوادث»: كل المؤشرات تؤكد ذلك. طرحت فكرة مشاركته في مجلس الرئاسة، وها هو المجلس لا وجود له في التشريعات الدستورية؟

محمد سالم باسندوه: ما اود ان اقوله ان من حق علي ناصر او غيره، ان يعود الى ارض الوطن ليساهم مع الاخرين. ومتروك للاخ علي ناصر تحديد موعد عودته.

«الحوادث»: كيف تنظرون الى الاحداث الاخيرة في عدن وابين والمواجهات بين الحكومة وعناصر التطرف الاصولي. هل يدخل اليمن في دورة جديدة من العنف؟

محمد سالم باسندوه: ما حدث مؤخرا يؤكد ان السلطة في الجمهورية اليمنية لم تكن ابدا تتبنى المتطرفين، او تحتضن الارهابيين، كما يقال، بدليل انها تصدت لهم وتعاني منهم. فهذا في حد ذاته دليل كاف على براءتنا، ودعوة الى كل الاخرين ان يراجعوا مواقفهم من اليمن في هذا الشأن. نحن لسنا مع التطرف من اي نوع سواء كان دينيا او علمانيا، لاننا نرى ان التطرف حالة لاعقلانية، ولابد من الاعتدال ولا استطيع ان اقول ان الجمهورية اليمنية تخلو من متطرفين. فليس هناك بلد عربي يخلو منهم. قد يكون هناك متطرفون في بلدان عربية اخرى اكثر مما هو موجود في اليمن، الا انهم لم يظهروا على السطح بعد، وفي انتظار فرصة مؤاتية للظهور.

«الحوادث»: الا تعتقد ان التيار الاصولي اصبح بعد الحوادث الاخيرة يمثل خطرا على اليمن؟

محمد سالم باسندوه: نحن يجب ان نتعامل مع الحركات الدينية المعتدلة، ونعترف لها بحقها في انشاء تنظيماتها ولكن يجب ان نتصدى ونرفض كل انواع التطرف، من اي نوع كان، سواء كان ديني او غير ديني. يجب ان نتصدى لمثل هذه التيارات. نحن دفعنا ثمنا فادحا للتطرف اليساري، ولا نريد ان ندفع ثمنا جديدا او فادحا للتطرف اليميني.

«الحوادث»: هل هناك اتفاق بين حزبي المؤتمر والاصلاح على التعديلات الدستورية المطروحة الان؟

محمد سالم باسندوه: هناك بالفعل اتفاق موجود حول التعديلات الدستورية المطلوبة. والامور الان تجري مناقشتها داخل مجلس النواب. وبعد ان تستكمل الاجراءات اللازمة سيتم تشكيل حكومة جديدة. وكلي امل ان تاتي هذه الحكومة بمستوى الامال المرجوة لابناء الشعب اليمني.

«الحوادث»: ترددت في الاونة الاخيرة انباء عن وجود اتصالات بين اليمن واسرائيل؟

محمد سالم باسندوه: هذا غير صحيح على الاطلاق. وموقفنا كالتالي: لن نقبل بالتصالح مع اسرائيل، وانهاء المقاطعة الا حيث لا يكون هناك طرف عربي على خلاف او على نزاع مع اسرائيل، وحين لا تكون هناك ارض عربية محتلة.

القاهرة ـ اسامة عجاج

المصدر : ......الحياة اللندنية......

التاريخ : ......٣ سبتمبر ١٩٩٤......

اليمن والاعتدال

■ ليس سراً ان الوضع ليس على ما يرام في المحافظات الجنوبية والشرقية في اليمن. وليس سراً ايضاً ان الحديث عن الانفصال لا شعبية له، لا في الجنوب ولا في الشمال وانه اذا كان الجنوبيون المعارضون يريدون بالفعل الاستمرار في المواجهة مع صنعاء، تبدو الحاجة اكثر من اي وقت الى مشروع وطني يأخذ في الاعتبار الوحدة من جهة، من منطلق انها حقيقة قائمة، والحاجة الى حلفاء شماليين من جهة اخرى.

اذا كان المطلوب البحث جدياً في قيام معارضة، فان مثل هذه المعارضة لا يمكن الا ان تأخذ في الاعتبار ان الوحدة قائمة وانها حماية لليمن وان المشكلة الحقيقية التي ستواجه البلد في المستقبل القريب ليست بين الشمال والجنوب بقدر ما هي مشكلة اجتماعية واقتصادية، وربما كان الاخطر من ذلك كله ملء الفراغ الذي خلفته هزيمة الحزب الاشتراكي.

الواقع ان الحزب الاشتراكي لم يكن حزباً جنوبياً فقط على رغم انه كان يحكم الجنوب قبل الوحدة. والفشل الذريع الذي مني به الحزب تمثل في اعتقاده ان في الامكان العودة الى الجنوب من دون تحالفات حقيقية في الشمال. وبالفعل جاء اعلان الانفصال ليفاجئ القيادات الشمالية في الحزب الاشتراكي وحتى قيادات جنوبية والشخصيات التي اعتقدت انها على اتصال مع الحزب من اجل قيام معارضة على الصعيد الوطني تؤدي الى وضع افضل.

من هنا، يفترض في المعارضة، اذا كانت راغبة فعلاً في المعارضة، ان تبدأ بطرح مشروع على الصعيد الوطني يأخذ في الاعتبار الانقسامات في الجنوب نفسه اولاً. فكيف يمكن الحديث عن جنوب موحد ما دامت قوى مختلفة تتصارع على ارضه وما دام كل طرف يغني على ليلاه ويسعى الى تصفية حسابات قديمة حتى ولو كان ذلك على حساب مستقبل البلد. فمع الوقت، ومع استمرار الانهيارات على كل الصعد في عدن وغير عدن، يخشى ان تملأ الفراغ الذي خلفه الاشتراكي قوى متطرفة تتلطى بأجهزة أو ببعض الشخصيات في التجمع اليمني للاصلاح، في حين ان التجمع براء من هؤلاء المتطرفين. ذلك هو الجانب الأهم في الوضع الذي يشهده جنوب اليمن وليس اليمن الجنوبي، وهو الجانب الذي يفترض ان تركز عليه المعارضة ويتلخص في تحديد هدف معقول ومقبول على الصعيدين الداخلي والاقليمي والسعي الى تجميع القوى الوطنية حوله. وربما كانت الخطوة الصحيحة الاولى في هذا الاتجاه ممارسة عملية نقد ذاتي تركز اولاً على ان قرار الانفصال كان قراراً خاطئاً كما كان وهماً كبيراً، وان الدفاع عن الجنوب والمحافظات الجنوبية والشرقية لا يكون الا عبر مشروع وطني. ومثل هذا المشروع لا يمكن في المدى الطويل الا ان يصب في مصلحة البلد عموماً، كي لا يسقط في شرك التطرف، وحتى في مصلحة الائتلاف الجديد الحاكم المتمثل في المؤتمر الشعبي العام والاصلاح، وهو ائتلاف تحتاج القوى المعتدلة فيه الى معارضة معتدلة بدل ان تستغل قوى التطرف الفراغ الذي خلفه الاشتراكي لتخلق وضعاً تترحم فيه السلطة في صنعاء على أيام الحزب وممارساته. فهل من بديل أمام صنعاء غير تشجيع قيام معارضة معتدلة عبر مصالحة وطنية حقيقية لاحباط مشروع المتطرفين؟

خيرالله خيرالله

٠٣٦٠٧٩

جارالله عمر يعتزم العودة الى صنعاء قريباً

□ القاهرة - «الحياة» - صرح السيد جارالله عمر عضو المكتب السياسي السابق في الحزب الاشتراكي اليمني لـ «الحياة» امس بانه سيعود خلال ايام الى صنعاء «وليس عدن» وقال: «ارتب الآن للحصول على منزل في صنعاء، وليس في نيتي القيام باي دور سياسي حكومي او غيره». واكد انه ليست لديه اية مخاوف من العودة كما ان «لا مفر من العودة الى اليمن». وكشف جارالله لـ «الحياة» ان الدكتور سيف صائل خالد احد قادة الحزب الاشتراكي «يقيم في القاهرة وسيعود منتصف الاسبوع المقبل الى صنعاء لترتيب عودة عدد كبير من الاخوة الموجودين حالياً في الخارج».

«صالح» يطلب من المستثمرين انتشال اليمن من كارثة اقتصادية

☐ صنعاء ـ «العالم اليوم»:

ركز الرئيس اليمنى على عبد الله صالح فى الخطاب الذى القاه عشية الاحتفال بمرور 32 عاما على قيام الدولة اليمنية على ما وصفه بالثورة على الفساد وتطهير الادارة الحكومية من العناصر الفاسدة، مشيرا إلى ان الحكومة القادمة والبرلمان سيتوليان مسئولياتهما فى القضاء على فساد الاجهزة الحكومية والتخلص من العناصر الفاسدة.

ويتساءل المراقبون من جانبهم حول ما إذا كان الرئيس اليمنى سيتمكن من القضاء على الفساد المالى والادارى الذى تعانى منه اليمن منذ بداية الثمانينات حيث ارتفع مستوى التضخم حسب تقديرات البنك الدولى مؤخرا إلى 75٪ ليحقق بذلك أعلى نسبة لتضخم تعرفها دول المنطقة، بل ودول العالم الثالث؟

كما يثور التساؤل بشأن قدرة الرئيس صالح على إعادة بناء ما دمرته الحرب، وما الحقته من اضرار بالغة الشدة بالبنية التحتية، والتى قال الرئيس صالح ذاته آن حجم الخسائر فيها يتراوح ما بين 7 و11 مليار دولار!

والشىء المؤكد ان التعبير عن النوايا الحسنة بشأن الديمقراطية والتحول إلى تطبيق نظام الاقتصاد الحر لن يسهم فى انعاش اقتصاد اليمن باى حال من الاحوال فى حين تضاءلت اهمية عدن كمنطقة حرة وكافضل ميناء من الموانىء الطبيعية فى المنطقة والسبب يرجع اولا واخيرا إلى وجود مافيا الفساد داخل اليمن، التى تقف حجر عثرة نحو التوجه بالفعل إلى نظام السوق، وقدرتها الاحتكارية العالية والتى لا تترك مجالا للمنافسة.

ووصل الامر إلى قيام الدولة مؤخرا بتحديد أسعار للمنتجات المحلية كالعصائر وغيرها من الصناعات التحويلية وتم إعلان تلك الاسعار عبر التليفزيون والاذاعة والصحف الرسمية. ولكن احدا لم يلتزم بذلك. وعلى سبيل المثال تم تحديد سعر طبق البيض عبوة 30 بيضة بـ 150 ريالا، 13 دولارا بالسعر الرسمي، إلا ان البيع لا يتم إلا بضعف ذلك السعر وتقاس الأسعار لباقى المواد على هذا الاساس.

وإذا كان الرئيس صالح قد خرج بعد ثلاثة اشهر من الحرب منتصرا بحسم مسألة الانفصال، إلا ان امامه مرحلة صعبة وخطيرة، الا وهى اخراج اليمن من عزلتها السياسية وتحرير الاقتصاد اليمنى الذى سيكون بحاجة ماسة إلى الاستثمارات الاجنبية من أجل تجاوز الازمة الاقتصادية.

فالديون الخارجية، كما تؤكد البيانات الرسمية تصل بعد خسائر الحرب إلى ما بين 15 و20 مليا دولار، اى ضعف اجمالى الدخل القومي السنوى، كما طرأ انخفاض على العملة الوطنية بنسبة 43٪ خلال فترة ما بعد الحرب التي تقدر بثلاثة اشهر فقط.

ولهذا فإن الرئيس اليمني ـ عشية إلقائه البيان السياسي السنوى ـ طلب من المستثمرين الدوليين انتشال اليمن من كارثة محققة لو

المصدر : العالم اليوم
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٩١

استمرت الاوضاع على ما هي عليه والتزم بتقديم جميع الضمانات اللازمة عبر البنوك الدولية لحاجته الملحة للاموال اللازمة لتجديد البنية الاساسية التي مزقتها الحرب الاهلية ورغم تدفق بعض الاموال إلى اليمن إلا انها تظل مساعدات انسانية من اجل المتضررين من جراء الحرب. ويمثل القرض المقدم من صندوق النقد العربي لليمن مؤخرا بحوالي 25٪ مليون دولار أكبر قرض تحصل عليه اليمن بعد توقف الحرب. وقد خصص ذلك القرض لدعم الاوضاع الاقتصادية تمهيدا للمباشرة في اعتماد وتنفيذ برنامج شامل للتكيف والاصلاح لإعادة التوازن للاقتصاد اليمني. وبهذا يصل حجم القروض التي قدمها الصندوق لليمن إلى اكثر من 380 مليون دولار. ومع ذلك يظل ذلك الرقم متواضعا جدا مقارنة بحجم الخسائر التي تكبدتها اليمن جراء الحرب وماتعانيه في الأصل من تدهور ولهذا فإن الرئيس صالح يعول على فتح صفحة جديدة مع جيرانه الخليجيين وقد أثمرت زيارته الاخيرة إلى سلطنة عمان اعتماد السلطنة بصفتها عضوا في مجلس التعاون الخليجي للتوسط لليمن لدى بقية الدول الاعضاء بالمجلس.

ويبدو ان نجاحا قد حالف السلطنة في ذلك وقد قام يوسف بن علوى وزير الدولة العماني للشئون الخارجية بنقل رغبة اليمن في اقامة علاقات أخوية وطيبة مع دول المجلس على قاعدة الاحترام المتبادل وحسن الجوار والرغبة في طي صفحات الماضي، ونقل تلك الرغبة في اجتماعات مختلفة مع وزراء دول مجلس التعاون الخليجي.

وهناك نظرات تشاؤمية لما وصلت إليه الاحوال في اليمن لعل ابرزها وجهة نظر النائب عبد الحبيب سالم مقبل احد اعضاء البرلمان اليمني وهو من كتلة المستقلين الذى أكد ان على عبدالله صالح سيفشل في وضع حلول للازمات التي تعصف الان بقاع الدولة، وان الرئيس يقول شيئا ويعمل بعكسه وان اصحاب الرئيس اليوم هم اعداؤه غدا مالم يدفع لهم كل يوم من خزينة الدولة «الفارغة» وان سوء العلاقة بين الرئيس وجيرانه هي محور استراتيجية بقاء السلطة اوزوالها في اليمن كعرف تاريخي ومصلحة إقليمية والاهم من ذلك - كما قال سالم مقبل - ان الاصلاحيين ومنجميهم السياسيين يتوقعون الانقراض على يد الرئيس.

وفي راى مقبل ان اى رئيس في مثل هذه الظروف لا يمكن ان يبقى رئيسا وفي رايه ان الاصلاحيين قد يكون بديلهم جاهزا: إما على طريقة جعفر نميرى وسوار الذهب او عمر بشير جديد لليمن وحسن ترابى اخر يدير الدولة من الخلف.

تقدم محدود بسبب التوازنات الجديدة بعد الحرب

مخاوف من محاولات «إصلاحية» لتغيير الحكم وبناء نموذج إيراني أو سوداني في اليمن

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية
التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٤

صنعاء: من حمود منصر

بعد توقف الحرب الاهلية اليمنية في 7 يوليو (تموز) الماضي، بدات المخاوف تتزايد حول احتمالات بناء نموذج شبيه بالنموذج الايراني او السوداني، خاصة ان النصر حسب من نصيب المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للاصلاح، وترافقت مع تلك المخاوف تصريحات لبعض المسؤولين في صنعاء، وعلى رأسهم عبد المجيد الزنداني عضو مجلس الرئاسة، اشاروا فيها الى انتهاء «وثيقة العهد والاتفاق»، وانتهاء الحزب الاشتراكي.

وعزز من تلك المخاوف طرح قضية التعديلات الدستورية للنقاش من جديد قبل تشكيل الحكومة، وسط انباء عن مشروع تبناه التجمع اليمني للاصلاح، يقترح ادخال تحسينات على ما يقرب من 79 مادة من مشروع التعديل الدستوري القديم، الذي كان قد اتفق عليه العام الماضي بين المؤتمر الشعبي، وتجمع الاصلاح، والحزب الاشتراكي.

وكانت حجة «الاصلاح» ان الحرب اوجدت حقائق جديدة، ومتغيرات لا بد من اخذها في الحسبان عند اجراء التعديلات، بالاضافة الى انه كانت هناك بعض النصوص التي قبل بها تجمع الاصلاح تحت ضغط الحزب الاشتراكي.

وقد احدثت تطلعات الاصلاح الجديدة جدلا واسعا في الاوساط السياسية اليمنية، وخاصة داخل صفوف جناح «الليبراليين» في المؤتمر الشعبي العام، واستمر النقاش عدة اسابيع، وانتهى الى حصر المخاوف الى 3 نقاط اساسية، كانت المادة 3 من الدستور احدى نقاط الخلاف، وهي تتعلق بتحديد مصادر التشريع، في الدستور الاصلي - الذي قامت عليه الوحدة، وكانت هذه المادة تنص على ان «الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع»، وكان «الاصلاح» منذ نشاته في سبتمبر (ايلول) عام 1990م معارضا لهذا النص، ولنصوص اخرى راى انها تضفي الطابع العلماني على الدستور، مثل المادة 33 التي تنص على عدم جواز «استعمال وسائل بشعة غير انسانية في تنفيذ العقوبات».

ومن هذا المنطلق شهدت الايام الماضية نقاشات واسعة حول تطلعات «الإصلاح» الى تغيير نظام الحكم في اليمن، ولانه لا يوجد في اليمن من يجرؤ على القول بعدم اسلامية النظام والمجتمع، جرت مساومات بين الليبراليين في المؤتمر الشعبي - يساندهم الاشتراكيون - والاصلاحيون وانصارهم، أسفرت عن اتفاقات وسطية اهم ما يمكن ان توصف به هي انها حافظت - بعبارات صريحة - على الهوية الاسلامية للدولة في اليمن، دون الدخول في التفاصيل التي كان يرغب الاصلاح في تضمينها في الدستور.

ومن خلال القراءة الاستعراضية للتعديلات الدستورية، نجد انه قد تم تعديل 53 مادة من مواد الدستور السابق، واضافة 29 مادة جديدة لاكمال النقص ومعالجة الفراغات التي كشفت عنها تجربة الـ4 سنوات الماضية، واصبح مجموع عدد مواد الدستور الجديد 160 مادة، بدلا من 131 مادة في الدستور السابق، ومن اصل هذا العدد نجد ان 8 مواد في الدستور الجديد فقط تؤكد بوضوح على البعد الاصلاحي للتوجهات العامة لنظام الحكم اليمني، وخاصة في المواد 1 و2 و3، حيث نصت المادة الاولى على ان «الجمهورية اليمنية دولة عربية اسلامية»، اذ تم التاكيد على الهوية الاسلامية للدولة، وهذا لم يكن موجودا في الدستور السابق.

وظلت المادة الثانية على ما كانت عليه وهي تنص على «ان الاسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية»، اما المادة الثالثة، فقد اسفر الجدل حولها عن تبني نص وسط جنب الدستور التطرف الاشتراكي والاصلاحي، واتفق على ان يكون نصها: «الشريعة الاسلامية مصدر التشريعات جميعاً»، واعتبر الاصلاح بهذا التعديل انه حقق نصرا كبيرا، حيث كانت تنص على ان «الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع»، وكان يرى في هذه المادة مدخلا واضحا لاقامة نظام علماني في اليمن.

وبتغيير هذا النص، يكون قد قطع الطريق على وجود نظام علماني في اليمن، لكنه لم ينجح في تقييد كل النصوص الدستورية باحكام الشريعة كما كان يريد، حيث راى الآخرون ان هذا النص يكفي لتطبيقه على مختلف جوانب الحياة، وإن ظلت هناك مواد محل اختلاف بين الاصلاح من جهة، وممثلي المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي من جهة اخرى.

حتى اللحظة الاخيرة، كان هناك خلاف حول موضوع المساواة بين المواطنين، حيث عارض الاصلاح مبدأ المساواة بصفة مطلقة، وحرص على تقييد هذا النص بما لا يتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية، فراى الآخرون ان هذا التقييد يحمل معنى التمييز في العقيدة، وهذا يتنافى مع المبادئ العامة لحقوق الانسان، وفي نهاية المطاف حسم الخلاف بوضع نص عام يحمل عدة تفسيرات، ويسمح لكل طرف بالقول انه حقق انتصارا لمبادئ حقوق الانسان المتعارف عليها عالميا.

وقد ورد هذا النص في المادة 27 على النحو التالي «المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة»، وهو نص يكتنفه الغموض، اذا ما قارناه بالنص الاصلي «المواطنون جميعهم سواسية امام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس او اللون او الاصل او اللغة، او المهنة او المركز الاجتماعي او العقيدة».

ولان «الاصلاح» حرص على التمسك بموقفه في هذه المادة، لتجنب الانزلاق نحو اقرار نص يساوي بين الرجل والمراة، نجد انه ضغط باتجاه اضافة مادة جديدة الى الدستور المعدل - بموافقة الآخرين - حول وضع المراة، تقول: «النساء شقائق الرجال، لهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة، وينص عليه القانون». وبهذا النص يكون الاسلاميون قد جنبوا انفسهم الوقوع في

المحظور من منظورهم العقائدي.

وهناك نص مضاف الى التعديلات الجديدة اثار مخاوف امين عام الحزب الاشتراكي اليمني، مما جعله يعلن تحفظه قبل الاقتراع على التعديلات في البرلمان امس، يقول النص «ان الدفاع عن الدين والوطن واجب مقدس» ويتساءل الزعيم الاشتراكي عن حدود الدفاع عن الدين، وقال «انه يخشى من وجود هذا النص ان تحدث في اليمن فتنة باسم الدفاع عن الدين، لان حدود هذا الدفاع غير معروفة».

تلك إذن مجمل النصوص التي حملت بالطابع الاسلامي في الدستور اليمني، وهي اقل بكثير مما كانت حركة «الاصلاح» الاسلامية تتطلع لاضافته، وتجدر الاشارة هنا الى ان النظام الاقتصادي لم يضف اليه نص يؤكد اسلاميته، ويحرم البنوك او الربا، او ينص على اقامة بنوك اسلامية، كما ان تنظيم العلاقات الاجتماعية خضعت في الدستور لمبادئ عامة، بما يحفظ مصالح المجتمع، وحقوقه العامة، مع التاكيد على ان نظام الحكم في اليمن يقوم على اساس التعدد الحزبي والسياسي، بهدف ضمان التداول السلمي للسلطة.

وهذا المبدأ يتحقق في ظل نظام اسلامي كالنموذج الايراني، او السوداني، وبالتالي يمكن القول ان الدستور المعدل لا يحمل مضامين لتغير نظام الحكم شكلا ومحتوى نحو النموذج الايراني، وانما اكد على الهوية الاسلامية لنظام الحكم وللدولة اليمنية، وترك تفاصيل وظائفها وبنيتها الهيكلية مرنة، مما يشير الى ان تجمع الاصلاح اليمني لم يحسم جميع القضايا لمصلحته، كما ان خصومه لم يمنعوه من تحقيق بعض المكاسب، بحكم التغير الذي طرا على موقعه السياسي بعد الحرب.ويجمع اغلب المراقبين في صنعاء على ان الموافقة على التعديلات الدستورية تمثل خطوة نحو حل المعضلات السياسية التي يعاني منها نظام الحكم في اليمن منذ الوحدة، وهو اساس بدء مرحلة تصحيح شاملة في البلاد، واما مسالة تغيير نظام الحكم فانها لم تكن مشكلة واضحة في اليمن، ولا يستطيع الاصلاحيون رفع شعار ذلك التغيير بصورة صريحة، لانه لم يسبق أن كان نظام الحكم في صنعاء علمانياً.

المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤

نصحت علي صالح بالترحيب بعودة البيض

واشنطن تحذر صنعاء من التمادي في علاقتها ببغداد

□ واشنطن من رفيق خليل المعلوف:

■ حذرت ادارة الرئيس بيل كلينتون الرئيس اليمني علي عبدالله صالح من التمادي في علاقاته مع العراق، وقالت ان تحسين العلاقات بين اليمن والولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي مرتبط بمدى ابتعاد صنعاء عن بغداد.

واعرب مسؤول رفيع المستوى في الادارة الاميركية في مقابلة مع «الحياة» عن «قلقه» من تطور في العلاقات اليمنية - العراقية ومن الزيارات المتبادلة بين بغداد وصنعاء وابرزها زيارة نائب الرئيس العراقي السيد طه ياسين رمضان للعاصمة اليمنية «وهي خطوات واضحة نحو اقامة علاقات قوية بين بغداد وصنعاء». وبعدما تحدث عن التوتر في العلاقات بين اليمن ودول مجلس التعاون نتيجة الموقف اليمني خلال احتلال الكويت قال ان تحسين العلاقات بين اليمن وجيرانها مرتبط الى حد كبير بنيات اليمن وبموضوع العلاقات مع بغداد.

ولاحظ ان واشنطن لم تحصل على اي تطمينات تتعلق بنيات الرئيس علي عبدالله صالح، وان المسؤولين الاميركيين اثاروا موضوع العلاقات بين بغداد وصنعاء «ولا نزال نتطلع الى الدليل الذي يظهر عزمه على الابتعاد عن تلك العلاقة (مع العراق) والاقتراب من دول مجلس التعاون والولايات المتحدة، خصوصاً ان اي تصور لعلاقاته مع الولايات المتحدة والعلاقات اليمنية - الاميركية سيتأثر بالموضوع العراقي».

وعن الوضع الداخلي في اليمن قال المسؤول الاميركي ان واشنطن لم تر نوعاً من الخطوات تعتقد انها مهمة، لتحقيق المصالحة الوطنية والحوار السياسي بين مختلف فئات المجتمع اليمني واضاف ان الرئيس علي عبدالله صالح سبق وتحدث عن التزامه ذلك وتنفيذ الاتفاق الذي وقع في عمان في شباط (فبراير) الماضي (وثيقة العهد والاتفاق). وقال ان تصريحاته ايجابية جداً «لكننا نرغب في رؤية المزيد من الاعمال وتنفيذ التعهدات، المهمة «لكننا لم نر الكثير من ذلك حتى الآن».

وذكر ان الادارة الاميركية تراقب عن كثب نمو القوى الاصولية المتطرفة في اليمن وقال: «هناك قلق من ان هذه الفئات في اليمن بدأت تقوى. وهو امر قد يؤثر في مسار الاحداث هناك».

وكرر ان الولايات المتحدة لم تؤيد الجهود لحل الخلافات السياسية في اليمن عن طريق القوة. وقال ان واشنطن لم تدعم برنامج الرئيس علي صالح كما انها لم تؤيد اولئك الذين يسعون الى تقسيم اليمن بالقوة. «وما نقوله هو ان المشاكل والخلافات التي سببت النزاع في ايار (مايو) لم تحل حتى الآن ولا تزال قائمة، وعلى زعماء اليمن ان يواجهوا هذه المشاكل وان يتوصلوا الى حلول لها.

واعتبر ان اجراء محاكمات في اليمن امر «لن يكون بناء ومن الافضل اقفال هذا الملف والتطلع الى امام بدل التطلع الى خلف. ونامل بان يشمل العفو اي يمني موجود خارج البلاد ويرغب في العودة والعيش بسلام».

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٤

وسئل هل يشمل ذلك العفو السيد علي سالم البيض فاجاب: «اذا اراد العودة الى اليمن وكان مستعداً للعيش بسلام هناك، اعتقد ان في مصلحة علي عبدالله صالح ان يرحب به». ومن عدن كتب إقبال علي عبدالله ان مصادر قريبة من التجمع اليمني للاصلاح الذي يراسه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر اكدت ان «الاصلاح يهدد بالخروج الى المعارضة اذ بقي الحزب الاشتراكي في الائتلاف الحكومي المقبل». وقالت هذه المصادر التي امكن الاتصال بها امس من عدن لـ «الحياة» ان «الاصلاح استند في ذلك الى ما ورد في بيان مؤتمره الاول الذي انعقد الاسبوع الماضي في صنعاء عن انه سيدرس تجربة الائتلاف بين المؤتمر الشعبي والاشتراكي والاصلاح والتي استمرت بين ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٩٣ حتى بداية ايار (مايو) الماضي عند اندلاع الحرب بين الشمال والجنوب واعلان بعض قادة الاشتراكي قرار الانفصال». وتابعت ان «قيادة الاصلاح التي انبثقت عن مؤتمره الاول ترى ان الاصلاح لا يستطيع المشاركة في ائتلاف مع الاشتراكي الذي لم يتخذ بعد قرار ادانة القيادة السابقة من الحزب وفصلها وعلى راسها علي سالم البيض وحيدر العطاس وهيثم قاسم وصالح عبيد احمد».

وعلم ان «الرئيس اليمني الذي يتوقع انتخابه قريباً رئيساً للجمهورية يحاول اقناع قيادة الاصلاح بمشاركة عدد من العناصر الوحدوية في الاشتراكي في الحكومة الجديدة التي ما زالت المشاورات السياسية دائرة بين الفعاليات الحزبية المختلفة بغية تشكيلها على اساس ان تكون حكومة وحدة وطنية».

واستبعدت مصادر سياسية اسناد رئاسة الحكومة الجديدة الى المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح. واشارت الى ان «تشكيل الحكومة الجديدة سيراعي التوازنات السياسية في البلاد» وقالت انه «ما دام رئيس الدولة ونائبه (في اشارة الى السيد عبدالعزيز عبدالغني) من المؤتمر الشعبي، فان رئاسة الحكومة ستسند اما الى حزب الاصلاح او احدى الشخصيات المستقلة ذات الكفاءة والخبرة».

الى ذلك اوضح مسؤول قيادي في الحزب الاشتراكي اليمني ان «الحزب لم يعلن بعد قراره النهائي بشان المشاركة في الائتلاف او عدمه» واشار الى ان «الخيار المرجح لقيادة الحزب التي يراسها السيد علي صالح عباد (مقبل) هو الخروج الى المعارضة وقيادتها».

ومن جهة اخرى، اصدر «التكتل الوطني للمعارضة» الذي يضم التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري وحزب التجمع الوحدوي اليمني واتحاد القوى الشعبية اليمنية وحزب الحق بياناً في شان التعديلات الدستورية جاء فيه: «منذ انتهت الحرب الآثمة ضد شعبنا، وقوى المعارضة في البلاد تراقب الوضع الاستثنائي في البلاد في ضوء الاعلانات الرسمية ابتداً من قرار العفو العام الذي بشر بالحكمة والتسامح على طريق الاستقرار. ولم نتوقع كل هذه الهوة بين القرارات وتنفيذها، ولا الدفع بالبلاد الى مسار يتنافى تماماً مع شرعية الاجماع الوطني المحدد في وثيقة العهد والاتفاق التي وقعتها كل اطراف العمل السياسي والوطني في عاصمة الاردن يوم ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٩٤.

ويذكر من بقي في السلطة من اطراف الحوار ان لا تعديلات خارج نطاق النقطة الرابعة بند (٢) من الوثيقة والذي ينص على الآتي: «وتشكل لهذا الغرض لجنة وطنية من العلماء واطراف الحوار للقوى السياسية وبعض المختصين في جامعتي عدن وصنعاء ومشاركة بعض الشخصيات الاجتماعية لوضع مشروع التعديلات بما لا يتعارض مع المبادئ والاسس العامة والمهمات والصلاحيات المحددة للهيئات وطريقة تكوينها في «وثيقة العهد والاتفاق».

ان ما يحصل اليوم من خرق صريح لهذه القضية المتفق عليها وطنياً، بالتحايل على وثيقة الاجماع الوطني، وتلفيق تعديلات هي عملياً تغيير للدستور مفروضة بالقوة والقهر والاسراع بالموافقة عليها في مجلس النواب، انما يعني الاستهانة بهذا الناموس الاكبر في حياة الشعوب الطامحة الى الديموقراطية.

المصدر : الحياة اللندنية

المدومة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ يونيو ١٩٩٤

"الحياة" تنشر نص برنامجها

احزاب وشخصيات يمنية تعلن في لندن ولادة "الجبهة الوطنية للمعارضة"

□ لندن - «الحياة»:

■ تم امس في لندن الاعلان عن قيام «الجبهة الوطنية للمعارضة» اليمنية (موج) «حركة معارضة وطنية ترفض الاستكبار والاستعلاء والاذلال وتتمسك في الوقت نفسه بالعدل للجميع والمواطنة المتساوية للجميع والحق المطلق في عملية الممارسة الديموقراطية والتزام مبدأ التعددية الحزبية».

وجاءت صيغة الاعلان في مؤتمر صحافي عقده امس كلّ من السادة: عبدالرحمن الجفري رئيس رابطة ابناء اليمن نائب رئيس «جمهورية اليمن الديموقراطية»، سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني، سليمان ناصر مسعود عضو مجلس الرئاسة، حيدر ابوبكر العطاس رئيس الوزراء، محسن بن فريد نائب رئيس الوزراء وزير التنمية، عبدالله الاصنج نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية، العميد صالح عبيد احمد وزير النقل، سيف محمد العذيبي عضو اللجنة التنفيذية للتجمع الوطني اليمني.

«لقد أعلنت الوحدة بين شطري اليمن في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ باعتبارها هدفاً وطنياً واعداً بالخير وعملاً حضارياً كونها تحققت بالتراضي وبالحوار السلمي، الا ان الأسس الصحيحة لبناء دولة الوحدة قد أهملت فلم تشارك القوى الوطنية من خارج النظامين في الجنوب والشمال في بناء الدولة ووضع اسسها، وبالتالي لم تتحقق الوحدة الوطنية ولم تعالج جراحات الصراعات السياسية في المراحل المختلفة، لا على مستوى الجنوب ولا على مستوى الشمال ولا بين الشمال والجنوب، وبقيت تلك الجراحات بؤر توتر وخلافات وازمات. وبدأت جرائم القتل ومسلسل الارهاب، الذي كان نظام صنعاء المخطط والمعدّ لها وانتشر الفساد المالي والتسيّب الاداري الذي شجعته السلطات واتضح ان دولة للوحدة لم تقم ولم يكن يوجد من مظاهر قيامها الا علَم موحد ونشيد وطني موحّد وبقيت كل المؤسسات، بما فيها القوات المسلحة والامن والقوانين مشطرة.

وخلال الفترة الانتقالية واثناء الانتخابات وبعدها برزت مشاكل عدة بين طرفي السلطة، وبينهما وبين اطراف العمل الوطني الاخرى، وكان المؤتمر الوطني محطة كان يمكن ان تشكل اساساً لتصحيح المسار. ولكن القوى المتنفذة في نظام صنعاء رفضت التعامل مع هذا المؤتمر بل وحاربته. ثم جاءت دعوة الحوار من القوى الوطنية واستجابت لها اطراف السلطة ولكن كانت النيّة مبيّتة لعدم الالتزام بنتائج الحوار رغم التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق لأسس بناء الدولة الحديثة، في عدن ثم في عمّان، والتي اكدت، وباعتراف السلطة، ان دولة الوحدة قامت بلا اسس صحيحة وبالتالي كان لا بد من الانهيار. وكانت التوترات العسكرية مؤشراً واضحاً لهذا الامر فجاءت معركة حرف سفيان في رمضان (شباط/ فبراير) ٩٤ لتصفية اللواء الخامس (الجنوبي) ثم معركة عمران في ٢٧ نيسان (ابريل) ٩٤ - بعد خطاب اعلان الحرب على الجميع الذي القاه رئيس النظام في صنعاء في ميدان السبعين - وهي المعركة التي تم فيها تصفية اللواء الثالث مدرع (الجنوبي) وبحضور اللجنة العسكرية والملحقين العسكريين الاميركي والفرنسي.

واتضح ان نظام الحكم العسكري الاستبدادي في صنعاء قد عقد العزم والنيّة المبيّتة لتصفية كافة القوى الواعدة في اليمن لصالح تحالفات قبلوية، داخلية واخرى خارجية. وتلقى نظام الحكم العسكري الاستبدادي في صنعاء دعماً مالياً وعسكرياً وسياسياً واستخباراتياً من بعض الدول تشجيعاً لعقلية عسكرة الازمات ولتنمية محاور الصراع الاقليمي والعربي، ما تسبب في الحاق اضرار بالغة بمصالح الشعب اليمني وبدد فرصاً حقيقية للتنمية الشاملة في اليمن. وتسبب ايضاً

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١ اكتوبر ١٩٩٤

هذا النظام عام ٩١/٩٠ في عودة نحو مليون يمني من دول الخليج والسعودية.

واتضح بجلاء ان نظام صنعاء يدفع بالامور الى الهاوية. وحاولت لجنة الحوار، من خارج السلطة، ان تسهم بدور لتلافي الانفجار... واجتمعت برئيس النظام في صنعاء واتفق الجميع ان انفجار الاوضاع عسكرياً يعني الانفصال وأن من يبدأ ذلك يكون قد اعلن الانفصال. ثم اتجهت اللجنة الى عدن والتقت بالاخ علي سالم البيض واوضح للجنة ان نظام صنعاء يخطط لتفجير الاوضاع بضرب لواء المدفعية (الجنوبي) في يريم ومعسكر باصهيب (جنوبي) في ذمار. وفعلاً انفجرت الاوضاع يوم ٩٤/٥/٤ وكان نظام صنعاء المخطط والمدبر والبادئ في تفجير الاوضاع وشن حرب واسعة على الجنوب كله. ولم يعد الصراع بينه وبين الحزب الاشتراكي وإنما شن حرباً شاملة على الجميع وبالتالي يكون نظام صنعاء قد دمّر الوحدة وأعلن الانفصال باعلانه الحرب واصراره على استمرارها بقصد فرض السيطرة ونسف قاعدة الوحدة من الاساس، حيث شهدت اليمن حرباً ضارية ذهب ضحيتها الاف القتلى والجرحى من خيرة رجالها وكهولها ونسائها واطفالها تغمّدهم الله بواسع رحمته. ودُمّرت المرافق العامة والخاصة في الجنوب.

وكان من الواضح ان نظام الحكم العسكري الاستبدادي في صنعاء قد تمسك بالحرب الشاملة ورفض رفضاً باتاً كل الدعوات والمناشدات والمساعي لايقافها.

وكان النصيب الاوفر من الموت والخراب والظلم والعسف والاضطهاد للمحافظات الجنوبية عدن ولحج وابين وهي التي حُرمت من مياه الشرب والكهرباء لفترة طويلة، وحتى الان لم يتم اصلاح تلك الخدمات بل يتم التباطؤ عمداً في اصلاحها، وتعرضت الاحياء السكنية والمرافق العامة والمدارس والمساجد فيها للنهب والتخريب. واقتحمت القوات الشمالية، كقوات غزو واحتلال، وبالتخطيط والتدبير المبيّت نهبت بيوت المواطنين وكل المرافق العامة وانزلت فيها تخريباً وسلباً ونهباً وانتهكت حرمات البيوت والاعراض والاموال واحرقت كل السجلات المدنية في كل المحافظات الست حيث وصل النهب الى شبوة وحضرموت والمهرة.

وانهارت أواصر وروابط رحم واخوة ونشا حاجز نفسي يكمن خلفه ركام من الشعور بالمرارة والحقد والاحباط والفجيعة بين اليمنيين في كل مكان. وحلّ الخوف والرعب وفقدان الامن والامان وساد الشعور باليأس وخيبة الامل في اوساط اليمنيين.

وكانت تلك الحرب الاجرامية التي اعلنها نظام الحكم الاستبدادي في صنعاء ضد ابناء شعبنا في المحافظات الجنوبية العامل الذي دفع بنا الى التمسك بحق اهالي تلك المحافظات المشروع في تقرير مصيرهم وتصحيح مسار وحدة أفرغت من مضامينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتم تحت مظلتها واد اتفاقاتها ودستورها واغتيال الحريات العامة وإجهاض المسيرة الديموقراطية وتبديد المال العام وتسليط سفهاء المجتمع على مصير البلاد والعباد ليعيثوا في الارض فساداً.

وكان من الطبيعي على القوى الوطنية في عموم اليمن قاطبة وفي المحافظات الجنوبية الاكثر تضرراً (في صورة) خاصة ان توحّد موقفها وتتخذ قرارها وتعلن عن رغبتها الطبيعية، كحق تكفله شريعة الاسلام وكل المواثيق، في اعادة النظر في اسس وحدة لم تحقق للامة ما تصبو اليه من تكافؤ، في حقوق المواطنة، والعدل والمساواة.

لقد انتهت الحرب بانتصار عسكري مهزوم احرزه نظام القهر والضم والظلام على كافة قوى الخير والتقدم في عموم اليمن وفي المحافظات الجنوبية بصورة خاصة حيث يتعرض الجنوبيون لاجراءات قاسية وعمليات اذلال مقصودة تمارسها ضدهم قوات الاحتلال، التابعة للنظام العسكري المستبد في صنعاء، في اطار خطة سبق اعدادها ووجدت في نتائج الحرب فرصاً مواتية لتنفيذها بعد ان تسببت في غياب الامن والعدل وتجاهلت حقوق المواطنة المتساوية لكل ابناء اليمن.

وباسم ادعاء الالتزام بالديموقراطية اعلن نظام صنعاء الغاء وثيقة العهد والاتفاق واصدر اوامره بإدخال تعديلات فورية على الدستور تناسب مقاساته وتخدم مصالحه غير المشروعة.

ونظراً لما تقتضيه الظروف المتردية والخطيرة في اليمن، ولما يعانيه شعبنا من إذلال وهيمنة وغياب للعدل والمواطنة المتساوية ولما يقاسيه من حياة معيشية متدهورة، ولاستكبار واستعلاء قوى الهيمنة في صنعاء ووادها الحياة السياسية السوية والممارسة الديموقراطية الحرة وخنقها لكل صوت وطني صادق وفصلها معظم الكادر المدني والعسكري الجنوبي وحرمانهم من مصدر العيش الوحيد واضطهادها ابناء الشعب جنوباً وشمالاً واستهتارها بكل مقدرات شعبنا وقيمه وغياب التوازن السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

لكل ذلك، ومن اجل توحيد الطاقات الوطنية، وتوجيه كل الجهود وجمعها على طريق النضال والكفاح وحتى يستعيد شعبنا حريته وكرامته وحتى يعمّ العدل والمواطنة المتساوية والامن والاستقرار ربوع كل بلادنا، فقد اتفق ممثلو رابطة ابناء اليمن (رأي) وممثلون عن قيادات في الحزب الاشتراكي اليمني، والتجمع الوطني اليمني وعدد من ممثلي الشخصيات المستقلة على اعلان تشكيل الجبهة الوطني للمعارضة (موج) للتصدي ومواجهة قوى الهيمنة والتسلّط والاستبداد في صنعاء كحركة معارضة وطنية ترفض الاستكبار والاستعلاء والإذلال وتتمسك في الوقت نفسه بالعدل للجميع والمواطنة المتساوية للجميع والحق المُطلق في عملية الممارسة الديمقراطية والالتزام بمبدأ التعددية الحزبية.

ان قيادة (موج) وهي تدعو كل القوى الوطنية في الساحة للعمل معاً من اجل عزة وكرامة وحرية الامة تعلن:

اولاً: رفضها لنتائج الحرب والعمل لإزالة اثارها استناداً لقراري مجلس الامن رقمي ٩٢٤ و٩٣١ ولكل المبادرات والبيانات العربية والدولية.

ثانياً: رفضها لمحاولات طمس شخصية الجنوب واذلال الانسان فيه بقوة السلاح والقهر والتسلط... كما حدث في محافظات ومناطق شمالية، وهو ايضاً أمر مرفوض.

ثالثاً: تعمل (موج) لتحقيق مصالحة وطنية شاملة تستهدف:

١ - اعادة الاعتبار للجنوب.

٢ - معالجة جراحات الصراع السياسي والاجتماعي في كل مراحله.

ا - بين ابناء الجنوب وبعضهم.

ب - بين ابناء الشمال وبعضهم.

ج - بين الجنوب والشمال.

٣ وضع اسس وصيغة صحيحة لإقامة «وحدة» تستند الى مضامين وثيقة العهد والاتفاق.

٤ - إجراء استفتاء شعبي عام في كل من المحافظات الشمالية والجنوبية على صيغة «وحدة» يُتفق عليها... ويرتضيها شعبنا...

رابعاً: تعمل (موج) على انهاء سيطرة التحالف العسكري الاستخباراتي الفئوي.

خامساً: تلتزم (موج) بالنهج الديموقراطي وبميثاق حقوق الانسان وببناء الاقتصاد الوطني الحر.

سادساً: ستبذل (موج) جهوداً مكثفة لتصحيح مسار علاقات بلادنا مع دول الجوار والدول العربية والاسلامية الاخرى والدول الصديقة. وتؤكد (موج) اهمية توطيد العلاقات والروابط العربية والاسلامية، بخاصة في اطار دول الجزيرة العربية، كروابط وعلاقات استراتيجية تستهدف ربط المنطقة وشعوبها بمصالح اقتصادية وسياسية واجتماعية مشتركة ومتشابكة.

ان اعتمادنا، بعد الله، على تاييد ومناصرة ودعم والتفاف ابناء شعبنا في الداخل والمهجر وعلى دعم قوى الخير والحرية والسلام في كل مكان. واننا سنظل اوفياء للعهد باذلين كل ما نستطيع من جهد في سبيل العدل والخلاص والحرية والمواطنة المتساوية ورفع الغبن والقهر والاذلال عن كاهل شعبنا ونشر الامن والاستقرار لشعبنا وللمنطقة.

ان الجبهة الوطنية للمعارضة (موج) وهي تدعو كل ابناء شعبنا للالتفاف حولها ومناصرتها والانخراط في صفوفها من اجل رفع الغبن والقهر تؤكد بانها ستناضل بكل الوسائل المشروعة لتحقيق اهدافها والدفاع عنها، وتتمسك في الوقت نفسه بمبدأ الحوار والعمل السياسي والديموقراطي، للوصول الى حق شعبنا في العدل وفي الحياة الحرة الكريمة وفي تقرير مصيره بنفسه دون فرض او اكراه او تسلط حتى تنتصر الامة على جلاديها وتتحقق وحدة احرار لا وحدة عبيد. وستظل ايدينا ممدودة وقلوبنا مفتوحة لكل الحلول التي تمكّن شعبنا من هذا الحق... ممتثلين لقول الله سبحانه وتعالى:

(ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن) صدق الله العظيم.

فهل يعي حكّام صنعاء حقائق التاريخ والحياة؟ وهل يدركون ان اسلوب التسلّط والاستعلاء والقهر والفرض لا يمكن له ان يحقق استقراراً ولا دواماً؟ وان الاعتماد على الغير في فرض الهيمنة على الناس لا يمكن له ان يستمر او يجدي؟

وهل يدرك حكّام صنعاء انه ما ضاع حق وراءه مطالب؟ وهل يعتبرون من التاريخ الذي يؤكد ان وحدة مبنية على الفرض والسيطرة والاستئثار والاستعلاء واختلال التوازن السياسي والاجتماعي لا يمكن ان يُكتب لها النجاح والدوام؟

المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ تموز ١٩٩٤

باسندوه: لا علاقات غير طبيعية مع العراق ولم نطلب تسليمنا البيض

الجبهة الوطنية للمعارضة اليمنية: مع وحدة تستند الى «العهد والاتفاق»

☐ لندن - من علي الرز:
☐ عدن - من اقبال علي عبد الله:
☐ نيويورك - «الحياة»:

■ اعلنت امس «رابطة ابناء اليمن» وممثلون عن «الحزب الاشتراكي اليمني» و«التجمع الوطني» وشخصيات مستقلة انشاء «الجبهة الوطنية للمعارضة» (موج) هدفها «اعادة الاعتبار للجنوب» و«وضع اسس صحيحة لاقامة وحدة تستند الى مضامين وثيقة العهد والاتفاق، تخضع لاستفتاء شعبي» اضافة الى اهداف اخرى تحدث عنها بيان تاسيس الجبهة.

ورحب السيد عبدالرحمن الجفري نائب رئيس مجلس الرئاسة في «جمهورية اليمن الديموقراطية» التي اعلنت اثناء الحرب الأخيرة في اليمن ورئيس «رابطة ابناء اليمن» في تصريح الى «الحياة» بتحذير الادارة الاميركية الرئيس اليمني علي عبدالله صالح من التمادي في علاقاته مع العراق، وقال «انه تحذير ممتاز لكنه يحتاج الى افعال ممتازة ايضاً» مشيراً الى ان الذي حصل حتى الآن ان الموقف المعلن الاميركي لم يترجم على ارض الواقع.

وفي مؤتمر صحافي عقد في لندن وضم الى الجفري السيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي والسيد سليمان ناصر مسعود عضو مجلس الرئاسة والمهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء في «جمهورية اليمن الديموقراطية» والسيد عبدالله الاصنج نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والسيد محسن محمد ابو بكر بن فريد الأمين العام لرابطة ابناء اليمن نائب رئيس الوزراء وزير التنمية والعميد صالح عبيد احمد وزير النقل والسيد سيف محمد العذيبي عضو اللجنة التنفيذية للتجمع الوطني اليمني، اعلن قيام «الجبهة الوطنية للمعارضة» في بيان تلاه الاصنج. (نصه ص ٦) وجاء في البيان ان «دولة الوحدة لم تقم في اليمن ولم يكن يوجد من مظاهر قيامها الا العلم الموحد والنشيد الموحد وبقيت كل المؤسسات بما فيها القوات المسلحة والامن والقوانين مشطرة». واشار الى ان «نظام الحكم العسكري الاستبدادي في صنعاء تمسك بالحرب الشاملة ورفض رفضاً باتاً الدعوات والمناشدات والمساعي لايقافها» وان الحرب انتهت «بانتصار عسكري مهزوم».

واعلنت الجبهة الجديدة رفضها نتائج الحرب وطمس شخصية الجنوب والعمل على تحقيق مصالحة شاملة ووضع اسس صحيحة لاقامة «وحدة» تستند الى مضامين وثيقة العهد والاتفاق واجراء استفتاء شعبي عليها وانهاء «التحالف العسكري الاستخباراتي الفئوي» والتزام «النهج الديموقراطي»

وتصحيح «مسار علاقات بلادنا مع دول الجوار والدول العربية والاسلامية».

ورداً على سؤال اكد الجفري انه لا يوجد جناح عسكري للجبهة «لكننا سنستخدم كل الوسائل المشروعة للوصول الى اهدافنا». واوضح ان الجبهة «ليست مع الوحدة القائمة الان في اليمن لكنها مع وحدة». واشار الى ان الرئيس اليمني علي عبدالله صالح «اعترف بنفسه بعدم وجود وحدة وقال: «كان هناك رئيسان وحكومتان وجيشان وانا وحّدت اليمن بالقوة» الأمر الذي يعني «انه المسؤول الاول عن الحرب والقتال» ذاكراً ان حديث الرئيس اليمني «مسجل على شريط فيديو وهو متوافر لمن يرغب في رؤيته». ونفى الجفري ان تكون الرابطة «زعيمة للجبهة» مؤكداً انها «عمل تحالفي بين الجميع ولكل فصيل خصوصيته». واوضح ان تمويل الجبهة سيكون من المغتربين اليمنيين «لكننا لن نرفض اي دعم مالي من اي دولة ما دام في حدود سيادتنا». وركز على انه «لن يكون هناك استقرار في اليمن» قبل الاعتراف بحقوق الجنوب والمصالحة الشاملة.

وشدد الاصنج على ان ساحة نشاط الجبهة ستكون اساساً في داخل اليمن «لكنها ستنطلق اعلامياً من لندن».

واوضح سالم صالح ان الأمين العام للحزب الاشتراكي علي سالم البيض «هو مع خطوة انشاء الجبهة وهو ممثل في هذا الاجتماع لكن ظروف الضيافة منعته من المشاركة الشخصية». واضاف الجفري «انه (البيض) حي يرزق وسالم معافى مع بعض المشاكل الصحية وعلى اتصال دائم بنا ويبارك خطواتنا».

وشدد سالم صالح على ان الجنوبيين وحدويون وان «العقلية الانقلابية في صنعاء تنظر الى الجنوب على اساس انه ملحق» وهذه العقلية «هي التي اوصلتنا الى ما نحن عليه اليوم» وطالب «بان يسود منطق الاعتراف بين الاشقاء وعلى قاعدة الاعتراف بنا وبحقوقنا نحدد برامجنا النضالية المشروعة». واكد ضرورة «تصحيح علاقات التعاون مع الجوار وتاسيس منظومة جديدة للتعاون مع المملكة العربية السعودية والدول العربية الاخرى بعيداً من سياسة المحاور الخاطئة التي اعتمدت سابقاً». وقال سليمان ناصر مسعود ان الجبهة «تدعو الى حل المشكلة اليمنية عن طريق الحوار ونتمنى الا تفرض على شعبنا وسائل اخرى». واختتم المؤتمر الصحافي بالدعوة الى انقاذ مدينة عدن «التي تشكو من انعدام المياه ونقص الغذاء ونضوب الدواء وانتشار الامراض» وطالب قادة الجبهة المجتمع الدولي بايلاء عدن اهتماماً خاصاً.

وفي عدن، كشفت مصادر برلمانية ان «عدد الذين ترشحوا لمنصب رئيس الجمهورية اليمنية بلغ خمسة وان المجلس سينتخب الرئيس اليوم».

وقالت هذه المصادر التي امكن الاتصال بها امس من عدن لـ «الحياة» ان «المرشحين الخمسة هم الفريق علي عبدالله صالح عن المؤتمر الشعبي العام والشيخ عبدالمجيد الزنداني عن التجمع اليمني للاصلاح والسيد علي صالح عباد (مقبل) عن الحزب الاشتراكي اليمني والسيد عبدالوهاب محمود عن حزب البعث العربي الاشتراكي والسيد فيصل بن شملان وهو مستقل».

لكن «مقبل» الامين العام للحزب الاشتراكي (قيادة الداخل) نفى نفياً قاطعاً ترشيح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية. وقال لـ «الحياة» امس تعقيباً على ما صدر من مصادر برلمانية ان «الحزب الاشتراكي لم يقدم اي مرشح» وزاد بان «رئاسة المجلس لم تتلق اي ترشيح من اي شخص كان».

واكد ان «ما يحدث شيء معروف ومكشوف سلفاً للاشتراكي». واوضح ان «الحزب ما زال متمسكاً بموقفه السابق والمطالب بتشكيل حكومة وحدة وطنية». وقال: «اذا تبنى الشريكان في السلطة حالياً (المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح) هذا الاتجاه، سنشارك في الحكومة شاننا شان بقية القوى الوطنية الاخرى». واضاف: «الاشتراكي ما زال مقتنعاً بان ما آلت اليه البلاد من جراء الازمة والحرب هو فوق طاقة ائتلاف ثلاثي او ثنائي كما هي الحال الآن».

وكرر ان «الحزب لن يدخل اي ائتلاف مع الحزبين الحاكمين حالياً، اذ سبق لنا ان جربنا هذا الاتجاه وعشنا طيلة فترة الائتلاف الثلاثي نطعن من خلف ومن امام الى ان اخرجنا بالقوة من الائتلاف ولن نعود الى ذلك مرة اخرى».

وقالت مصادر صنعاء رداً على إعلان جبهة المعارضة في لندن «ان مثل هذه النشاطات المشبوهة ما هي إلا مواصلة للمخطط التآمري الخياني الذي استهدف ضرب وحدة الشعب اليمني ومنجزاته الوطنية، ذلك المخطط الذي سقط الى الابد يوم السابع من تموز (يوليو) ١٩٩٤ يوم سقطت في مزبلة التاريخ كل رموز الخيانة والانفصال التي يحاول بعضهم اليوم مواصلة خدمة اسيادهم على حساب مصالح شعبنا وآماله المشروعة. وكان الاجدى بهم ان يتواروا عن الانظار بعدما افتضح امر ارتكابهم ابشع جريمة في تاريخنا المعاصر. إن رموز الخيانة والانفصال الذين ترددت اسماؤهم في إطار هذه التحركات المشبوهة من

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : [illegible]

أمثال الجفري وسالم صالح وهيثم قاسم وعبدالله الاصنج وحيدر العطاس لا يمثلون إلا انفسهم التي ارتضت الارتماء حتى الثمالة في مستنقع الخيانة، ولن يتمكنوا من تضليل الناس مهما فعلوا في محاولتهم التفريق بين ما يسمى ابناء الشمال وابناء الجنوب لان الكل بات يدرك ان الشعب اليمني شعب واحد واثبتت الاحداث ان وحدته أقوى من كل المؤامرات ومن كل الاموال المدنسة التي قبضتها رموز الخيانة والانفصال ولا تزال تقبضها من اجل مواصلة تآمرها على وحدة الوطن ونظامه السياسي والديموقراطي».

وفي نيويورك نفى وزير الدولة للشؤون الخارجية في سلطنة عمان السيد يوسف بن علوي بن عبدالله ان يكون ما نشر في شان طلب صنعاء تسليم السيد علي سالم البيض ورفض عُمان الطلب صحيحاً. وقال ان ما نشر عن مسالة التسليم «مختلق وهو كذب بكذب.. وكذب متعمد». وتحدى نشر هذا الكلام.

وجاءت تصريحات بن علوي لـ «الحياة» في نيويورك على هامش مشاركته في الدورة الحالية للجمعية العامة للامم المتحدة.

واكد وزير خارجية الجمهورية اليمنية السيد محمد سالم باسندوة فحوى كلام نظيره العماني وقال: «لم نطلب» تسليم علي سالم البيض «ولم يُرفض الطلب». وتساءل: «كيف يمكن ان يكون صحيحاً ان طلبنا رفض ونحن لم نتقدم باي طلب في هذا الشان». وتابع ان «عدم تقديمنا اي طلب من هذا النوع ياتي في اطار تحلينا بالتسامح وعدم رغبتنا في الانتقام من احد».

ونفى باسندوة وجود علاقات متطورة بين اليمن والعراق كما قال مسؤول في الادارة الاميركية حذر من تمادي صنعاء في علاقتها ببغداد.

وقال: «ليست هناك اية علاقات غير طبيعية او مشبوهة مع بغداد. ونحن نقدر مدى الحساسية الموجودة لدى البعض تجاه اي تواصل او تعاون مع العراق. ويجب ان يطمئن الجميع الى ان اليمن لم يكن طرفاً من الماضي في اي عمل ضد احد ولن يكون طرفاً في المستقبل».

وتابع «نحن نعذر واشنطن اذا ابدت مخاوف من اي علاقات خاصة مع بغداد، لكن مثل هذه العلاقات ليست موجودة».

بمباركة البيض ودون استبعاد العمل المسلح

تشكيل جبهة معارضة جنوبية عشية انتخاب الرئيس اليمني

لندن: من عبد الله حموده
صنعاء: من حمود منصر

عشية اعادة انتخاب الرئيس علي عبد الله صالح، رئيس مجلس الرئاسة اليمني، رئيسا في ظل نظام دستوري جديد، اعلنت القيادة اليمنية الجنوبية امس تاسيس الجبهة الوطنية المعارضة «موج» ولم يستبعد اعضاؤها اللجوء الى القوة ضمن «الاساليب المشروعة» تعبيرا عن رفضهم «للوحدة اليمنية بشكلها الحالي، المفروض باحتلال الشمال للجنوب».

ويشير تزامن الحدثين الى نوع من السباق غير المعلن بين القيادة اليمنية التي انتصرت في الحرب لترتيب اوضاعها، والقيادة الجنوبية التي خسرتها، وما زالت تصر على «مشروعية وعدالة قضية الجنوب»، ورفض الواقع الجديد الذي تمخضت عنه الحرب.

واكد سالم صالح محمد، في المؤتمر الصحافي الذي شهد اعلان جبهة المعارضة، ان «الزعيم الجنوبي علي سالم البيض يؤيد فكرة اعلان الجبهة، ولكنه يحترم ظروف الضيافة، فلم يصرح بذلك». وقال عبد الرحمن الجفري ان البيض «في حالة صحية جيدة، رغم انه ما زال يعاني بعض آثار المرض، ولكنه يبارك هذه الخطوة».

وفي حين تمكنت القيادة الجنوبية من توحيد صفوفها، بعد خلاف تكتيكي حول مسؤولية خسارة الحرب، ثار جدل في صنعاء حول ترشيح منافسين اقوياء للرئيس علي عبد الله صالح على منصب الرئاسة، علي

راسهم عبد المجيد الزنداني - رئيس مجلس الشورى (اللجنة المركزية) للتجمع اليمني للاصلاح - عن الاصلاح، وعلي صالح عباد (مقبل) - الامين العام للحزب الاشتراكي وامين عام مجلس النواب - عن الاشتراكي، اضافة الى الدكتور عبد الوهاب محمود عن حزب البعث اليمني (الموالي للعراق)، وفيصل بن شملان - وزير النفط - مرشحا عن المستقلين.

وبينما لزمت الدوائر السياسية في صنعاء الصمت عن اعلان جبهة

نسبته الى تصريحا (سبا) اليمنية الانباء وكالة وبثت ،المعارضة

شخصيات سياسية يمنية، تضمن هجوما على قادة الجبهة الجديدة، وقالت ان «حركاتهم «امتداد للمخطط التامري الذي يحاول الانفصاليون من خلاله تكريس نشاطهم الخياني». نفت مصادر سياسية حكومية نبا ترشيح منافسين للرئيس صالح، وتوقعت فوزه في الانتخابات المقرر اجراؤها اليوم في مجلس النواب.

وقد نفى علي صالح عباد (مقبل) - في تصريحات لـ«الشرق الاوسط» - نبا ترشيحه للرئاسة، وقال «لا اعلم نبا ترشيح اي شخص حتى الآن، بصفتي عضوا في رئاسة مجلس النواب».

وجدير بالذكر ان ترشيح اي شخص للرئاسة في اليمن يتطلب تزكية ربع عدد اعضاء مجلس النواب (اي 75 عضوا)، وهو عدد لا يتوفر الا للمؤتمر الشعبي العام، الذي يتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح.

وبالصدفة البحتة تضمنت تصريحات سالم صالح محمد في مؤتمر اعلان جبهة المعارضة ردا على اتهامات صنعاء، فقد قال «نحن لا نخاف الاتهامات، فالشعب اليمني يعرف جيدا من يقف الى جانبه». كما قال محسن فريد «نحن لا نهتم بالقاء النعوت، فهذه قضية تجاوزناها.

واتهم سالم صالح السلطات اليمنية بانها «تحاول ممارسة نفس الاساليب التي كانت تمارس في الستينات، ولكنها الآن لم تعد سائدة، فالعالم يتعامل مع قضايا وليس اتهامات، وخاصة تلك التي تتعلق بحقوق الانسان، ومسح هوية الشعوب».

وشددت تصريحات المسؤولين الجنوبيين على ان «عدالة قضيتنا اساس سليم لتعاطف العالم الخارجي، بسبب استمرار عقلية الهيمنة والسيطرة والغاء الآخرين، وعدم النظر الى الجنوبي كأخ مساو للشمالي».

وتضمنت ضرورة «النضال بكل الوسائل المشروعة»، ولم تستبعد العمل العسكري اذا فشلت الوسائل الاخرى.

جارالله عمر: اعتزالي العمل السياسي موقت

□ القاهرة - من محمد علام:

■ اعلن السيد جارالله عمر عضو المكتب السياسي السابق للحزب الاشتراكي اليمني واحد ابرز المنظرين التاريخيين للحزب اعتزاله العمل السياسي موقتا بعد عودته الى صنعاء. ولم يستبعد حدوث انشقاقات في الحزب واعتبر ان على الاشتراكي اعتماد الديموقراطية في ممارساته الداخلية إذا اراد ان يظل حيا.

وانتقد جارالله عمر في حديث الى «الحياة» ادلى به في القاهرة اول من امس قبل عودته الى صنعاء ممارسات الحزب في المرحلة السابقة، وقال: «عليه ان يتخلى عن ممارساته السابقة والانتهاء من اخطاء كانت بسبب انعدام الديموقراطية». ورأى انه من الاصوب للاشتراكي ان يصبح في المعارضة وان حزب الاصلاح يحتاج الى اثبات ان الاسلاميين - وهم في السلطة - لن يجهروا على خصومهم.

واكد ان محافظات الجنوب ليست معارضة، ومشاعر الاحباط لدى ابنائها موقتة، والحكم المحلي سيزيل الاحساس بالتمييز، كما اعتبر القبلية والقيود على الحريات وضعاً موقتاً في اليمن، وقال «وجودنا في الجزيرة العربية اجباري وادعو الى منطقة بلا خنادق».

وردا على ما اعلن عن تحالف يمني جديد واعلان للمبادئ من جانب بعض القادة الجنوبيين قال جارالله عمر: «لا يمكن حل مشاكل اليمن الا في اطار يمني».

وهنا نص الحديث:

● **هل ستلعبون دورا سياسيا حال عودتكم الى صنعاء؟**

- ليس في نيتي في الوقت الراهن القيام باي دور سياسي حكومي او غيره، واحتاج بعض الوقت للتأمل والتفكير والتثقيف الذاتي، ولا اخشى من العودة لان الحياة بيد الله، ولانه ليس هناك مفر منها. وهناك قادة آخرون في الاشتراكي في الخارج سيعودون، وسيرتب الاخ سيف صائل خالد من قيادات الاشتراكي لهم العودة بعد عودته هو خلال الاسبوع المقبل.

● **كيف تقوّم تحرك المعارضة اليمنية في الخارج في ضوء الاعلان عن تحالف جديد وما سبقه من اعلان المبادئ الذي اصدره بعض القياديين الجنوبيين؟**

- لم نعلم بذلك ولم يتشاور معنا احد، وهذا من حق ومسؤولية الذين وقعوا. لكننا على يقين بان مشكلات البلاد بما في ذلك ما تعرضت له محافظات الجنوب والشرق لا يمكن حلها الا في اطار وطني وبواسطة جميع ابناء اليمن، واحسب ان العديد من الاخوة ابناء هذه المحافظات الموجودين في الخارج يشاطرونني هذا الرأي.

● **هل تتوقعون انشقاقات في الحزب الاشتراكي وماذا عن مستقبله كما ترونه؟**

- لا استبعد حدوث انشقاقات وان كنت لا اتمناها، والمهم تجاوز الطرق السابقة التي كانت تتبع، واذا اراد الاشتراكي ان يظل حيا في خريطة العمل السياسي في اليمن، عليه ان يعتمد الديموقراطية في ممارساته الداخلية. كما ان على الحزب الاشتراكي ايضا ان يتخلى عن مدرسته السابقة وينتهي منها باسرع ما يمكن لان ما حدث من اخطاء وتصرفات كانت بسبب انعدام الديموقراطية، واعتقد انه من الاصوب للاشتراكي ان يكون حزبا في المعارضة فهو يحتاج الى ان يكون معارضا كما تحتاج الحكومة الى معارضة قوية.

وليس معنى تحول الاشتراكي الى المعارضة وهو يملك الاغلبية في المحافظات الجنوبية ان هذه المحافظات ستتحول الى محافظات معارضة، فقد حان الوقت لكي تتصرف الحكومة والمعارضة بشكل وطني عام، والا تكون هناك اتهامات لمحافظات بعينها.

ويجب ان ينذر الاشتراكي الى قضية الجنوب في اطار اليمن الموحد. واعتبر في هذا الاطار اجتماع الحزب في صنعاء وانتخاب الاخ علي صالح عباد (مقبل) امينا عاما للحزب اجتماعا شرعيا، وتصرف الناس كان صحيحا بحسب الظروف التي كانت ماثلة امامهم، وانا سعيد لاني حصلت على لقب قيادي «سابق» لان هذه الكلمة واحدة من مشاكلنا في العالم العربي.

● هل تعتقد ان صنعاء ستستمر على موقفها التمسك بمحاكمة الـ ١٦، وكيف تنظرون الى اصرار حزب الاصلاح ايضا؟

يجب أن نتجاوز فكرة اقصاء طرف لطرف اخر باي وسيلة كانت لانها تؤدي الى صراعات دائمة، ولدي تفاؤل بالغاء محاكمة قائمة الـ ١٦، ولا اعتقد ان حزب الاصلاح مصمم على المحاكمة فهناك تصريحات متناقضة صادرة عنه في هذا الشأن، والتصريحات التي تشير الى الاصرار على المحاكمة لها علاقة بفترة ما بعد الحرب وبالوضع داخل الاصلاح نفسه، وبالتعديلات الدستورية، واعتقد ان الاصلاح سيغير تصرفاته من الاتهامات بعد تشكيل الحكومة خصوصا وانه كأول حزب اسلامي في الوطن العربي يشارك في السلطة في حاجة الى ان يوجه خطابا الى العرب والعالم بان الحركات الاسلامية تستطيع ان تشارك في السلطة من دون الاجهاز على خصومها.

● من واقع موقفكم خلال الازمة، رفض الانفصال والحرب في ان، هل يمكن تجاوز آثارهما برايك؟

- هذا امر ممكن اذا توافرت الارادة السياسية والرغبة من جانب الجميع من دون استثناء والوسائل الديموقراطية في حل المشكلات وترسيخ الوحدة على اساس المساواة والعدالة والحرية والحوار بالكلمة بدل السلاح وعدم استبعاد اي طرف لطرف اخر.

● هل القبلية في اليمن تقف عائقا امام تحقيق ذلك؟

- القبلية حالة موقتة، والاندماج الوطني برغم انه يتحرك ببطء الا اننا يجب ان نعمل من اجله. والمشكلة ان الطبقة الوسطى ما زالت ضعيفة والعشيرة واقع، لكن المستقبل هو لوطن موحد فيه المواطنون متساوون.

● ابناء جنوب اليمن لديهم شكاوى احتجاجات من الاوضاع بعد الحرب كيف ترى التعاطي معها؟

- ابناء المحافظات الشرقية والجنوبية يشعرون باحباط بسبب ما خلفته الحرب، وهذه المشاعر موقتة خاصة اذا افلح الساسة في معالجة آثار الحرب، وبالانتقال الى نوع من انواع الحكم المحلي، ينتخب المواطنون من خلاله من يدير شؤونهم الداخلية، وهذا التطور يمكن ان يزيل الاحباط والاحساس بالتمييز.

● كيف ترى مستقبل اليمن؟

- يعتمد المستقبل الى حد كبير على الطريقة التي يتصرف بها من بيدهم زمام السلطة. واعتقد ان لديهم فرصة نادرة بالتوجه نحو التفكير في المستقبل بدل الانغماس في الماضي والخروج من تداعيات الحرب التي انتهت ببقاء اليمن - وسيظل - موحدا كون الاغلبية الساحقة من الشعب مع الوحدة، وبتطوير الحياة الديموقراطية.

وفي الوقت نفسه علينا جميعا ان ندرك ان دورات العنف والنزاعات العنيفة على السلطة استهلكت كل امكانات الشعب اليمني وطاقاته. كما ان المسافة اتسعت بيننا وبين الشعوب المجاورة لنا واصبحت اليمن على درجة كبيرة من التخلف في كل مناحي الحياة، واول ما ينبغي عمله الآن هو تغيير الخطاب الاعلامي والسياسي بحيث تصبح دعوة للاستقرار والتنمية والتسامح.

● هل تعتقد ان ظروف ما بعد الحرب يمكن ان تؤدي الى خلق ديموقراطية حقيقية؟

- الهامش الذي كان موجودا قبل الحرب ضاق بعض الشيء، واعتقد ان القيود الموجودة اجراءات موقتة وانا على يقين بان العملية الديموقراطية - حتى ولو كانت محدودة - عندما تبدأ في اي بلد لا يمكن التراجع عنها بسهولة، كما اعتقد ان الديموقراطية والتعددية وهامش الحريات نقطة تفوق رئيسية لليمن في المنطقة وعليه يجب الا نخسر ذلك.

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١ تموز ١٩٩٤

● حلفت الازمة تداعيات على علاقات اليمن بدول عربية عدة كيف ترى الخروج من هذه الوضعية؟

- العلاقة بين اليمن وجيرانه تحتاج الى الواقعية السياسية من الجانبين لاننا لا نستطيع تغيير الجغرافيا، فوجودنا المشترك في هذا الاقليم وجود اجباري، والوقت حان للتفكير بعقلية جديدة واقامة علاقات على اساس المصالح المشتركة والامن الاقليمي المشترك.

وادعو الى جزيرة عربية بلا خنادق، واقامة علاقات بين اليمن وجيرانه على اساس منهج جديد وعقلية جديدة وتجاوز لحساسيات الماضي وتخط للطريقة البدائية التي كانت تقام على اساسها هذه العلاقات، ولا خيار لنا سوى تجاوز الماضي بصرف النظر عمن يقود (في اليمن).

قادة التحالف الجنوبي يحتوون خلافاً تكتيكياً ويعلنون «الجبهة الوطنية للمعارضة»

دعوة للمصالحة اليمنية وترحيب بمشاركة شمالية مشروع للوحدة أساسه «وثيقة العهد والاتفاق»

لندن: من عبد الله حموده

اعلن قادة التحالف اليمني الجنوبي امس تاسيس «الجبهة الوطنية للمعارضة - موج» تنظيما سياسيا معارضا في الخارج، ولكنهم اكدوا ان عملهم سيتركز على الصعيد الداخلي، رفضا للآثار التي خلفتها الحرب بين الشمال والجنوب، وخطوة نحو طرح مشروع جديد للوحدة، على اساس وثيقة العهد والاتفاق. ورحبوا بانضمام اي عناصر وطنية شمالية اليهم للمشاركة في النضال ضد قيادة صنعاء. وتضم الجبهة الجديدة قيادات من الحزب الاشتراكي، مثلها على منصة المؤتمر الصحافي - الذي عقد بهذه المناسبة - سالم صالح محمد، والمهندس حيدر ابو بكر العطاس، والعميد صالح عبيد احمد، والمستقلون الذين مثلهم سليمان ناصر مسعود وعبد الله الاصنج وكان سيف العذيبي حاضرا عن التجمع اليمني في الخارج، بينما توسط المنصة عبد الرحمن الجفري - رئيس حزب رابطة ابناء اليمن - اعتمادا على صفته البروتوكولية كنائب لرئيس مجلس الرئاسة في جمهورية اليمن الديمقراطية، التي اعلنت يوم 21 مايو (ايار) الماضي، وانتهت يوم 7 يوليو (تموز) بهزيمة القوات الجنوبية، ودخول القوات التابعة لقيادة صنعاء الى عدن والمكلا.

تاخر افتتاح المؤتمر حوالي 25 دقيقة، وكان الصحافيون الاجانب قد بدأوا ينظرون في ساعاتهم، ولكن رجال الاعلام الذين يعرفون طبيعة السياسة اليمنية انتظروا ولم يندهشوا، انطلاقا من معرفتهم باليمنيين وحبهم للجدل، وتوقعوا انهم ربما كانوا يضعون اللمسات الاخيرة على اعلانهم، في اجتماع عقدوه في الصباح قبل المؤتمر الصحافي.

وتبين في ما بعد انه كان هناك خلاف تكتيكي، ادى الى جدل في صفوف قيادات جبهة المعارضة الاخيرة خلال اليومين الاخيرين، بسبب انتقادات وجهها عبد الرحمن الجفري - في تصريحات صحافية - الى اداء قيادة الحزب الاشتراكي اثناء الحرب اليمنية الاخيرة، وفي حين حاول خصوم الجبهة الترويج لفكرة ان طرفا يحاول تحجيم الاخر داخل التحالف، قال بعض انصارها ان سرعة احتواء الموضوع، ومشاركة الجميع في المؤتمر الصحافي، تدل على مرونة في التعامل وتؤيد نجاح احتمالات التنسيق في ظروف صعبة.

وقد بدا المؤتمر الصحافي بكلمة قصيرة القاها عبد الرحمن الجفري، اعلن فيها تاسيس جبهة المعارضة، وقدم زملاءه المشاركين في قيادتها، ولكنه تلافى التصريح بالموقع الذي يحتله كل منهم، ثم قرأ عبد الله الاصنج بيان اعلان الجبهة، الذي تضمن عرضا للظروف السائدة في اليمن بعد الحرب، والتطورات والاخطاء التي ادت اليها، ثم اهداف الجبهة وبرنامج عملها.

وردا على سؤال بشان موقف الجبهة من الوحدة الحالية اكد سليمان ناصر مسعود ان «وثيقة

العهد والاتفاق هي اساس مشروع الوحدة الذي تطرحه الجبهة». وقال سالم صالح محمد «لا نستطيع اعادة كتابة التاريخ، فالاوضاع التي كانت سائدة قبل عام 1990 معروفة، وادت الى هذه الاخطاء». ثم اضاف «نحن نبذر اليوم بذرة طيبة، ونبدا عملا صحيحا، مثل كل الاعمال التي تعترض عليها السلطة».

وقال الجفري ان «الجبهة ستعمل من اي مكان، ولكن موقعنا الاساسي داخل بلادنا». واستعرض الموقف الحالي في اليمن فقال «هذه ليست وحدة، وانما احتلال، ونريد ان نصل الى شكل من الوحدة، نعرضه على شعبنا في استفتاء». وردا على سؤال حول مشروع الوحدة الذي يقصده، اجاب انه «سيكون مطروحا للمفاوضات بين الاطراف اليمنية، وليس الان». ولكنه عاد وقال انه في مضمون وثيقة العهد والاتفاق.

وتضمنت اجابات قيادات الجبهة ضرورة ان تقوم الوحدة اليمنية على اساس المساواة، في المواطنة، وانهاء الفساد وقمع الحريات العامة والخاصة واقامة المؤسسات الديمقراطية.

واشار المهندس حيدر العطاس الى ان قراري مجلس الامن رقمي 924 و931 ما زالا ساريي المفعول، وطالب بتنفيذهما لحل الخلافات في اليمن، واشترك القادة المعارضون في ادانة ما اسموه «التركيبة القبلية - العسكرية التي تحكم في صنعاء حاليا» ودعوا الى تحقيق مصالحة يمنية شاملة.

وقال سيف العذيبي - ممثل التجمع اليمني - ان الجنوب قبل الاستقلال كان ينقسم الى 23 سلطنة، توحدت في دولة، بينما ظل الشمال محكوما بواسطة فئة، وذكر انه انتقل الى الشمال عام 1967 ليعارض النظام الذي كان قائما في الجنوب. «واستمر الوضع كذلك حتى بدا الحديث عن الوحدة اليمنية، فطرحنا الوحدة الوطنية، ولكن الفئة الحاكمة في الشمال استبعدتنا، والان تحكمنا قبيلة». وشدد سالم صالح على انه «لا يستطيع احد ان ينكر وحدوية الجنوبيين، ولا الدور الوطني لعدن في اليمن، ولكن مجموعة صنعاء تظن انها تمثل الحق التاريخي والشرعي، وهي عقلية نسفت كل شيء، وادت الى ما آلت اليه الاوضاع، ولم تنفذ اتفاقية الوحدة، انطلاقا من السلوك الانقلابي لديها». ثم اضاف «نحن نطرح فكرنا بشان حقنا، وننظر الى اليمن نظرة الاعتراف بين اخ واخيه، على قاعدة من المواطنة المتساوية، وسنواصل نضالنا المشروع بكل الوسائل المشروعة».

دور الحزب الاشتراكى فى يمن مابعد الحرب

صلاح صابر

يبدي عدد كبير من المحللين تخوفا على مستقبل اليمن بعد انتهاء الحرب الاهلية من تصاعد المد الاصولى الذى يمكن ان ياتي من قبل حزب التجمع اليمني للاصلاح ذلك الحزب الذى شارك حزب المؤتمر الشعبى العام بزعامة الرئيس على عبد الله صالح فى إلحاق الهزيمة بالحزب الاشتراكى فى الحرب الاهلية والذى يسعى الان لتعزيز مواقعه على مستويات عديدة فى اليمن بشكل واسع.

ومن هنا اصبح مطروحا بقوة ـ كما يرى مايكل هدسون خبير الشئون العربية بمعهد الشرق الاوسط بواشنطن ـ ان ينشا نوع من التحالف بين الحزبين الاشتراكي والمؤتمر، حتى لاتزيد حصة الاصلاح فى السلطة بشكل يهدد حزب المؤتمر على الرغم من قناعة الاخير بأن الاصلاح لا يمكنه أن ينقلب عسكريا عليه نتيجة لضعف ميليشياته مقارنة بالجيش النظامي الذى يسيطر عليه الرئيس على عبد الله صالح ـ ولانقسام الاصلاح بين قوى اصولية وأخرى تقترب من الليبرالية الاسلامية بشكل لا يجعلها تقوم على تقليد نموذج اصولى ايديولوجي للحصول على الحكم.

وعملية استشراف مستقبل الدور الذى يمكن ان يلعبه الحزب الاشتراكى فى يمن ما بعد الحرب تاتى من خلال معرفة حدود قوة الاحزاب السياسية في اليمن وديناميات الصراع فيما بينها بما فيها الحزب الاشتراكى نفسه.

الأصلاح والخطر الاصولى

فى الثالث والعشرين من الشهر الجارى عقد حزب التجمع اليمنى للاصلاح مؤتمره العام الاول حيث تم انتخاب 100 عضو لمجلس الشورى (اللجنة المركزية) وانتخاب عبد المجيد الذندانى رئيسا لهذا المجلس وانتخاب الشيخ عبد الله الاحمر رئيسا للمكتب السياسى للحزب (الهيئة العليا) وانتخاب ياسين عبد العزيز نائبا للرئيس ود. عبد الوهاب الديلمى رئيسا للدائرة القضائية.

واقر المؤتمر العام الاول لحزب الاصلاح النظام الاساسى للحزب ومهامة فى المرحلة المقبلة ويهمنا ان نشير إلى بعض الدلالات التى تحكم دور الحزب وعلاقته مع الاحزاب الاخرى فى اليمن والتى تؤكد فى ذات الوقت على التخوفات التى تثار حول شمولية حزب الاصلاح واصوليته ذلك الامر الذى يهدد مستقبل اليمن كما يرى المراقبون.

الدلالة الأولى: هى حصول تيار الاخوان المسلمين فى حزب الاصلاح على نسبة من مقاعد مجلس الشورى (اللجنة المركزية) بلغت 75٪ من المقاعد وقد جاء ذلك نتيجة للترتيبات الاولية التى جرت لضبط مسار النتائج.

وهذه النتيجة تشير إلى غلبة التيار الاصولى داخل الاصلاح على حساب التيار القبائلى فيه.

الدلالة الثانية: هى تاكيد البيان الختامى للمؤتمر الاول لحزب الاصلاح على ازالة الحزب الاشتراكى من اليمن خاصة من المناطق الشرقية والجنوبية ولعب دور بديل له على المستوى الشعبي حيث دعا البيان إلى ضرورة معالجة (مخلفات الحزب الاشتراكى والثقافة الاشتراكية) فى محافظات عدن ولحج، شبوة، وحضرموت، والمهرة واعطائها الاولوية فى الخدمات. والاهتمام بنشر كوادر لجان الحزب على مستوى اليمن والاستفادة من الحصة المالية المقررة للاحزاب بنص القانون ـ فى هذا الشأن وهو ما يعني وجود رغبة قوية داخل الاصلاح للعب دور أكبر مما كان يلعبه قبل الحرب، قد يصل هذا الدور إلى حد الانقلاب على شريكه «المؤتمر» فى الوقت الذى يعادى فيه الاشتراكى (الضعيف والمهزوم) ومما يؤكد ذلك ان البيان الختامى له لم يحدد بوضوح ما إذا كان الحزب سيستمر فى الائتلاف الحكومى أم يلعب دور المعارضة وهو الامر الذى يتوقعه البعض فى ظل ازمة اقتصادية يعانى منها اليمن حيث اصبحت نسبة التضخم لبعض السلع حوالى 200٪ بهدف تحميل هذه الازمة على المؤتمر واللعب على المشاعر الشعبية وهو الامر الذى يتخوف منه حزب المؤتمر.

الاشتراكى بعد الحرب

اما بعد الحرب مباشرة وتحديدا فى بداية اغسطس الماضى فقد عقد الحزب الاشتراكى اجتماعا فى العاصمة

المصدر : العالم اليوم
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٤

السورية دمشق على مستوى المكتب السياسى وقد اعتبر هذا الاجتماع دلالة قوة للحزب، حيث خرج الاجتماع ببيان متماسك وفيه قدر من النقد الذاتى حيث ادينت عمليا الانفصال والحرب معا وفيه ايضا قدر من التطلع للمستقبل بروح عالية حيث تم تحديد موعد للمؤتمر العام للحزب (الرابع) فى الداخل والتشديد على تحقيق المصالحة الوطنية وعودة الجميع إلى اليمن والدعوة للتمسك بالحوار كآلية وحيدة لحل الخلافات السياسية.

وفى الموعد المحدد لذلك وفى الداخل اليمنى (صنعاء) تم عقد المؤتمر العام الرابع حيث انتخبت قيادة جديدة للحزب وليس لجنة مؤقتة أو انتقالية واقر العمل وسط الجماهير فى الداخل من اجل الوحدة والديمقراطية ومعالجة آثار الحرب وعدم المشاركة فى ائتلاف حكومى، ودعوة كوادر الخارج خاصة اعضاء مجلس النواب للعودة من جديد لمباشرة اعمالهم السياسية او كما يقول «مقبل» على صالح عباد الامين العام الجديد للحزب الاشتراكى: على اخواننا البرلمانيين فى الخارج ان يعودوا فورا حتى لا يحل محلهم اناس آخرون ويفقدون هذه النسبة التي تتمتع بها وعلى هذه العناصر ان تعود وتدخل السجن وترشحها وهى فى السجن او ان تبعد عن هذه الدوائر وهى فى السجن، حتى إذا فشلنا لا يهمنا لاننا دخلنا باب المعارضة.

وهذا التقدم النسبى الذى حققه الحزب الاشتراكى جاء فى ظل ضغوط عديدة عليه مثل ضغط الاحزاب المنتصرة فى الحرب الاهلية بهدف اضعافه او اجباره على اتخاذ مواقف بعينها ومثل ضغوط من عناصر من داخل الحزب الاشتراكى ترغب فى فرض وجهة نظرها.

الاشتراكى والاحزاب الاخرى

وفى مقابلة مع احمد كلز امين سر حزب التجمع الوحدوى اليمنى المعارض أكد انه يجرى الآن عبر لجنتين من الحزبين الاشتراكى والشعبى تحاور بهدف اقناع الاشتراكى بالعودة إلى الائتلاف للمشاركة فى الحكومة المقبلة حتى لا يحتل الاصلاح مقاعد اكثر فى الحكومة.

ومؤخرا التقى الرئيس على عبد الله صالح وفدا من القيادات الجديدة للحزب الاشتراكى مؤكدا على إستعداده للتعاون معهم وابعد من ذلك تساءل عن عدم عودة قيادات وكوادر الحزب من الخارج خاصة وانه ليس هناك من يحول دون ذلك وحدد بالاسم كلا من سعيد نعمان ، وجار الله عمر وسيف صائل ومحمود مدحى وشعفل..

وفى المقابلة طالبت قيادات الاشتراكى باستعادة املاك الحزب ومقاره واعادة كوادره واعضائه إلى وظائفهم التى منعوا منها (فيما عدا الوظائف الوزارية طبعا) وهذا الامر برمته يشير إلى ما سبق ان اكده المراقبون بان استراتيجية المؤتمر الشعبى الآن هى المحافظة على بقاء الاشتراكى شريكا فى الحكم «بدون قوته السابقة» للمواءمة مع ضغوط حزب الاصلاح من ناحية وضغوط المعارضة الاخرى فى الخارج التى مازالت تعتبر الوجود الشمالى فى الجنوب احتلالا يجب مقاومته واقامة الوحدة على أسس ديمقراطية وبالتراضى وليس بالضم والإلحاق وعلى راس هذه المعارضة حزب رابطة أبناء اليمن (راى) الذى تقيم قياداته فى الخارج فمازال أنيس يحيى احد قيادات (راى) رابطة ابناء اليمن ذلك الحزب الذى تحالف مع الاشتراكى إبان الحرب الاهلية فى مواجهة الشماليين (المؤتمر والاصلاح) يعتبر ان للجنوب خصوصية حضارية وثقافية مغايرة للشمال وان ما يقوم به الرئيس على عبد الله صالح الآن فى الجنوب هو نوع من الاحتلال وليس وحدة وان طريق الوحدة يبدأ بالقبول انطلاقا من وثيقة العهد والاتفاق فقط.

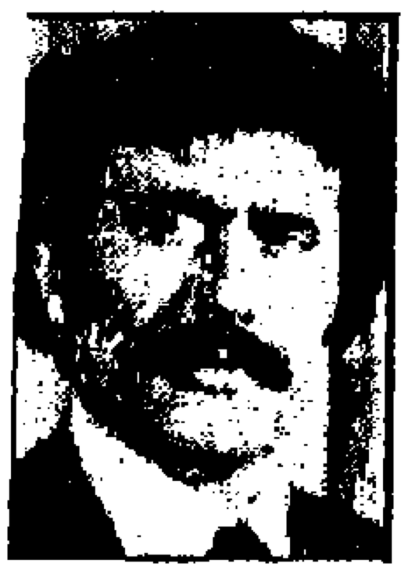
ويدعو حزب «راى» إلى تجديد الجبهة القديمة التى اقامها مع الاشتراكى لمقاومة ما اسماه بالاحتلال الشمالى.

وامام ذلك الامر يصبح إبعاد الحزب الاشتراكى عن حزب راى - حليفه القديم - تقوية للجانب الوحدوى فى الاشتراكى وابعاده عن الافكار الانفصالية وتلك رغبة على عبد الله صالح إضافة للاستقواء بالاشتراكى - ذى الطابع العلمانى - فى مواجهة المد الاصولى، وتلك رغبة اخرى لعلى عبد الله صالح ودول أخرى لها مصالح مهمة مع اليمن.

وتحقيق هذا الامر برمته ياتى من خلال الابقاء على الاشتراكى وعدم الغائه.

انتخابات الرئاسة اليمنية اليوم:

على صالح أقوى المرشحين وينافسه الزندانى ومقبل


على عبدالله صالح

عدن ـ وكالات الانباء ـ يعقد مجلس النواب اليمنى جلسة اليوم لانتخاب رئيس للبلاد لفترة رئاسة مدتها ٥ سنوات. ويخوض الرئيس علي عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسة اليمنى الحالى الانتخابات اليوم ضمن عدد اخر من المرشحين يتقدمهم الشيخ عبد المجيد الزندانى من حزب الاصلاح وعلى صالح عباد وشهرته (مقبل) رئيس الحزب الاشتراكى الذى تم انتخابه مؤخرا خلفا لعلى سالم البيض وفيصل بن شملان وزير البترول كمرشح مستقل وعبد الوهاب محمود مرشحا لحزب البعث.

وقد تعهد على عبد الله صالح باعادة بناء المناطق التى دمرتها الحرب الأهلية وقال انه سيعطيها الاولوية المطلقة كما تضمن برنامجه ايضا التحول الى اقتصاد السوق والثورة على الفساد

ويرى المراقبون ان الرئيس عبد الله صالح هو اقوى المرشحين للفوز بمنصب اول رئيس لليمن الموحد فى اطار نظام رئاسى دستورى بعد ان أقر البرلمان التعديلات الدستورية بموافقة ٢٥٢ عضوا والتى تضمنت تغيير شكل رئاسة الدولة بالغاء مجلس الرئاسة وانشاء منصبى رئيس ونائب للرئيس والحكم المحلى وتحديد مصادر التشريع. كما نصت التعديلات الدستورية . فى مادة جديدة أضيفت الى الدستور اليمنى ـ على ان يتم انتخاب رئيس الجمهورية لاول مرة عقب التعديل الدستورى مباشرة من قبل مجلس النواب ويعتبر فائزا بمنصب رئيس الجمهورية من يحوز اغلبية اعضاء المجلس

ويشير المراقبون الى ان التعديلات الدستورية استهدفت حل مشكلة رئاسة الدولة فى المقام الاول لتمكين الرئيس على عبد الله صالح ـ الذى يرون عدم وجود منافس حقيقى له فى ضوء الواقع الجديد فى اليمن بعد هزيمة القيادة الجنوبية السابقة ـ من قيادة اليمن بصفته رئيس الدولة دون منازع. وحدد الدستور اليمنى فترة الرئاسة بخمس سنوات يمكن تجديدها لمرة واحدة فقط.

المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : [illegible]

نص بيان إعلان إنشاء الجبهة الوطنية للمعارضة (موج)

لقد اعلنت الوحدة بين شطري اليمن في 22 مايو 1990 باعتبارها هدفاً وطنياً واعداً بالخير وعملاً حضارياً كونها تحققت بالتراضي وبالحوار السلمي. الا ان الاسس الصحيحة لبناء دولة الوحدة قد اهملت فلم تشارك القوى الوطنية من خارج النظامين في الجنوب والشمال في بناء الدولة ووضع اسسها، وبالتالي لم تتحقق الوحدة الوطنية ولم تعالج جراحات الصراعات السياسية في المراحل المختلفة، لا على مستوى الجنوب ولا الشمال ولا بين الشمال والجنوب، وبقيت تلك الجراحات بؤر توتر.. وخلافات.. وازمات. وبدأت جرائم القتل.. ومسلسل الارهاب، الذي كان نظام صنعاء، المخطط.. والمعد لها، وانتشر الفساد المالي.. والتسيب الاداري الذي شجعته السلطة، واتضح ان دولة للوحدة لم تقم.. ولم يكن يوجد من مظاهر قيامها الا علم موحد ونشيد وطني موحد.. وبقيت كل المؤسسات، بما فيها القوات المسلحة والأمن والقوانين.. مشطرة.

وخلال الفترة الانتقالية واثناء الانتخابات وبعدها برزت مشاكل عدة بين طرفي السلطة، وبينهما وبين اطراف العمل الوطني الاخرى، وكان المؤتمر الوطني مسحطة.. كان يمكن ان تشكل اساساً لتصحيح المسار.. ولكن القوى المتنفذة في نظام صنعاء رفضت التعامل مع هذا المؤتمر بل وحاربته. ثم جاءت دعوة الحوار من القوى الوطنية، واستجابت لها اطراف السلطة ولكن كانت النية مبيتة لعدم الالتزام بنتائج الحوار رغم التوقيع على «وثيقة العهد والاتفاق لاسس بناء الدولة الحديثة» في عدن ثم في عمان، والتي اكدت، وباعتراف السلطة، ان دولة الوحدة قامت بلا اسس صحيحة وبالتالي كان لا بد من الانهيار.. وكانت التوترات العسكرية مؤشراً واضحاً لهذا الامر فجاءت معركة حرف سفيان في رمضان/ فبراير 94 لتصفية اللواء الخامس (الجنوبي) ثم معركة عمران في 27 ابريل 94 - بعد خطاب اعلان الحرب على الجميع والذي القاه رئيس النظام في صنعاء في ميدان السبعين - وهي المعركة التي تم فيها تصفية اللواء الثالث مدرع (الجنوبي) وبحضور اللجنة العسكرية والملحقين العسكريين الاميركي والفرنسي.

واتضح ان نظام الحكم العسكري الاستبدادي في صنعاء قد عقد العزم والنية المبيتة لتصفية كافة القوى الواعدة في اليمن لصالح تحالفات، فئوية، داخلية واخرى خارجية. وتلقى نظام الحكم العسكري الاستبدادي في صنعاء، دعماً مالياً وعسكرياً وسياسياً واستخباراتياً من بعض الدول لتسهيماً لعملية عسكرة الازمات.. ولتنمية محاور الصراع الاقليمي والعربي، مما تسبب في الحاق اضرار بالغة بمصالح الشعب اليمني وبدد فرصاً حقيقية للتنمية الشاملة في اليمن. وتسبب، ايضاً، هذا النظام عام 91/90.. في عودة نحو مليون يمني من دول الخليج والسعودية.

واتضح بجلاء ان نظام صنعاء يدفع بالامور الى الهاوية، وحاولت لجنة الحوار، من خارج السلطة، ان تسهم بدور لتلافي الانفجار.. واجتمعت برئيس النظام في صنعاء، واتفق الجميع ان انفجار الاوضاع عسكرياً يعني الانفصال وان من يبدأ ذلك يكون قد اعلن الانفصال، ثم اتجهت اللجنة الى عدن والتقت بالاخ علي سالم البيض واوضح للجنة ان نظام صنعاء يخطط لتفجير الاوضاع بضرب لواء المدفعية (الجنوبي) في يريم.. ومعسكر باصهيب (جنوبي) في ذمار.. وفعلاً انفجرت الاوضاع يوم 94/5/4 وكان نظام صنعاء المخطط والمدبر والبادئ في تفجير الاوضاع وشن حرب واسعة على الجنوب كله.. ولم يعد الصراع بينه وبين الحزب الاشتراكي وانما شن حرباً شاملة على الجميع.. وبالتالي يكون نظام صنعاء قد دمر الوحدة واعلن الانفصال باعلانه للحرب واصراره على استمرارها.. بقصد فرض السيطرة ونسف قاعدة الوحدة من الاساس، حيث شهدت اليمن حرباً ضارية ذهب ضحيتها الاف القتلى والجرحى من خيرة رجالها وكهولها ونسائها واطفالها، تغمدهم الله بواسع رحمته، ودمرت المرافق العامة والخاصة.. في الجنوب.

وكان من الواضح ان نظام الحكم العسكري الاستبدادي في صنعاء قد تمسك بالحرب الشاملة ورفض رفضاً باتاً كل الدعوات والمناشدات والمساعي لايقافها.

وكان النصيب الاوفر من الموت والخراب والظلم والعسف والاضطهاد لاهالي المحافظات الجنوبية عدن ولحج وابين وهم الذين حرموا من مياه الشرب والكهرباء، لفترة طويلة، وحتى الآن لم يتم اصلاح تلك الخدمات بل يتم التباطؤ عمداً في اصلاحها، وتعرضت الاحياء السكنية والمرافق العامة والمدارس والمساجد فيها للنهب والتخريب، واقتحمت القوات الشمالية، كقوات غزو واحتلال، وبالتخطيط والتدبير المبيت نهبت بيوت المواطنين وكل المرافق العامة وانزلت فيها تخريباً وسلباً ونهباً وانتهكت حرمات البيوت والاعراض والاموال واحرقت كل السجلات المدنية في كل المحافظات الست.. حيث وصل النهب الى شبوة وحضرموت والمهرة.

وانهارت اواصر وروابط رحم واخوة ونشأ حاجز نفسي يكمن خلفه «ركام» من الشعور بالمرارة والحقد والاحباط والفجيعة بين اليمنيين في كل مكان، وحل الخوف والرعب وفقدان الامن والامان وساد الشعور باليأس وخيبة الامل في اوساط اليمنيين.

وكانت تلك الحرب الاجرامية التي اعلنها نظام الحكم الاستبدادي في صنعاء ضد ابناء شعبنا في المحافظات الجنوبية العامل الذي دفع بنا الى التمسك بحق تلك

المحافظات المشروع في تقرير مصيرهم وتصحيح مسار وحدة افرغت من مضامينها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتم تحت مظلتها وأد اتفاقياتها ودستورها واغتيال الحريات العامة واجهاض المسيرة الديمقراطية وتبديد المال العام وتسليط سفهاء المجتمع على مصير البلاد والعباد ليعيثوا في الارض فساداً. وكان من الطبيعي على القوى الوطنية في عموم اليمن قاطبة وفي المحافظات الجنوبية الاكثر تضرراً، خاصة ان توحد موقفها وتتخذ قرارها وتعلن عن رغبتها الطبيعية كحق تكفله شريعة الاسلام وكل المواثيق، في اعادة النظر في اسس وحدة لم تحقق للامة ما تصبو اليه من تكافؤ، في حقوق المواطنة، والعدل والمساواة.

لقد انتهت الحرب بانتصار، عسكري مهزوم، احرزه نظام القهر والضم والظلام على كافة قوى الخير والتقدم في عموم اليمن وفي المحافظات الجنوبية بصورة خاصة، حيث يتعرض الجنوبيون لاجراءات قاسية وعمليات اذلال مقصودة تمارسها ضدهم قوات الاحتلال، التابعة للنظام العسكري المستبد في صنعاء، في اطار خطة سبق إعدادها ووجدت في نتائج الحرب فرصاً مواتية لتنفيذها بعد ان تسببت في غياب الامن والعدل وتجاهلت حقوق المواطن المتساوية لكل ابناء اليمن.

وباسم ادعاء الالتزام بالديمقراطية أعلن نظام صنعاء الغاء وثيقة العهد والاتفاق واصدر اوامره بادخال تعديلات فورية على الدستور تناسب مقاساته وتخدم مصالحه غير المشروعة ونظرا لما تقتضيه الظروف المتردية والخطيرة في اليمن.. ولما يعانيه شعبنا من اذلال وهيمنة وغياب للعدل والمواطنة المتساوية.. ولما يقاسيه من حياة معيشية متدهورة.. ولاستكبار واستعلاء قوى الهيمنة في صنعاء، ووأدها للحياة السياسية السوية.. والممارسة الديمقراطية الحرة.. وخنقها لكل صوت وطني صادق.. وفصلها لمعظم الكادر المدني والعسكري الجنوبي وحرمانهم من مصدر العيش الوحيد.. واضطهادها لابناء الشعب جنوبا وشمالاً.. واستهتارها بكل مقدرات شعبنا وقيمه.. وغياب التوازن السياسي والاقتصادي والاجتماعي..

لكل ذلك.. ومن اجل توحيد الطاقات الوطنية.. وتوجيه كل الجهود وجمعها.. على طريق النضال والكفاح حتى يستعيد شعبنا حريته.. وكرامته.. وحتى يعم العدل والمواطنة المتساوية والأمن والاستقرار ربوع كل بلادنا.. فقد اتفق ممثلو رابطة ابناء اليمن (راي) وممثلون عن قيادات في الحزب الإشتراكي اليمني، والتجمع الوطني اليمني وعدد من ممثلي الشخصيات المستقلة على اعلان تشكيل «الجبهة الوطنية للمعارضة (موج)، للتصدي ومواجهة قوى الهيمنة والتسلط والاستبداد في صنعاء.. كحركة معارضة وطنية ترفض الاستكبار والاستعلاء والاذلال وتتمسك في الوقت نفسه بالعدل للجميع والمواطنة المتساوية للجميع والحق المطلق في عملية الممارسة الديمقراطية والالتزام بمبدأ التعددية الحزبية.

ان قيادة «موج» وهي تدعو كل القوى الوطنية في الساحة للعمل معاً من اجل عزة وكرامة وحرية الامة.. تعلن:

اولاً: رفضها لنتائج الحرب والعمل لازالة اثارها.. استناداً لقراري مجلس الامن رقمي 924 و931.. ولكل المبادرات والبيانات العربية والدولية.

ثانياً: رفضها لمحاولات طمس شخصية الجنوب واذلال الانسان فيه بقوة

المصدر : الشرق الأوسط (السعودية)

التاريخ : ١ / ١ / ١٩٩٤

السلاح والقهر والتسلط.. كما حدث في محافظات ومناطق شمالية، وهو ايضا امر مرفوض.

ثالثاً: تعمل «موج» لتحقيق مصالحة وطنية شاملة تستهدف:

1 ـ اعادة الاعتبار للجنوب.

2 ـ معالجة جراحات الصراع السياسي والاجتماعي في كل مراحله:

ا) بين ابناء الجنوب وبعضهم.

ب) بين ابناء الشمال وبعضهم.

ج) بين الجنوب والشمال.

3 ـ وضع اسس وصيغة صحيحة لاقامة «وحدة» تستند الى مضامين وثيقة العهد والاتفاق.

4 ـ اجراء استفتاء شعبي عام في كل من المحافظات الشمالية والجنوبية على صيغة «وحدة» يُتفق عليها.. ويرتضيها شعبنا.

رابعاً: تعمل «موج» على انهاء سيطرة «التحالف العسكري الاستخباراتي القبلي».

خامساً: تلتزم «موج» بالنهج الديمقراطي وبميثاق حقوق الانسان.. وبناء الاقتصاد الوطني الحر.

سادساً: ستبذل «موج» جهوداً مكثفة لتصحيح مسار علاقات بلادنا مع دول الجوار والدول العربية والاسلامية الاخرى والدول الصديقة. وتؤكد «موج» على اهمية توطيد العلاقات والروابط العربية والاسلامية، خاصة في اطار دول الجزيرة العربية، كروابط وعلاقات استراتيجية تستهدف ربط المنطقة وشعوبها بمصالح اقتصادية وسياسية واجتماعية مشتركة ومتشابكة.

المؤسسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام
القاهرية

التاريخ : ٢ اكتوبر ١٩٩٤

اعادة انتخاب على صالح رئيسا لليمن ٥ سنوات

صنعاء - ر - وافق مجلس النواب اليمنى «البرلمان» امس باغلبية ٢٥٣ صوتا من بين ٢٥٩ هم اعضسا، المجلس، على اعادة انتخاب الرئيس اليمنى على عبدالله صالح رئيسسا لليمن لفترة رئاسة اخرى مدتها ٥ سنوات. وكان مجلس النواب اليمنى قد وافق الأربعاء الماضى على تعديلات دستورية تقضى بالغاء مجلس الرئاسة الحاكم والاكتفاء برئيس واحد للبلاد، كما نصت التعديلات على العمل باقتصاديات السوق.

المصدر : المجلة الصورية
التاريخ : ٢-٦-١٩٩٤

«الاصلاح» اليمني يدعو الى زيادة الاهتمام بمحافظات الجنوب


الشيخ عبدالله الأحمر

اعاد حزب الاصلاح اكبر الاحزاب الاسلامية في اليمن انتخاب الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر زعيما له خلال المؤتمر الذي عقده في صنعاء، واستمر ثلاثة ايام. كما انتخب ياسين عبد العزيز، الامين العام لتنظيم الاخوان المسلمين، نائبا للرئيس وعبد المجيد الزنداني رئيسا لمجلس الشورى كما تم التجديد لعبد الوهاب الانسي امينا عاما.

والاصلاح هو ثالث اكبر حزب يمني وله ٦٢ مقعدا في البرلمان المكون من ٣٠١ مقعدا.

وقال الاحمر امام الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ان المهمة الاساسية التي تواجه اليمن هي اعادة التعمير بعد الحرب التي دامت ثلاثة اشهر وانتهت في يوليو (تموز). كما دعا البيان الختامي الى اعطاء الاولوية للاهتمام بالمحافظات الجنوبية والشرقية واعطائها الاولوية في المشاريع والخدمات «لمعالجة مخلفات الحزب الاشتراكي» واوصى المؤتمر كذلك بتعزيز الوحدة الوطنية وازالة مخلفات التشطير ■

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٤

اللجنة المصرية - اليمنية تستأنف اجتماعاتها قريباً

■ القاهرة - «الحياة» - ذكرت مصادر ديبلوماسية مصرية ان هناك اتصالات مصرية - يمنية لعقد اجتماع الدورة الثالثة للجنة المشتركة بين البلدين المؤجل منذ ١٩٩٠، وذلك في وقت قريب.

واشارت الى ان رئيس الوزراء المصري الدكتور عاطف صدقي كان بعث الخميس الماضي برسالة في هذا الصدد الى نظيره اليمني السيد محمد سعيد العطار تناولت ايضاً سبل دعم العلاقة بين البلدين. يذكر ان الرئيس المصري حسني مبارك تلقى مساء اول من امس اتصالاً هاتفياً من نظيره اليمني الفريق علي عبدالله صالح.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العربى
القاهرة

التاريخ : ٢ ...... ١٩٩٤

«العربى» تحاور أمين عام التنظيم الناصرى فى اليمن..

المصالحة الوطنية والديمقراطية والقضاء على الفساد شروطنا لدخول الحكومة

أدعو «الاشتراكى» لنقد تجربته التاريخية وأطالب بفتح صفحة جديدة معه

مع قرب إعلان تشكيل الحكومة اليمنية بعد إقرار التعديلات الدستورية التقت «العربى» بعبد الملك المخلافى امين التنظيم الوحدوى الناصرى الذى تحدث عن تفاصيل المرحلة الراهنة فى اليمن، وإمكانية وشروط مشاركة الناصريين فى السلطة وكيفية خروج اليمن من مأزقه الاقتصادى و.. هذه محطات رئيسية فى حوار طويل اجراه قسم «الشئون العربية» مع المخلافى.

● ماهى احتمالات مشاركتكم فى السلطة .. وماهى اهم ملامح المستقبل السياسى للناصريين؟

☐ لقد قمنا بدور الوسيط طوال فترة الصراع ليس من منطق توفيقى، ولكن من منطق ان مسئوليتنا عن الوطن مساوية إن لم تكن اكبر من مسئولية الحكام، وقلنا إنه لا يهم ان نكسب مواقف ضد النظام لنخسر الوطن، وهذا الدور مازال قائماً، ولنا شرط واضح أن تكون الحكومة حكومة وحدة وطنية على ارضية المصالح التاريخية، وتشمل مهامها إزالة آثار الحرب وبناء الاقتصاد الوطنى والقضاء على الفساد.. وقد اوضحنا فيه كل هذه الأمور.

● هناك اطراف فى السلطة تقول بوجود تنسيق بينكم وبين «الاشتراكى»؟

☐ نحن تعودنا فى المعارضة كثيراً على الاتهامات، وننادى بتوقف الحملات على المخالفين فى الرأى وربما يكون احد اسباب الحملة علينا هو مطالبتنا بالتفريق فى تقييم الحرب بأنها انتصار للوحدة، او ليست انتصاراً لطرف على اخر، لأن الرؤية الاخيرة تضرب الوحدة الوطنية فى الصميم، وانتصار الوحدة يعنى عدم استبعاد حتى الحزب الاشتراكى او ما يماثله من قوى سياسية واجتماعية مطلوب التعبير عنها حيث أنه من المؤسف القول ان هناك من يحاول الآن تسييد نزعة شمال وجنوب حتى داخل الحزب الاشتراكى نفسه باعتبار ان المنتصرين هم الشماليون، وعملياً مطلوب إشعار الجميع بالمواطنة المتساوية فى دولة واحدة لأن اليمن حتى فى حجمها الجغرافى (٥٦٠ الف كيلو متر مربع) من الصعب المحافظة عليها

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العربي القاهرية

التاريخ : ٣ ابريل ١٩٩٤

بنفس الاساليب السابقة، فالمطلوب هو خلق ولاء المواطن اليمني للدولة فقط، وهو الامر الذى يفوت الفرصة على اى تدخلات خارجية قد تستثمر مناخات الظلم الاجتماعي او التفريق بين المواطنين؟ واخيراً فإن الامر يتصل بمنهج الحزب الاشتراكي خاصة وان عليه تصحيح وضعه الداخلي، واخذ موقف نهائى وجاد من قضية الانفصال ومراجعة تاريخية لمواقفه من الآخرين واعتقد ان اجتماع اللجنة المركزية واختيار قيادة جديدة مؤشر طيب فى هذا الجانب وعلى الاشتراكي أن يحسم موقفه هلى هو فى السلطة ام فى المعارضة، وإذا اختار الاخيرة فهل يتجاوز اخطاء الماضى فى التعامل مع الآخرين؟!، وعلى ذلك كله اعتقد ان الأمور موضوعة على مائدة الاشتراكى عليه ان يحسمها قبل ان نقول إن هناك إمكانية تحالف.

● ماهو تاثير الحرب على التركيبة السياسية باليمن؟

□ تأثير الحرب لم يظهر بالشكل الكامل حتى الآن ولكننا لا نستطيع ان نرصد عدة مؤشرات خاصة بالموقف من الديمقراطية ثم تأثير الحرب على الاحزاب، وفيما يتعلق بالديمقراطية فإن هناك اتجاهات تجد أن مأساة الحرب جاءت من القدر الديمقراطي والحزبي الواسع الذى لا تتحمله اليمن، كما انها تستخدم نسبة الانفصال للقصاص من بعض الاتجاهات السياسية والمطالبة بإعادة تنظيم الالتزام بميثاق المؤتمر الشعبى العام بدعوى انها وثيقة تم الموافقة عليها فترة الشمولية، وهى أمور تخل باستقلال الاحزاب، وفيما يتعلق بالاحزاب نفسها فإن سقوط الاشتراكى لم يخل فقط بالتركيبة السياسية، ولكنه ضرب بنية الحزب، واثر على مستوى شعبيته ومصداقيته بسبب اختيار قيادته الخاطئ للانفصال، وتحمل وزر جريمة تاريخية من الصعب تبريرها بسهولة، كما شهدت الاحزاب الاخرى حالة من الكمون والانقسام بسبب الحرب، وشمل ذلك احزاب التكتل الوطنى للمعارضة، وحزب البعث ولكننا نستطيع ان نستثنى التنظيم الوحدوى الناصرى من هذا الوضع بسبب وضوح موقفه الوحدوى فيما قبل واثناء الحرب وبعدها والتمرس على المعارضة لفترة تقارب ربع قرن بالاضافة لطرحنا برامج اجتماعية مجددة وواضحة بما يجعلنا من اكبر قوى التحديث بعد تصفية الاشتراكي واود ان اشير إلى ان هزيمة الاشتراكى ادت إلى الإخلال بمشاركة عدد من المحافظات الجنوبية فى الطرح السياسي، ومن هنا يتبني التنظيم فكرة المصالحة الوطنية الشاملة، بشرط ان تكون هذه المصالحة هى مصالحة تاريخية تحاول ان تقضى على الثأرات السياسية السابقة في تاريخ اليمن وصولاً إلى حالة الاستقرار السياسي.

● على الرغم من مشاركة على ناصر محمد فى الحرب ولكنه خرج من غنائمها حتى الآن فماهو تقديرك لتاثير ذلك على المحافظات الجنوبية؟

□ على ناصر محمد من اكثر الشخصيات الجنوبية جماهيرية وعليه اتفاق وطني من اليمنيين بسبب تاريخه السياسى سواء داخل الاشتراكي او خارجه ولا نعلم شيئاً عن اتفاقه مع اطراف السلطة.

● هناك سعى دؤوب من قبل المتطرفين الإسلاميين لوراثة الاشتراكيين فى الجنوب ما تقديرك لدلالات ونتائج ذلك؟

□ ربما يكون قد كشف هذا السعى للمتطرفين الإسلاميين احداث عدن وابين حيث ان الحرب والانفصال الذى اعلنته بعض قيادات الاشتراكي قد ادى إلى اختلال فى ميزان القوى باليمن، وهذا الخلل حدث بين قوى التحديث والقوى التقليدية حيث تحاول الاخيرة تكديس مثل هذا الاختلاف لصالحها، وفى هذا الاطار تحركت بعض جماعات الإسلام السياسى والتى ادانها حزب الإصلاح في محاولة لفرض نفوذها بالمحافظات الجنوبية، ومحاولة تصفية الحسابات السياسية من الاشتراكي، وقد اغراها فى ذلك الانفلات الأمنى فى بعض مناطق الجنوب، والذى منع ممثلى السلطة المركزية من الوصول إليها والاسلحة الثقيلة التى حصلت عليها بعد هزيمة الحزب الاشتراكي، وفى ظل ذلك لم يكن امام الحكومة إلا خيار بسط نفوذها المركزى فى المحافظات الجنوبية وإلا فسوف يرث المتطرفون الإسلاميون الاشتراكيين هناك.

● هناك عدة اشارات لوجود معسكرات تدريب للمتطرفين الإسلاميين فى اليمن فما هى حقيقة الموقف؟

□ بالفعل هناك معسكرات، ولكن هناك روايتين حولها الاولى تقول إنها للارشاد والوعظ والأخرى تقول انها للتدريب، ومن الثابت وجود معسكرات فى صعدة القريبة من السعودية يسيطر عليها السلفيون وهو مايطرحه حزب الإصلاح نفسه، وهذه المعسكرات كانت موجودة قبل الوحدة فى إطار ما سمى بالجهاد فى افغانستان.

● ما هى إمكانية انفراد التيار الدينى بالسلطة فى اليمن خاصة فى ظل تسلحهم بمعنى آخر هل نشهد تكرارا للتجربة السودانية فى اليمن؟

اعد الحوار للنشر
أمانى الطويل

٠٤٠١١١

□ التيار الديني ممثل الآن في السلطة ولكن انفراده الكامل بالسلطة أمر يرفضه الواقع اليمني المتعدد قبائلياً وسياسياً ولكن إذا أقدمت بعض عناصره على أي مغامرة أعتقد أن اليمن سوف يدخل في نفق مظلم.

● **ماذا عن الوضع الاقتصادي وتكاليف إعادة الإعمار ماهي رؤيتك لمن يدفع الفاتورة؟**

□ الوضع الاقتصادي صعب قبل الحرب بعودة العمالة من الخليج، وانقطاع تحويلاتهم وتضاعف الموقف بعد الحرب، وتصوري أنه لن ينقذ الوضع إلا حالة استقرار سياسي ورؤية صحيحة للقضاء على الفساد استهلك الجزء الأكبر من موارد اليمن، وذلك بالاضافة إلى وجود رؤية اقتصادية واضحة لإعادة التعمير ومحاولة استجلاب استثمارات أجنبية على أرضية الاستقرار السياسي.

وعلى اليمن أن يسعى بكل الوسائل للحصول على تعويض من الدول التي لها الضلع الأكبر لما حدث في اليمن وهي مسألة لها سابق في مطالبة الكويت للعراق بتعويضات الحرب، السعودية ودول الخليج مولت الانفصال وعليها أن تدفع الثمن.

قيادة الاشتراكي اليمني في الداخل تنتقد المشاركين في اجتماع لندن

علي صالح رئيساً بالتزكية وتوقع عبدالغني نائباً له

□ صنعاء - من فيصل مكرم:

□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ انتخب مجلس النواب اليمني أمس الفريق علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية اليمنية لفترة خمس سنوات استناداً الى التعديلات الدستورية التي اقرها المجلس الاربعاء الماضي والغت الصيغة الرئاسية السابقة المتمثلة في مجلس الرئاسة ونصت على ان رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة على ان يختار بنفسه نائب الرئيس. وتوقعت مصادر مطلعة ان يختار علي صالح السيد عبدالعزيز عبدالغني نائباً له وان يعين السيد فرج بن غانم رئيساً للوزراء.

ولم ينافس علي صالح اي مرشح، خلافاً لما اعلن سابقاً. وحصل على ٢٥٣ صوتاً من اصل ٢٥٩ نائباً حضروا الجلسة (عدد أعضاء مجلس النواب اليمني ٣٠١). واعتبرت ستة اصوات ملغية.

واجريت عملية الاقتراع السري باشراف لجنة برلمانية منتخبة من الاعضاء.

وفي رسالة وجهها الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب اليمني الى الرئيس علي عبدالله صالح عقب انتخابه رئيساً للجمهورية دعاه باسم مجلس النواب اليمني الى اداء اليمين الدستورية صباح اليوم الاحد امام نواب الشعب.

واوضحت رسالة مجلس النواب التي سلمها الى علي صالح ظهر امس وفد برلماني برئاسة الشيخ عبدالله «ان انتخاب رئيس الجمهورية من قبل مجلس النواب للدورة الحالية، يأتي عقب إقراره التعديلات الدستورية بما اشتملت عليه من تغيير لشكل رئاسة الدولة من مجلس للرئاسة الى رئيس للجمهورية وعملاً بالنص الدستوري في الباب الخامس المادة ١٥٨ من الدستور والذي يقضي بانتخاب رئيس الجمهورية لاول مرة (فقط) عقب التعديلات الدستورية من مجلس النواب باعتبار ان الدستور ينص على انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب في انتخابات حرة وتنافسية ولا يجوز لاي شخص ان يتولى رئاسة الجمهورية لاكثر من دورتين انتخابيتين مدتهما معاً عشر سنوات».

وكانت التعديلات الدستورية المقرة الاربعاء الماضي من مجلس النواب اليمني اكدت «ان الشريعة الاسلامية هي مصدر التشريعات» كما اكدت «مبدأ التداول السلمي للسلطة والتوجه الاقتصادي للدولة والمجتمع المبني على الاقتصاد الحر».

وانتقد السيد علي صالح عباد (مقبل) الامين العام الحزب الاشتراكي اليمني (قيادة الداخل) «مشاركة عدد من العناصر القيادية السابقة للحزب وموجودة في الخارج في الاعلان عن قيام «الجبهة الوطنية للمعارضة (موج)» اول من امس في لندن، وقال في تصريح الى «الحياة» امس ان «المكتب السياسي الجديد والمنتخب في الدورة الاستثنائية للجنة المركزية اوائل ايلول (سبتمبر) الماضي

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢ ايار ١٩٩٤

يدرس حالياً هذه المسالة لمعرفة مدى صلة العناصر القيادية للاشتراكي في الخارج والتي يشار الى علاقتها بهذه الجبهة». واضاف انه «سبق للمكتب السياسي للحزب ان اصدر بياناً الاسبوع الماضي حذر فيه هذه العناصر من التمادي في سياستها الانفصالية (في اشارة الى المشاركين في لقاء لندن اول من امس وهم السادة سالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب وحيدر ابو بكر العطاس وصالح عبيد احمد عضوا المكتب السياسي».

واكد «مقبل» الذي جرى الاتصال به من عدن ان «الحزب الاشتراكي موجود في اليمن وليس في الخارج ولا توجد له قيادة خارج اليمن» وزاد ان «الموجودين في الخارج من العناصر القيادية السابقة للحزب ليسوا مخولين الانضمام الى اي اطار سياسي اخر تحت مظلة الحزب».

واشار الى أن «الحزب الاشتراكي لم يدخل الان في اي ائتلاف سياسي لا في الداخل ولا في الخارج» مؤكداً انه «يمارس دوره كقوة سياسية مستقلة منذ ان اخرج بالقوة من الائتلاف الثلاثي الذي تشكل نتيجة انتخابات ٢٧ نيسان (ابريل) العام الماضي من المؤتمر الشعبي والاشتراكي وتجمع الاصلاح».

واعلن ان «الحزب قرر الخروج الى المعارضة في الداخل وليس في الخارج».

المصدر : العالم اليوم القاهرة

التاريخ : ٣ اكتوبر ١٩٩٦

مليار دولار من البنك الدولي لتمويل 24 مشروعا باليمن

□ صنعاء - من محمد على الديلمى:

قال الدكتور يوهندر اساران رئيس دائرة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ومبعوث البنك الدولى إلى اليمن أن البنك سيساهم فى تمويل 24 مشروعا تنمويا قيمتها مليار دولار فى اليمن وتشمل القطاعات الزراعية والانشائية والكهربائية والتربوية والطفولة والرعاية الصحية ومحو الامية.

واكد اساران ان البنك الدولى قرر فتح مكتب اقليمى تابع له فى صنعاء بعد أن اكدت الدراسات أهمية افتتاح مثل هذا المكتب.

منوها إلى أن الاقتصاد اليمنى يواجه صعوبات حادة نتيجة عوامل كثيرة منها ما نتج عن تدمير للبنية الاقتصادية خلال الحرب الاخيرة وتقدر بملايين الدولارات مع وجود ندرة

«التتمة ص6»

مليـــــار دولار

. ف العملة الصعبة التى ادت إلى انخفاض سعر الريال اليمنى وان رؤية البنك لحل تلك الصعوبات تكمن ف الدراسات والاستشارات التى قدمت للمسئولين اليمنيين للعمل بها.

وقال إن البنك لا يستطيع الضلوع ف حل المشكلات الاقتصادية ف اليمن لأن المسئول الأول عن حلها الحكومة اليمنية التى يفترض أن تدرك أنه بامكانها تجاوز الخلل الاقتصادى والعمل على تجاوزه تدريجيا عبر خطط تنمويه جريئة وشجاعة والتوجه نحو السوق الاقتصادى الحر والخصخصة اضافة إلى تعديل قانون الاستثمار من خلال اعطاء امتيازات للمستثمرين العرب والاجانب حتى تستطيع اليمن تجاوز منحتها الاقتصادية مشيرا إلى أن الدول التى اتبعت تعليمات البنك الدولى المتعلقة بالشئون الاقتصادية قد حققت نجاحات ف أن تحافظ عملتها الوطنية على سقف واحد ومن تلك البلدان مصر، والهند، وسوريا واستطاعت تجاوز الصعوبات الاقتصادية والتضخم المالى وانخفاض عملتها الوطنية امام العملات الذى كانت تعانى منه لسنوات عديدة.

وحول توحيد سعر الصرف للريال اليمنى مع السوق الموازية واتباع البنك المركزى اليمنى ثلاثة انواع لسعر الصرف (12 ريالا للرسمى و18 ريالا للتشجيعى 25 ريالا للسياحى) قال المسئول الدولى: انا لم استغرب ف اليمن إلا لمثل هذا التصرف الاقتصادى غير السليم واعتقد ان الاسعار الثلاثة ساهمت بشكل واسع ف تدهور الاقتصاد اليمنى وتساعد كثيرا على ازدهار الاسواق السوداء والفساد والالتفاف على قوانين الدولة لان من لهم نفوذ ف جهاز الدولة سيتسابقون على استغلال مثل هذه الثغرات الاقتصادية الخطيرة من خلال توظيفها لصالحهم ومن ثم تسريبها إلى تجار العملة للاتجار بها وهذا يساعد على تصاعد قيمة الدولار.. وارى ان توحيد سعر العملات الصعبة سيكون له مردوده الايجابى على الاقتصاد اليمنى لانى لم اسمع أو ارى اى بنك وطنى ف العالم ينتهج هذه السياسة السعرية المتباينة ويساعد على تحطيم عملته الوطنية امام العملات الصعبة.

عدن من مدينة الى قرية

استقراء التاريخ من مأساة الحاضر

رشيد البندر*

■ تعرضت مدينة عدن خلال الحرب الاخيرة الى دمار، شمل بنيتها التحتية ومرافقها الاجتماعية، نتج عنه وضع متدهور لم يألفه سكان المدينة على مدى التاريخ، سواء كان في حرب التحرير او معارك حزيران (يونيو) ١٩٧٨ وكانون الثاني (يناير) ١٩٨٦. وبشهادة المنتصرين في هذه الحرب، ان الوضع في المدينة لا يطاق والمأساة لا توصف. والاحداث المتكررة على عدن واخرها واقساها روحياً، وهو حادث التخريب الذي تعرضت له اضرحة الاولياء الصالحين في المدينة كالعيدروس والهاشمي في ايلول (سبتمبر) الماضي، الذي قام به شباب المنظمات المتطرفة. كل هذا جعل العدنيين ينظرون الى تاريخ مدينتهم، نظرة اشفاق وحنين، بما فيها فترة الاستعمار البريطاني.

ورثت مدينة عدن النظم الادارية والوظيفية من الادارة البريطانية المباشرة عليها، ثم الترتيبات الادارية التي ثبتت من قبل الدولة الجديدة، التي نشأت بعد الاستقلال مباشرة، وقبل ذلك كانت المدينة عاصمة لعديد من الدول والامارات. وازدادت اهمية المدينة كونها اصبحت عاصمة سياسية لكل الجنوب اليمني سابقاً بما فيه حضرموت والمهرة والجزر، وهذه الخبرة الطويلة التي اورثتها تقاليد ادارية، تفتقد لها معظم المدن اليمنية الاخرى، والخلل بهذه التقاليد كان سبباً من اسباب عدة للأزمة اليمنية، خلال الفترة الانتقالية وما بعدها.

تقع عدن في اقصى الجنوب اليمني، في موقع استراتيجي عند مضيق باب المندب ملتقى البحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي. تلحق بها مجموعة من الجزر اكبرها جزيرة سقطرى ذات مساحة اكبر من البحرين. تأسست المدينة كميناء بحري يسيطر على حركة البحار الثلاثة، استعمرتها بريطانيا في ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٨٣٩ لتسهيل اتصالها بمستعمراتها في شبه القارة الهندية واستراليا. وفي عام ١٩٣٦ الحقت في ادارة المستعمرات في لندن، بعد ان كانت تابعة لحاكم بومباي البريطاني، بعد ان شعرت بريطانيا بقرب نهاية احتلالها للهند. وفي عام ١٩٥٩ اصبحت عاصمة لاتحاد الجنوب العربي، المتكون من امارات وسلطنات جنوب وشرق اليمن باشراف بريطاني مباشر، وكان حاكمها الانكليزي توم هكنبوثام (١٩٥٠ - ١٩٥٦) صادقاً عندما قال: الأمن في عدن سيبقى ويستمر طالما ان بريطانيا تظل عظمى. اذ ارتبط تحرير عدن بأفول نجم هذه الامبراطورية التي كانت لا تغيب عنها الشمس.

ومحافظة عدن من اصغر المحافظات اليمنية مساحة، وعلى رغم كثافتها السكانية العالية، لكن تنظيمها السكني والمروري جعلها تظهر هادئة وغير مزدحمة.

تتكون عدن من ثلاث وحدات ادارية هي صيرة والميناء والشعب. وكان تقسيمها البريطاني عدن وعدن الصغرى والتواهي. ويعرف السكان حي كريتر باسم عدن، ذلك الحي الموصوف بعنق الزجاجة لسهولة غلقه اثناء العمليات الفدائية أو الحروب الأهلية.

سيطر الثوار على حي كريتر لمدة اسبوعين في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وعجل هذا الاختراق في جلاء البريطانيين، الذي حصل في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه. عدن القديمة عبارة عن وادي محصور بسلسلة جبال شمسان الجرداء، مفتوح على البحر، حيث مكان الميناء القديم عند قلعة صيرة الاثرية، ووجه الجبل المواجه للبحر محاط بالحصون والقلاع الحربية، التي تؤكد عمق المدينة التاريخي.

بعد الاحتلال البريطاني لعدن اخذت تركيبة السكان تتغير، اذ فتحت سواحل عدن لهجرة الهنود. الذين استوطنوا المدينة كجنود او موظفين، ومنحوا حق المواطنة بعد الجلاء البريطاني، كذلك ان موقع عدن البحري والقريب على الصومال والحبشة، سهل هجرة اعداد كبيرة من الصوماليين والاحباش والجيبوتيين اليها والاستقرار فيها، ولا زالوا يتحدثون لغاتهم الاصلية ونطقهم للعربية متميز عن سكان عدن اليمنيين، وهناك احياء سكنية مغلقة تقريباً لهذه الجاليات.

حفاظاً على تركيبة عدن السكانية ومواجهة الهجرة من ارياف المدن اليمنية الاخرى، تشكل في عدن تنظيم سياسي عرف بالجمعية العدنية وابرز شخصياته كان المؤرخ سلطان ناجي صاحب كتاب «تاريخ اليمن العسكري». ورفعت هذه الجمعية، شعار عدن للعدنيين. ويشاهد في حي كريتر بعض المعابد الهندوكية، التي اغلق اغلبها بعد الاستقلال، والمقبرة الفارسية من عهد الزرادشتية قبل الاسلام، كشاهد تاريخي للسيطرة الفارسية على المدينة. وعلى خلاف ما ورد في كتاب «الملل والنحل والاعراق» للباحث المصري سعد الدين ابراهيم والصادر عام ١٩٩٤ عن وجود الجيوب الشيعية الزيدية والخوارج الاباضية في جنوب اليمن، فان شيعة عدن هم من الشيعة الجعفرية من ذوي الاصول الباكستانية ويعرفون بالخوجة ويتحدثون الاوردية. بينما لا يوجد اثر للتشيع الزيدي حتى في عمق جنوب شمال اليمن. والمذهب الوحيد في هذه المناطق هو المذهب الشافعي. وعن القول في وجود جيوب اباضية في جنوب اليمن، فربما اخذ الباحث ذلك كقياس على ظهور الحركة الاباضية في حضرموت في نهاية العصر الأموي. وفي الوقت الذي سعت فيه الادارة البريطانية لجلب الهنود وسمحت للصوماليين والاحباش بالاقامة في عدن، فانها كانت متشددة جداً مع الهجرة اليمنية للمدينة، وكان الدخول الى عدن يتم عبر بطاقات سماح خاصة.

وكانت نقطتا تفتيش دار سعد العلم شمال وشرق المدينة بمثابة نقاط حدود دولية، وكان اهل عدن مزودين بهويات اقامة بريطانية في مدينتهم.

بعد الاستقلال اصبحت عدن مركزاً لاستقطاب الكثير من سكان الامارات والسلطنات السابقة والمحافظات الشمالية، بسبب انعدام الخدمات

الاجتماعية. ولان غالبية رموز السلطة الجديدة في عدن من تلك المناطق. فعلى سبيل المثال لا الحصر كان قحطان الشعبي اول رئيس لليمن الجنوبية من منطقة لحج، ومجلس الرئاسة الخماسي بعد حركة ٢٢ حزيران ١٩٦٩ كان متكوناً من سالم ربيع علي ومحمد علي هيثم من ابين، ومحمد صالح عولقي من شبوة، وعلي احمد ناصر عنتر من لحج. واصبح سكان عدن الاوائل بين مهاجر واقلية تعيش على ارضها اكثرية اخرى. ويتميز العدنيون عن هذه الاكثرية بنمط حياة خاص وبلهجة مميزة. لم تتوقف الهجرة الى عدن على رغم شمول تلك المناطق التي اصبحت محافظات لجمهورية «اليمن الجنوبية» بالخدمات الاجتماعية والنشاط الاقتصادي في جانب الزراعة وقيام بعض الصناعات. لكن استقطاب عدن لسكان المدن الاخرى، كان بسبب افضلية الخدمات فيها وانفتاحها الاجتماعي وسواحلها الرحبة.

بعد قيام الوحدة وفتح الحدود، تدهورت تركيبة السكان في عدن اكثر من السابق، اذ اصبحت ساحاتها وارصفة شوارعها وسواحلها عرضة للبناء العشوائي. ويكاد يختفي العدنيون في عدنهم، لكن استنكارهم كان يظهر على صفحات الصحف واحياناً خلال تشجيع فرقهم الرياضية المحلية. وحدث في اكثر من مرة ان تتحول نتائج تلك المباريات الى هتافات ومصادمات تطالب بخروج الوافدين من سكان وباعة.

وما تركته بريطانيا لعدن كان مصفاة النفط ومصنع النسيج ومصنع السجائر وبيوت حجرية ومنشأة الميناء ومطار صغير ومستشفى كانت الملكة اليزابيث قد افتتحته في الخمسينات، ومستشفى متطور ملحق بمصفاة عدن الى عدد من المستشفيات العسكرية، التي كانت مقتصرة على البريطانيين. والبيوت الحجرية الملتفة حول مركز الادارة ومساكن الطيارين البريطانيين. وما زالت بريطانيا ملتزمة بدفع الرواتب التقاعدية لموظفيها الذين تركتهم في عدن بعد رحيلها من جنود وبحريين. وعلى عكس هجرات البريطانيين الاخرى واستيطاناتهم في مناطق العالم الاخرى، لم يبق بريطاني واحد في عدن. والسبب يعود الى موقف السلطة الجديد الحاسم من الانكليز، فكان هناك من ينادي بالغاء تدريس اللغة الانكليزية. وهناك من كان يدعو الى عمليات الثأر ضدهم بعد حرب فدائية استمرت اربعة اعوام.

وعلى رغم هجرة الآلاف من البريطانيين والمئات ممن لا يتناسب وضعهم السياسي مع الوضع الجديد من اليمنيين، الا ان المدينة، وبسبب الهجرة الكثيفة لها عاشت في ازمة سكنية مستمرة، عولجت بعض الشيء في قرار تاميم المساكن. وارتبطت هذه الازمة بازمة اقتصادية. كان من اسبابها عدم التزام بريطانيا في دفع ٦٠ مليون دينار كانت تعهدت بها خلال محادثات الاستقلال، كذلك قصور الخبرة في قيادة الدولة الفتية بعد افراغ السلك الوظيفي من الكوادر السابقة التي كانت متدربة في الجامعات والمعاهد البريطانية.

وعبر عن هذا القصور عبدالرحمن البيضاني احد اقطاب المعارضة آنذاك في كتابه «لهذا نرفض الماركسية» بقوله: استلام السلطة دون معرفة اجادتها. وقد يصح هذا القول على قيادات بداية السبعينات ذات الحماس الثوري العالي والخبرة الادارية والاقتصادية المتدنية. فادارة الدولة كفن، قد لا يجيده القائد الحزبي المتمرس في الكفاح السياسي المسلح. وكمثال على ذلك، قال سالم ربيع علي لأحد القريبين له من القادة الذي طلب الدراسة في الخارج «سوف نحتاج الى العلماء والاكاديميين، لكنهم جميعاً لن يكونوا سوى وكيلين لنضالنا». لهذا خضعت السياسة الاقتصادية في عدن الى تجارب عديدة، تتبدل بتبدل القيادات. وكان اول المبتلين من هذا التبدل العنيف في اغلب الحالات هم العدنيون في وقت ما زالت فيه احداث كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ طرية في اذهان الناس، التي يقرب ضحاياها من اربعة آلاف قتيل (هناك مبالغة في التقدير عندما يطرح العدد بما ينيف على عشرة آلاف). انفجرت الحرب في ايار (مايو) ١٩٩٤ وانصبت كل مأساتها على هذه المدينة. اضافة الى اعداد الضحايا الكبيرة خربت البنية الاقتصادية للمدينة تماماً. وعلى رغم كل التسيب والانتهاكات التي حصلت في ادارتها بعد الوحدة مباشرة، فانها قدمت عام ١٩٩٢ لموازنة الدولة من ايرادات الضرائب، دون حصة المحافظات الجنوبية الاخرى، ٢٨٠ مليون ريال، مقابل ٢٨ مليون ريال قدمت من صنعاء، وهذا يعود الى الالتزام القانوني والاداري وعدم التلاعب بالمال العام، وليس هناك من يمتنع عن دفع الضريبة استناداً الى قوة قبلية او لمركزه الحكومي.

وعدن شأن العديد من المدن العربية لها مراقد اوليائها الصالحين، تنشط زيارتها والتبرك بها. عند احتدام الشدائد، اذ بهذه الاجواء تظهر الكرامات وتنشط. فكيف اذا كانت مواسم زيارة هذه المراقد من تقاليد المدينة الشعبية. وقد لا يربطها رابط بالدين والعبادة. وليس من ضير ان يحاول طرف على عزل الناس عن ذلك بالاقناع والحجة وتقعيم المثل الافضل في التعامل، لكن ان يجري ذلك بقوة العصي والرصاص، فبهذا لا يسع الناس الا التمسك بتلك التقاليد والتعصب لها. والذين قاموا بهذا العمل هم من المطلوبين للعدالة بحوادث اغتيال وتفجيرات.

ان وجود تلك المراقد ووجود مسجد للشيعة الجعفرية، ومسجد للاسماعيليين البهرة، وكنائس كاثوليكية وانجيلية خاصة بالاجانب، ومعبد للهندوس. كل هذا الى جانب مئات المساجد، لم يثر الجدل طوال السنوات السابقة بين سكان عدن او بين علماء الدين فيها. اصبح هذا التسامح الديني والمذهبي سمة من سمات العدنيين. ويظهر ذلك بجلاء من خلال التعامل اليومي. لهذا وضعت التنظيمات المتطرفة نفسها في تصرفها الاخير، في موضوع الاغتراب عن طبيعة المدينة، الى جانب الضغوط الاجتماعية التي تمارسها على الناس. ان الموقف من زيارة المراقد، قد يحدده موقف جماعة الجهاد، الذي لا يمت بصلة الى انحدار منتسبيها كونهم شوافع او زيوداً، او قد يحدد ذلك مصالح حزبية ليس لمنظمة الجهاد فيه الا التنفيذ. وفي الحالين يعتبر هذا التصرف تصرفاً طفولياً، وضع جماعة الجهاد الفرع وحزب الاصلاح الاصل على المحك امام الناس، ويعد ذلك لحساب الحزب الاشتراكي اليمني الذي احترم طوال فترة حكمه، هذه المراقد. اذا استثنينا تصرف المسؤول السياسي لمحافظة شبوة في بداية السبعينات ووزير النقل الحالي مساعد حسين، عندما قام بخطوة كهذه في المناطق الصحراوية.

ان القراءة المنصفة لتاريخ عدن والاشواط التي قطعتها المدينة في التطور الاجتماعي قياساً بالمدن اليمنية الاخرى، لتاريخها الطويل في الادارة وتطبيق النظام والقانون، يفترض ان يدفع هذا باتجاه الاهتمام بالمدينة لا باتجاه تدميرها وتحويلها الى قرية مهملة، بدلاً من ان تكون نواة لتحديث الدولة اليمنية.

* كاتب عراقي عمل في اليمن

المصدر : الوسط
لندن

التاريخ : ٣ اكتوبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن

التجمع اليمني للاصلاح في وجهه الجديد: دمج بين «الاخوان» والقبائل والفقهاء والتجار

صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

الوسط - ظهر «التجمع اليمني للاصلاح»، في مؤتمره العام الاول (٢٠ - ٢٤ ايلول سبتمبر الماضي) في شكل دولة مصغرة، سواء في صيغة برنامجه لمرحلة السنوات الأربع المقبلة أو في هيكلته وتكوين هيئاته القيادية العامة، او في التعديلات التي ادخلها على نظامه الاساسي. ولكن المراقبين لا يخفون اهتمامهم بطريقة الاصلاح في عقد مؤتمره الأول من حيث الحضور الواسع لأعضائه الممثلين لمنظماته القاعدية اذ تجاوز عددهم ثلاثة الاف مشارك. ومن حيث ادارة المؤتمر وطروحاته والأبعاد السياسية والتنظيمية لما أحدثه من جديد مرحلي واستراتيجي، في مواقع قياداته واهداف فترته الانتخابية الجديدة. ومن حيث ان هذا الجديد (الذي لا يمثله «ادخال التكنولوجيا المتطورة للمرة الاولى في ادارة اعمال المؤتمر» على حد تعبير احد قادته الذي اشار الى استخدام الكومبيوتر في عمليات الاحصاء وتشكيل اللجان والاقتراع وفرز الاصوات)، اثار كثيرا من التساؤلات والتفسيرات واكد القدرة لدى ثاني اكبر الاحزاب اليمنية، على استيعاب الدرس الذي أملته فترة السنوات الأربع الماضية من عمر الوحدة اليمنية ومن فترة تاسيسه، والقدرة على الاستفادة الى حد كبير من تجربة خلالها.

من التشدد الى الاعتدال

ولعل استيعاب الفترة الماضية ياتي في مقدمة الجديد الذي استهدفه مؤتمر الاصلاح، وبالذات في ما يتعلق بالاتزان في سياسته والتوازن في علاقاته، اذ ظهر الحزب منذ تاسيسه في ١٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٠ موغلا في الراديكالية والتحفظ في آرائه وعلاقاته، خصوصا في السنوات الثلاث الأولى التي قضاها في المعارضة وانتهت بفوزه في انتخابات ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٩٣ وانضمامه بالتالي شريكا ثالثا لحزبي الائتلاف المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي. ولكن تعبيره عن التشدد خلال الفترة نفسها ظل في معظمه محصورا في لهجة خطابه العام، يستوي فيه السياسيون وخطباء المساجد ونواب البرلمان والاكاديميون في الجامعة (من الاصلاحيين). باستثناء قلة من قادته يتزعمهم رئيسه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر وامينه العام عبدالوهاب الآنسي. وظل الاصلاح يتناقض في كثير من الحالات مع كل الاطراف والاحزاب، خصوصاً تجاه بعض القضايا المزمنة والساخنة، مثل معارضته لمشروع الدستور والاستفتاء عليه (في صيف ١٩٩١). وكذلك قانون التعليم العام الذي الحق المعاهد العلمية بوزارة التربية والتعليم، ووسائل اخرى مثل المعاملات البنكية وغيرها وحتى ابسط مسائل الاختلاف الفقهي. وهنا رأى المعتدلون من قادته وفي مقدمتهم الشيخ الاحمر بحكم زعامته الاجتماعية ومرجعيته لكل الفئات، وعبدالوهاب الانسي لانتمائه التنظيمي المبكر الى جماعة «الاخوان المسلمين» الذي عمّق لديه منهج الحوار الموضوعي مع كل الاطراف، اذ يقول البعض انه «شديد التاثر بالاسلوب الهضيبي»، راى هؤلاء القادة ان هذا الاتجاه «التصادمي» سيؤدي بحزبهم الى العزلة والانحسار فضلاً عن احتمال قيام تكتلات مضادة قد لا تتوقف على الاطر السياسية.

الائتلاف حتمية لا رغبة

وفعلا بدا الاصلاح يدفع بسياسته تدريجاً نحو الاتزان والتوازن، حتى ظهرت في مؤتمره الأخير لا في شكل راي او جناح، بل جزءاً من استراتيجية سياسية وتنظيمية.

وفي الوقت الذي حرص الاصلاح على ان تظل علاقته بالمؤتمر الشعبي متميزة، فانه حرص بالقدر نفسه علي ان لا تمس هذه العلاقة من استقلاليته، بمعنى ان لا يكرر تجربة الحزب الاشتراكي مع المؤتمر الشعبي من حيث الدخول في تحالفات واطر مشتركة وخلافات انتهت الى الاخفاق والفرقة. بل يظل التعاون والتنسيق بينهما في حدود القضايا العامة، حسب ما قاله لـ

المصدر : الصحوة اليمنية

التاريخ : ٣ اكتوبر ١٩٩٤

«الوسط» مصدر قيادي في المؤتمر الشعبي، وان تظل العلاقة بينهما قائمة على اساس «ان معركة الوحدة والديموقراطية الشورية وضعتهما في خندق واحد» حسب التوصية ٣٠ في البيان الختامي لمؤتمر الاصلاح. وهذه النقطة أشار اليها الشيخ عبدالمجيد الزنداني عندما قال انه من اشد المتحمسين للتعديل الدستوري الرامي الى تحويل مجلس الرئاسة الى رئيس للجمهورية وخروج الاصلاح من رئاسة الدولة، لانه يتيح لرئيس الدولة ممارسة اعماله من دون عوائق «ومن دون وجود مراكز قوى تنشغل في ما بينها ويلغي بعضها البعض الآخر، وآخرها ما حدث بين الرئيس ونائبه». وبالتالي فان الاصلاح يرى ان ائتلافه مع المؤتمر الشعبي «ليس (تحقيقا) للرغبة وانما لانه لا بديل وطنياً عن ائتلاف المؤتمر الشعبي والاصلاح كنتيجة للفترة الماضية» على حد تعبير الآنسي.

وكان السيد عبدالعزيز عبدالغني عضو مجلس الرئاسة الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي اشاد بالعلاقة بين المؤتمر والاصلاح وركز على «ان الميثاق الوطني (الدليل النظري للمؤتمر الشعبي) كان ولا يزال يشكل القاسم المشترك والارضية المناسبة لاقامة علاقات متميزة بين المؤتمر والاصلاح في اطار الائتلاف الحكومي». واضاف في خطابه في افتتاح مؤتمر الاصلاح «ان تحالفنا معاً لم تمله الظروف الموضوعية فحسب وانما تمليه حتمية اللقاء الفكري والعقائدي الذي يتجلى في اروع صورة في الميثاق الوطني الذي نجتمع حوله ونقبل به جميعا». وسألت «الوسط» عبدالوهاب الآنسي عن مفهوم قادة الاصلاح لهذا اللقاء بين الحزبين حول الميثاق الوطني، فقال: «لا مانع لدينا من أن نتفق وندعو الاحزاب والتنظيمات السياسية الى ان تجعل من الميثاق الوطني دليلا نظريا للعمل السياسي في اليمن ولا يظل خاصا بحزب واحد، وهذا يتوقف على قناعة المؤتمر الشعبي في التخلي عن الميثاق الوطني كدليل خاص به، وهذا مطروح بالفعل وموضوع تفاهم وحوار».

من جهة ثانية يؤكد الاصلاح ان علاقته مع الحزب الاشتراكي مغلقة وانها تتوقف على تحديد الاشتراكي موقفه من الانفصال. ويؤكد في البيان الختامي لمؤتمره «اهمية التعاون والتنسيق بين الاصلاح وكل الاحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة».

مفاجآت وتفسيرات

ومثلت النتائج الجديدة التي اسفر عنها مؤتمر الاصلاح مفاجآت في كثير منها اثارت تساؤلات في الاوساط السياسية، من ابرزها:

– عودة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيسا للاصلاح بينما كانت أطراف سياسية تتوقع انسحابه مبررة ذلك بعدم رغبته اساسا ممارسة العمل الحزبي، وان قبوله به جاء في ظروف ولمعادلات لم تعد قائمة. الا ان قبول الشيخ الأحمر باعادة انتخابه اسقط كل الاحتمالات.

– دخول الشيخ ياسين عبدالعزيز في التشكيل الجديد نائبا للرئيس (بدلا من الشيخ الزنداني) وهو يعتبر مرشد ومنظر تنظيم «الاخوان» ثم الاصلاح. وظل طوال الفترة الماضية يوجه الحزب من خارج هيئاته الرسمية. ولذا اثار ظهوره اخيرا على منصة القيادة كثيراً من التفسيرات، منها ان دخوله في رئاسة الاصلاح جاء لتحقيق الدمج الكامل بين تنظيم «الاخوان» وشرائح الاصلاح الثلاث الاخرى. وهي القبائل بزعامة الشيخ الأحمر، والفقهاء بزعامة الشيخ الزنداني، والتجار. ولكن قادة الاصلاح يرفضون هذا التصنيف ويؤكدون انه «من الاشياء التي مضت وانتهت، ونحن اكدنا هذا اكثر من مرة لأن الناس دخلوا في الاصلاح افراداً لا كيانات...» حسب تعليق الآنسي.

– انتقال الزنداني من نائب لرئيس التجمع الى رئيس لمجلس الشورى.

– تبادل المنصبين القياديين بين الانسي ومحمد اليدومي، فاصبح الاخير امينا عاما والأول امينا عاما مساعداً. وعلل لـ «الوسط» قياديون في الاصلاح ان الغرض من هذا هو تفرغ الآنسي لعمله في الحكومة كنائب لرئيس الوزراء بينما اليدومي متفرغ للعمل الحزبي (وهو رئيس تحرير صحيفة «الصحوة» الاسبوعية الناطقة باسم الاصلاح). ولكن لم يرق هذا التعليل لسياسيين يرون ان ابعاد أو ابتعاد الآنسي عن منصب الأمين العام ناتج عن اختلاف في وجهات النظر بين قادة الاصلاح، ويشيرون الى اعلان الآنسي امام المؤتمر عقب اختتام اعماله ان البيان الختامي «فيه اخطاء وسيعاد تصحيحه والرجاء عدم الاستناد الى هذه الصيغة حتى يصدر في صيغته المصححة». والاثنان (الآنسي واليدومي) من ابرز قيادات «الاخوان» قبل قيام الاصلاح وبعده.

– استخدام المصطلحات الاسلامية في قسيمة دائرة الرقابة الحزبية بـ «الدائرة القضائية» واللجنة المركزية بـ «مجلس الشورى» الذي تم انتخاب اعضائه المئة من قبل المؤتمر العام.

– فصل رئاسة التجمع نسبيا عن الأمانة العامة، بحيث تم انتخاب الرئيس ونائبه من قبل المؤتمر العام. وانتخب مجلس الشورى الأمين العام والأمين العام المساعد. وهؤلاء الاربعة اضافة الى رئيس الكتلة البرلمانية (الممثلة للاصلاح في مجلس النواب) اعضاء في الهيئة العليا (المكتب السياسي) التي تم توسيعها من ١١ الى ١٥ عضوا ينتخب مجلس الشورى العشرة الباقين.

المصدر : الشرق الأوسط
المدينة

التاريخ : ٣ أكتوبر ١٩٩٦

المعارضة من الداخل

وفي كلمته الافتتاحية حدد الشيخ الاحمر اهداف المرحلة الجديدة للتجمع في ١٦ نقطة لوحظ انها تدخل ضمن اختصاص الدولة والحكومة، بل انها من صميم مهمتها المعلنة، من دون ان يستخدم مثلاً، عبارات التعاون من اجل او العمل على. وعندما سألت «الوسط» الشيخ الاحمر عن ذلك اجاب «النقاط الست عشرة في الكلمة الافتتاحية، الغرض منها تاكيد الاصلاحات التي تضمنتها النقاط. واننا سنعمل على تحقيقها من خلال وجودنا في الائتلاف بالتعاون مع شركائنا، سواء في الحكومة او في مجلس النواب، وهي كلها من هموم ومسؤوليات الجميع، كما ان العمل من اجلها واجب علينا وعلى غيرنا سواء داخل السلطة او خارجها». وقال الأنسي مضيفاً الى توضيح رئيسه، «لهجتنا في الخطاب تعني ان لنا مفهوماً للمشاركة (في الائتلاف) ومفهوماً للمعارضة، فمشاركتنا لا تعني التاييد لكل ما ياتي من السلطة حتى ولو كان خطأ، ولكننا لا نتهرب من المسؤولية عن الخطا اذا كنا مشاركين فيه، والصيغة الواردة في الخطاب تاتي فعلا من موقع المسؤولية، ولكننا لسنا كما قيل «رجل في السلطة ورجل في المعارضة» ■

إلغاء مجلس الرئاسة اليمنى «الإصلاح» المستفيد من الدستور الجديد

□ صنعاء - العالم اليوم:

بات من الواضح ان مجلس الرئاسة اليمني والمكون من قيادة جماعية من خمسة اشخاص قد الغي حسب التعديلات الدستورية التى اقرها البرلمان اليمنى واصبح الامر المؤكد أن الرئيس اليمنى على عبدالله صالح سيصبح صاحب القرار الأول والزعيم الذى لاينافسه أحد فى السلطة.

وتقول مصادر سياسية «للعالم اليوم» ان المكسب الوحيد الذى حققه الرئيس صالح بانفراده على قمة السلطة كان على حساب تطويع الدستور اليمنى وصبغه بصبغة دينية تخدم حزب الاصلاح وتوجهاته.

والان سيصبح بالمستطاع ممارسة السلطة فى اليمن من جديد بعد أن شلت الازمة السياسية والحرب الاهلية حركة جهاز الدولة طيلة 15شهرا غير ان فتيل القنبلة الزمنية مازال متمثلا فى الازمة التموينية الحادة التى ادت الى اختفاء معظم السلع الغذائية الرئيسية المدعومة من الدولة كالقمح والدقيق والارز والتى يخشى ان يؤدى تفاقمها الى «التتمة ص 6»

إلغـــاء مجلس

الى ما اصبح يعرف فى اليمن بحرب البلون او «ثورة الجياع»..

ومع كل ما ذكر فالتعديلات الدستورية الاخيرة تضمنت العديد من المواد التى تكفل لليمن انطلاقة جديدة اذا تم تطبيقها بالفعل وجدت توجهات حقيقية صوب التغير وإحداث نقله جوهرية يلمسها ويعيشها المواطن قبل رجل السلطة.

واكدت مصادر سياسية رسمية لـ«العالم اليوم» انه وبقدر ما جاء الدستور الجديد بصيغته النهائية لسد الثغرات التشريعية التى سمحت بتشويه صورة الدولة طوال الفترة الماضية.. فإنه أى الدستور الجديد يصبح العقد التكافؤ بين السلطة والشعب.. وعلى الجميع تكون مسئولية حمايته والوصاية عليه.

ويبقى السؤال.. هل ستشهد اليمن مرحلة من الاستقرار السياسى بعد اقرار التعديلات الدستورية الاخيرة والتى بموجبها ستضمن للرئيس صالح البقاء فى الحكم لعشر سنوات قادمة؟!

الواضح أن السبع عشرة سنة التى حكم فيها صالح قد شهدت مراحل متفاوتة جمعت بين الاستقرار السياسى إبان صعوده الى الحكم فى الثمانينات ويرجع السبب فى ذلك الى تأخير الطفرة البترولية التى حصلت ان ذاك وكان عائد اليمن من تحويلات المغتربين من دول الخليج يصل قرابة المليارى دولار سنويا الى خمسة أضعاف عائدات اليمن من البترول وتدهورت الاوضاع بشكل حاد عند قيام الوحدة فى التسعينات واستمرار مسلسل الازمة حتى 7يوليو الماضى عند انفراده بالحكم مرة اخرى.. من خلال ذلك يتضح ان الرئيس صالح قد خسر الوضع السياسى فى اليمن بمراحله المختلفة السيئة والحسنة ولهذا فهو يعول الان اكثر من اى وقت مضى على استعادة رضا دول التعاون الخليجى عنه، وتبذل سلطنة عمان جهودا حثيثة فى ذلك المضمار ويسعى صالح من خلال علاقاته المتينة مع السلطان قابوس بن سعيد الى ازالة الفجوة فى العلاقات اليمنية ـ الخليجية.

وإذا كانت العلاقات اليمنية العمانية قد شهدت تحسنا ملحوظا بعد توقف الحرب الا ان العلاقات اليمنية الخليجية تبدو اكثر تعقيداً وصعوبة ويرجع السبب فى ذلك الى تخوف تلك الدول من النفوذ المتزايد للاصوليين باليمن اضافة الى ان الحكومة اليمنية لم تلتزم بتطبيق قرار العفو العام والمصالحة الوطنية الذى تعهدت به لدى الامين العام للامم المتحدة بطرس غالى والتزام الحوار مع جميع الاطراف اليمنية.. وهو الامر الذى اشار اليه العديد من قيادات دول الخليج كشرط فى إعادة العلاقات الى سابق عهدها. كما أن اعادة العلاقات اليمنية الخليجية الى ماكانت عليه فى أواخر الثمانينات ليس كافيا وحده لانتشال الاقتصاد اليمنى المترنح بل ان اليمن بحاجة الى مايقرب من 11 ـ 20 مليار دولار لاعادة الحياة الى طبيعتها بعد أن دمرت الحرب الاخيرة معظم البنى التحتية وخاصة فى المحافظات الجنوبية والشرقية ومازال القلق ينتاب شركات البترول من حالة عدم الاستقرار ومع ان «كنديان اوكسيدنتال» تقول انها وغيرها من شركات البترول اعادت انتاجها الى المستوى الذى كان عليه قبل الحرب.. وهو 350الف برميل يوميا فهى تفصح بانها خفضت عدد موظفيها الاجانب فى عدن بنسبة 75٪ بعد ان فجرت هذا الشهر طائرة كانت تستاجرها.. وهى تخشى من تقلبات الاوضاع مرة اخرى ولهذا فإن الشركات الغربية لن تغامر فى الاستثمار فى اليمن مالم توجد الاعانات الكافية والتى يأتى من مقدمتها الاستقرار السياسى والامنى.

والسؤال هل سينجح الرئيس صالح فى تحقيق هذين الهدفين الحيويين؟!

المصدر : الكفاح العربي
اللبنانية

التاريخ : ٦ اكتوبر ١٩٩٤

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حصد نتائج حرب اليمن

«المؤتمر» يحكم بـ «الاصلاح»

■ من المتوقع ان يعلن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح عن تاسيس ائتلاف جديد في اليمن يليه تشكيل حكومة جديدة برئاسته، وذلك بعدما رفض قادة اشتراكيون ينتمون إلى «الحزب الاشتراكي» طلبا من الرئيس صالح بفصل الأمين العام السابق للحزب علي سالم البيض الذي يعيش في المنفى واكتفت القيادة الجديدة بتجميد نشاط البيض وقادة آخرين.

ويضم الائتلاف الجديد حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يرئسه الرئيس صالح و«التجمع اليمني للاصلاح» بقيادة حسين بن علي الأحمر، وهما الحزبان اللذان تحالفا ضد الحزب الاشتراكي الذي أعلن انفصال جنوب اليمن عن شماله وأعلن إقامة «جمهورية اليمن الديمقراطية» حيث جرى سحقها في معارك أهلية ضارية في أيار / مايو الماضي مما دفع بقادة الحزب الرئيسيين إلى مغادرة اليمن.

ونتيجة لعدم استجابة القيادة الجديدة للحزب الاشتراكي لمطالب الرئيس صالح، فإن إبعاده عن الحكم بات مؤكدا، وفي هذه الحالة فإن قيادة البلاد سوف تقتصر على تحالف ثنائي، بعدما كان ثلاثيا قبل حرب أيار / مايو الماضي، لكن يبدو من تطور الاحداث الجارية في اليمن فإن حزب «التجمع اليمني للاصلاح» قد خرج «كفائز» اكبر من الحرب الاهلية من خلال ضغط مارسه على الرئيس صالح لاعتبار الشريعة الاسلامية مصدر القوانين في اليمن، وهو كان خاض صراعا مع الحزب الاشتراكي إبان الائتلاف الثلاثي لإرغامه على الموافقة على نص يشير إلى أن الشريعة الاسلامية هي مصدر القوانين، لكن «الاشتراكي» الذي أطاحت الحرب به كقوة ثانية في البلاد عارض مطالب حزب «التجمع»، لكنه وافق على ان تكون الشريعة الاسلامية مصدرا اساسيا، وليس وحيدا، للقوانين في اليمن.

إضافة إلى ذلك أدخل «التجمع» الذي ما زال يحصد نتائج هزيمة «الاشتراكي»، تعديلا على دستور البلاد نص على ان «رئيس الجمهورية ينتخب بالاقتراع العام المباشر لفترة ٥ سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة» وسيكون من صلاحيات الرئيس المنتخب «تعيين نائب له»، ملغيا بذلك مجلس الرئاسة الذي كان يتالف من ٥ اعضاء.

وبعدما نجح حزب «التجمع اليمني للاصلاح» في إجراء تعديلات طالما نادى بإقرارها، بدأ بفتح «ملف» قادة الحزب الاشتراكي الذين فروا من البلاد بعد انتهاء حرب أيار / مايو الماضي، ومن ضمنهم ١٦ قياديا تتهم صنعاء بـ«الضلوع في مخطط الحرب والانفصال». وقد اجريت اتصالات على مستوى رفيع بين صنعاء ومسقط بشأن القادة الاشتراكيين الذين يقيمون على اراضي السلطنة هدفت إلى تسليمهم إلى السلطات اليمنية، وإذا تعذر ذلك، فإن الرئيس صالح يطالب الحكومة العمانية بعدم إتاحة المجال لاي نشاط عسكري أو سياسي، لأولئك المطلوبين إلى المحاكم، إذ تخشى الحكومة اليمنية من ان يسعى الأمين العام السابق علي سالم البيض من إعادة تجميع قوات الحزب الاشتراكي من عسكريين وسياسيين في سلطنة عمان لبدء إثارة متاعب في وجه حكومة الائتلاف الثنائي في صنعاء.

وحسب مصادر يمنية فإن الاتصالات أثمرت عن «حل وسط» يتم بموجبه السماح لمن يريد بالعودة إلى اليمن شريطة أن يلقى محاكمة «عادلة وضمانة بالتعامل معهم بمرونة».

واستنادا إلى المصادر ذاتها فإن عُمان أبلغت صنعاء باستعدادها للقيام بوساطة مع السعودية التي كانت قدمت دعما لدولة الانفصال قبل سحقها، في مسعى «لتبريد الاجواء» في منطقة الخليج خصوصا ان الرياض تواجه متاعب داخلية مع معارضين سعوديين، من ضمنهم يمنيون يقيمون في المملكة يطالبون باراض يمنية يقولون ان الرياض أعلنت ضمها إلى السعودية.

وتذكر المصادر ان نتائج الحرب النهائية، وإن كانت تسير حتى الآن باتجاه تقوية نفوذ حزب «التجمع» ذي الاتجاهات الاصولية، فإن النتائج الحقيقية لهذه الحرب وانعكاساتها على اليمن، وشبه الجزيرة العربية عموما، لن تظهر في وقت منظور. ■■

المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٣ تموز ١٩٩٤

اليمن : اسئلة المستقبل

■ بعد اقرار التعديلات الدستورية وانتخاب الفريق علي عبدالله صالح رئيساً بالتزكية، كذلك بعد اقامة الحزب الاشتراكي اليمني بصيغة «شمالية» نقية، يصح التساؤل اولاً عما اذا كانت هذه الخطوات حلّت المشكلة السياسية في اليمن، وثانياً عن مستقبل هذه الصيغة الجديدة للحكم.

من الواضح ان التعديلات على الدستور فصّلت لتناسب الوضع الراهن، وهو وضع يشكل امتداداً للحرب ونتائجها، اي انه ليس طبيعياً. فكما ان الحرب فاقمت الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية، فإنها زادت المشاكل السياسية تعقيدا، وبالاخص لان التعديلات والانتخاب جاءا تكريسا لانتصار عسكري لا بد ان يتحول الى مصالحة وطنية كي يصبح انتصاراً حقيقياً.

واذا كان الحكم يستطيع ان يركن الآن الى صيغة تحالف بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح، فلا باس في التذكير بان هذه الصيغة لا تشكل توازناً وطنياً. والاكيد ان ضم بعض الاحزاب الصغيرة او بعض المستقلين الى ائتلاف حكومي لن يصحح الخلل، فضلا عن ان التلويح بـ «قيادة الداخل» للاشتراكي على انها تشكل معارضة معترفا بها لا يدعم الديموقراطية المنشودة.

بطبيعة الحال لم يتوقع احد من الشمال الذي حارب الجنوب وشرّد قادته الى خارج البلاد، ان يطوي الصفحة بسرعة وان يعيد الاعتبار للحزب الاشتراكي كان شيئا لم يكن. لكن صعوبة الحرب، شاء الشماليون ام ابوا، تكمن خصوصا في انها اهلية لا تجوز فيها ابادة احد. والمشكلة التي نشات بعد الحرب لا تتمثل في الابقاء على الحزب الاشتراكي او في ابعاده، وانما في امكان تحقيق وحدة يشعر كل ابناء البلد بانهم معنيون بها، ولا يكون بعضهم فيها مواطنين من الدرجة الثانية. صحيح ان صنعاء اعلنت عفوا واعطت مهلة للراغبين في العودة مستثنية من تسميهم الانفصاليين، او المسؤولين عن اعلان الانفصال. لكن الصحيح ايضا ان بلحثاً جدياً ومتعمقاً في مصالحة وطنية لم يحصل بعد. واليمن يحتاج الى هذه المصالحة لتمكن عودة الجميع، ولتكون مشاركة في ادارة شؤون البلد على اسس جديدة. ولعل ما اساء الى قرار العفو وافرغه من مضمونه ان الممارسات التي شهدتها مناطق الجنوب غداة انتهاء الحرب لم تكن شيئا اخر غير ممارسات قوة غازية ومهيمنة. هكذا استشعرها المواطنون الجنوبيون الذين لم يحاربوا على الجبهات ولم يقتلوا احدا، وهكذا يجب ان يفهمها الشماليون وان يعملوا على معالجتها، لان اعمق الجروح وابقاها هي تلك التي تنال من الكرامة الشخصية والوطنية للمواطن.

يتطلع الحكم في صنعاء الى تطبيع علاقاته مع دول الجوار خصوصا، ومع العالم عموما. ويبدو ان زيارة الرئيس علي عبدالله صالح الى سلطنة عمان اثبتت له ان هذا التطبيع لن يكون سهلا. فالحرب افرزت مشاكل تلقي بثقلها السياسي على الجيران ولا بد لصنعاء من ان تساهم في حلها. واذا كان في امكان صنعاء ان تعتبر المعارضة الموجودة في الخارج هامشية بلا فاعلية او تاثير، فإن هذا لا ينفي ان هذه المعارضة ستبقى اشكالاً رئيسياً معرقلاً للتطبيع. وليس مهماً دائما اين توجد هذه المعارضة وانما لماذا وكيف انتقلت الى الخارج. ولا يمكن اختزال المسالة بان «الوحدوي» انتصر و«الانفصالي» انهزم، فالشمالي كما الجنوبي يتحمل مسؤولية مباشرة في هذا الانفصال.

بعيدا عن التوقعات التي تقول ان الحكم في اليمن اتجه اكثر، بعد التعديلات والانتخاب، الى ما يشبه الديكتاتورية، فإن طبيعة الاشياء تؤكد ان صيغة التحالف الثنائي بين «المؤتمر» و«الاصلاح» لن تكون مريحة لطرفيها، خصوصاً انها ستبقى صيغة لا يشارك فيها الجنوب ولا يستطيع معارضتها بزخم وفاعلية. عندئذ سيصح التساؤل: حرب من اجل الوحدة؟ حسنا، لكن للوحدة مع من؟

عبدالوهاب بدرخان

المصدر : الاهــــرام
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٣ اكتوبر ١٩٩٤

صالح يؤدى اليمين الدستورية رئيسا لليمن

استبعاد الحزب الاشتراكى من الحكومة القادمة

صنعاء . وكالات الانباء: ادى الرئيس اليمنى على عبد الله صالح اليمين الدستورية امس امام مجلس النواب كرئيس للبلاد لفترة قادمة مدتها ٥ سنوات.

واكد صالح فى مؤتمر صحفى عقب اداء اليمين انه لن يراس الحكومة الجديدة التى اعلن انه سيتم خلال يومين تحديد من سيشكلها.

كما استبعد مشاركة الحزب الاشتراكى فيها الى ان يدين الانفصال ويتخذ اجراءات ضد الانفصاليين ويرتب اوضاعه. واشار صالح الى ان المدعى العام يقوم حاليا باعداد ملف بالعناصر التى لن تستفيد من قرار العفو العام [illegible] الى المحاكمة قريبا.

وقال الرئيس اليمنى انه سيتم تعيين نائب للرئيس مشيرا الى انه سيكون من المؤتمر الشعبى العام كما سيتم انشاء مجلس استشارى على اساس وطنى يضم كل المحافظات.

واشار صالح الى ان هناك تفكيرا فى إجراء بعض التعديلات على البرنامج السياسى لحزب المؤتمر الذى يراسه.

وفى الوقت نفسه رشحت حكومة صنعاء السفير احمد لقمان مندوبها الدائم بالجامعة العربية سفيرا لها فى القاهرة وقد وافقت مصر على هذا الترشيح.

من ناحية اخرى قررت الحكومة اليمنية ضرورة حصول جميع الصحف اليمنية على تصريح من وزارة الإعلام لاصدار اعدادها الجديدة حتى [illegible] المستقبل

المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٣ نوفمبر ١٩٩٤

الحكومة الجديدة تعلن قريبا وصنعاء ستطلب بتسليمها قيادات الاشتراكي

علي صالح: لا اعتراف بأي معارضة من الخارج

☐ صنعاء - من فيصل مكرم:
☐ عدن -
من اقبال علي عبد الله:

■ اكد الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح ان الحكومة الجديدة ستشكل قريباً جدا «خلال ساعات او ايام قليلة» بمشاركة ائتلافية بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح، ومن دون مشاركة الحزب الاشتراكي اليمني.

وقال الرئيس صالح في مؤتمر صحافي عقده ظهر امس في صنعاء عقب ادائه اليمين الدستورية كرئيس للجمهورية اليمنية «للمرة السادسة» ان الحزب الاشتراكي «مشغول في هذه الفترة باعادة ترتيب اوضاعه واستعادة مكانته السياسية بعد المؤامرة الانفصالية التي قادها رموز في الحزب وهم كبار قادته، وهذا لا يجعل الحزب الاشتراكي مؤهلاً للمشاركة في الحكومة المقبلة التي ستكون ائتلافا بين المؤتمر الشعبي وحليفه التجمع اليمني للاصلاح».

واشار الرئيس صالح الى ان الحكومة اليمنية لا تعترف بمعارضة في الخارج «لان النظام السياسي المبني على الديموقراطية في اليمن يكفل للمعارضة دورها في الداخل».

وقال ان المجموعة الانفصالية التي اطلقت على نفسها اسم (موج) واعلنت عن نفسها في لندن اخيراً مكانها في مزبلة التاريخ، فالذي لم يفلح في تآمره على الوطن من الداخل وهو يمتلك الطائرات والصواريخ المدمرة وترسانة السلاح الضخمة لن يفلح بالطبع في التآمر من الخارج»، ووصف اطراف الجبهة الوطنية للمعارضة (موج) بـ «انهم مجانين هايدبارك».

واكد الرئيس صالح ان حكومته بصدد مطالبة دول عربية بتسليم القيادات الانفصالية الموجودة على اراضيها للسلطات اليمنية، وان مذكرة بهذا الخصوص سيتم توجيهها الى الدول المعنية مشيراً الى انه يامل بان يتلقى اجابة ودية. وقال انه وحكومته على استعداد تام لبدء صفحة جديدة من العلاقات الاخوية مع الدول العربية المجاورة، مطالباً وسائل الاعلام اليمنية بالكف عن «المهاترات الاعلامية التي لا تخدم مسار العلاقة اليمنية - الخليجية»، ومؤكداً الحاجة الى تجاوز «آثار المرحلة الماضية».

ونفى الانباء التي ذكرت انه سيتولى شخصياً رئاسة الحكومة الجديدة، وقال ان امام الحكومة الجديدة مهمات جسيمة تتمثل في «اعادة البناء والاعمار وتجاوز الآثار السلبية التي خلفتها الحرب والقضاء على مظاهر الفساد المالي والاداري وبناء دولة المؤسسات وتحرير الاقتصاد الوطني من القيود التي وصفها بانها «آثار الحكم الشمولي الماركسي المنقرض» وفتح صفحة جديدة في العلاقة «بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي بما يعزز اواصر الاخوة والمصالح المشتركة بين الشعوب العربية». وفي رده على سؤال حول امكان تطبيق الوعد الذي اعلنه في مدينة عدن بجعلها عاصمة شتوية، قال الرئيس صالح ان التحضيرات تجري على قدم وساق في هذا الخصوص وانه سيتم انتقال الحكومة في بداية الشتاء «ولا يوجد

التتمة في الصفحة (٤)

عائق يحول دون ذلك».

وعرض الرئيس صالح ملامح المستقبل السياسي لليمن قائلاً: «في ما يتعلق بدور الاحزاب السياسية ومكانها على الساحة اليمنية سيتم احترام دورها ومكانتها ما دامت تحترم القانون وتلتزم الثوابت الوطنية ودستور البلاد والقوانين والانظمة المعمول بها، واي حزب يخالف ذلك سيتم وضع حد له وفقاً للقانون». واوضح ان حزبه (المؤتمر الشعبي العام) بصدد اعداد الترتيبات النهائية لعقد مؤتمره العام الخامس قريباً الذي سيتم خلاله اجراء تعديلات في البرنامج السياسي وبعض التحسينات على منهجه الفكري (الميثاق الوطني) الذي اعتبره وثيقة الشعب اليمني كله وانتخاب قيادة جديدة للمؤتمر الشعبي. وقال انه يميل الى الاتجاه الذي «يبعد رئيس الجمهورية عن ممارسة العمل الحزبي». ولهذا سينتخب المؤتمر العام للمؤتمر الشعبي اميناً عاماً بدلاً عنه لانه اصبح مسؤولاً عن كل الاحزاب السياسية في اليمن وانه يكتفي برئاسة فخرية للمؤتمر لا تلزمه ممارسة العمل الحزبي الى جانب منصبه كرئيس للجمهورية. وخلص الرئيس صالح الى التاكيد «ان محاكمة القيادات الانفصالية في الحزب الاشتراكي ستتم قريباً»، و«ان على الحكومة الجديدة ان تعمل على تثبيت سعر العملة المحلية امام العملات الصعبة وفتح الابواب امام الاستثمارات المحلية والعربية والاجنبية والبحث عن فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل وتشجيع السياحة وتطويرها ودعم الصناعات المحلية ووضع برامج التنمية الاقتصادية وتحرير الاقتصاد واستخراج ثروات النفط والغاز والمعادن موضع التنفيذ المستمر».

وكان الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح ادى اليمين الدستورية امام مجلس النواب اليمني (البرلمان) صباح امس في حضور كبار رجال الدولة والقيادات الحزبية والسياسية في البلاد واعضاء السلك الديبلوماسي العربي والاجنبي في صنعاء بمناسبة انتخابه رئيساً للجمهورية يوم اول من امس.

وبعد اداء اليمين القى خطاباً اعلن فيه استعداده لمواصلة مسيرة البناء والتنمية في البلاد وعزمه على العمل من اجل ترسيخ الديموقراطية والنهوض الشامل وفتح صفحة جديدة من العلاقة مع دول الجوار.

وعقبه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب بكلمة هنأه فيها على ثقة مجلس النواب وانتخابه رئيساً للجمهورية وتضمنت الكلمة حثاً صريحاً للرئيس صالح على «مواصلة قيادة سفينة البلاد الى بر الامان وتحقيق الامن والاستقرار والتغلب على المصاعب الاقتصادية والمشاكل السياسية التي ورثتها البلاد من الازمات والحرب الاخيرة».

محافظ عدن

من جهة اخرى اعتبر السيد طه احمد غانم محافظ عدن انتخاب الفريق علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية اليمنية للمرة الاولى بعد اقرار التعديلات الدستورية «تاكيداً على صدق النهج الديموقراطي للوطن اليمني، كما ان حصوله على ثقة نواب الشعب (البرلمان) يشكل الاعتراف بقدرته القيادية على صعيد بناء الوطن اليمني الجديد القائم على اساس النظام والقانون». وكان السيد طه غانم، وهو احد المقربين من الرئيس علي صالح، عين محافظاً لعدن في ايار (مايو) الماضي عند بدء الاقتتال بين الجنوب والشمال خلفاً للسيد صالح منصر السييلي احد ابرز قياديي الحزب الاشتراكي اليمني سابقاً. واكد غانم «ان مواطني عدن استقبلوا انتخاب علي صالح رئيساً للجمهورية بمشاعر الفرح» مشيراً الى ان ذلك ياتي «تاكيداً على ان الديموقراطية هي المنتصرة دوماً في اليمن». واضاف ان محافظة عدن «ستواصل طريق الثورة والديموقراطية والوحدة تحت قيادة الرئيس علي صالح». ويذكر ان مدينة عدن شهدت اواخر ايار (مايو) الماضي مسيرات شعبية تاييداً لاعلان الجمهورية المنفصلة عن دولة الوحدة ودانت حينها الرئيس صالح الذي مزقت صوره من جانب بعض عناصر الاشتراكي الذي كان مسيطراً على المدينة.

طباعة الصحف

على صعيد اخر اثار قرار وزارة الاعلام في صنعاء امس منع المطابع الحكومية والخاصة من طباعة الصحف الحزبية والمستقلة الا باذن مسبق منها، استياء رؤساء تحرير هذه الصحف الذين نددوا بهذا القرار واكدوا انه «خرق للديموقراطية وحرية الصحافة والتعبير والتعددية السياسية في البلاد». وقال الدكتور عبدالعزيز السقاف رئيس تحرير صحيفة «يمن تايمز» الناطقة باللغة الانكليزية التي منعت امس من الطباعة ان رؤساء تحرير الصحف غير الحكومية وغير الناطقة باسم حزبي السلطة المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح قرروا في اجتماع عقد امس في العاصمة صنعاء القيام بزيارات لسفراء دول كل من الولايات المتحدة الاميركية والمملكة المتحدة والجمهورية الفرنسية الى جانب عدد من سفراء الدول المعتمدين لدى صنعاء الذين تعنى دولهم بشؤون حقوق الانسان وحرية الصحافة والتعبير لاطلاعهم على ما قام به احد الاجهزة الحكومية الرسمية في اليمن من خرق للديموقراطية.

المصدر : الشرق الاوسط [illegible]

التاريخ : ٤ اكتوبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خالف كل التكهنات بتعيين وزير الدفاع نائباً له

الرئيس اليمني حقق ضربة متعددة الأهداف اعتماداً على كفاءات هادي

صنعاء: من حمود منصر

بخلاف جميع التكهنات، اختار الرئيس اليمني علي عبد الله صالح اللواء الركن عبد ربه هادي منصور نائباً له، وكان اول مرسوم جمهوري يصدره الرئيس صالح هو تعيين وزير الدفاع السابق - الذي ينتمي الى محافظة ابين الجنوبية - لتولي منصب نائب رئيس الجمهورية اليمنية، بمقتضى الفقرة «ب» من المادة رقم 105 من الدستور المعدل، التي تنص على «ان يكون لرئيس الجمهورية نائب يعينه الرئيس، وتطبق بشأن النائب احكام المواد 106، 116، 117، 126».

والمواد الدستورية المشار اليها تتعلق بتحديد الشروط المطلوب توفرها في من يتولى منصب الرئيس، او نائب الرئيس، وتحديد المستحقات والرواتب المالية التي يتقاضاها حسب القانون وعدم جواز مزاولة اي منهما بطريقة مباشرة او غير مباشرة مهنة حرة او عملاً تجارياً او مالياً او صناعياً اثناء مدة مزاولتهما لسلطتهما. اما المادة 126 فتحدد طريقة اتهام ومحاكمة اي منهما.

ولا تمت هذه النصوص بصلة الى الاختصاصات والسلطات المفوضة لنائب الرئيس، فيما عدا المادة رقم 124 من الدستور المعدل، فتنص على ان «يعاون رئيس الجمهورية في اعماله نائب الرئيس، وللرئيس ان يفوض نائبه في بعض اختصاصاته».

وانطلاقاً من تلك النصوص الدستورية يلاحظ ان نائب الرئيس في اليمن - موظف احتياطي لدى رئيس الدولة، ينتظر تفويضه صلاحيات عمل حسب الدستور، ومن هنا يمكن استكشاف الابعاد الاولية لتعيين اللواء الركن عبد ربه منصور في هذا المنصب، في ضوء الدور الذي لعبه خلال الحرب، وقيادته الناجحة لاول هجوم عسكري على القوات التي كانت موالية للحزب الاشتراكي - قبل تعيينه وزيراً للدفاع - واضافة الى ذلك هناك ابعاد سياسية واجتماعية اخرى، جعلت بعض المحللين في صنعاء يصفون القرار بانه «ضربة المعلم الماهر» التي اصابت عدة عصافير بحجر واحد، مما يعكس مهارة الرئيس علي عبد الله صالح في ادارة التوازنات في المجتمع اليمني، الذي يتداخل القديم والجديد في تركيبته الاجتماعية والسياسية الشديدة التعقيد ولهذا بدا المحللون يشيرون الى ابعاد

هذا التعيين من عدة وزوايا واتجاهات، اهمها:

● إما ان يكون هناك اتفاق غير معلن بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح على ان تكون المحافظات الجنوبية والشرقية ـ التي كانت خاضعة لنفوذ الحزب الاشتراكي ـ ساحة نشاط للمؤتمر الشعبي العام، ليملأ الفراغ فيها، على اعتبار ان وسطية المؤتمر من الناحية الفكرية والسلوكية السياسية، والخبرة التي يتمتع بها على الصعيد الداخلي في التعايش مع مجمل التيارات في اطار تنوع شكل السلطة، تجعله في موقع افضل لكسب تاييد تلك المناطق.

● ولان النائب الجديد ممن نزحوا الى صنعاء مع الرئيس علي ناصر محمد في اعقاب احداث 13 يناير (كانون الثاني) عام 1986، واقام علاقات وطيدة ومجربة من المنظومة القيادية العسكرية في صنعاء خلال السنوات الماضية، فانه يحوز على الثقة، وقد تعززت هذه الثقة خلال قيادته لمحور البيضاء ـ ابين في الايام الاولى من الحرب الاهلية الاخيرة، واستطاع خلال اقل من 24 ساعة اسقاط مواقع اللواء الـ20 التابع للحزب الاشتراكي في قمة مكيراس، وجعل اللواء الثامن صاعقة واللواء 56 مشاة وعدة الوية اخرى تابعة له في ذلك المحور تتواصل مباشرة مع قوات العمالقة التي كانت مرابطة في محافظة ابين، مما حقق اول خطوة من الاستراتيجية التي وضعتها صنعاء، لتطويق عدن خلال وقت قصير.

● ولانه من ابناء منطقة «الوضيع» محافظة ابين، واتسم عمله العسكري بالدهاء والحكمة والخبرة والحنكة، عين في 9 مايو (ايار) 1994 ـ اي بعد 4 ايام من اندلاع الحرب الشاملة ـ وزيرا للدفاع، خلفاً للعميد هيثم قاسم طاهر ـ الذي ينتمي الى محافظة لحج ـ وكان يقود القوات الجنوبية في عدن.

● ولانه ايضاً من انصار الرئيس السابق علي ناصر محمد، فان تعيينه في هذا المنصب يشير الى قطع الطريق على علي ناصر محمد بدرجة اولى، لكون هذا الاخير فوت اكثر من فرصه على نفسه خلال الازمة واثناء الحرب، وبالتالي لم يعد رقماً سياسياً مهماً في المعادلة السياسية اليمنية.

وكان متوقعاً بعد تحرك انصاره في معركة الدفاع عن الوحدة ـ بهدف الاخذ بثارهم من الحزب الاشتراكي اولاً، ولنصرة الشرعية ثانياً، والعمل في ظل استرجاع وجودهم كرقم اساسي في تركيبة الحكم ـ ان يعود علي ناصر الى ساحة السياسة اليمنية.

● كما انه يقطع الطريق على الذين ما زالوا متمسكين بخطاب «الجنوبية» في الخارج، والمعارضة باسمها، ويعطي الدليل القاطع على ان الجنوب ممثل في اعلى هيئات الحكم في صنعاء، ويقطع الطريق على الحزب الاشتراكي ذاته الذي يزعم بعض قادته انهم ممثلون للجنوب، ويؤكد انتهاء الحرب، ان لم يكن انتهاء الاشتراكي ذاته من المحافظات الجنوبية والشرقية.

ويلاحظ ان الاختيار قد وقع على اللواء الركن عبد ربه منصور لعدة اعتبارات، اهمها على الاطلاق انه شخصية «جنوبية» لها حضورها الكبير بعد الحرب، ولها مشاركتها الفاعلة في قيادة المعركة ضد الانفصاليين، «فهو مقاتل وحدوي، قاد جيش الشرعية للدفاع عن الوحدة، وهو جنوبي يتمتع بقاعدة عسكرية وشعبية في منطقته، وبالتالي فان تعيينه في منصب نائب رئيس اليمن الموحد يؤكد الاعتراف بدوره، والتمسك بمبدأ مكافاة الذين دافعوا عن الوحدة بغض النظر عن المناطق التي ينتمون اليها اكانت شمالية او جنوبية.

كما ان وجوده في هذا المنصب يعطي العالم الخارجي انطباعاً متوازناً حول عدم فرض الوحدة بالقوة، وحول عدم الحاق الجنوب بالشمال كما يحلو للبعض، وحول تاكيد تماسك الوضع الداخلي، حتى لو كانت صلاحيات نائب الرئيس منعدمة في الدستور، الا ما يجود به عليه الرئيس، فانه عنصر توازن حقيقي على الصعيد الظاهري.

وعلى الرغم من جميع الايجابيات التي تحملها دلالات وابعاد تعيين عبد ربه منصور في هذا المنصب، فان بعض المراقبين راوا بعدا اخر لهذا التعيين، وهو ابعاده من وزارة الدفاع التي يجري التاكيد ان يتولاها العميد الركن عبد الله حسين البشيري، الذي كان يشغل منصب رئيس هيئة الاركان.

ومهما كانت الابعاد والدلالات، فان ثمة بعداً موضوعياً ومهماً يتعلق بتكوينه العسكري والعلمي، وخبرته الطويلة، فهو من مواليد 1944 بمنطقة الوضيع ـ محافظة ابين الجنوبية ـ وحاصل على درجة الماجستير في العلوم العسكرية من اكاديمية «ناصر العليا» بمصر، ومن اكاديمية «فرونزا» بالاتحاد السوفياتي «سابقاً».

كما تلقى عدداً من الدورات العسكرية في مصر وبريطانيا والاتحاد السوفياتي، تدرج في شغل عدد من المناصب العسكرية، اهمها اركان سلاح المدرعات واركان الكلية الحربية، وقائد لمحور عملياتي، ومدير لدائرة التدريب القتالي، ومدير لدائرة الامتداد والتموين.

وكان اخر منصب شغله في الجنوب قبل نزوحه الى صنعاء هو نائب رئيس الاركان لشؤون الامداد والتموين، وفي اعقاب تحقيق الوحدة في 22 مايو (ايار) 1990 عين مستشاراً لمجلس الرئاسة، واستمر في هذا المنصب حتى عين وزيرا للدفاع اثناء الحرب الاخيرة، وهو من مناضلي حرب التحرير في جنوب اليمن، ومنح عدة اوسمة ونياشين، وعلى الصعيد الشخصي فانه متزوج وله خمسة اولاد.

قيادات اشتراكية يمنية ترفض إعلان جبهة المعارضة الجنوبية

تكليف عبد الغني تشكيل حكومة جديدة ومساع لتحقيق مصالحة مع الدول العربية

صنعاء: من حمود منصر
القاهرة: «الشرق الأوسط»

أصدر الرئيس اليمني علي عبد الله صالح قراراً جمهورياً برقم ٦ امس قضى بتكليف عبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة «سابقاً» والامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي اليمني بتشكيل الحكومة الجديدة في اعقاب استقالة حكومة الدكتور محمد سعيد العطار مساء اول من امس اثر اعادة انتخاب صالح رئيسا لليمن لفترة رئاسية جديدة مدتها 5 سنوات.

وقد جاء تكليف عبد العزيز عبد الغني بتشكيل الحكومة مؤكداً التكهنات التي اطلقها الشارع اليمني بعد ان عين مساء اول من امس اللواء الركن عبد ربه هادي منصور نائباً لرئيس الجمهورية.

وسيرأس عبد الغني حكومة تحالف ثنائي مكونة من «المؤتمر الشعبي، وتجمع الاصلاح» لأول مرة بعد ان خرج الحزب الاشتراكي من الائتلاف الثلاثي معهما.

من جهة ثانية قالت مصادر سياسية عربية في القاهرة ان الرئيس اليمني سيقوم بجولة عربية خلال الشهر الحالي، تبدأ بالعاصمة المصرية، لمحاولة اعادة ترتيب اوضاع العلاقات اليمنية - العربية، وطي صفحات الخلاف التي بدأت منذ تأييد صنعاء لبغداد اثناء ازمة غزو العراق للكويت في عام 1990، في الوقت الذي عبرت فيه قيادات من الحزب الاشتراكي في الخارج عن معارضتها لتاسيس جبهة معارضة جنوبية في الخارج، وقالت ان ذلك تكريس للقرارات الخاطئة.

واشارت المصادر الى ان جولة الرئيس اليمني تستهدف بلورة نتائج ما يجري حالياً من «حوارات سرية» مع عدد من القوى الاقليمية، لتحقيق حالة من الانفراج، على النحو الذي عبر عنه اول من امس - في المؤتمر الصحافي الذي عقده بعد انتخابه رئيساً دستورياً لليمن - بقوله «هدفنا هو التخلص من مؤثرات الماضي».

وكان الرئيس اليمني قد اكد - بوجه عام - ان بلاده «لها اتصالات مع جميع الدول الشقيقة»، وانها «ستبذل جهوداً لتنقية الاجواء، وازالة الشوائب وما علق بالاذهان». ولكنه نفى ان يكون قد طلب من سلطنة عمان في زيارته الاخيرة - مطلع الشهر الماضي - التوسط لتحسين العلاقات مع دول المنطقة، وقال «لم نطلب الوساطة، ولم يعرض علينا احد الوساطة، ولم يكن هذا الموضوع موضع بحث على الاطلاق».

وافادت مصادر مطلعة ان «مبعوثاً اميركياً يزور بعض دول المنطقة حالياً»، ولكن هذا المبعوث لم يصل الى صنعاء بعد. ولم تتطرق المصادر الى مضمون مهمته بالتفصيل، او الى الاقتراحات التي يطرحها

لتحقيق هدف جولته. ولكن الرئيس اليمني نفي وجود اي ضغط اميركي على بلاده في هذا الشان.

وجدير بالذكر ان الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر - رئيس مجلس النواب ورئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح - صرح بان تحقيق المصالحة اليمنية - العربية سيكون من ضمن اولويات مهام الحكومة الجديدة، على اعتبار ان الاستقرار في اليمن يعتبر من نتائج محصلة حالة الاستقرار العام في المنطقة.

وعلمت «الشرق الاوسط» ان تشكيل الحكومة الجديدة، المقرر اعلانه خلال ايام، ستعقبه حركة تغيير في البعثات الدبلوماسية اليمنية. وتوقعت المصادر ان يتولى عبد الله الاشطل - المندوب الدائم لليمن لدى الامم المتحدة حاليا - منصب وزير الخارجية.

ولاحظت دوائر سياسية يمنية ان تصريحات الرئيس صالح والشيخ الأحمر بشان تحسين علاقات اليمن مع الدول العربية - وخاصة في منطقة الجزيرة والخليج - لم تتضمن كيفية تحقيق ذلك، او الاليات التي قد تسهم في انجاز هذه المهمة، خاصة ان قنوات الاتصال مقطوعة بسبب توتر العلاقات منذ ٤ سنوات، وتفاقمت بشكل متزايد اثناء فترة الحرب الأخيرة.

وعلى صعيد المعارضة اليمنية في الخارج اصدر ٦ من قادة الحزب الاشتراكي الموجودين في الخارج بيانا اكدوا فيه رفضهم المشاركة في تشكيل «الجبهة الوطنية للمعارضة» التي اعلن عن تاسيسها في لندن يوم الجمعة الماضي، واعلنوا تاييدهم لتوجهات قيادة الحزب الجديدة في الداخل لـ«التمسك بالديمقراطية والمصالحة الوطنية، التي من شانها ان تغلق ملف صراعات الماضي، وتضع اليمن على عتبة مرحلة جديدة من الانسجام الوطني والتفاعل الاجتماعي».

وقد وقع على البيان كل من الدكتور ياسين سعيد نعمان - رئيس هيئة السكرتارية السابق للحزب الاشتراكي - والعميد الركن هيثم قاسم طاهر - وزير الدفاع الجنوبي السابق - ومحمد سعيد عبد الله محسن - وزير الاسكان السابق - والدكتور عبد العزيز الدالي، وجميعهم اعضاء في المكتب السياسي، وصالح عبد الله مثنى ومحمد عبده نعمان - السفير اليمني في دمشق (الموقوف حاليا). ونفوا مشاركتهم «في اي تحضير لعمل من هذا النوع، ولا في نتائجه او ما اسفر عنه، او ما سيسفر عنه من نشاطات، لانه ضد قناعاتنا والتزامنا بقرارات لقاء القيادات الحزبية الذي انعقد في دمشق خلال شهر اغسطس (اب) الماضي».

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام
القاهرة

التاريخ : ٤ أكتوبر ١٩٩٤

سياسة خارجية

نحو يمن سعيد حقا

بأداء الرئيس اليمنى على عبد الله صالح اليمين الدستورية لفترة رئاسة جديدة مدتها ٥ سنوات تطوى صفحة الحرب وتفتح صفحة جديدة فى تاريخ اليمن.

ولكى نستشف ما تضمره الايام القادمة لليمن الذى نتمنى ان يكون سعيدا حقا علينا ان نقرا سريعا احداث الاسبوع المنصرم دون ان ننسى ان رماد الحرب لم يخمد بعد تماما.

الرئيس صالح يشعر الآن انه اكثر قدرة على حرية الحركة بعد ان منحته التعديلات الدستورية وموافقة البرلمان على اعادة انتخابه بتزكية مسبقة مزايا جديدة حيث سيحكم كرئيس للجمهورية وليس عبر مجلس رئاسة وليمن واحد لا ينازعه شريك مشاكس مثل على سالم البيض الذى اختار حتى الآن اللجوء لعمان واعتزال العمل السياسى.

ولا يخشى صالح خصوما او مناوئين اخرين من الحزب الاشتراكى بعد ان تم تدجينه داخليا بينما عناصره فى الخارج مشتتة تحاول عبثا ان تفعل شيئا . وحتى الجبهة الوطنية المعارضة (موج) التى تشكلت مؤخرا فى لندن قابلها قادة الاشتراكى الموجودون الآن بصنعاء بالانتقاد الحاد، كما أعلن الرئيس صالح ان الحكومة اليمنية لا تعترف بهذه المعارضة لأن الديمقراطية متوافرة بالداخل لكل من يريد ان يعارض ، وسخر منها وقال انها ستكون فى مزبلة التاريخ!. ومن ناحية اخرى فإن التعديلات الدستورية تمت بموافقة الاشتراكيين الحاليين بصنعاء الذين اختاروا العمل كمعارضة مستقلة وبالتالى لن يدخلوا الحكومة الجديدة التى ستقتصر على تحالف المؤتمر الشعبى وحزب الاصلاح.

لقد رتب صالح الوضع الداخلى لاستعادة قبضته على مجريات الحياة السياسية ، ثم اتجه الى اهل المنطقة يخطب ودهم عبر اتصالات شخصية مباشرة ورسائل عديدة ، وأعلن فى مؤتمره الصحفى بعد ادائه اليمين الدستورية انه حان الوقت لترميم العلاقات اليمنية الخليجية وطالب وسائل الاعلام اليمنية بالكف عن وصفه بالمهاترات التى لا تخدم هذه العلاقات.

ومن الآن فإن الرئيس صالح وحليفه الجديد حزب الاصلاح فى موضع اختبار قاس أشد وطأة من اية تجارب سياسية سابقة . فلقد تعهد صالح بالاصلاح واستعادة دور اليمن عربيا وخليجيا ، وقال ان الحكومة الجديدة امامها مهام جسيمة تتمثل فى اعادة البناء والاعمار وتجاوز آثار الحرب والقضاء على مظاهر الفساد والعمل بالاقتصاد الحر وفتح صفحة جديدة مع دول مجلس التعاون الخليجى. وقد كان العجز فى تنفيذ هذه التعهدات من الاسباب الرئيسية لحرب الاشقاء الدامية والمؤسفة ، فهل سينجح صالح وحليفه الجديد فى تحقيق هذه المطالب ، ام ستتحول التعهدات الى بالونات سرعان ما تنفجر مع ادنى مشكلة؟ هذا هو التحدى .. ولننتظر الايام القادمة لنرى ما سيحدث ...

عبد العاطى محمد

٠٤٠١٢٢

المؤسسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٤ / ١٠ / ١٩٩٤

العطاس : الهدف إبعاد الجنوبيين عن المواقع الحساسة

عبد الغني يشكل الحكومة وعبد ربه نائباً للرئيس اليمني

□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:
□ لندن - «الحياة»:

■ اتخذ الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح مساء اول من امس «قراراً خالف التوقعات السياسية قضى بتعيين اللواء الركن عبد ربه منصور هادي نائباً لرئيس الجمهورية. كما قرر تكليف الحكومة التي يراسها الدكتور محمد سعيد العطار بالوكالة الاستمرار في عملها الى حين تشكيل الحكومة الجديدة في غضون الأيام القليلة المقبلة» وعبدربه هادي منصور من محافظة ابين ومن انصار الرئيس السابق علي ناصر محمد وانتقل معه عام ١٩٨٦ الى صنعاء بعد احداث عدن. وكلف علي عبدالله صالح امس السيد عبدالعزيز عبدالغني تشكيل الحكومة الجديدة التي يتوقع اعلانها قريباً.

وقالت مصادر سياسية في صنعاء وعدن لـ «الحياة» تعليقاً على تعيين وزير الدفاع نائباً للرئيس انه: «قرار مفاجئ لم يتوقعه حتى القريبون من الرئيس الذين انتظروا تعيين السيد عبدالعزيز عبدالغني نائباً للرئيس. واضافت هذه المصادر: «اختيار الرئيس علي صالح اللواء ركن عبدربه منصور نائباً له استهدف تحقيق توازن سياسي في قمة السلطة بين الشمال والجنوب رغم محدودية صلاحيات نائب الرئيس». واشارت الى ان «ابعاد عبد ربه منصور عن حقيبة الدفاع استهدف اسناد الحقيبة الى احد القياديين في المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح. وربما كان الوزير الجديد العميد الركن عبدالله البيشري الذي كان رئيساً لهيئة الأركان العامة قبل ابعاده العام الماضي نتيجة خلاف مع وزير الدفاع السابق هيثم قاسم طاهر.

العطاس

وفي لندن تطرق السيد حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء في «جمهورية اليمن الديموقراطية» التي اعلنت في اثناء الحرب الاخيرة في اليمن الى وصف الرئيس علي عبدالله صالح عناصر الجبهة المعارضة التي اعلنت من العاصمة البريطانية بانهم «مجانين هايد بارك». وقال العطاس تعليقاً على هذا الوصف: «انه انسان لا يعي ما يقول وهو واقع بين مطرقة المصالحة الوطنية وسندان الحاكم بامره. ان تصريحاته هي تصريحات مهزوم يحاول ان يتقمص دور المنتصر».

وعن تعيين وزير الدفاع اللواء عبدربه منصور هادي نائباً لرئيس الجمهورية قال: «عندما كان عبدربه منصور وزيراً للدفاع، تبين ان تعيينه مجرد لعبة موقتة فعلي صالح لا يستطيع ان يسمح لجنوبي باحتلال هذا المنصب. وقد استخدم عبدربه منصور لفترة محددة ثم رمي جانباً وما تعيينه نائباً للرئيس سوى لازاحته من منصب وزير الدفاع تطبيقاً للمثل الانكليزي القائل: ادفعه الى أعلى كي تدفعه الى خارج».

في النهاية ان الهدف من تعيين عبد ربه منصور نائباً للرئيس، استناداً الى التعديلات الدستورية الاخيرة التي تنزع من نائب الرئيس اي صلاحيات، هو ازاحة اي جنوبي من اي موقع مسؤول، فلا يكون في المواقع الحساسة شخص من خارج الدائرة القبلية - الطائفية الضيقة التي يحكم بواسطتها علي صالح اليمن».

بيان لستة قياديين

من ناحية اخرى تسلمت «الحياة» في عدن امس نسخة من بيان صدر مساء اول من أمس عن ستة من القياديين السابقين في الحزب الاشتراكي موجودين خارج البلاد منذ هزيمة الحزب في السابع من تموز (يوليو) الماضي إثر دخول القوات الشمالية عدن.

ودان البيان الذي وجهه السادة الدكتور ياسين سعيد نعمان وهيثم قاسم طاهر ومحمد سعيد عبدالله (محسن) والدكتور عبدالعزيز الدالي وصالح عبدالله مثنى والسفير اليمني في سورية محمد عبده شطفة «مشاركة بعض قياديي الحزب الآخرين في الخارج في لقاء لندن السبت الماضي والذي أعلن فيه عن قيام الجبهة الوطنية للمعارضة (موج)».

وقال البيان الذي وجه الى قيادة الحزب في الداخل برئاسة السيد علي صالح عباد (مقبل): «تابعنا عبر وسائل الاعلام المختلفة الاجتماع الذي عقدته في لندن بعض القيادات والشخصيات السياسية والتي كان من بينها بعض قياديي الحزب الاشتراكي اليمني اعضاء في المكتب السياسي سابقاً، والذي وصفتهم اجهزة الاعلام بممثلين عن الحزب الاشتراكي، كما قرانا نص البيان الصادر عن هذا الاجتماع والذي انفردت جريدة «الحياة» اللندنية بنشره كاملاً السبت الماضي». وتابع البيان: «ونود نحن الموقعين على البيان من قياديي الحزب سابقاً الاشارة الى اننا لم نشارك في اي تحضير لعمل من هذا النوع ولا في نتائجه ولا ما اسفر عنه لانه ضد قناعاتنا والتزامنا لقرارات لقاء القيادات الحزبية المنعقد في دمشق خلال اب (اغسطس) الماضي والذي جاء متفقاً مع البيان الذي أصدرته لجنة التنسيق الحزبية في الداخل بشان رفض الحزب المشاركة في اي عمل سياسي معارض من الخارج وتاكيده صيانة خيار الديموقراطية والسعي المثابر مع كل القوى السياسية الى تحقيق الوحدة في الحياة السياسية داخل الوطن».

شرعية الحزب

واضاف البيان: «وفي الوقت الذي نعلن فيه ذلك فان موقفنا لا يرتب اي اثار خارج ما يستهدفه إعلان هذا الموقف الذي يقوم على اساس التزام شرعية قيادة الحزب المنتخبة من قبل اللجنة المركزية في دورتها الاستثنائية المنعقدة أوائل ايلول (سبتمبر) الماضي في صنعاء».

باعتبارها القيادة التي تمتلك وحدها حق تمثيل الحزب في اي عمل او نشاط او تحالف وحق التحدث باسمه في كل القضايا والانشطة وكذلك التزام القرارات التي اجمع عليها والتي اكدت العمل السياسي داخل الوطن وعدم السماح لاي شخص ان يتحدث باسم الحزب ما لم يكن مكلفاً من قبل القيادة في الداخل وعدم الانخراط في اي عمل يتعارض مع الخط الاستراتيجي للحزب في ما يتعلق بالعمل الوطني او يعيده الى تكريس القرارات الخاطئة التي افرزتها كارثة الحرب (اشارة الى قرار الانفصال الذي اعلنه السيد علي سالم البيض الامين العام السابق للحزب الاشتراكي)». وتابع البيان انه: «بهذا الصدد فاننا نرى ان التوجهات التي عبرت عنها قيادة الحزب الجديدة برئاسة السيد علي صالح عباد (مقبل) في التمسك بالديموقراطية والمصالحة الوطنية، من شانها ان تغلق ملف صراعات الماضي لتضع البلد على عتبة مرحلة جديدة من الانسجام الوطني والتفاعل الاجتماعي وتحقيق الاصلاح الشامل على قاعدة وثيقة «العهد والاتفاق» التي وقعت في عمان في شباط (فبراير) الماضي ومعالجة الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية للحرب وتشكل نقاط لقاء مع القوى الوطنية السياسية والاجتماعية اليمنية، كما ان تسريع اعادة الديموقراطية في الحياة السياسية في الوطن والتخلي عن استثمار نتائج الحرب من قبل بعض القوى السياسية سيكون كفيلاً تصحيح مسار العمل الوطني الذي يجعل الوطن يتسع للجميع ويجعل من اليمن مثالاً في استقرار المنطقة وركيزة من ركائز التفاهم الاخوي بين شعوبها وبما يحقق مصالحها مشتركة».

هجمات مضادة

□ تنهمر علينا طلقات المغرضين أصحاب النوايا السيئة ضد مصر ، فلا نملك أن نرد عليهم متعللين بأن حرية الرأى والديمقراطية تبيح للمراسل الأجنبى والمعلق وكاتب التحليلات السياسية أن ينتهكنا فى مقالاته ويستبيح حكومتنا ونظامنا وثقافتنا للسخرية .

.. ونحن هنا تطبيقا للديمقراطية التى نعيش أزهى عصورها . ننقل الآراء والانتقادات التى توجه ضد مصر والعالم العربى والاسلامى .. ولكننا نحتفظ لأنفسنا بالحق فى التعليق عليها وتفنيدها .. ومن يغضب عليه أن يفهم الديمقراطية أولا .

فرض رقابة على صحف اليمن..!!

مشكلة الأمة العربية: فى غياب الحرية والديمقراطية

وزارة الاعلام اليمنية ، اصدرت قرارا بمراقبة كافة الصحف التى تصدر فى اليمن .. القرار صدر فى نفس اليوم الذى انتخب فيه الرئيس على عبدالله صالح رئيسا للجمهورية ..!

المساء

يختزل بعض المفكرين الغربيين والشرقيين مشاكل الأمة العربية فى غياب الحرية والديمقراطية وهو اختزال - وتوصيف - صائب تماما فالمأزق الحالى الذى يواجه الانسان العربى سببه الرئيسى غياب الحرية وانتفاء الديمقراطية والاستهزاء بحقوقه البديهية ومنها حريته فى معرفة ما يجرى حوله .

وما يحزن بخصوص اليمن بالذات انه كان قد بدأ طريقا قطع فيه شوطا لا بأس به على طريق الديمقراطية . وهو ما أثلج صدر كل عربى وقتها . كان ذلك قبل الأزمة الحادة التى شهدها شماله وجنوبه بوقت قصير . اما القرار الحالى فهو يعد انتكاسة حقيقية لحقوق الانسان اليمنى وانحسارا لمناخ صحى لو كان قد استمر لعاد بفائدة فعلية على شعب اليمن .

لقد اكد الرئيس مبارك امس الأول بمناسبة احتفالات اكتوبر حرية الصحافة فى مصر . ولم تكن المرة الأولى التى يعلن فيها التزامه بذلك ، مشيرا إلى حرية كل كاتب وحقه فى ان يكتب ويبدى وجهة نظره كيفما يشاء ، لا رقابة عليه ولا توجيه له من احد .. فليت الدول العربية جميعها - وليس اليمن الوحدة - ينتظرون الى التجربة المصرية والى كلمات مبارك .

المصدر : الأهـــرام القاهرية

التاريخ : ٤ / ابريل / ١٩٩٤

نائب الرئيس اليمني يؤدي اليمين الدستورية

صنعاء - أ.ش.ا - ادى اللواء عبد ربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية اليمنية الجديد اليمين الدستورية امس امام الرئيس على عبد الله صالح.

وكان الرئيس على عبد الله صالح قد اصدر امس قرارا بتعيين اللواء الركن عبد ربه منصور هادي نائبا لرئيس الجمهورية.

مسؤول أميركي لـ«الحياة»:

اليمن يحتاج «في صورة عاجلة» الى استئناف اصلاحاته الاقتصادية

□ واشنطن - من بتسي لاون المعلوف:

■ ابلغ مسؤول اميركي «الحياة» ان اليمن يحتاج الى ان يستأنف برنامج اصلاحاته الاقتصادية «في صورة عاجلة» لمعالجة بعض النواقص الخطيرة في اقتصاده التي أهملت في اثناء المعارك التي شهدها هذا البلد السنة الجارية. وقال ان الولايات المتحدة تعتقد ان على اليمن ان يتوجه الى صندوق النقد الدولي لتثبيت برنامج يدعم اجراء اصلاحات بنيوية وان يعمل مع مؤسسات مقرضة دولية اخرى، بالاضافة الى اتخاذ خطوات في اتجاه التخصيص. وشدد على ان عملية الاصلاح الاقتصادي تشكل «احد العناصر الاساسية التي نتطلع الى ان يستأنفها الرئيس علي عبدالله صالح».

من جهة اخرى، قالت مصادر البنك الدولي لـ«الحياة» ان البنك والحكومة اليمنية سيواصلان الاسبوع الجاري في مدريد محادثاتهما المتعلقة بسبل مساعدة اليمن على التعامل مع وضعه الاقتصادي الاستثنائي الحالي وحاجة البلاد الى استئناف برنامج الاصلاحات الاقتصادية.

ومن المتوقع ان تتناول المحادثات النظر في اقتراح للبنك باطلاق اموال من محفظة القروض الحالية لليمن لدى البنك الدولي على طريق اعادة هيكلة القروض في مجالات متنوعة مثل توليد الطاقة والتعليم والزراعة والمياه. وثمة اهتمام خاص باستخدام جزء من اعتمادات قيمتها ٣٥٠ مليون دولار لم تُدفع بعد من «مؤسسة التنمية الدولية»، وهي قسم تابع للبنك يقدم قروضاً بتسهيلات.

وتشير التقديرات الى ان البنك الدولي قد يعجل بهذه الطريقة في دفع مبالغ تراوح بين ٣٠ مليون دولار و٣٥ مليوناً. ويمكن ان تؤدي اعادة هيكلة القروض الى زيادة هذا المبلغ بنحو ٢٠ مليون دولار اذا حددت الحكومة اليمنية حاجات اضافية يوافق البنك الدولي على تلبيتها.

وسيكون اتباع هذا الطريق اسرع من تقديم طلب للحصول على مساعدة لمشاريع جديدة الذي يستدعي حتماً الانتظار لمدة طويلة لتقويم المشاريع واقرارها.

كذلك يتوقع ان يركز لقاء مدريد على ضرورة اعادة اطلاق عملية الاصلاح الاقتصادي التي كانت توقفت العام الماضي، ولم تقدم الحكومة اليمنية بعد برنامج اصلاح الى البنك الدولي. ويحض البنك اليمن على تبني برنامج شامل يتجاوب مع الحاجة لضمان استقرار الاقتصاد ويستهدف الاصلاحات البنيوية.

ووصف المسؤول الاميركي ومصادر البنك الدولي العام الماضي بأنه «عام ضائع» بالنسبة الى الاقتصاد اليمني بسبب تعطيل عملية الاصلاح الاقتصادي. كما ان ذلك قد يفاقم المصاعب في وجه تنفيذ اصلاحات جديدة. ويتعرض اليمن لضغوط لتبني برنامج جديد بالثقة يمكن ان يحظى بدعم صندوق النقد الدولي ويستطيع البنك الدولي ان يقنع الدول المانحة بقبوله. وذكر احد المصادر ان وجود استقرار سياسي وثقة يكتسب اهمية خاصة لأن هذا سيساعد اليمن ايضاً على اجتذاب رساميل وتحويلات خاصة.

ووصفت مصادر في واشنطن الوضع الاقتصادي لليمن بأنه صعب على رغم «اخبار جيدة» تشير، حسب اعتقاد المسؤول الاميركي، الى ان «الحرب الحقت بالبنية التحتية في ما يتعلق بالمصالح الاقتصادية الحيوية في البلاد اضراراً اقل مما كان متوقعاً». وقالت انه نتيجة لذلك فان متطلبات اعادة الاعمار ضئيلة نسبياً. كما ان عدم حدوث تعطيل كبير في صادرات النفط يشكل عاملاً مساعداً بالنسبة الى آفاق الوضع الاقتصادي في اليمن.

لكن البلاد، حسب البنك الدولي، لم تشهد عملياً اي نمو حقيقي في اقتصادها خلال الاعوام الثلاثة الماضية. وتعتبر البطالة التي تزيد على ٢٥ في المئة اعلى معدل لها في المنطقة. وتعاني الحكومة عجزاً مالياً ضخماً وعجزاً كبيراً في الحساب الجاري. كما ان الانحراف الذي حدث عن معدل الصرف الرسمي يثير قلقاً.

وقال المسؤول الاميركي ان «اليمن كان يواجه تحديات اقتصادية خطيرة قبل تفجر القتال (...) وكان هناك اهتمام ضئيل جداً بالاستمرار في عملية الاصلاح الاقتصادي. لقد خسروا بالاساس عاماً. وهذا مؤسف للغاية. وهناك الكثير يجب ان يقوموا به».

بعد الحرب: شروط الانخراط اليمني في سياق الحداثة

■ ماذا يمكن قوله هذه الايام عن ذلك الحدث الذي شهدته صنعاء في ٢٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٢ الذي احتفل قبل ايام بذكراه؟ لقد طرح السؤال نفسه في اوساط المثقفين والسياسيين من قبل، وهو يطرح نفسه هذه الايام من جديد، وربما بنبرة اعلى، من زاوية اننا في عصر الديموقراطية الليبرالية التي اخذت تبسط ظلالها على العالم اجمع، وانه من الضروري والمنطقي إلقاء نظرة مراجعة نقدية فاحصة على انظمة الحكم السابقة في العالمين الثاني والثالث، وخاصة ما يتعلق بموقفها من حقوق الانسان الاساسية والطبيعية.

ليس هناك اختلاف في اوساط المثقفين والسياسيين داخل اليمن وخارجها على ان انظمة الحكم التقليدية ومنها النظام الامامي في شمال اليمن، وانظمة الحكم الاجنبي ومنها النظام الاستعماري في جنوب اليمن، انظمة لا تتعارض فقط مع حقوق الانسان الاساسية والطبيعية وانما ايضا مع حق الشعوب في تقرير مصائرها بنفسها، وفي حكم نفسها بنفسها، باعتبارها صاحبة السيادة والقرار في اختيار طبيعة السلطة التي تريدها. ومن هذه الزاوية فإن هناك اجماعا على مستوى النخب الثقافية والسياسية في اليمن وخارجها على ان إزاحة الحكم الامامي - الكهنوتي - الاستبدادي في شمال اليمن والحكم الاجنبي - الاستعماري - الاحتلالي لجنوب اليمن كانا خطوتين تاريخيتين مهمتين على طريق استعادة حقوق الانسان وحقوق الشعوب.

ما لا يحظى بالاجماع بين هذه الاوساط داخل اليمن وخارجها هو الآتي: هل ذلك الحدث الذي ازاح حكم بيت حميد الدين الامامي - الكهنوتي في ٢٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٢ ثورة شعبية داخلية حقا، ام ثورة صدرتها مصر الناصرية وحاولت حمايتها بجيش بلغ تعداده ٨٠ الفا دون ان تتمكن من ذلك، مما اضطرها الى تسليم الامر الى الارستقراطية الدينية والقبلية الجديدة في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧، بعد ثورة مضادة داخلية وخارجية استعرت في وجهها وفي وجه الحكام الجدد الذين قادوا هذا الحدث؟ وهل في ضوء هذه الحرب الاهلية التي انقسم فيها النظام العربي والاقليمي والدولي ما بين مؤيد لهذا الجانب او ذاك، يصح تسمية هذا الحدث ثورةً بالمعنى المعروف للثورات التي تشترط نضوج مقوماتها الداخلية اولا وقبل كل شيء، ام ان الاقرب الى المعقول والمقبول تسميته انقلاباً من اعلى قامت به احدى اهم مؤسسات الحكم، وهي الجيش، او حتى اطلاق وصف الحركة عليه بما يعنيه ذلك من حصوله على تجاوب شعبي لم يكن حاسما؟

ولا يحظى بالاجماع ايضا وصف ذلك الحدث الذي انطلقت شرارته من ردفان بجنوب اليمن في ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٣ والذي ادى في نهاية المطاف الى اجلاء الاستعمار البريطاني منه في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧. فبينما يصفه البعض بانه ثورة وطنية شعبية مسلحة اصيلة لها جذور في التمردات القبلية السابقة داخل الجنوب ذاته، فضلاً عن انه تتويج لنضال الحركة الوطنية عموما، حتى ان كانت ثورة ٢٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٢ قد مثلت الخلفية له كما كان جيش عبدالناصر في اليمن السند له ايضاً، فإن البعض الآخر يعتبره مجرد حلقة او مرحلة ثانية لثورة يمنية واحدة موحدة كانت بدايتها ثورة ٢٦ ايلول (سبتمبر) التي تعود جذورها الى الانتفاضات والانقلابات والتمردات السابقة، وعلى راسها «انقلاب» او «ثورة» ١٩٤٨ التي قادها «الاحرار اليمنيون».

على العكس من ذلك يرى البعض الآخر ان ما يُسمى ثورة ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٣ لا تعدو ان تكون حركة تمرد قبلية حولها المصريون وحكام صنعاء «الى» اعمال قتل طاولت حتى المدنيين في عدن قبل ان يكتشفوا ان «الجبهة القومية» المشعلة لها، والتابعة لـ «حركة القوميين العرب» اخذت تتجه - في الظاهر - يساراً، لتضع يدها في يد قوى الاحتلال التي اثرت تسليمها الحكم في عدن - باسم الاستقلال - حتى لا يصل المد الناصري الى عدن.

ليس المجال متسعاً لمناقشة كل ه الاطروحات في هذا الحيز سيق، لا سيما واننا ربما توقفنا ها في بعض ما كتبناه في غير المكان.

يكفي هنا ان نقول ان اصالة وشرعية وتاريخية حدثي ٢٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٢ و ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٣ اللذين نحتفل هذه الايام بدخول اولهما العام الـ ٣٣، ودخول ثانيهما العام الـ ٣٢، تتجلى في واقع انهما - كل بطريقته وبالدعم المتبادل بينهما وبالدعم المصري القوي - اخرجا اليمن من كهوف القرون الوسطى المظلمة ومن قبضة الاستعمار القديم المتحكمة، ودفعا بها الى المعترك القومي العام، والى قلب التفاعلات الدولية المحتدمة. ويكفي القول انه اذا كانت المقومات الداخلية لثورة ناجحة لم تكن متوافرة بالكامل لحدث ٢٦ ايلول (سبتمبر)، وذلك لا يقلل من اصالته ومشروعيته واهميته التاريخية كثورة سياسية - ايا كانت الشوائب والاخطاء وكل السلبيات التي رافقته واثرت على مساره - كما يكفي القول ان الدعم الناصري السخي ايضا لحدث ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٣ والاسناد الاخوي له من الثورة الام في صنعاء لا يقلل من قيمته التاريخية، ومكانته المتميزة، وخصوصيته الاصيلة، كثورة وطنية - اجتماعية - سياسية - شعبية مسلحة - ايا كانت الاخطاء والخطايا والتطرفات والتذبذبات التي رافقت مسارها واثرت على مصيرها.

على ان السؤال الاهم الذي يطرح على النخب الثقافية والسياسية اليمنية وغير اليمنية هو: ليكن ما حدث في اليمن ثورة او انقلابا او حركة، وليكن ثورة واحدة، او ثورتين. المهم طابع النظام السياسي الذي حكم في شمال اليمن وجنوبه، ومدى الحقوق السياسية والاجتماعية التي وفرها للانسان والشعب، وعوضهما بها عن قرون التخلف والظلم والقهر الداخلي والخارجي؟

محمد علي الشهاري *

اولا وقبل كل شيء هل حل محل الحكم المتخلف في الشمال حكم جديد متحضر يقوم على حق الشعب الطبيعي في الحكم؟ وهل مارس الشعب بالفعل هذا الحق؟ ام ان السلطة انتقلت من يد «سادة» الحكم القدامى المستهلكين الى يد «سادة» جدد اكثر قوة، وامنع جانبا، وامتن خلفية؟ وانتقلت من ثم من يد الثيوقراطية الى يد البيروقراطية العسكرية، فالارستقراطية الدينية والعسكرية، المسنودة بالمؤسسة القبلية؟ واذا كان الامر كذلك، فما الفرق الجوهري بين هذا النمط من الحكم ذي الطابع الشمولي في الاساس حتى لو جرت في ظله انتخابات تحرم معها التعددية الحزبية والسياسية والفكرية والصحافية، وبين الحكم الاستبدادي الذي قامت الثورة ضده؟!

والسؤال نفسه يطرح بالنسبة للجنوب. فاذا كانت الثورة قد حررت «الوطن» من هيمنة الاجنبي فهل حررت «الشعب» ذاته من الهيمنة الداخلية؟ هل اقامت حكما وطنيا ديموقراطيا تمثيليا، ام اقامت حكما حزبيا شموليا لا مكان معه لـ «الاخر» حتى لو اجريت انتخابات محلية او عامة؟!

واذا كان الجواب واحدا وموضع تسليم حتى عند حكام صنعاء وعدن، وهو ان الحكم هنا وهناك اتسم بالشمولية، وساء في ظل اليسار او اليمين او الوسط او باسم الثورية او الوطنية او القومية، فإن السؤال المتبقي الذي تطرحه اوساط المثقفين والسياسيين اليمنيين وغير اليمنيين هو: اذا كانت الثورة في الشمال والجنوب لم تسفر سوى عن قيام حكم شمولي هنا وهناك، مارس الى جانب حرمان الشعب في ظل من الشطرين حقوقه الانسانية والطبيعية - لعبة الحرب الدورية باسم تحقيق الوحدة اليمنية. واذا كان النظامان قد وجدا في معادلة «الوحدة والديموقراطية» المخرج التاريخي من هذا الوضع والمدخل الطبيعي الى حياة العصر، اذن لم العودة الى العنف الى حد شن الحرب باسم «الحفاظ على الوحدة» واعلان الانفصال باسم رفض «الضم والالحاق»؟!

والجواب يمكن التفتيش عنه في طبيعة المرحلة الانتقالية التي تمر بها اليمن، حيث تتجابه وتتفاعل وتتصارع في قلب المجتمع عوامل الشد والجذب بين القديم والجديد، بين ميول التوحد وميول التجزؤ، بين الاتجاهات الشمولية والاتجاهات الديموقراطية، بين قوى المجتمع التقليدي الابوي الموروث وقوى المجتمع المدني الحديث الاخذ في التكون.

وفي مجتمع كهذا تغيب القاطرة المجتمعية او الرافعة التاريخية التي تنقل الوطن والشعب من حالة التجزؤ الى حالة التوحد ومن اطر العلاقات القروسطية الضيقة، الطائفية - القبلية - الاقليمية - القروية - الاسرية - الابوية الى الاطار الوطني الاوسع: اطار الانتماء الوطني الواحد القائم على المواطنة المتساوية، ومن شرنقة المجتمع التقليدي الى رحابة المجتمع المدني، ومن الحكم الثيوقراطي والتيوقراطي والشمولي الى الحكم الوطني الديموقراطي، ومن الدولة التقليدية القديمة القائمة على المركزية الى الدولة المدنية الحديثة القائمة على اللامركزية.

اقول في مجتمع كهذا تغيب معه مثل هذه القاطرة لم يكن مستبعدا ان يحدث ما حدث في اليمن بعد اعلان وحدتها «الفوقية» والاندماجية في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ من تأزمات وصراعات بين مجمل العوامل الآنفة الذكر وغيرها من العوامل الداخلية والخارجية والتي لم تكن الحرب الاهلية التي اشتعلت فيها ما بين ٤ ايار (مايو) و٧ تموز (يوليو) ١٩٩٤، وما رافقها من اعلان انفصال الجنوب عن الشمال خلالها، والذي انتهى مع انتهاء الحرب لم تكن سوى الذروة الدرامية لعملية التفاعل والتصارع بين مجمل هذه العوامل!

الا يعني ذلك ان الوحدة والديموقراطية في اليمن تواجهان مازقا تاريخيا لا خروج منه إلا بعد تكون الطبقة الوسطى؟ ومما يزيد من حراجة السؤال ودقته وخطورته ان المرحلة التاريخية التي يمر بها العالم في تطوره الراسمالي والتكنولوجي والعلمي جعلت من العالم الثالث مجرد اطراف تابعة ودائرة في فلك مراكز الراسمال العالمي التي - لا سيما بعد افول نجم العالم الثاني وسقوط القطبية الثنائية - ليس من صالحها تشجيع عملية النمو في هذين العالمين بحيث تنشأ فيهما طبقة وسطى قوية ومنافسة!

واليمن التي تنتمي الى العالم الرابع الاكثر تخلفا اكثر من انتمائها الى العالم الثالث المتخلف، غير مؤهلة - مهما شجعت الدولة والبنوك الدولية ومراكز الراسمال العالمي الاقتصاد الحر وقوانين السوق فيها - لان تكون فيها مثل هذه الطبقة الوسطى الصناعية والتجارية والمالية الناهضة والفتية، حتى تقود عملية التطور، وتخرج، وبالتالي، يخرج اليمن من هذا المازق التاريخي الذي تواجهه قضية الوحدة والديموقراطية فيه!

ولكن القول بذلك لا يعني اننا امام طريق مسدود. فحركة التطور التاريخي ولا سيما في عصرنا الراهن الذي يلعب فيه العلم والثقافة والتكنولوجيا ادوارا غير معهودة من قبل، حركة التطور هذه يمكن ان تعوض الضعف البنيوي للطبقة الوسطى بشرائح عدة من القوى الاجتماعية والسياسية الاخرى من المثقفين والتكنوقراط والحرفيين والعمال والفلاحين بحيث تتكون من هذه القوى مجتمعة مثل هذه القاطرة او الرافعة التاريخية التي تقود حركة المجتمع اليمني في طريق الوحدة والديموقراطية والتحديث والتقدم.

حقا ان الديموقراطية هي وليدة المجتمع المدني غير ان من صالح كل القوى الآنفة الذكر إشاعة الديموقراطية تحقيقا لمصالحها وطموحاتها من جهة، وتحقيقا لمصالح الوطن والشعب من جهة اخرى، وعلى راس هذه المصالح والمطامح الخاصة توفير وانضاج مقومات الاندماج الوطني والانسجام الاجتماعي، والمواطنة المتساوية والحقوق المتكافئة.

وذلك كله من شانه ان يوفر الارضية الصلبة التي تنهض عليها وحدة يمنية وطيدة وديموقراطية سياسية راسخة، ومن ثم دولة يمنية حديثة ذات ادارة لا مركزية، ومجتمع مدني جديد ذو مؤسسات فاعلة في حياة الدولة والشعب معاً.

فلتتقدم اذاً الكتلة المجتمعية التاريخية المنشودة من مختلف الاحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية والشخصيات الوطنية لقيادة اليمن على طريق الوحدة والديموقراطية والتحديث والنهضة والتقدم.

* كاتب يمني.

٤٠١٤٠

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٥ اكتوبر ١٩٩٤

حزب الاصلاح في اليمن يسعى الى حقائب اساسية

□ عدن -
من اقبال علي عبدالله:

■ يتوقع ان تنتهي مساء اليوم المشاورات لتشكيل الحكومة اليمنية الجديدة برئاسة السيد عبدالعزيز عبدالغني.

وقالت مصادر سياسية مطلعة في صنعاء امكن الاتصال بها امس من عدن ان «السيد عبدالغني بدأ مشاوراته المكثفة مع الحزبين الرئيسيين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح وعدد من الشخصيات السياسية والاقتصادية للخروج بقائمة نهائية باسماء الوزراء الجدد. وسيقدم القائمة الى رئيس الجمهورية الفريق علي عبدالله صالح للمصادقة عليها بقرار جمهوري وذلك اما اليوم واما غداً» واضافت هذه المصادر ان «حزب المؤتمر الذي يرأسه الرئيس علي صالح وصاحب الاغلبية في البرلمان متمسك بالحقائق الرئيسية كالدفاع والخارجية والاعلام والداخلية والمال فيما يطالب حزب الاصلاح الذي يرأسه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر ببعض هذه الحقائب وتوسيع مشاركته في الحكومة الجديدة».

وتابعت المصادر نفسها ان «السيد عبدالغني يبذل جهوداً كبيرة لتقريب وجهات النظر واختيار الوزراء على اساس ان الحكومة الجديدة ستكون حكومة بناء وتنمية اي يغلب على تكوينها الطابع الاقتصادي».

ويذكر ان «عبدالعزيز عبدالغني راس الحكومة في الشمال قبل قيام الوحدة في ٢٢ ايار (مايو) ٩٠ ويعتبر من الكفاءات الاقتصادية كما ان المرونة السياسية التي تتطلبها المرحلة المقبلة بخاصة بعد الحرب التي اضرت كثيراً بالاقتصاد».

من جانب آخر وصف مسؤول في المؤتمر الشعبي العام تعليق السيد حيدر ابوبكر العطاس في لندن على تعيين اللواء عبدربه منصور هادي نائباً لرئيس الجمهورية بانه «محاولة يائسة لخلق الفتنة داخل البلاد بين الجنوبيين والشماليين».

وكان العطاس الذي راس الحكومة بعد الوحدة قال اول من امس ان «الهدف من تعيين عبدربه منصور نائباً للرئيس هو ازاحة اي جنوبي من اي موقع مسؤول. فلا يكون في المواقع الحساسة شخص من خارج الدائرة القبلية - الطائفية الضيقة التي يحكم بواسطتها على مصالح اليمن».

واشار المصدر المسؤول في المؤتمر الشعبي في عدن الى ان «مثل هذا الادعاء لا يصدر الا من اشخاص ارتضوا لانفسهم الخيانة وممارسة النشاط المعادي لبلدهم من الخارج» وقال: «على المدعو العطاس ان يعلم

التتمة في الصفحة (٤)

جيداً ان حزب المؤتمر الذي يعتبر الحزب الرئيسي في السلطة غالبية قيادته العليا من ابناء الجنوب والحكومة التي فشل في ادارتها كانت الغالبية فيها

لابناء الجنوب وكذلك الحكومة الجديدة المتوقع اعلانها في اليومين المقبلين ستكون حقائبها لذوي الكفاءات والقدرات من ابناء اليمن وليس على اساس طائفي او ان هذا جنوبي والآخر شمالي».

حركة الأحداث

□ **اليمن:**

سباق ترتيب الأوضاع

انتخب مجلس النواب اليمنى على عبد الله صالح رئيسا للبلاد لمدة خمس سنوات قادمة، وهو الاجراء الاول الذى يتخذه المجلس بعد ان اقر التعديلات الدستورية، أوبالاحرى أقر «دستورا جديدا» لايتضمن من الدستور القديم الاحوالى ثلث مواده فقط. وتعود اهميـــة هذا الاجـراء الى انه يعكس التــوازنات السياسية الجديدة فى اليمن، التى نشات بفعل الحرب وهزيمة الحزب الاشتراكى وتحجيم دوره، والتى قابلها صعود حزب الاصلاح.

واللافت للنظر ان انتخاب الرئيس على صالح جاء صورة تزكية، اذ لم يرشح النواب احدا غيره، ويأتى الامر ان - اقرار التعديلات وانتخاب الرئيس - كجزء من اعادة ترتيب الاوضاع السياسية الداخلية بعد الحرب، فى نفس الوقت الذى شكلت فيــه عناصر جنوبية تعيش فى الخارج تنتمى الى الحزب الاشتراكى ورابطة ابناء اليمن والتجمع الوطنى ومستقلين، جبهة معارضة تعمل من الخارج، وتنطلق من ان ماجرى فى البلاد هو احتلال من قبل الشمال للجنوب، وان الجبهة ستعمل على تصحيح الاوضاع وفقا لما تضمنته وثيقة العهد والاتفاق، وسوف تنتهج فى ذلك كل السبل المشروعة بمافيها القوة المسلحة.

وبالرغم من ان قيادات الحزب الاشتراكى فى الداخل رفضت مسعى العمل من الخارج، واعتبرت ان قيادات الحزب الاشتراكى - سالم صالح وحيدر العطاس - اللذين شاركا فى تشكيل واعلان جبهة المعارضة، لايمثلان الحزب، فان المسالة تجسد الانقسام الذى تعرض له الحزب الاشتراكى، والذى دفع باحد قياداته البارزين، وهو جار الله عمر، الى تجميد نشاطه السياسى واعلان الاعتزال المؤقت، فيما يعبر عن صعوبة الاختيارات التى باتت تواجه الكثير من اعضاء الحزب وقياداته على السواء.

ويدل هذان التطوران، انتخاب الرئيس صالح من جانب واعلان قيام جبهة معارضة جنوبية من جانب اخر، على ان هناك مايشابه السباق السياسى بين اطراف الازمة اليمنية، حيث يسعى كل طرف الى اعادة ترتيب الاوضاع، وتاكيد مقولاته. وفى حين يثبت الرئيس صالح، ومن ورائه المؤتمر الشعبى العام وحزب الاصلاح، انتصارهم العسكرى والسياسى فى الداخل دون منازع حقيقى، فان قيادات الدولة الجنوبية التى لم تر النور فى الواقع يعملون على ان تظل مايسمونه بقضية الجنوب العادلة، حية فى الاطار اليمنى والاقليمى. وهو امر يكتنفه الكثير من الصعاب، لاسباب عدة ابرزها فقدان الاهتمام الدولى والاقليمى، وفارق الامكانيات، وايضا فقدان الاتصال بالداخل. وربما تبدو القيمة الحقيقية لتشكيل جبهة المعارضة الجنوبية انها يمكن ان تشكل عنصر ازعاج اعلامى ودعائى لنظام حكم الرئيس صالح، خاصة وان عبد الرحمن الجفرى، رئيس الرابطة واحد ابرز رموز الجبهة الجديدة، له باع طويل فى معارضة نظام الحكم الاشتراكى السابق فى الجنوب من الخارج، لمدة تقترب من ١٥ عاما كاملة.□

حسن ابو طالب

تكتم شديد ومشاورات مكثفة قبل إعلان الحكومة اليمنية

صالح والأحمر يقرران التعيينات وعلي محسن أو السياني للدفاع

لندن: من عبد الله حموده ولطفي شطارة
صنعاء: «الشرق الاوسط»

سادت في صنعاء صباح وظهر امس حالة من الغموض والتكتم الاعلامي بشأن الاسماء المرشحة لعضوية حكومة عبد العزيز عبد الغني الجديدة، استعداداً لاعلان تشكيلها في التاسعة مساء، وترددت انباء اشارت الى احتمال تعيين العقيد الركن علي محسن الاحمر، قائد الفرقة الاولى المدرعة وابن عم الرئيس اليمني، او العميد الركن عبد الملك السياني رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة اليمنية، وزيراً للدفاع.

وقالت مصادر سياسية مطلعة ان الرئيس علي عبد الله صالح يصر على ادخال وجوه جديدة وشابة في التشكيل الوزاري هذه المرة، وأشارت الى احتمال تعيين الدكتور عبد الكريم الارياني نائباً اول لرئيس الوزراء ووزيراً للنفط ولكنها لم تستبعد ان يظل فيصل بن شملان في منصب وزير النفط ويتولى الارياني منصباً وزارياً اخر، الى جانب كونه نائبا لرئيس الوزراء.

ولم تستبعد المصادر احتمال تاخير اعلان التشكيل الحكومي إلى اليوم، وقالت ان القرار النهائي سيتخذ مشاركة بين الرئيس اليمني والشيخ عبد الله بن حسين الاحمر، بصفتهما زعيمي حزبي الائتلاف الحاكم الجديد (المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح).

بينما قضى عبد العزيز عبد الغني، رئيس الحكومة المكلف، يوم امس في مشاورات مكثفة مع قيادات الحزبين، لوضع اللمسات النهائية على تشكيل الحكومة الجديدة.

وذكرت المصادر ان التشكيل الحكومي سيكون على اساس الثلثين للمؤتمر الشعبي والثلث لتجمع الاصلاح، حسب نسبة التمثيل النيابي لكل منهما في اطار الكتلة البرلمانية للتحالف.

وقالت ان المؤتمر سيتمسك بحقائب وزارية رئيسية مثل الخارجية والدفاع والاعلام والداخلية والمالية، في حين يطالب تجمع الاصلاح ببعض هذه الحقائب لتوسيع مشاركته في الحكومة الجديدة.

واشارت تكهنات الى ان الطابع الاقتصادي المتخصص سيغلب على تشكيل الحكومة حتى تكون مؤهلة لاعادة اعمار ما خلفته الحرب من دمار، ولكن كان هناك ما يشير الى وجود مصاعب امام اعادة تعيين عبد القادر باجمال، نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، في التشكيل الجديد، على الرغم من الكفاءات التي يتمتع بها، والولاء الذي ابداه للقيادة اليمنية اثناء الحرب، بسبب اعتراض بعض قيادات المؤتمر الشعبي عليه.

وعلى صعيد اخر علمت «الشرق الاوسط» ان اطقما عسكرية حاولت اقتحام منزلي سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة السابق ومحمد احمد سلمان عضو مجلس النواب في مدينة لودوس بمديرية يافع (في محافظة لحج الجنوبية)، وتفتيشهما بحجة البحث عن الاسلحة. ولكن المواطنين هناك منعوها، واتفقوا على ان يدخل مأمور المديرية الى المنزلين بدون سلاح كحل وسط.

المصدر : الأهـــرام
القاهرة

التاريخ : ٩ [illegible] ١٩٩٤

عبدالغني يعلن تشكيل حكومة اليمن الجديدة خلال ساعات

صنعاء ـ خاص للاهرام ـ يواصل السيد عبدالعزيز عبد الغني المكلف بتشكيل الحكومة اليمنة الجديدة مشاوراته بصنعاء من أجل الاعلان عن اعضاء الحكومة اليمينة الجديدة التي ينتظر ان تضم ٢٠ وزيرا وسيتم اعلان تشكيلها خلال الساعات القادمة وقال السفير احمد نعمان سفير اليمن بالقاهرة ان الحكومة الجديدة ستضم وزراء من مختلف المحافظات اليمنية ممثلين لحزبي المؤتمر العام والاصلاح بنسبة ثلثي الوزراء من الحزب الحاكم المؤتمر والثلث من حزب الاصلاح والذي من المنتظر ان يحتفظ اعضاؤه بوزارات العدل والاوقاف والصحة والكهرباء، واوضح سفير اليمن بالقاهرة ان الحزب الاشتراكي لن يشارك اعضاؤه في الحكومة اليمنية الجديدة وان الاتجاه العام هو توسيع قاعدة المشاركة من المحافظات لتاكيد وحدة اليمن وعودة حالة الهدوء والاستقرار للبلاد.

المشاورات حول معايير التجديد أخرت إعلان الحكومة اليمنية

اتجاه لاستبعاد نصف الوزراء وتسع حقائب لـ«الإصلاح»

صنعاء: من حمود منصر

تواصلت التكهنات والتسريبات طوال نهار امس حول تشكيل الحكومة اليمنية، وتوقعت مصادر سياسية مقربة من رئاسة الدولة ان يصدر الرئيس علي عبد الله صالح المرسوم الجمهوري بتعيين الحكومة في ساعة متاخرة من المساء، وافادت انها قد تشمل 30 حقيبة وزارية، من بينها 4 لوزراء دولة، على اساس تحالف ثنائي بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح.

واشارت المصادر الى ان تجمع الاصلاح، الذي سيحصل على ثلث الحقائب الوزارية طبقا للتوازن البرلماني بين شريكي الائتلاف الجديد، سيقدم 9 وزراء، يتولى احدهم وزارة الاسكان ذات الاهمية الخاصة، بينما يحتفظ المؤتمر الشعبي بجميع الوزارات السيادية، وعلى راسها وزارة الدفاع، التي ترددت انباء قوية عن ترشيح العقيد عبد الله علي عليوة، رئيس الاركان في عهد الرئيس الجنوبي السابق علي ناصر محمد، وهو ينتمي الى محافظة ابين، لتوليها. كما رشحت دوائر اخرى العميد يحيى المتوكل لتولي وزارة الخارجية.

وتضمنت الترشيحات ايضا اسماء العميد الركن عبد الملك السياني لوزارة الداخلية، ومحمد سالم باسندوه لوزارة الاعلام والثقافة، والدكتور عبد الهادي الهمداني لوزارة الخدمة المدنية، وعبد الرحمن بافضل لوزارة الثروة السمكية، وعلوي السلامي لمنصب محافظ البنك المركزي اليمني، والدكتور عبد الكريم الارياني نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للنفط، وفيصل بن شملان وزيرا للنقل.

ووسط الجدل حول نسبة التجديد في دماء الحكومة المرتقبة، التي قيل انها ستتجاوز 50 في المائة، وستعتمد على «معايير الكفاءة والخبرة والتوازنات الجهوية»، افادت المصادر عن نوع من الاجماع على استبعاد عدد من قدامى الوزراء بينهم: عبد الرحمن بافضل وزير التموين، وصادق امين ابو راس وزير الزراعة، وعبد السلام خالد كرمان وزير الشؤون القانونية، والدكتور ابو بكر القربي وزير التربية والتعليم، واحمد مساعد حسين وزير النقل.

وعلمت «الشرق الاوسط» ان تاخر اعلان اسماء اعضاء الحكومة يرجع الى الحاجة لاستكمال المشاورات بين قيادتي المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح، التي تواصلت حتى الساعات الاولى من صباح امس، بهدف تحديد معايير التجديد، واشعار الناس بالتوجهات الجديدة نحو التغيير واعادة البناء، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والامني.

ورجحت دوائر سياسية حدوث مفاجآت في الحكومة الجديدة، ولكنها لم تستطع التكهن بما ستكون عليه هذه المفاجآت سلبا او ايجابا، بالقياس الى تطلعات الناس بشأن الاصلاح والقضاء على الفساد، ورفع المعاناة المعيشية عنهم.

وعلى صعيد اخر عقد المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اجتماعا مساء امس، برئاسة علي صالح عباد (مقبل)، لبحث الموقف الذي يمكن اتخاذه بشأن اعلان الجبهة الوطنية للمعارضة (موج)، ومشاركة 3 من القيادة السابقة فيها. واكد يحيى منصور ابو اصبع سكرتير الدائرة السياسية، في تصريح لـ«الشرق الاوسط» ان الاجتماع ناقش ما يمثله اشتراك بعض اعضاء الحزب في تلك الجبهة من خرق لقرارات اللجنة المركزية في دورتها الاخيرة، التي عقدتها اوائل الشهر الماضي، بشأن اتخاذ اجراءات ضد من يتحدث باسم الحزب في الخارج او يشارك في نشاط معارض خارج اليمن.

اليمن : برنامج في كلمتين

■ بغض النظر عن شكل الحكومة التي تشكلت في اليمن، لا بد من العودة الى البديهيات في مقدم هذه البديهيات ان احداً لا يلغي احداً في اليمن. واذا كان على الحزب الاشتراكي ان يدفع ثمناً لعدم معرفته حدود التصعيد السياسي وان مثل هذا التصعيد لا بد ان يؤدي الى مواجهة عسكرية انتهت بالطريقة التي انتهت بها، فإن ذلك لا يعني في أي حال من الأحوال ان مسؤولية الهزيمة يتحملها الجنوب، فالجنوب لا علاقة له بكل الذي حصل وهو عندما أيد الحزب الاشتراكي في انتخابات ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٩٢، لم يكن في الواقع يصوت لمصلحة الحزب بقدر ما كان يدين ممارسات المرحلة الانتقالية التي بدأت باعلان الوحدة والتي ادت تركيبتها الى تعطيل اجهزة الدولة الى حد راح الجنوبيون يترحمون على ايام الحزب الاشتراكي حين كانت هناك اجهزة وهيكلية لادارة حكومية.

المهم الآن، أن لا معنى لاي حكومة يمنية جديدة اذا كان المطلوب تحقيق وحدة بواسطة القهر والمحافظة على هذه الوحدة بواسطة القوة، بل لا بد من ممارسات جديدة تظهر ان الحكومة اليمنية هي لكل اليمن ولجميع اليمنيين وان لا فارق بين شمالي وجنوبي وان ثمة فارقاً حقيقياً بين تجربة الحزب الاشتراكي في الجنوب التي استمرت حتى العام ١٩٩٠ ورفضها الناس، وبين التجربة الجديدة التي بدأت بالتعديلات الدستورية وبانتخاب علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية في ضوء هذه التعديلات.

الآن لم يعد هناك عذر من نوع ان ليس في استطاعة اي وزارة او دائرة حكومية ان تؤدي المطلوب منها لوجود رأسين في هذه الوزارة او الدائرة احدهما من المؤتمر الشعبي العام والآخر من الاشتراكي، لا هم لأي منهما سوى عرقلة عمل الآخر. انها بداية مرحلة جديدة بكل معنى الكلمة في اليمن الموحد، مرحلة لا مكان فيها للاعذار ما دام المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للأصلاح متفقين على ان لديهما أرضية ايديولوجية واحدة وان لديهما بالتالي مشروعاً مشتركاً لمستقبل البلاد. اما إذا كان المطلوب الذهاب الى أبعد من الظواهر والكلام العام، فالذي لا شك فيه هو ان المرحلة الجديدة لا تكفيها حكومة جديدة مهما كانت هذه الحكومة متجانسة. ذلك ان الوقت هو وقت المصالحة الوطنية الحقيقية. صحيح ان الحرب الاخيرة في اليمن لم تكن حرباً أهلية بكل معنى الكلمة، الا أن الصحيح ايضاً ان هذه الحرب انتهت الى غالب ومغلوب وان الهزيمة لم تكن هزيمة الحزب الاشتراكي وحده، بل ان فئة من الشعب تعتبر نفسها مهزومة. وفي ذلك شبه كبير مع الذي حصل في اليمن الجنوبي في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، آنذاك حسب طرف انه خرج منتصراً. لكن الحقيقة أن انتصاره ما لبث ان تحول الى هزيمة في غياب قدرته على تحقيق مصالحة وطنية. وكان هروب هذا الطرف الى الوحدة محاولة لتفادي الاعتراف بالهزيمة. هذه الايام يبدو اكثر من أي وقت ان هناك حاجة الى برنامج للحكومة اليمنية الجديدة يختصر بكلمتين هما «المصالحة الوطنية». مصالحة حقيقية تشمل الجميع وكلما جاءت مبكرة، زاد الامل في أن الحكمة لا تزال سيدة الموقف في اليمن...

خيرالله خيرالله

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢ [illegible] ١٩٩٤

اليمن: اعلان الحكومة الجديدة و«التربية» للاصلاح

□ صنعاء -
من خيرالله خيرالله:

■ اعلنت امس الحكومة اليمنية الجديدة بعدما اتفق حزبا المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح على اسماء اعضاء الوزارة التي يراسها السيد عبدالعزيز عبدالغني، واخر اعلان التشكيلة الاتفاق على وثيقة التحالف الجديد بين الحزبين التي تتضمن المرتكزات التي ستقوم عليها العلاقة بينهما.

وشهدت دار الرئاسة في صنعاء امس سلسلة من اللقاءات بين كبار المسؤولين ادت الى ازالة آخر العقبات في طريق تشكيل الحكومة.

وحصل حزب الاصلاح على حقائب مهمة عدة في الحكومة على راسها حقيبة التربية مع ما يعنيه ذلك من انعكاسات على مستقبل البرامج التعليمية في سائر انحاء اليمن.

واوضحت مصادر مطلعة ان الاصلاح لم يبد حماسة لتولي وزارة التموين وذلك حتى لا يتحمل مسؤولية اي ازمات اجتماعية يمكن ان يتعرض لها البلد مستقبلاً. وبقيت وزارات الداخلية والخارجية والاعلام في يد اعضاء من حزب المؤتمر.

وتعكس الحكومة الجديدة الموازين السياسية في اليمن في ضوء الهزيمة التي لحقت بالحزب الاشتراكي اليمني في الحرب الاخيرة والتي اسفرت عن تشتته. وقالت مصادر سياسية ان الحكومة الجديدة تشكل امتحاناً للقدرة على التعايش بين حزبي المؤتمر والاصلاح.

التتمة في الصفحة (٤)

اليمن : اعلان

تتمة الصفحة الاولى

وفي ما يأتي لائحة باعضاء الحكومة وحقائبهم:

١ – عبدالعزيز عبدالغني (المؤتمر) رئيس الوزراء
٢ – عبدالوهاب الانسي (الاصلاح) نائب للرئيس
٣ – عبدالكريم الارياني (المؤتمر) نائب الرئيس ووزير للخارجية
٤ – محمد سعيد العطار (المؤتمر) نائب للرئيس ووزير للصناعة
٥ – عبدالقادر باجمال (المؤتمر) نائب للرئيس ووزير للتخطيط والتنمية
٦ – ربحي المتوكل (المؤتمر) الداخلية
٧ – احمد محدم الانسي (المؤتمر) المواصلات السلكية واللاسلكية
٨ – عبدالوهاب الديلمي (الاصلاح) العدل (جديد)
٩ – عميد عبدالملك السياني (المؤتمر) الدفاع (جديد).
١٠ عبده علي قباطي (الاصلاح) التربية والتعليم (جديد).
١١ – فيصل بن شملان (المؤتمر) النفط والثروات المعدنية.
١٢ – محمد سالم باسندوة (المؤتمر) الاعلام (منقول من الخارجية).
١٣ – نجيب غانم (الاصلاح) الصحة (المنصب نفسه).
١٤ – غالب القرشي (الاصلاح) الاوقاف (المنصب نفسه).
١٥ محمد عبدالوهاب جباري (الاصلاح) التموين والتجارة (جديد).
١٦ – عبدالله محسن الاكوع (الاصلاح) الكهرباء والمياه (جديد).
١٧ – احمد سالم الجبلي (المؤتمر) الزراعة والموارد المائية (جديد).
١٨ – عبدالرحمن بافضل (اصلاح) الثروة السمكية (منقول من التموين).
١٩ – علي حميد شرف (المؤتمر) الاسكان والتخطيط الحضري (جديد).
٢٠ – صادق امين ابوراس (المؤتمر) الخدمة المدنية والاصلاح الاداري (منقول من الزراعة).
٢١ – عبدالوهاب راوح (المؤتمر) الشباب والرياضة (جديد).
٢٢ – محمد عبدالله البطاني (المؤتمر) التامينات والشؤون الاجتماعية (المنصب نفسه).
٢٣ – احمد مساعد حسين (المؤتمر) النقل (المنصب نفسه).
٢٤ – عبدالله احمد غانم (المؤتمر) الشؤون القانونية وشؤون مجلس النواب (منقول من العدل).
٢٥ – محمد احمد الجنيد وزير للمالية (منقول من رئيس البنك المركزي اليمني).
٢٦ – محمد حسن دماج (اصلاح) الادارة المحلية (المنصب نفسه).
٢٨ – يحيى حسين العرشي (المؤتمر) الثقافة والسياحة (منقول من وزارة الخدمة المدنية).

مستشارون

وصدر قرار جمهوري بتعين مستشارين للرئيس علي صالح هم:
حسن مكي (المؤتمر) النائب الاول (رئيس الوزراء سابقاً، ومجاهد ابو شوارب (مستقل) (نائب رئيس الوزراء سابقاً) وحسن السلامي (المؤتمر).

وصدر قرار جمهوري بتعيين العميد عبدالله علي علوي (المؤتمر) رئيساً لهيئة الاركان العامة للقوات المسلحة.

كذلك صدر قرار جمهوري بتعيين علوي السلامي (المؤتمر) محافظا للبنك المركزي اليمني.

وخرج من الحكومة من المؤتمر كل من: حسن اللوزي وزير الاعلام، ومحمد احمد الكباب وزير الشباب والرياضة، وعبدالله الكرشمي وزير الانشاءات (الغيت وزارته) وابو بكر القربي وزير التربية والتعليم. ومن الاصلاح عبدالسلام كرمان وزير الشؤون القانونية اضافة الى جميع وزراء الحزب الاشتراكي.

المصدر : الشعب
القاهرة

التاريخ : ٢ اكتوبر ١٩٩٤

اليمن: ثلاثة تطورات بعد انتخابات الرئاسة

ثلاثة تغيرات مهمة طرأت على اليمن وأمكن استخلاصها من أحداث الفترة الأخيرة التي انتهت بفوز الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بفترة رئاسة جديدة بأغلبية أكثر من ساحقة.

أول هذه التغيرات تحول النظام الرئاسي من المجلس الثلاثي- وهي الصيغة- التي أعلنت قبيل الحرب اليمنية إلى منصب وحيد يتولاه رئيس الجمهورية. ويعكس ذلك التغيير رجوع الرئيس اليمني عن فكرة المواءمة بين الشمال والجنوب والتي حدت بها في السابق إلى قبول مبدأ الرئاسة الجماعية. وفي إطار التخلي عن فكرة المواءمة هذه تخير صالح نائبا له بلا صلاحيات من المناوئين للقيادة الاشتراكي السابقة والموالية للرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد وهو وزير الدفاع عبد ربه منصور الذي أسند منصبه إلى أحد عناصر المؤتمر الشعبي.

تطبيق الشريعة

ثاني التغيرات هو التحرك نحو تطبيق الشريعة الإسلامية بحيث تصبح المصدر الوحيد للتشريع بعد أن كانت مصدرا رئيسيا فقط. وتعكس هذه الخطوة رغبة صالح في استمداد شرعيته من البعد الديني كما تعكس واقع العلاقة بين المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للإصلاح والتي تمر حاليا بأفضل منطلقاتها، إذ يدافع الرئيس اليمني عن «الإصلاح» دفاعا قويا بينما أعرب قادة الإصلاح عن تأييدهم التام للانسحاب من الرئاسة الثلاثية معتبرين أن منصب رئيس الجمهورية هو الصيغة المثلى لتجنب الشقاق وخلاف المصالح الذي شهدته التجربة السابقة.

وبعد تطبيق الشريعة إرساء للصيغة التي رفضها الحزب الاشتراكي قبل الحرب والتي لم يعد هناك مبرر لاستبعادها بعد التطورات التي وقعت، والتي جعلت الحزب الاشتراكي- عمليا- أضعف من أن يعارض تلك الصيغة المقبولة شعبيا. غير أن المتوقع أن يثير تطبيق الشريعة مشاكل خارجية خاصة من الأطراف التي تتهم اليمن بدعم من يسمونهم بالإرهابيين أو من الأطراف التي تعتبر تطبيق الشريعة تشددا أصوليا. وفي تحرك ذي علاقة زار أحد المسئولين الأمريكيين صنعاء هذا الأسبوع واجتمع بالرئيس اليمني، ويعتقد أن اللقاء كان لبحث هذه النقطة إلى جانب التعرف على موقف صالح من المعارضة اليمنية بالخارج.

المعارضة

التغير الثالث يتعلق بالمعارضة اليمنية التي تمثلها فلول الحزب الاشتراكي التي غادرت البلاد عقب سقوط مدينة عدن، وقد لوحظ انقسام المعارضة إلى موقفين، أحدهما تبلور في شكل الجبهة الوطنية للمعارضة التي أعلنت في لندن الجمعة الماضية، والآخر أعلن رفضه شن حملة معارضة معتبرا أنه يتلقى توجيهاته من الحزب الاشتراكي الموجود بالداخل والذي يدعو إلى نبذ الانفصال، ووحدة الصف اليمني. ومن جهته أبدى الرئيس اليمني استخفافا شديدا بالمعارضة الخارجية معتبرا أنها تفتقد كافة الأسلحة التي تمكنها من النجاح ومستبعدا تحقيقها أي أثر يذكر بعد أن فشلت في ذلك وهي تمتلك الصواريخ والطائرات. في الوقت نفسه يقدم عبد الله صالح للقيادة الاشتراكية في الداخل المكونة من عناصر رفضت الانفصال بعض الدعم الشكلي المتمثل في السماح للحزب بإصدار صحفه من صنعاء. بيد أن كافة الصلاحيات والسلطات التي تمتع بها الحزب في السابق كشريك في الحكم انتزعت منه حتى مع تعيين أحد الجنوبيين نائبا للرئيس، إذ إن هناك إجماعا على أنه نائب رمزي بلا قدرات، كما تم تكليف أحد شخصيات المؤتمر الشعبي بتشكيل الحكومة التي كان الاشتراكي يتولى تشكيلها بناء على دستور دولة الوحدة.

ومن الواضح أن الرئيس اليمني يهدف من ذلك إلى تجنب شوكة الاشتراكي القوية والحيلولة دون تكرار الوضع الذي أدى إلى الحرب الدموية.

وزير خارجية اليمن لـ«الشعب»:

اليمن ستظل موحدة للأبد.. وعلى الآخرين أن يتعاملوا معها على هذا الأساس

في مقر السفارة اليمنية بالقاهرة التقت «الشعب» بوزير خارجية اليمن وحاورته حول القضايا العربية الراهنة..

المصالحة العربية وآثارها

* سألت باسندوه عن المصالحة العربية ومن المسئول عن عرقلة إتمامها؟

** فقال: لقد باتت الجامعة العربية مصابة بحالة من الضعف والهزال لدرجة أنها غير قادرة على أن تقوم بجهود فاعلة في سبيل تحقيق المصالحة وإعادة التضامن العربي، نحن نعيش في الزمن الرديء، ولن يدفع ثمن ما يحدث دولة أو دول بعينها وإنما سيدفع الثمن الجميع، بل ستدفعه الأمة العربية من وجودها ومصيرها.. من حاضرها ومستقبلها..

* من المسئول عن تعثر إتمام المصالحة؟ أسالك للمرة الثانية..

** المسئول هم القيادات العربية الحاكمة، وكفانا بحثا عن كبش فداء، فتعليق قصورنا على أطراف أجنبية لا يفيد في شيء.

الحصار والاستسلام والوحدة

* الأهل في بغداد وطرابلس يعيشون حصارا ظالما- أدى لاستشهاد ٨٠٠ ألف عراقي- هل من نهاية له؟

** أصبح واضحا أنه لا مجال للخروج من الحصار إلا إذا وافق العراق على كل شروط الأمم المتحدة، وأعتقد أنه ينبغي ألا يشعر أحد بالسعادة تجاه ما يعانيه الأهل في العراق وليبيا، إنما لابد أيضا من أن ندرك أن ما نعانيه الآن هو ثمن سياساتنا في الماضي حين كنا نتصرف وطنيا ولم نتصرف قوميا، أصبحنا- نحن العرب- ندفع الثمن الآن!

* ما رأيكم فيما يدور الآن من تسويات استسلامية مع الكيان الصهيوني؟ وحقيقة ما يتردد حول سماحكم لليهود اليمنيين بالهجرة للكيان الصهيوني؟

** موقفنا من ذلك واضح، فاليمن ملتزمة بالا تتصالح مع «ما أسماه بإسرائيل» إلا حين يتصالح معها آخر طرف عربي، وأما حكاية سفر اليهود اليمنيين، فإننا لا نستطيع أن نمنع مواطنا يمنيا من حقه في الخروج والسفر خارج اليمن وهو حق يكفله القانون والدستور لكل اليمنيين.

* ما مستقبل الوحدة اليمنية عقب التطورات الأخيرة التي شهدتها بلادكم؟

** إن اليمن على عتبة انطلاقة جديدة واستعادة لوضعها الطبيعي: يمن موحدة وستظل موحدة إلى الأبد، وعلى الآخرين أن يتعاملوا معها على هذا الأساس، حتى يمكنوها من أن تكون عامل أمن واستقرار بالمنطقة كلها، وأعتقد أن اليمن سوف تكون دائما وأبدا رافدا قويا يدعم كل أشقائه العرب، ويسعى لإصلاح علاقاتها بهم.

* ما موقفكم من التيار الإسلامي في اليمن الموحدة عقب الأحداث الأخيرة؟

** التجمع اليمني للإصلاح -الذي يضم الفصائل الإسلامية- هو حزب شارك في التجربة الديمقراطية والدفاع عن الوحدة اليمنية، وهو حزب ضد التطرف والعنف والإرهاب وما حدث في عدن من أعمال غير مسئولة.. قام بها بعض المتطرفين، إن السلطة في اليمن كانت ومازالت وستظل ضد التطرف الديني.

* حدثنا عن آخر التطورات على الصعيد اليمني؟

..وعلى الصعيد اليمني.. لقد خلفت الأحداث الأخيرة خرابا ودمارا، وندعو الأشقاء العرب لدعمنا لتجاوز هذه الآثار، حيث التزمت القيادة اليمنية بتعاليم الإسلام السمحاء بالعفو العام عن كل من غررت بهم شرذمة الردة والانفصال والفئة التي تربت في أحضان الشيوعية الدولية وتشربت بالفكر الماركسي اللينيني، وبالفعل عاد المغرر بهم لوطنهم واستعاد الكثير منهم سابق أعمالهم، ونجحنا في تضميد الجراح وتحقيق الوفاق.

* ماذا تقول لجيران اليمن الذين ناصروا الانفصاليين؟

** أقول: إننا سنظل دوما نسعى وبكل جد وصدق إلى تحقيق التفاهم والتعاون مع جميع الأشقاء على أساس من الاحترام المتبادل إلى حل أي خلافات عبر الحوار وبالوسائل السلمية وبما يضمن الحقوق والمصالح المشروعة لكل الأطراف.

المصدر : الأهـــــرام
القاهرة

التاريخ : ٢ أكتوبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تشكيل الحكومة اليمنية الجديدة

صنعاء - وكالات الأنباء: اصدر الرئيس اليمني علي عبدالله صالح قراراً جمهورياً بتشكيل الحكومة اليمنية الجديدة برئاسة عبدالعزيز عبدالغني، وقد اختير عبدالكريم الإرياني وزيرا للخارجية ونائباً لرئيس الوزراء والعميد يحيى المتوكل وزيراً للداخلية، كما اختير العميد الركن عبدالملك علي السياني وزيراً للدفاع.

الاشتراكي استبعد قادة المعارضة الجديدة

حكومة يمنية جديدة من «المؤتمر» و«الإصلاح»

■ عدن - رويتر، اصدر الرئيس اليمني علي عبد الله صالح مرسوما بتعيين حكومة يمنية جديدة برئاسة رئيس الوزراء عبد العزيز عبدالغني.
وضمت الحكومة الجديدة التي تشكلت اساساً من اعضاء حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه صالح وحزب التجمع اليمني للاصلاح «الإسلامي» تسعة وزراء جدد.
وكان من ابرز التغييرات في التشكيل الوزاري الجديد تعيين عبد الكريم الارياني وزيراً للخارجية، وكان الارياني يشغل منصب وزير التخطيط في الحكومة السابقة.
وعين محافظ البنك المركزي السابق محمد احمد الجنيد وزيراً للمالية في حين عين وزير المالية السابق علوي صالح السلامي محافظاً للبنك المركزي.
وعين رئيس الأركان السابق العميد عبد الملك السياني وزيراً للدفاع.
وحصل حزب المؤتمر الشعبي العام على ١٦ منصباً وزارياً وحزب الاصلاح على تسعة مناصب وعين اثنان من المستقلين في مجلس الوزراء الجديد.
واحتفظ حزب المؤتمر الشعبي بجميع الوزارات الرئيسية ومن بينها الدفاع والداخلية والشؤون الخارجية والمالية ولكنه تخلى عن وزارة التعليم لحزب الاصلاح.

وقالت مصادر سياسية ان حزب الاصلاح الذي يتزعمه رئيس البرلمان الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر سعى اثناء المشاورات التي سبقت تشكيل مجلس الوزراء الجديد إلى الفوز ايضا بوزارتي الداخلية والاعلام.
وتولى وزارة الاعلام وزير الخارجية السابق محمد سالم باسندوه وهو مستقل.
واحتفظ فيصل عثمان بن شملان وهو مستقل ايضا بوزارة النفط والموارد المعدنية.
من جهة اخرى قال مسؤول في الحزب الاشتراكي اليمني ان الحزب استبعد بضعا من اعضائه الكبار بعد ان كونوا جماعة في المنفى تعارض زعامة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح.
وقال عثمان عبد الجبار عضو المكتب السياسي للحزب في حديث هاتفي لرويتر ان الحزب ذكر في اجتماع عقد في صنعاء انه لابد من اعتبار ان ثلاثة من اعضائه اقيلوا من الحزب وهم سالم صالح محمد وحيدر ابو بكر العطاس وصالح عبيد احمد.
وقال إن قرار ابعادهم يقوم على اساس ان اي نشاط مماثل يجب ان يكون له اساس وطني او محلي.
وكان محمد نائبا لعلي سالم البيض ....

عندما كان زعيما للحزب الاشتراكي وشغل العطاس منصب رئيس الوزراء في حكومة اليمن المتحد والدولة الانفصالية في الجنوب وكان احمد عضوا سابقا في المكتب السياسي للحزب.
وكان البيض من السياسيين اليمنيين الذين ذهبوا إلى المنفى بعد الحركة الانفصالية الفاشلة. واعلن بعضهم الشهر الماضي تكوين تحالف جديد باسم الجبهة الوطنية المعارضة وذكروا انهم لا يستبعدون اصدار أوامر بالنضال المسلح ضد صالح.
ودان التحالف الذي يضم مسؤولين من الحزب الاشتراكي وسياسيين اخرين ساندوا الانفصال في بيان صدر في لندن الشهر الماضي ما وصفوه بانه الدكتاتورية العسكرية القبلية التي يمارسها صالح.
ولكن اعضاء اخرين في الحزب الاشتراكي ظلوا في اليمن بعد الحرب .
واعاد الحزب تنظيم نفسه ومن الممكن ان يقوم بدور في الحكومة اليمنية التي ستشكل قريبا. وقالوا في اجتماع الشهر الماضي ان اي جماعة معارضة في المنفى ستكون غير قانونية.

صنعاء ترجو فتح الأسواق

□ الأمم المتحدة - رويتر :

دعت اليمن في كلمتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إنهاء مقاطعة السلع اليمنية وإنهاء إغلاق الأسواق أمام المنتجات الزراعية والصناعية اليمنية ■

عبد الله الأصنج في حديث مع الشرق الأوسط

الإجراءات ضد الحريات تفسح المجال للمعارضة والحوار هو الطريق الوحيد للمصالحة في اليمن

لندن: من لطفي شطارة

كشف عبد الله الأصنج - احد القادة اليمنيين الجنوبيين المشاركين في الجبهة الوطنية للمعارضة - عن اتصالات يجريها الرئيس اليمني علي عبد الله صالح مع الزعيم الجنوبي علي سالم البيض - الموجود حاليا في عمان - وكذلك مع بقية القيادات الجنوبية الموجودة في الخارج.

واكد الاصنج - في حديث لـ«الشرق الأوسط» - دعوة المعارضة الى فتح صفحة المصالحة السياسية الشاملة بين جميع الاطراف في اليمن، وقال ان «الملكيين والجمهوريين قد تصالحوا بعد قتال استمر ٧ سنوات، وحسموا خلافاً وصراعاً سياسياً وعسكرياً دامياً». وفي ما يلي نص الحديث:

● ما هي ظروف واسباب اعلان الجبهة الوطنية للمعارضة (موج)؟

- كان لا بد بعد ان انتهت الحرب في اليمن باحتلال قوات الشمال للمحافظات الجنوبية، ان تتداول القوى الوطنية في عموم اليمن، وخاصة في المحافظات المتضررة، الموقف وملابساته، وان تختار طريقاً لا يلحق المزيد من الضرر والمعاناة بشعبنا اليمني عامة، ومواطنينا من ابناء المحافظات الجنوبية خاصة، في ضوء ما تم البحث فيه، ونتائج الحرب، والروح السائدة داخل اليمن، والدعوات الخيرة من اشقاء اليمن، والتوجه السائد في اوساط المجتمع الدولي من خلال قراري مجلس الامن رقم 924 و931، وما اعلن على لسان الادارة الاميركية وما تردد على لسان رئيس الوزراء البريطاني خلال جولته الاخيرة في المنطقة.

كل هذه الجهات التي اشرت اليها دعت وما زالت تدعو الى الشروع في حوار سياسي بين الاطراف اليمنية المعنية، لتتمكن من التوصل الى مصالحة سياسية شاملة، اعتقد - كما يعتقد كل العقلاء في اليمن - ان مضمون «وثيقة العهد والاتفاق» - التي وقعت في العاصمة الاردنية عمان - توفر اطاراً لمثل هذه المصالحة، وتساعد اليمنيين في السلطة وخارجها، داخل اليمن وخارجه، على ان يشقوا طريقاً ربما يكون صعباً، وربما يكون طويلا، لتحقيق استقرار فعلي وانفراج حقيقي يعالج التدهور السائد في النواحي الاقتصادية خاصة، ويخفف من آثار التعقيدات الاجتماعية التي كانت حصيلة للحرب، وما زالت تقلق وتؤرق كل من في الجنوب، بحكم المعاملة غير المتكافئة، والفرص غير المتساوية بين مواطنين من شمال الشمال، ومواطنين من جنوب وشرق ووسط اليمن.

● تدعو الى مصالحة - كما ورد في بيان اعلان قيام الجبهة الوطنية للمعارضة، ولكن صنعاء ترفض مبدأ المصالحة، وتعتبرها جارية في الداخل؟

- مرة اخرى صنعاء ترتكب خطأ جسيماً في رفض كل دعوة للخروج من المأزق، باتباع اسلوب الحوار المتكافئ، سعياً نحو مصالحة متكاملة، تضع حداً لما هو سائد من تدهور عام في اليمن، وتعيد للمحافظات الجنوبية اعتبارها، وتجعلها تقف على قدم المساواة مع محافظات شمالية، بحيث يتساوى اليمنيون في الحقوق والواجبات، لا بد من اعادة صياغة للعلاقة بين حضرموت والمهرة وبين حجة وصعدة، وبين صنعاء وعدن وبين تعز ولحج، وكل المحافظات اليمنية التي تعاني من خلل، وعدم تكافؤ في اساليب ومواقف السلطة المركزية القائمة اليوم في صنعاء.

واعتقد ان المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح يدركان حقائق كثيرة، كلها تصب في خانة الحاجة الماسة لليمن، في ان يسود الهدوء والوئام والوفاق كل ابنائه، وان لا تتحكم قلة من اليمنيين في مصير اغلبية، سواء كانت في الجنوب او اغلبيته في الشمال، مثل بكيل كبرى قبائل اليمن، او اغلبية في محافظة حضرموت الجنوبية. واعتقد ان صنعاء ترتكب خطأ جسيماً وهي تتجاهل حاجتها الماسة كنظام الى تسوية ومصالحة وطنية، وتتجاهل دعوات خيرة من اشقائنا في المنطقة، وتتجاهل رغبة دولية يعبر عنها مجلس الامن وتعبر عنها دول كبرى مثل بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية وفرنسا، فالكل يدعو الى حوار ووفاق ومصالحة، ولا اعتقد ان ما يصدر عن صنعاء من رفض لهذه الدعوات يخدم اليمن واليمنيين، بل بالعكس يجلب على اليمن المزيد من المتاعب والمخاطر.

● ما هي الخطوات اللاحقة عقب تشكيل الجبهة الوطنية للمعارضة؟

- منذ وقت مبكر اتخذت قيادة جبهة المعارضة خطوات لتوعية قطاع كبير من ابناء اليمن في عواصم عربية بالاهداف والوسائل التي تحددت في وثيقة التأسيس المعلنة في لندن يوم الجمعة الماضي، وكما جرى ترتيب الاتصال بقيادات سياسية داخل اليمن، تواجه نفس الظروف والتعقيدات، وتتعرض لاجراءات قمعية، مثل تعطيل صدور صحفها، بسبب اجراءات وزارة الاعلام ضد كثير من الصحف الحزبية والمستقلة..

كما تدخلت اجهزة حكومية لاحداث انقسامات وانشقاقات في احزاب سياسية تحظى بثقة المواطن اليمني، مثل التجمع الوحدوي اليمني، وحزب الحق، واتحاد القوى الشعبية، وصحف اهلية اخرى مثل «التجمع» و«الشورى» و«الايام» المستقلة، كما داهمت اجهزة الامن مقر صحيفة «يمن تايمز» الناطقة بالانجليزية في اليمن - واعتقلت

رئيس تحريرها (الدكتور عبد العزيز السقاف) ونهبت معظم الاجهزة من مبنى الصحيفة.

كل هذه الممارسات والتعديات على وسائل الاعلام، واتجاه السلطة في صنعاء الى انتهاك حقوق الانسان والدستور، والالتفاف على «وثيقة العهد والاتفاق»، وتجاهل كل ما من شانه ان يكرس ويعزز رغبة المواطنين اليمنيين في ممارسة ديمقراطية دون شوائب، هذا هو الواقع المعاش اليوم في اليمن، ومن هذا الواقع المخيف تكون رأي عام في الداخل، يشكك في نوايا التحالف القائم بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح، من انه ليس هناك قدر كاف من المصداقية في دعواتهم الى التمسك بالدستور، وتشجيع الممارسة الديمقراطية والتصدي لاي انتهاكات، او تجاهل متطلباتها.

وما يحصل في الواقع هو عكس كل البيانات الصادرة عن الجهات الرسمية في صنعاء، وهذا يجعل مجال العمل الوطني مفتوحاً لكل القوى المتضررة من هذه الممارسات الخاطئة، كما انه يفسح افاقاً لاستجابات دولية وعالمية تدين التجاهل السافر من جانب صنعاء لما سبق، وقد وصلت انباء ذلك الى الدوائر المهتمة بحقوق الانسان وحرية التعبير والممارسة السياسية الديمقراطية لكل ابناء اليمن بالتساوي والتكافؤ.

● عند اعلان تاسيس الجبهة وصفكم الرئيس اليمني بانكم «مجانين هايد بارك» وشكك في نجاح الجبهة في تحقيق اي مكاسب؟

- لقد تعودنا سماع كثير من هذه الصفات الممجوجة في التعامل السياسي، خاصة عندما يكون مصدرها اعلى مسؤول في قمة النظام. وليس من يطالب بحقه السياسي المشروع بمجنون، وليس كذلك ايضا من انبرى ليوقف الظلم والتعديات ضد حقوق الانسان، وحق المواطنين في عموم اليمن خاصة في الجنوب مجنونا. ولكن كما يقول المثل المتداول بين ابناء اليمن وخاصة في صنعاء - ان «المجنون داخل».

● ما هي اساليب العمل التي ستتبعها الجبهة لتحقيق اهدافها؟

- نحن ننادي بحوار، بمعنى التشاور والبحث بصوت عال عن تسوية سياسية مرضية، نتيجة اتصالات مباشرة وغير مباشرة وحوار بين الاطراف اليمنية المعنية، ونتيجة محادثات تفضي الى مصالحة وطنية شاملة. نهتدي بقوله تعالى «وجادلهم بالتي هي احسن»، وبالتالي نحن حريصون ان تكون لغة الحوار الجاد والملتزم والواضح هي التي تسود.

لانه اذا ما تم لليمنيين ان يلتقوا حوله ويتفقوا عليه مجسدا بوثيقة العهد والاتفاق، يجب ان يكون اساسا لتسوية سياسية تنهي حالة الانفصام في العلاقات السائدة في اليمن، وتنهي حالة القلق والشعور بعدم الطمأنينة، والشعور بالمرارة التي اعقبت الحرب، واحتلال القوات الشمالية للمحافظات الجنوبية، وبالتالي الدخول في مرحلة من التعاون المتكافئ، والجهود المشتركة للانتقال باليمن من حالة التمزق والضياع الى وضع افضل.

● الا تلاحظ ان صنعاء تحاول سباقكم في تطبيع الاوضاع، وتشكيل الحكومة وتعديل الدستور، في الوقت الذي انشغلتم في ترتيب الاعلان عن قيام المعارضة؟

- لو كان هناك تنافس او سباق نحو خير اليمن، وتحقيق مصلحة عليا للمواطن اليمني، واخراجه من حالة العدم والضيق الاقتصادي، وعدم الشعور بالامن والاستقرار، لو كان هذا التنافس بين السلطة القائمة في اليمن وبين المعارضة لوفرنا على بعضنا البعض الكثير من التعب والوقت. ولكن التشكيل الجدي للحكومة والتعديلات التي شملت عددا كبيرا من مواد الدستور خلال ايام، تعتبر سابقة خطيرة تعكس استهانة من جانب القائمين على شؤون اليمن باهمية احترام مواد الدستور، وحق الامة في ان تستفتى في كل شان - صغيراً كان او كبيراً - قبل ان تواجه بحالة الامر الواقع.

ان الحكومة التي جرى تشكيلها اول من امس ستجد الطريق طويلا مليئا بالاشواك، ولن يكون سهلا على اي لمن كان في الحكم اليوم ان يتغلب على المشاكل الاقتصادية والمتاعب الاجتماعية التي تواجهها اليمن، وطريق الخلاص والنجاة الوحيد هو حوار وطني يقود الى مصالحة سياسية شاملة، اساسها «وثيقة العهد والاتفاق»، اما محاولة الاعلان عن تعديلات دستورية، وعن حكومة جديدة فكلها محاولات لالهاء الجماهير في اليمن عن واقعها المأساوي، الذي تعيشه.

واكرر اننا في حركة المعارضة - (موج) نمد ايدينا نحو كافة القوى الوطنية في الداخل، ونحو عناصر السلطة الموجودة في الداخل ايضا، وندعو مخلصين الى حوار سريع وعاجل بين كافة الاطراف المعنية كما حصل في الماضي بين طرفي الصراع في صنعاء عقب ثورة 26 سبتمبر (ايلول) حين التقى ملكيون وجمهوريون في الطائف، وحسموا خلافا وصراعا سياسيا وعسكريا داميا دام اكثر من 7 اعوام.

ويحضرني ان اشير الى ان عددا كبيرا من اركان النظام في صنعاء كانوا في الصف الملكي، وحاربوا مع اخواننا في الجانب الملكي، ضد اخواننا في الجانب الجمهوري، واذكر من هؤلاء العميد احمد فرج والعمداء محمد عبد الله صالح - الذي كان في الجانب الملكي ايضا، ثم انتقل الى مجموعة الحراسة للعميد هادي عيسى في عهد لاحق - وكذلك احمد ومحمد اسماعيل، كانوا من انشط الضباط المقاتلين في صفوف الملكيين ضد النظام الجمهوري.

فالتاريخ يعيد نفسه بشكل او باخر في اليمن، وحقائق التاريخ تؤكد ان اليمنيين - الذين قبلوا بالتفاوض واستيعاب معارضة يمنية - هم اليوم الذين يعارضون دعوة للمصالحة، ولكن سريعا في اعتقادي سيجدون انفسهم في حاجة ملحة لفتح حوار مع قوى المعارضة خارج اليمن، وسيجدون استجابة سريعة من جانب المعارضة.

● بينما تطالبون باجراء مصالحة سياسية شاملة لطي صفحة جديدة، تؤكد صنعاء اصرارها على مطالبة الدول التي لجأت اليها القيادة الجنوبية بتسليم تلك القيادة لمحاكمتهم، فكيف ستجري المصالحة؟

- لقد سئم الناس الشعارات وتفريغ المضامين السياسية من معانيها الحقيقية، واصبح يساء استخدام الكلمات، اما عن جهل واما عن تجاهل لواقع جديد يعيشه العالم اليوم، ليس في القانون الدولي او العلاقات بين الدول ما يبيح لمسؤول في صنعاء ان يطالب حكومات ذات سيادة في اراضيها بان تسلم عناصر معارضة سياسية، البعض منهم كان يحتل مواقع اساسية في النظام نفسه.

لقد خرج المشير عبد الله السلال - رحمه الله - الى العراق وعزل، واستقر في مصر، وقيل فيه الكثير، ولكنه عاد بعد زمن طويل الى صنعاء. وكان القاضي الارياني لاجئا سياسيا في القاهرة، ثم عاد ليكون رئيسا للمجلس الجمهوري في صنعاء. وكان عبد الرحمن الجفري زعيما لحزب سياسي له نشاطه ومكانته في اليمن، خرج منه ليعود اليه وسيعود اليه في اي وقت. وكان حيدر العطاس رئيسا للوزراء، وعلي سالم البيض كان نائبا لرئيس الجمهورية، واعتقد انه من المعيب جدا ان يعلن نظام انه قرر ان يطالب دولا شقيقة ان تسلمه رموزا كانت شريكة له في السلطة.

● تردد كثيرا ان هناك اتصالات مستمرة بين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح والقيادة الجنوبية في الخارج، ما هي طبيعة هذه الاتصالات؟

- معروف عن اليمنيين ان اتصالاتهم لا تنقطع، حتى ان كانوا سياسيا على طرفي نقيض، وقد اعتاد علي عبد الله صالح ان يتصل بعلي سالم البيض في مسقط، ويكلف من يتصل بالبيض ايضا. وتكررت اتصالاته مع عبد الرحمن الجفري والعطاس وسالم صالح، حتى مع العميد عمر العطاس - الذي عين رئيسا لهيئة الاركان العامة في الجنوب - وآخرين، وهذه الاتصالات لا تخرج عن تسلية اليمنيين بعضهم بعضا، ولكنها لا يمكن ان تشير الى احتمال بدء حوار سياسي جاد بين صالح والمعارضة.

تجار اليمن غير متحمسين لرئاسة عبد الغنى للحكومة الجديدة

□ صنعاء ـ محمد علي الديلمي :

اعربت بعض الدوائر السياسية والاقتصادية اليمنية عن عدم ارتياحها لرئاسة عبدالعزيز عبدالغني للحكومة الجديدة .

ففى تصريح خاص «للعالم اليوم» قال محمد حسن الزبيرى نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية اليمنية : «اننا لسنا ضد ترشيح عبدالغني لتشكيل الحكومة، لكن ما نخشاه ان يعجز عن انتشال اليمن من الوضع الاقتصادى الخانق الحالى، خاصة ان سياسة الاقتصاد الحر تتطلب مرونة، في حين ان عبدالغنى من انصار سياسة ترشيد الاستيراد، وسبق له ان استخدمها اكثر من مرة وقد ادت الى نتائج سلبية على راسها زيادة التهريب وانخفاض قيمة الريال وهجرة رؤوس أموال يمنية الى الخارج تقدر بحوالي 33 مليار دولار».

إلا ان الزبيرى استدرك قائلا : «لكننا مع ذلك نظل نتفاءل بالمستقبل» . ■

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ٨ ... ١٩٩٤

خروج مجاهد أبو شوارب... ووزير كان في كل الحكومات

حكومة اليمن: محاولة لملء الفراغ الاشتراكي والاصلاح تمثل خصوصاً عبر تيار الاخوان

□ صنعاء -
من خيرالله خيرالله
وفيصل مكرم:

■ تعطي الحكومة الجديدة التي أعلنت مساء اول من امس في اليمن فكرة عن المرحلة الجديدة التي دخلها البلد، مرحلة الائتلاف الثنائي الذي هو في الواقع ثلاثي اذا اخذ في الاعتبار اضافة الى وزراء حزبي المؤتمر والاصلاح، أولئك الذين انضموا الى المؤتمر من انصار الرئيس السابق علي ناصر محمد.

فمن اصل ٢٥ وزيراً (بينهم اربعة يحملون ايضاً لقب نائب رئيس الوزراء)، هناك اربعة وزراء كانوا ينتمون الى الحزب الاشتراكي ايام علي ناصر وما لبثوا ان انضموا الى المؤتمر. والاربعة هم السادة: عبدالقادر باجمال نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتنمية واحمد مساعد حسين وزير النقل (كان وزير الامن في الجنوب قبل احداث عام ١٩٨٦ وصدر عليه حكم بالاعدام) ومحمد عبدالله البطاني وزير التامينات والشؤون الاجتماعية والعمل (كان وزيراً للداخلية قبل احداث ١٩٨٦) وعبدالله احمد غانم وزير الشؤون القانونية وشؤون مجلس النواب. واذا اضيف الى هؤلاء نائب رئيس الجمهورية اللواء عبدربه منصور هادي الذي صدر عليه حكم بالاعدام بعد احداث عام ١٩٨٦ والعميد عبدالله علي عليوة الذي عين رئيساً للاركان وكان يشغل المنصب نفسه قبل احداث ١٩٨٦ وحكم عليه بالاعدام ايضاً، يتبين ان ثمة محاولة جدية تبذلها صنعاء لسد الفراغ السياسي الناجم عن حال التفكك التي يعاني منها الحزب الاشتراكي الذي انتقل من بقي من قيادييه في الداخل الى المعارضة مجبرين غير مخيرين.

وينقسم المراقبون في شأن قدرة هذا الطرف الثالث في الائتلاف، وهو طرف يصر على انه جزء لا يتجزأ من المؤتمر الشعبي العام، على سد الفراغ الاشتراكي ومعالجة الوضع المتدهور في المحافظات الجنوبية والشرقية. ويرى المتشائمون ان مشكلة الجنوب لم تعد مرتبطة بالاشتراكي بقدر ما هي مرتبطة بتوازن سياسي عام لا تحققه الا مصالحة وطنية اشمل من التي تحققت حتى الآن. لكن المراقبين يجمعون في المقابل على ان الرئيس علي عبدالله صالح هو الرابح الاول من كل الذي حصل، ثم يأتي بعده تجمع الاصلاح الذي يرأسه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر والذي بات يتولى حقائب حساسة في الحكومة. فالاصلاح يشغل ثلاث حقائب سيادية هي التربية والتعليم والتجارة والادارة المحلية اضافة الى خمس وزارات أخرى مهمة بينها العدل والصحة والاوقاف والكهرباء والمياه والثروة السمكية. ورغم اصرار الاصلاح على حقيبة التربية مع ما يعنيه ذلك على صعيد تغيير البرامج التعليمية في البلد مستقبلاً، الا انه لم يتمكن من الحصول عليها الا بعدما قبل على مضض تولي وزارة التموين والتجارة مع ما تعنيه من مشاكل في بلد مثل اليمن. وهو قبل ذلك بشروط ابرزها ان الاصلاح يتولى كل شؤون الوزارة عبر فريق عمل متماسك ينتدب اليه.

ولكن اي اصلاح هو الذي دخل الحكومة بهذه القوة؟ يبدو ان تيار الاخوان المسلمين هو الممثل الحقيقي للاصلاح في الحكومة من خلال تولي اربعة من المؤسسين لحركة الاخوان في اليمن وزارات التموين (السيد محمد عبدالوهاب الجباري) والاوقاف (الدكتور غالب القرشي) والصحة (الدكتور نجيب غانم) ومنصب نائب رئيس الوزراء (الدكتور عبدالوهاب الانسي). وعلى رغم ان الدكتور عبدالوهاب الديلمي ينتمي اصلاً الى التيار الهاشمي، الا ان الاصلاح قصد من تعيينه تقديم نموذج لقدرة الحزب على اختراق التركيبة الاجتماعية للبلد. كذلك الحال بالنسبة الى الشيخ محمد حسين دماج (وزير الادارة المحلية) الذي يغلب انتماؤه الحزبي على انتمائه القبلي. وينطبق الشيء نفسه على بقية وزراء الاصلاح اذ ان المهندس

عبدالله محسن الاكوع (وزير الكهرباء) هو من الجيل الثاني في حركة الاخوان، كذلك الدكتور عبدالرحمن بافضل الذي اظهر الاصلاح قوته باعادته الى الحكومة وان في وزارة اخرى (كان في التموين وصار وزير الثروة السمكية) بعدما كان الرئيس اليمني جمد وضعه في الحكومة السابقة اثر خلاف بينه وبين نائبه الذي ينتمي الى المؤتمر. وكذلك الامر ايضاً بالنسبة الى السيد عبده علي قباطي وزير التربية.

وحتى داخل تيار الاخوان نفسه نجد ان هناك توازناً بين الوزراء من ناحية التمثيل الجغرافي فالانسي من صنعاء والديلمي هاشمي من ذمار وعبده قباطي وغالب القرشي هما من تعز ونجيب غانم من عدن وعبدالرحمن بافضل من حضرموت ومحمد عبدالوهاب والجباري من ذمار ودماج من شيوخ إب.

وحتى داخل المؤتمر نفسه برز توازن جغرافي فمن تعز جاء عبدالعزيز عبدالغني والدكتور عبدالوهاب راوح وزير الشباب والرياضة ومحمد احمد الجنيد وزير المال. ومن صنعاء ياتي العميد يحيى المتوكل وزير الداخلية والعميد عبدالملك السياني وزير الدفاع والسيد يحيى الدش وزير الثقافة والسياحة واحمد الانسي وزير المواصلات ومن عدن عبدالله غانم ومن شبوة احمد مساعد حسين ومن حضرموت عبدالقادر باجمال والدكتور عبدالكريم الارياني من إب والسيد احمد سالم الجبري من الحديدة...

وكان ملفتاً خروج العميد مجاهد ابو شوارب من الحكومة ويبدو ان الرئيس علي عبدالله صالح اراد تنفيذ ما تعهده في شان عدم ادخال الحكومة شخصيات لم تتخذ من وجهة نظره موقفاً واضحاً من الحرب والانفصال وبقي الشيخ مجاهد مستشاراً للرئيس الى جانب السيد حسن مكي والسيد حسن السلامي. كذلك خرج من الحكومة وزير الاعلام السيد حسن اللوزي الذي كان للاصلاح ماخذ عليه والسيد عبدالله الكرشمي الذي كان خروجه مفاجاة الحكومة الجديدة باعتباره وزيراً في كل الحكومات اليمنية منذ ٣٢ عاماً، اي منذ اعلان الجمهورية.

يبقى ان الاعلان عن الحكومة الجديدة في اليمن لم يثر فقط شعوراً بالارتياح، اذ ثمة ماخذ في الشارع على غياب الاختصاصيين خصوصاً ان الشعار المرفوع هو ان الحكومة الجديدة هي حكومة البناء والاصلاح. كذلك بدا ان حركة تبديل الحقائب بين الوزراء غير موفقة، وربما كان افضل مثل على ذلك حلول محافظ البنك المركزي مكان وزير المال الذي شغل بدوره منصب المحافظ في حين ان الشارع يشكو من غياب السياسة النقدية الواضحة.

وثمة مؤشر اخر الى عدم ارتياح الشارع هو انه في حين ترفع الحكومة شعار الاصلاح المالي والاداري، عين السيد صادق امين ابو راس وزيراً للخدمة المدنية رغم انه كان ناجحاً في وزارة الزراعة التي تولاها في الحكومة السابقة.

صحيفة الحزب الاشتراكى اليمنى:

عسكريون يقتحمون المنازل فى عدن ويستولون عليها

صنعاء ـ وكالات الانباء ـ توقعت صحيفة «الثورى» الناطقة باسم الحزب الاشتراكى اليمنى، ان تشهد مدينة عدن اضطرابات اهلية واسعة بسبب استمرار ظاهرة اقتحام منازل المواطنين بالمدينة والاستيلاء عليها. وقالت الصحيفة ان عملية الاقتحام تتم غالبا تحت تهديد السلاح ويشترك فيها احيانا عسكريون نظاميون. وعلى صعيد آخر، ذكرت الصحيفة ان هناك مفاوضات تجرى بين قيادات رسمية وقيادات تنتمى الى تنظيم «الجهاد» فى محافظة ابين لاخلاء المواقع التى استولى عليها التنظيم اثناء الحرب فى زنجبار والحصين وغيرهما.

المصدر : الجمهورية ...

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ ... ١٩٩٤

استبعاد الحزب الاشتراكى من الحكومة الجديدة

اليمن :

اصدر الفريق علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية قرارا فاجأ المراقبين وهو تعيين اللواء الركن عبد ربه منصور نائبا لرئيس الجمهورية .

واللواء منصور من اهالي محافظة ابين في الجنوب ومن انصار الرئيس السابق علي ناصر محمد الذى كان يرأس « اليمن الجنوبي » قبل الاطاحة به على يد علي سالم البيض .

وكان علي ناصر قد لجأ الى صنعاء ولجأ معه اللواء عبد ربه منصور عام ١٩٨٦ بعد احداث عدن .

ويتولى اللواء منصور منصب نائب الرئيس بترك منصبه الذى كان يتولاه كوزير للدفاع وهو المنصب الذى تولاه العميد الركن عبدالله البيشري الذى كان رئيسا لهيئة الاركان العامة قبل ابعاده في العام الماضي نتيجة خلاف مع وزير الدفاع السابق علي هيثم قاسم طاهر الذى كان من قيادات الحزب الاشتراكى الذى هزم في الحرب الاهلية الاخيرة التى انتهت بهزيمة قوات الحزب الاشتراكى في يوليو الماضى .

وفي تعليق له على تعيين نائب الرئيس الجديد قال حيدر ابوبكر العطاس عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكى ورئيس الوزراء في « جمهورية اليمن الديمقراطية » التى اعلنت اثناء الحرب الاخيرة في الجنوب ، « عندما كان عبد ربه منصور وزيرا للدفاع تبين ان تعيينه مجرد لعبة مؤقته ، لعل صالح لايستطيع ان يسمح لجنوبي باحتلال هذا المنصب ، وقد استخدم عبد ربه لفترة محددة ثم رمى جانبا وما تعيينه نائبا للرئيس سوى لازاحته من منصب وزير الدفاع تطبيقا للمثل الانجليزي القائل « ادفعه الى اعلى كى تدفعه الى الخارج » .

من ناحيته اكد الرئيس علي عبدالله صالح ان الحزب الاشتراكى غير مؤهل للمشاركة في الحكومة المكونة من ائتلاف بين المؤتمر الشعبى والتجمع اليمني للاصلاح » .

واضاف « ان الحكومة اليمنية لاتعترف بالمعارضة في الخارج لان النظام السياسي والمبني على الديمقراطية في اليمن يكفل للمعارضة دورها في الداخل » وقال « ان المجموعة الانفصالية التي اعلنت عن نفسها في لندن مكانها مزبلة التاريخ » وقال ان الذي فشل في تآمره على الوطن من الداخل وهو يمتلك الطائرات والصواريخ وترسانة السلاح الضخمة لن يفلح في التآمر من الخارج » .

وكانت جبهة معارضة قد اعلنت في الخارج تضم رابطة ابناء اليمن وممثلين عن الحزب الاشتراكى اليمني والتجمع الوطني وشخصيات مستقلة باسم « موج » اعلنت رفضها نتائج الحرب وطالبت بالعمل على تحقيق مصالحة شاملة ووضع اسس لاقامة وحدة تستند الى مضامين وثيقة العهد والاتفاق واجراء استفتاء شعبى عليها وانهاء التحالف العسكرى الاستخباراتي القنوى والتزام النهج الديمقراطي وتصحيح مسار علاقات اليمن مع دول الجوار والدول العربية والاسلامية .

وردا على اعلان جبهة المعارضة في لندن قالت مصادر صنعاء « ان هذه النشاطات المشبوهة ماهى الا مواصلة للمخطط التآمرى الخيانى الذى استهدف ضرب وحدة الشعب اليمني ذلك المخطط الذي سقط الى الابد في يوليو ١٩٩٤ وكان الاجدى بالمتآمرين ان يتواروا عن الانظار بعدما اتضح امر ارتكابهم ابشع جريمة في تاريخ اليمن المعاصر ، وان الاحداث اثبتت ان وحدة الشعب اليمنى اقوى من كل المؤامرات ومن كل الاموال المدنسة التي قبضتها رموز الخيانة والانفصال ولاتزال تقبضها من اجل مواصلة تآمرها على وحدة الوطن ونظامه السياسي .

من ناحية اخرى حذر مسئول في الادارة الامريكية حكومة صنعاء من التمادى في علاقتها ببغداد في الوقت الذى نفى فيه وزير خارجية اليمن وجود اي علاقات متطورة مع العراق وقال « ليت لنا اية علاقات غير طبيعية اومشبوهة مع بغداد ونحن نقدر مدى

أكد في حديث الى «الحياة» ان وثيقة العهد «انتهت»

الأحمر: الشعب اليمني غير راضٍ عما صدر من عفو وتسامح

□ صنعاء - من خيرالله خيرالله:

■ رفض الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح ورئيس مجلس النواب اليمني اي تفكير في العفو عن القادة الجنوبيين الـ ١٦، على راسهم السيد علي سالم البيض والسيد عبدالرحمن الجفري والسيد حيدر ابو بكر العطاس، وقال ان الشعب «غير راضٍ عما تم من عفو وتسامح».

وتساءل في حديث اجرته معه «الحياة» امس في منزله في صنعاء «إذا شمل العفو الـ ١٦، فهل يعني ذلك ان الذي ارتكب الجريمة هو الرئيس علي عبدالله صالح الذي دافع عن الوحدة؟».

واعرب عن رضاه التام عن المؤتمر الاول الذي عقده حزبه وعن نتائج المؤتمر، وشدد على ان اهم شيء بالنسبة الى اليمن على الصعيد الاقليمي هو «تحسين العلاقة مع المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي وتطبيعها».

واكد ان وثيقة العهد والاتفاق التي وقعتها الاحزاب اليمنية في عمان في ٢٠ شباط (فبراير) الماضي «انتهت».



وهنا نص الحديث:

● هل انتم راضون عن مؤتمر الاصلاح؟

- نعم، كل الرضا. عن المؤتمر وعن نتائجه.

● وعن تشكيلة مجلس الشورى للاصلاح هل ان القائمة التي انتخبت، انتخبت برضاكم؟

- الحقيقة تمثلت كل المناطق وكل الفئات وكل الشرائح كما جمع مجلس الشورى بين الشباب والشيوخ والعلماء والتجار والمثقفين. وتمثلت فيه ايضاً كل المحافظات.

● ولكن من قراءة الاسماء لا يبدو الجنوب ممثلاً بشكل كاف.

- لسنا هنا في صدد حسابات بالمليم، لكن ليست هناك محافظة إلا وتمثلت. مثلاً محافظة المهرة وهي ابعد محافظة وافقر محافظة ونشاط الاصلاح فيها اقل من اي محافظة، تمثلت باثنين.

● كيف تنظرون الى دور الاصلاح في المرحلة المقبلة، بمعنى كيف سيساعد في تطوير العملية السياسية في اليمن؟

- نحن رضينا لانفسنا بان نكون شركاء في السلطة في المرحلة المقبلة حرصاً منا على خدمة البلد وعلى اصلاح الامور وعلى السير بالبلد الى ما فيه الخير والرخاء والازدهار وان نبذل كل جهدنا من اجل تحقيق طموحات هذا الشعب وان نبذل قصارى جهدنا لخدمة هذا الشعب ما استطعنا.

● لماذا تتخذون موقفاً قاسياً من مسألة العفو عن بعض قادة الاشتراكي وغيره من الذين وردت اسماؤهم في قائمة الـ ١٦؟ الا تعتقدون ان الوقت حان لعفو عن الجميع وتحقيق مصالحة وطنية؟

- لم نتخذ اي موقف قاس. موقفنا وموقف المؤتمر الشعبي العام

التتمة في الصفحة (٤)

والمسؤولين جميعاً في الدولة معتدل بخلاف راي الشعب وما يريده الشعب، فالشعب ينتقد السلطة على التسامح الذي لا حدود له. والعفو الذي تم عن كل من ساهموا في المؤامرة والخيانة والجريمة الكبرى التي ارتكبها الانفصاليون في حق الشعب والوحدة. ان الشعب غير راض عما تم من عفو وتسامح، لكن السياسيين في الدولة والسلطة رأوا ان التسامح والعفو فيهما خير.

● بما ان العفو فيه خير لماذا لا يشمل الـ ١٦؟

- إذا شمل العفو حتى الـ ١٦، فهذا يعني ان الذي ارتكب الجريمة هو علي عبدالله صالح. إذا شمل العفو حتى قادة الاجرام فمن سيكون سبب ما حدث... علي عبدالله صالح الذي دافع عن الوحدة؟

● الم يعد هناك مصدر قلق لكم بعد الذي حصل؟

- نحن متفائلون منذ ما قبل حصول ما حصل. واصبحنا بعد ذلك اكثر تفاؤلاً. وحتى عندما فجرت العصابة المتآمرة الحرب واعلنت الانفصال كان لدي الكثير من التفاؤل وصرحت به رداً على الاسئلة التي وجهت اليّ في مقابلات عدة. كنت متفائلاً بان الامور ستؤول الى الخير وان النصر لنا وقلتها عندما زارني مبعوث الامين العام للأمم المتحدة السيد الاخضر الابراهيمي في اجتماع ضم عدداً كبيراً من اعضاء مجلس النواب من كل الاحزاب وتحدثت آنذاك وانهيت كلامي بالقول ان الوحدة او الموت. قلت ذلك في اثناء الحرب عندما جاء الابراهيمي وقلت ان هذا راي الشعب: الوحدة او الموت.

● ولكن الآن اليس هناك مصدر لبعض القلق؟

- لم يعد هناك شيء اكبر واعظم وادهى من الذي حصل. فكل ما بقي هو سهل وكل ما بقي سنتغلب عليه بعون الله.

● ماذا تعتقدون انه مطلوب من الحكومة الجديدة؟

- مطلوب منها الكثير والكثير. اولاً التخفيف مما يعانيه الشعب من غلاء وقلة المواد الغذائية ثم الإصلاح الاداري والمالي ثم استتباب الامن والاستقرار ثم اعمار واصلاح ما افسدته الحرب وما افسده الحزب الاشتراكي خلال السنوات الماضية.

● وعلى الصعيد الاقليمي؟

- على الصعيد الاقليمي ان اهم شيء هو تحسين العلاقة وتطبيعها مع المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون، مع الجيران والاشقاء الاقربين، هذا اهم شيء وهو اهم من علاقتنا مع الدول الاخرى، جارك القريب ولا اخوك البعيد، هؤلاء نحن الاحب لهم وهم الاحب لنا.

● وثيقة العهد والاتفاق ما هو مصيرها في رايكم؟

- هذه انتهت يوم هرب علي سالم البيض وحيدر العطاس من عمان. انا كتبت تحفظي ساعة التوقيع باني موافق على الوثيقة شرط ان يعودوا الى صنعاء وان تنتهي الازمة، لكنهم انهوا الوثيقة بهروبهم من عمان.

أدت اليمين الدستورية

رئيس الحكومة اليمنية الجديدة يتعهد العمل على إلغاء التقاسم

□ صنعاء - من فيصل مكرم:

■ قال السيد عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الوزراء اليمني ان حكومته ستسعى الى إلغاء الازدواجية والتقاسم اللذين كانا قائمين في السابق. واعتبر ان الحكومة الجديدة جمعت بين الكفاءات التي اثبتت جدارتها في الحكومة السابقة وتمثل الخبرة وبين الدماء الجديدة من الشخصيات المتخصصة ما يدفع الحكومة الجديدة الى تنفيذ اولويات مهماتها للمرحلة المقبلة.

وحدد عبدالغني هذه الأولويات في المؤتمر الصحافي الذي عقده ظهر امس في القصر الجمهوري في صنعاء عقب اداء الحكومة اليمين الدستورية امام الرئيس علي عبدالله صالح. وقال: «تتمثل الاولويات في تحسين الوضع الاقتصادي المتدهور وإعادة الامن والاستقرار واحتكام الناس الى القانون وتنفيذ نظام الحكم المحلي باعطاء صلاحيات واسعة للمحافظات. وتطبيق ذلك يبدأ عند وضع الموازنة العامة للعام ١٩٩٥ وسيساهم ذلك في الحد من المركزية وفي اعداد خطة تكفل تحقيق تنمية متوازنة في البلاد وتطبيع علاقات اليمن مع الدول المجاورة انطلاقاً من مبادئ الاحترام المتبادل».

واوضح عبدالغني ان «الاقتصاد اليمني منهك ومريض ولا بد من علاجات لاصلاح هذا الوضع قد تكون مرة، اذ لا توجد علاجات محلاة بالعسل والسكر. ويتطلب الوضع تضحيات من قبل الناس تتمثل في تنفيذ سياسة جديدة للحكومة الجديدة لمعالجة الاختلالات بدءاً بدرس خطة للحكومة السابقة تتعلق برفع الدعم الحكومي عن عدد من السلع الغذائية ومشتقات النفط التي لا تغطي قيمتها الحالية تكلفة النقل من مصادرها الى اليمن، وكذلك بالنسبة الى الكهرباء والهاتف».

واضاف: «وصلت قيمة الدعم الحكومي للسلع والخدمات الاستهلاكية الى ٧٠ بليون ريال وهو مبلغ كبير لا توجد مصادر اضافية لتغطيته انما يضاف الى العجز الموجود في الموازنة العامة. وحتى يمكننا تنفيذ مثل هذه السياسة لا بد من درسها من الجوانب كافة لئلا يتأثر المواطن وتتراكم المشاكل الاقتصادية». واشار الى ان حكومته «ستعمل على ترشيد القطاع العام واتاحة الفرصة امام القطاع الخاص في اطار تطبيق اقتصاد السوق الحرة حيث ستتم تصفية عدد من مؤسسات القطاع العام التي اصبحت عبئاً على الدولة. ونحن لسنا على استعداد للاعتماد على مصادر استثمارية بعينها لتنمية الموارد كالنفط مثلاً، بل يهمنا التوازن في استخراج وتنمية الموارد في قطاعات النفط والصناعة والزراعة والخدمات، لأن النفط وحده ليس عصا سحرية ولكنه جانب مهم من جوانب الاقتصاد».

وذكر عبدالغني انه ينظر الى الجانب الاقتصادي بانه «مجموعة قضايا مترابطة في اطار سلسلة واحدة من التكامل وينبغي ان تكون اجراءات الاصلاحات الجديدة تدريجية وشاملة حتى لا يشعر المواطن بثقلها ومتاعبها مرة واحدة».

وعن المناطق الحرة ومستقبلها في اليمن وخصوصاً في عدن قال: «ان فكرة المناطق الحرة قائمة، ولكن مدينة عدن تاتي في المقدمة. وقريباً ستكون المنطقة الحرة في عدن قائمة بالفعل وفي مساحة محدودة نظراً لموقعها المتميز في المنطقة إذ تستعمل في الربط التجاري بين الشرق والغرب ويمكن تحويلها الى منطقة صناعية تخدم المناطق الاخرى».

وعلى الصعيد السياسي اشاد عبدالغني بالتعاون والتحالف والتنسيق بين حزب المؤتمر الشعبي العام الذي ينتمي اليه وبين التجمع اليمني للاصلاح حليفه في الحكومة الجديدة. ورأى ان هذا الامر «سهل عملية الائتلاف الحكومي لتقارب البرامج الانتخابية وطبيعة المهمات الراهنة. ونحن حاولنا الاستفادة من تجربة حكومة التقاسم الثنائي في المرحلة الانتقالية لدولة الوحدة وتجربة الائتلاف الثلاثي السابق. وهذا التحالف بين المؤتمر والاصلاح يختلف عن سابقيه ونحن مصممون على الغاء الازدواجية ومظاهر التقاسم وما نتج عنها من مكايدات سياسية غلب عليها طابع الخلافات المستمرة».

وذكر ان هناك «وثيقة ائتلافية ستعلن قريباً وليست سرية. نحن نعتقد اننا اتخذنا كل ما من شانه التغلب على مشاكل او سلبيات قد نواجهها في المستقبل».

واشار الى «ان الائتلاف الجديد في الحكم بين المؤتمر والاصلاح هو ترجمة منطقية للديموقراطية في اليمن لأنه تم وفقاً للدستور والانتخابات البرلمانية». وتعهد «ارساء أسس الديموقراطية على الصعيد العملي بالغاء كل وسائل الرقابة على الصحف والوسائل الاعلامية وضمان التعددية الحزبية والسياسية وحرية الراي والاجتماعات للمواطنين والتزام حقوق الانسان التزاماً مطلقاً. ونحن على ثقة من دعم الرئيس علي عبدالله صالح الذي عملت تحت قيادته كرئيس لحكومات سابقة وكان دوماً يقدم الدعم الكامل ويعطي الصلاحيات الكاملة للحكومة».

وعن قرار العفو العام الذي اصدره الرئيس اليمني بعد الحرب قال عبدالغني: «اعلن هذا القرار بعد الحرب واستفاد منه كثير من ابناء الوطن وكثيرون فضلوا البقاء في الخارج ومن عاد لم يسأل مطلقاً وطبقنا القرار نصاً وروحاً. وبالنسبة الى تلك الفئة المطلوبة من قبل النائب العام فالاجراءات قائمة لاستكمال تقديمها الى المحاكمة».

وكانت الحكومة اليمنية الجديدة برئاسة السيد عبدالعزيز عبدالغني ادت اليمين الدستورية امام الرئيس علي صالح وعقدت اول اجتماع لها صباح امس. وفي الاجتماع تحدث الرئيس عن مجمل القضايا المطلوب من الحكومة الجديدة انجازها في هذه المرحلة في ضوء الشعار المرفوع «حكومة البناء والاعمار والاصلاح الشامل».

علي صالح يقطع الطريق على تسلم جنوبي وزارة الدفاع

المعارضة اليمنية: فترة اختبار بانتظار الصلاحيات التي ستعطى للجنوبيين في القيادة الجديدة

بعد يومين من التكهنات حول الرجل الذي سيشغل منصب نائب الرئيس اليمني، اصدر الرئيس علي عبد الله صالح قرارا بتعيين اللواء عبد ربه منصور هادي نائبا للرئيس مساء الاحد الماضي، وادى اليمين الدستورية لتولي مهام منصبه صباح اليوم التالي، وبذلك استكمل بناء اعلى هيئات السلطة التنفيذية حسب النظام الرئاسي الجديد، بعد اقرار مجلس النواب مشروع التعديلات الدستورية يوم ٢٨ سبتمبر (ايلول) الماضي. في الوقت الذي ترشح فيه تكهنات عديدة عبد العزيز عبد الغني - الرجل الثاني في حزب الرئيس - لرئاسة الحكومة.

وتقرأ دوائر سياسية يمنية وعربية في تطورات الاحداث الاخيرة في صنعاء تعزيزا لموقف المنتصرين في الحرب الاخيرة، ولكن تفسير ذلك «التعزيز» يختلف بعد ذلك حسب مواقف الاطراف المختلفة من القضية اليمنية. فصنعاء ترى ان اختيار اللواء عبد ربه منصور هادي لمنصب نائب الرئيس وهو من ابناء محافظة ابين، وكان من رجال الرئيس الجنوبي السابق علي ناصر محمد، يعتبر تمثيلا للجنوب من ناحية، ومكافأة له على حسن الاداء في ادارة العمليات العسكرية اثناء الحرب، مما ادى الى تحقيق النصر.

ولكن دوائر جنوبية مطلعة اكدت لـ«المجلة» ان هناك ٣ اعتبارات كانت تحكم موقف صنعاء من اختيار نائب

الرئيس، ولكنها تصب في مصلحة القيادة «الشمالية»، التي فازت في الصراع المسلح.

● الاعتبار الاول: هو التخلص من وجود اللواء عبد ربه منصور في منصب وزير الدفاع، وابعاده عن القوات المسلحة، بعد ان ارتبط اسمه بحسن ادارة المؤسسة العسكرية وحسم الحرب، وترى مصادر جنوبية - رفضت الافصاح عن اسمها - ان ذلك جزء من مخطط للقيادة اليمنية لابعاد اي شخص جنوبي عن المواقع الرئيسية في المؤسسة العسكرية. واشارت المصادر الى ان القيادة اليمنية لن تسمح بتكرار تجربة تولي وزير جنوبي لحقيبة الدفاع، على النحو الذي كان خلال السنوات الاربع الماضية عندما كان العميد الركن هيثم قاسم طاهر يتولاها باسم الحزب الاشتراكي، وعملت القيادة اليمنية على «نخر عظام الوحدات التابعة له»، كما ظلت القوات المسلحة منقسمة وشطرية، لابقاء اصبع صنعاء في ادارة شؤونها، وعدم تركها كلية لسيطرة جنوبي.

علي صالح والجيش

● اما الاعتبار الثاني: فيرتبط بتكهن ساد في الاوساط السياسية اليمنية قبيل تشكيل الحكومة الجديدة، كان يقول بأن الرئيس علي عبد الله صالح - سواء تولى «رئاسة الحكومة بنفسه ام لا - لن يسمح بوجود وزارة مستقلة للدفاع، وانما سيعين نفسه قائدا عاما للقوات المسلحة، وستكون رئاسة الاركان تابعة له.

واضافت المصادر ان هذا الاسلوب التنظيمي سيؤدي الى تبعية القوات المسلحة مباشرة للرئاسة، اذا كان كل من الرئيس ونائبه عسكريين، على النحو الذي هو عليه الان.

● ويذهب الاعتبار الثالث الى ان تعيين قيادة جنوبية في منصب رفيع في السلطة - مثل نائب الرئيس - يمكن اعتباره كافيا لتمثيل حصة الجنوب في المواقع الرئيسية، وقد يسحب مبرر تعيين رئيس وزراء جنوبي، مثل الدكتور فرج بن غانم، الذي يزكيه التجمع اليمني للاصلاح، وتقول مصادر مطلعة ان الرئيس اليمني لا يميل اليه شخصيا.

واضافة الى هذه الاعتبارات الثلاثة، يظل ان اللواء عبد ربه منصور محسوب ضمن حصة المؤتمر الشعبي العام - وهو التنظيم السياسي الذي يتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح - الى جانب ان ترفيعه الى منصب نائب الرئيس يعيد الى الاذهان القرار الذي اصدره الرئيس الجنوبي السابق علي ناصر محمد - في منتصف الثمانينات - بتعيين وزير الدفاع العقيد علي عنتر نائبا للرئيس، لابعاده عن القوات المسلحة، بسبب حالة المنافسة السياسية التي كانت محتدمة بينهما حينئذ، وادت الى تفاقم الموقف وتفجره في احداث ١٣ يناير (كانون الثاني) عام ١٩٨٦.

وتهدف خطوة تعيين اللواء عبد ربه

منصـور في منصب نائب الرئيس الى تعـزيز سلطات الرئيس علي عبـد الله صالح نفسه. بعد ان ادت عملية انتخابه الى التقليل من شأن عدد من القيادات اليمنية الاخرى، في اطار عملية تسريب اجبارية. قالت ان عبد المجيد الزنداني - عضو مجلس الرئاسة السابق ورئيس مجلس الشورى (اللجنة المركزية) للتجمع اليمني للاصلاح - وعلي صالح عباد (مقبل) - الامين العام الجديد للحزب الاشتـراكي - والدكتور عبد الوهاب محمود - القيادي البعثي - والدكتور فرج بن غانم - الشخصية المستقلة - مرشحون للرئاسة، ولكن الواقع اثبت انه لم يكن هناك من يستطيع منافسة المرشح الوحيد الرئيس علي عبد الله صالح.

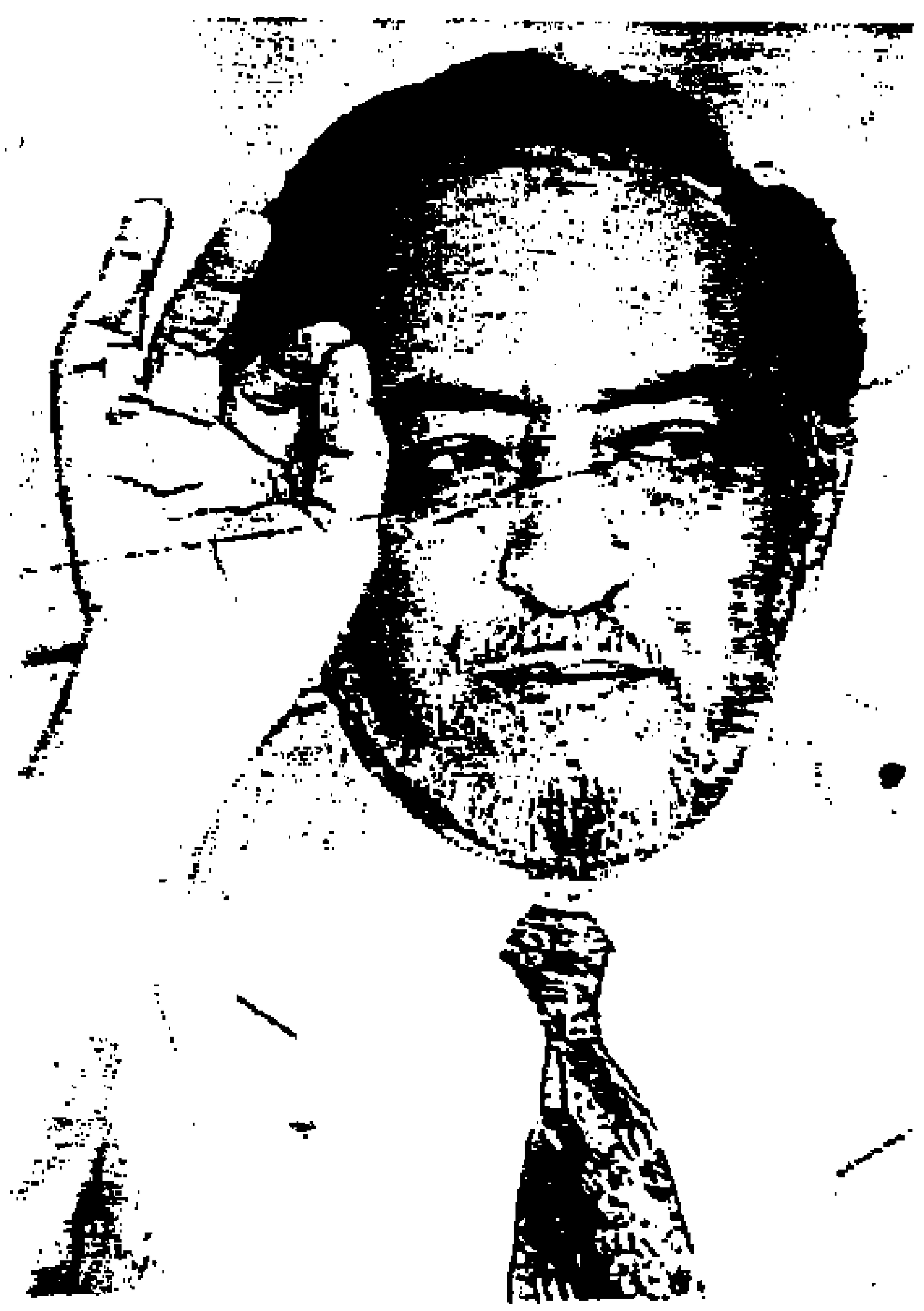
جبهة المعارضة

وترى دوائر سياسية في صنعاء ان تعيين اللواء هادي نائبا للرئيس، يأتي رداً على تشكيل الجبهة الوطنية للمعارضة اليمنية. التي اعلنت في لندن يوم الجمعة ٣٠ سبتمبر (ايلول) الماضي. وقالت ان قرار الرئيس صالح «يذكر الموجودين في الخارج بمن هزمهم عسكريا، ويسحب منهم اوراقا كثيرة في دعاواهم. بأن الجنوبيين يعانون من التمييز ضدهم. ويجري استيعابهم في اطار مؤسسات ما كان يسمى الجمهورية العربية اليمنية قبل الوحدة».

ولكن الاجابة على هذا السؤال تتوقف على ما ستحمله الايام المقبلة بشأن حجم الصلاحيات التي ستمنح لنائب الرئيس الجديد. وفعالية ممارسته لها، مما سيؤثر على موقف ابناء المحافظات الجنوبية والشرقية سلبا او ايجابا تجاه السلطة المركزية في صنعاء، وقد ينعكس على تقديره او هجومها على عبد ربه منصور هادي واعتبار انه حقق انتصارات للجنوب او انه تخلى عن انتمائه الجنوبي.

وفي هذا الشأن تثير دوائر عديدة تساؤلات حول احتمالات نجاح عبد ربه

عبد الرحمن الجفري



منصور هادي في منصبه الجديد، في ضوء عجز علي سالم البيض عن تفعيل هذا المنصب في المرحلة السابقة، رغم انه كان يستند الى تنظيم الحزب الاشتراكي، وقوته العسكرية المسلحة. ولكن مصادر صنعاء ترد على ذلك بأن غياب حالة التوازن التي ادت الى شلل السلطة سيؤدي الى نجاح - ولو محدود - خلال المرحلة المقبلة.

وقبيل اصدار قرار تشكيل الحكومة الجديدة في منتصف الاسبوع الماضي، كانت اغلب التكهنات تشير الى ان عبد العزيز عبد الغني - عضو مجلس الرئاسة السابق والامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام - سيتولى منصب رئيس الوزراء، في مواجهة الانباء التي ترددت عن احتمال تعيين الدكتور فرج بن غانم في هذا المنصب. ورأى مراقبون ان هذا التعيين سيعزز سلطات الرئيس علي عبد الله صالح ويوفر له جهازا مؤاتيا لتسهيل حكم اليمن خلال المرحلة المقبلة.

يبقى بعد ذلك سؤال مهم حول مدى قدرة جهاز الدولة الجديد على معالجة المشكلات الناجمة عن الحرب الاخيرة بين الشمال والجنوب. واعادة اعمار الدمار الناشئ عنها، وتحقيق تنمية اقتصادية تتفادى اختلال التوازن بين الشمال والجنوب، لمواجهة اي نشاط محتمل لجبهة المعارضة الوطنية الجديدة في الداخل ■

عبد الله حموده

اليمن: الاشتراكي في الداخل يفصل ٤ رموز بينهم البيض

☐ صنعاء - من فيصل مكرم:

■ اعتبرت قيادة الحزب الاشتراكي اليمني في الداخل كلا من الامين العام السابق للحزب علي سالم البيض والامين المساعد السابق سالم صالح محمد والعضوين السابقين في المكتب السياسي حيدر ابو بكر العطاس وصالح عبيد احمد، مفصولين من الحزب.

وحذر بيان للمكتب السياسي للحزب وزع أمس في صنعاء بعض القادة الاشتراكيين في الداخل من التورط في «الحملة المعادية للحزب» التي تقوم بها «الاتجاهات المعادية للديموقراطية والتعددية الحزبية والسياسية في البلاد». واعتبر البيان «ان المساعي التي تؤدي الى تفريخ أحزاب وتنظيمات لا وجود لها على الساحة اليمنية تهدف الى تمييع التوجه الديموقراطي وتعطيل قانون الاحزاب».

واستند قرار فصل البيض وسالم صالح والعطاس وصالح عبيد من عضوية الحزب، الذي اعلن عنه رسمياً بعد اربعة ايام على اتخاذه في الاجتماع الاخير للمكتب السياسي، الى نشاطات وتحركات هذه الشخصيات خارج البلاد، التي ادت الى اعلانهم وثيقة تحت عنوان «اعلان مبادئ تصحيح مسار العمل الوطني والسياسي للحزب الاشتراكي اليمني وتحقيق مصالح وطنية شاملة»، وذلك في العاصمة البريطانية لندن قبل نحو عشرة أيام.

ورأت القيادة الجديدة للحزب الاشتراكي (المكتب السياسي) في صنعاء في هذه الوثيقة محاولة من هذه الشخصيات لطرح نفسها «كاساس لبناء واصطفاف سياسي مع سياسة اخرى تتجاوز الحزب وهيئاته الشرعية، وهو ما يمثل رؤية سياسية انفصالية تجزئ النضال الوطني اليمني وتكرس الدعوة الى عمل سياسي برؤية تشطيرية، ويشكل امتداداً لقرار الانفصال والتحالفات التي مهدت له».

واوضح بيان المكتب السياسي اسباب قرار الفصل، فقال «ان الاعلان اخيراً عن تشكيل جبهة وطنية للمعارضة في الخارج (موج) من جانب تلك القوى نفسها وبمشاركة بعض العناصر القيادية السابقة في الحزب الاشتراكي اليمني، يؤكد صحة استنتاجات المكتب السياسي للاهداف الحقيقية للوثيقة». واضاف «ان تصرفات هذه العناصر متعارضة مع قرارات وتوصيات الاجتماع الموسع للجنة المركزية الذي انعقد في صنعاء أوائل ايلول (سبتمبر) الماضي، وهي نصت على ان المكتب السياسي الذي يمثل قيادة الحزب في الداخل هو المخول التعبير عن سياسة الحزب وتمثيله في الحوار مع القوى السياسية الاخرى في الداخل والخارج». لذلك اعتبر المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ان مواقف تلك الشخصيات «تتعارض مع سياسة الحزب ولا تعبر الا عن اشخاصها، وهي تستند الى موقف خاطئ جسده ورسم خطه الامين العام السابق للحزب علي سالم البيض».

ويرى المراقبون ان تأخر الاشتراكي في اعلان قرار فصل اربعة من رموزه السابقين كان في اطار رغبة القيادة الجديدة في إبعاد قرارها عن مشاورات تشكيل الحكومة الجديدة لئلا يفسر بانه ارتهان بوعود مسبقة أعطيت للحزبين الرئيسيين «المؤتمر» و«الاصلاح» اللذين انفردا بالائتلاف الحكومي في الحكومة الجديدة.

اليمن تترقب اختبار «التقاسم»

حسن واحمد سالم الجبل.

واذا كانت الحكومة الجديدة قد عكست نفوذ القوتين الرئيسين فى اليمن وهما المؤتمر والاصلاح، فان هذا التحالف سيظل موضع اختبار شديد وتحد اكبر لمواجهة الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تحتاجها اليمن فى المرحلة القادمة. فهل سينجح الثنائى الجديد فى اخراج اليمن من التوترات المعهودة؟

اليمن تترقب اختبار «التقاسم» بين المؤتمر والإصـــــلاح

□ صنعاء - العالم اليوم:

من المنتظر ان يتم التوقيع على اتفاقية بين حزبى المؤتمر الشعبى العام والاصلاح خلال الاسبوع الحالى لتحديد مسار العمل الادارى داخل الحكومة الجديدة وتوزيع القيـــادات الاداريـــة على المرافق الحكومية وفقا للتمثيل الحكومي للحزبين والـذى بلغ 16حقيبة للمؤتمر و8حقائب للاصـلاح مع بروز دور جديد لما يسمون بجماعة على ناصر محمد الرئيس اليمنى الاسبق.

وعلمت «العـــالم اليـــوم» ان الدكتور حسن مكى الذى تم تعيينه مستشـارا للرئيس على عبدالله صالح رفض المشاركة فى الحكومة الجديدة على اعتبار ان مشكلته لم تسو - بعد - مع عبدالعزيز الشايف شيخ مشايخ قبائل بكيل الذى اقدم على الايعـاز باغتياله قبيل انـدلاع الحرب فى اليمن مـؤخرا، كما ان العميد مجاهد ابوشوارب رفض - هو الاخر - المشاركة فى الحكومة لموقفه المحايـد اثناء اندلاع الحرب ومحاولته الوساطة بين الاطراف المتنازعة.

ومن بين العناصر التى اكتسبت مواقع جـديدة فى الحكومـة اليمنية الجديدة وهى من العنـاصر المقربة من الـرئيس اليمنـي الاسبق على نـاصر محمد: عبدالقادر بـاجمال وعبدربه هادى منصـور وعبدالله احمد غانم ومحمد عبدالله البطانى واحمد مساعد

«التتمة ص6»

المصدر : الوسط
الانترنت
التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٩٤
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن

اليمن يكرّس نتائج الحرب تعديلات دستورية وتوزيع سلطات

صنعاء - فيصل جلول

التطورات الاخيرة التي شهدها اليمن من شأنها ان تطبع مستقبل البلاد، اقله طيلة السنوات العشر المقبلة.

فقد اقر مجلس النواب تعديلات دستورية كبيرة ينتظر ان تتبعها مذكرة تفسيرية للمواد المقرّة، وبذلك اصبح للبلاد دستور واضح لا خلاف عليه بين السلطة والمعارضة للمرة الأولى منذ اعلان الوحدة في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٩٠ . وانتخب المجلس نفسه الفريق علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط حسب النص الدستوري الجديد، وعين الرئيس نائباً له، هو اللواء عبدربه منصور هادي، كما عين عبدالعزيز عبدالغني رئيساً لحكومة جديدة تضم وزراء من ائتلاف حزبي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح.

وتشير هذه التطورات التي تمت خلال اقل من اسبوعين الى ترتيب جديد للسلطة يكرس الانتصار العسكري الذي احرزته القوات الحكومية الوحدوية على القوات المسلحة الاشتراكية في المحافظات الشرقية والجنوبية في ٧ تموز (يوليو) الماضي بعد حرب طاحنة استمرت اكثر من شهرين بايام قليلة.

ويستفاد من معلومات متداولة في دوائر سياسية عليا ان إعادة ترتيب السلطة في هذا البلد ترتكز على عاملين اساسيين: الأول داخلي ويتصل باشراك القوى المنتصرة في الحرب في مسؤوليات رفيعة المستوى ضمن إطار شرعي يعبر عنها ويلبي تطلعاتها. والثاني خارجي يتعلق بنظرة اميركية غير معلنة الى الحالة اليمنية تشدد على ضرورة الحفاظ على التجربة الديموقراطية وان يكون محور هذه التجربة الكتل السياسية الكبيرة ممثلة بـ «المؤتمر الشعبي» و«الاصلاح» و«الاشتراكي» فضلاً عن الاحزاب الاخرى الصغيرة الناصرية والبعثية الأقل حجماً وتمثيلاً.

تكريس ميزان القوى

وكرست التعديلات الدستورية ميزان القوى الناشئ بعد الحرب، فجاءت المواد المعدّلة لتلبي مطالب «الإصلاح» و«المؤتمر» التي رفعت خلال المرحلة الانتقالية وواجهت اعتراضاً «اشتراكياً» ومن بينها:

- «الشريعة الاسلامية مصدر جميع التشريعات»، وذلك بخلاف ما كان يصر عليه الحزب الاشتراكي الذي كان يدعو الى اعتبارها مصدراً رئيسياً للتشريع وهو النص الذي اعتمده دستور المرحلة الانتقالية، وقد وافق الحزب الاشتراكي على هذه النقطة لقاء تنازلات من المؤتمر والاصلاح وردت في «وثيقة العهد والاتفاق».
- «العدالة الاجتماعية الاسلامية في العلاقات الاقتصادية». وهنا ايضاً كان الحزب الاشتراكي يكتفي بصيغة «العدالة الاجتماعية» من دون اية إضافات أخرى.
- «يحظر تسخير القوات المسلحة والأمن والشرطة واية قوات اخرى لمصلحة حزب او فرد... ويجب صيانتها من كل صور التفرقة الحزبية والعنصرية والطائفية والمناطقية والقبلية... الخ» وهذه مادة جديدة أضيفت على

هامش التعديلات. يذكر ان الحزب الاشتراكي كان خلال المرحلة الانتقالية يؤكد ان عسكرييه يخضعون للقيادة السياسية في الحزب وان لا وجود لمخاطر من جراء انتماء العسكريين الاشتراكيين السياسي.

- «الدفاع عن الدين والوطن واجب مقدس»... الخ. اضيفت هذه المادة الى نص الدستور. واعترض عليها الأمين العام الحالي للحزب الاشتراكي علي صالح عباد اثناء البحث في التعديلات مفترضا انها عبارة عامة، وربما استدعت تجنيد اليمنيين «للدفاع عن الاسلام في البوسنة»، لكنه تخلى في ما بعد عن تحفظه واقترع على التعديلات بصيغتها المقرة في تقرير اللجنة البرلمانية المكلفة بهذه المهمة.

- «يكون لرئيس الجمهورية نائب يعينه الرئيس» بعد انتخابه بطبيعة الحال. وكانت هذه المادة مصدر خلاف كبير بين «المؤتمر» و«الاشتراكي» الذي طالب خلال المرحلة الانتقالية بتعديل دستوري ينص على انتخاب الرئيس ونائبه معا وعلى إعطاء صلاحيات اساسية للنائب.

- «اعتماد مبدأ اللامركزية الادارية والمالية كاساس لنظام الادارة المحلية». وتتناقض هذه المادة مع المطالب الاشتراكية بتحقيق لا مركزية واسعة وتقسيم البلاد الى «مخاليف» تتمتع باستقلال ذاتي يصل الى حدود الحكم المحلي وفقا للصيغة المعتمدة في «وثيقة العهد والاتفاق».

انسجام وتناقض

ويمكن القول ان المواد المعدلة هي جزء من نص دستوري منسجم ومناقض في بنوده الاساسية لما ورد في «وثيقة العهد والاتفاق» التي تم التوقيع عليها في عمان بين المؤتمر والاشتراكي عشية الحرب الاخيرة ومن اجل تفادي هذه الحرب. وكان من الطبيعي ان ينتهي الاتفاق بغياب ميزان القوى الذي ارتكز اليه وان يصاغ نص دستوري جديد يعبر عن ميزان القوى الجديد الذي تبلور بعد الحرب.

وإذا كان «النص الدستوري» حظي بإجماع النواب الحاضرين (٢٥٣ من اصل ٣٠١) ممن يقيمون في صنعاء فإن قسما كبيرا من بنوده لا يتعارض مع تطلعات الحزب الاشتراكي، خصوصا ما يتعلق منها بـ «حقوق الانسان» واجراءات «التوقيف الاحتياطي» و«التعليم الالزامي» و«التنافس بين القطاع العام والخاص والتعاوني والمختلط» في المجال الاقتصادي وكفالة الدولة للحرية الشخصية....الخ.

من جهة ثانية لا يكرس النص في خطوطه العامة نظرة «اصولية» يتخوف منها كثيرون. ذلك انه يشدد على اعتبار «الشريعة الاسلامية مصدر جميع التشريعات» لكنه لا يسترجع القوانين التي كانت سائدة في القرون الهجرية الأولى والتي تطالب بعض التيارات الاصولية الراديكالية باعتمادها في عدد من البلدان العربية والاسلامية. والراجح ان نظرة رحبة للشريعة تسود الدستور اليمني المعدل وتتيح تعايشا مبدئيا، في النص على الأقل، بين الديموقراطية والتعددية السياسية بمفهومها الحديث والشريعة الاسلامية، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يستمر هذا التعايش في المذكرة التفسيرية لمواد الدستور التي يتوقع ان تصدر خلال الشهور المقبلة؟

أرجحية للمؤتمر

بعبارة اخرى هل يؤدي تفسير القوانين وشرحها الى بروز خلافات بين الحداثيين والتقليديين في البرلمان اليمني أم يتحكم المنطق الذي رافق صياغة التعديلات بصياغة المذكرة التفسيرية؟ الإجابة عن هذا السؤال ستكون موضع جدل حاد وحساس خلال الفترة المتبقية من العام الحالي.

ويطال الترتيب الجديد للسلطة مراتب الحكم الاساسية التي باتت تعكس أرجحية واضحة وربما حاسمة لحزب «المؤتمر» على «الاصلاح»، فالرئيس صالح الذي انتخب لولاية جديدة مدتها خمس سنوات، يظل حتى إشعار آخر رئيسا لحزب «المؤتمر» ومؤسس هذا الحزب. وإذا كان ينوي الاستقالة من الحزب في مؤتمره الخامس الذي يجري التحضير لانعقاده في المستقبل القريب، وبالتالي يوّد التفرغ لشؤون الحكم، فإنه يظل من خلال تفكيره وبعلاقاته المحلية «مؤتمريا»، خصوصا ان حزبه يضم اساسا شرائح واسعة من الاداريين ورجال الحكم السابقين والحاليين ولنخبة من الطامحين الى المشاركة في مسؤوليات تنفيذية في المستقبل. واذا كان الرئيس يؤكد في جلساته الخاصة وفي بعض التصريحات العلنية انه «رئيس كل اليمنيين» وليس رئيس فئة واحدة وحزب واحد، فإن «المؤتمر» يشدد أيضا على كونه إطارا عريضا يُمثل كل التيارات والحساسيات السياسية في البلاد أو انه يطمح الى تحقيق هذه الغاية.

مستقبل علي ناصر

وتضم ارجحية «المؤتمر» في راس الدولة عدداً من انصار الرئيس الجنوبي السابق علي ناصر محمد. فقد عين الرئيس صالح اللواء عبدربه منصور هادي نائباً له. ونائب الرئيس تولى خلال الحرب وزارة الدفاع التي اشرفت على ادارة الصراع وبالتالي هزيمة القوات المسلحة الاشتراكية.

وسواءاً كان هادي عضواً في «المؤتمر» او «اشتراكياً سابقاً» فإن اهمية تعيينه في هذا المنصب تأتي من كونه يمثل قوى اجتماعية وسياسية هزمت في الصراع على السلطة في عدن في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ ودفعت ثمناً باهظاً لهذه الهزيمة، خصوصاً في محافظتي شبوة وابين الجنوبيتين.

ويأتي هذا التعيين ليحسم ولاء هذا التيار للحكم في صنعاء. وتعتقد مصادر في العاصمة اليمنية ان ناصر محمد فقد سيطرته على انصاره السابقين تدريجياً منذ انتقاله الى صنعاء وذلك عندما فقد وسائل تمويلهم، وفقد الوسائل النظرية التي كانت تربطه بهم مع انهيار الماركسية. واخيراً فقد آخر الروابط السياسية معهم عندما اكد في بداية الحرب الاخيرة انه لا يوافق على تعيينهم في مناصب حكومية وعسكرية في صنعاء وعدن.

يبقى الرابط الوحيد بين علي ناصر وانصاره محصوراً في الانتماء المناطقي الى ابين وشبوة (اساساً) وهذا الرابط ليس حاسماً في ولاء «الانصار» الذين انضموا الى «المؤتمر» وكوفئوا باشراكهم في الحكم وبمنح مناطقهم «وسام الوحدة من الدرجة الأولى» في قرار اتخذه الرئيس صالح لمناسبة الذكرى ٣٢ لثورة ٢٦ سبتمبر (ايلول) اليمنية. ولعل هذه التطورات تحصر العلاقة بين علي ناصر وانصاره في إطار من «الصداقة» أو «الأخوة»... والتاريخ المشترك.

وترتيب ميزان القوى في الحكومة الجديدة يندرج في الاطار نفسه. فالأرجحية هنا ايضاً لـ «المؤتمر» الذي يراس الوزارة بشخص الدكتور عبدالعزيز عبدالغني ويتولى الوزارات الاساسية (بعضها) على ان يتولى «الاصلاح» الوزارات الاجتماعية والخدمية ذات الصلة المباشرة مع الناس.

ويكرس الترتيب الجديد للسلطة في المجالين التشريعي والتنفيذي النتائج التي اسفرت عنها الحرب الاخيرة، ويرسي اسساً لوحدة يمنية مركزية مطعمة بنظام للحكم المحلي لا يحمل بذور مخاطر انشقاق سياسي ويعبر عن خريطة سياسية جديدة يحتل فيها الحزب الاشتراكي مقعد المعارض الرئيسي في البرلمان. ويبدو أن هذه الخريطة تتيح تماسكاً للحكم الذي سيسعى الى توسيع قاعدته من الآن فصاعداً في المحافظات الشرقية والجنوبية من دون عوائق مهمة، فهل تتناسب الصيغة السياسية الجديدة مع نظرة القوى الدولية للسياسة التي تعتمدها صنعاء في فترة ما بعد الحرب؟

توازن مثلث

تؤكد مصادر يمنية رفيعة المستوى، في ردها على هذا السؤال، ان اهتمام صنعاء يتجه اساساً نحو الدول العظمى التي اتخذت موقفاً ايجابياً من الوحدة خلال الحرب، وفي طليعتها الولايات المتحدة وفرنسا. وتعتقد بان واشنطن كانت على الدوام وما زالت تؤيد ارساء لعبة سياسية داخلية تقوم على توازن مثلث محوره «المؤتمر الشعبي» وجناحا «الاصلاح» و«الاشتراكي»، الأمر الذي يفسر إمتناع الحكم عن اتخاذ اجراءات انتقامية بحق القيادات الاشتراكية التي عادت الى صنعاء بعد الحرب وعدم ممارسة ضغوط على قيادة الحزب الجديدة شرط ان تلتزم هذه القيادة اصول اللعبة السياسية الراهنة. ويبدو ان «الحزب الاشتراكي» بقيادة علي صالح عباد لا يرغب في الخروج عن قواعد هذه اللعبة بدليل موافقته على التعديلات الدستورية وانتقاله بهدوء من الحكم الى المعارضة.

في السياق نفسه بذلت الحكومة اليمنية جهوداً لتبديد مخاوف الدول الغربية من احتمال تمدد «الاصولية» في نظام الحكم. وبذل التجمع اليمني للاصلاح من جهته جهوداً كبيرة للتكيف مع شروط الحكم، فاكد قادته التزامهم النظام الاقتصادي الحر، ووصل السيد عبدالوهاب الأنسي الأمين العام المساعد للحزب الى حد القول أن حزبه يمكن ان يعتمد بعض آليات الحكم الاميركية لكنه يرفض تطبيق النموذج الاميركي على الحكم اليمني وهو امر لا تطالب به الولايات المتحدة بطبيعة الحال.

ولا يمكن لفرنسا إلا ان تشعر بالارتياح نتيجة اعتماد البرلمان اليمني مواد اساسية في الدستور ترجع الى اصول دستورية فرنسية، لا سيما تلك التي تتناول حقوق الانسان وشروط التوقيف الاحتياطي واجراءات المحاكمة.

والراجح ان باريس التي تخوض صراعاً مع امتدادات التيار الاسلامي الجزائري، لا ترغب في توسيع هذا الصراع ليشمل تيارات اسلامية عربية بدليل مبادرتها الى التفاهم مع التيار

الاسلامي السوداني وامتناعها عن الادلاء بأية تصريحات تثير التيار الاسلامي اليمني. ويحظى موقف فرنسا من الحرب الأخيرة بترحيب شديد في اوساط التجمع اليمني للاصلاح.

ويذهب مصدر اقتصادي فرنسي التقته «الوسط» في صنعاء الى ابعد من ذلك عندما يبدي إعجابه بمداولات البرلمان اليمني ويعبر عن اعتقاده بان لدى حكومة بلاده أسباباً كثيرة لتعزيز علاقات التعاون بين صنعاء وباريس.

موقف بريطاني مخالف

● واذا كانت السياستان الاميركية والفرنسية حيال التطورات اليمنية هي استمرار للموقفين الاميركي والفرنسي خلال الحرب، فإن التردد البريطاني خلال الحرب ما زال يطبع سياسة لندن حيال صنعاء بعد الحرب. ولعل تصريحات رئيس الحكومة البريطانية جون ميجور اخيراً عن «المصالحة الوطنية» في اليمن لا تعكس قناعة لندن بان الاجراءات الدستورية والسياسية الأخيرة في هذا البلد هي «المصالحة» بعينها. واذا كانت هذه التصريحات لقيت ردود فعل محلية عنيفة في وسائل الاعلام فإن الحكومة اليمنية ابدت حرصاً على عدم فتح مواجهة مع لندن على امل تحقيق تفاهم معها في المستقبل.

يبقى القول ان الدول الغربية مهتمة اساساً بصيانة مصالحها في اليمن وان سياستها حيال هذا البلد محكومة عموماً بهذا الشرط. ولا يبدو ان الحكم في صنعاء، من خلال مواقفه السابقة والراهنة، يهدد هذه المصالح. والراجح انه يتطلع الى تحقيق اقصى درجات التعاون مع الدول الغربية. وعلمت «الوسط» ان مسؤولين في راس الدولة سيبادرون الى القيام بزيارات رسمية لدول غربية واسيوية في الفترة المقبلة لتعزيز علاقات بلادهم مع العالم الخارجي ولشرح التطورات اليمنية الأخيرة، لكن صنعاء تدرك ان علاقاتها مع دول الجوار هي الاساس والشرط الضروري لضمان الاستقرار النهائي في اليمن، ولعل الدعوات اليمنية المتواصلة لفتح صفحة جديدة مع هذه الدول تكشف عن الهم اليمني الأكبر هذه الايام ■

المصدر : الوسط
اللندنية

التاريخ : ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«موج» المعارضة اليمنية ينطلق من لندن

الجفري: أسلوب شق الصف لن ينجح
سالم صالح: لو كنت مكان علي صالح لحاورت

لندن – «الوسط»

«قيام جبهة للمعارضة اليمنية خطوة مهمة، لكن الاهم هو الحفاظ على نهج العمل الذي اعلن للوصول الى الاهداف المحددة في بيان التاسيس»... هكذا بدا احد الذين شاركوا في الاجتماع التاسيسي لـ «الجبهة الوطنية للمعارضة» (موج) حديثه الى «الوسط» مشيراً الى «التناقضات التكتيكية الكثيرة بين فصائل الجبهة وشخصياتها التي شهدتها ساحة الاعلام والمواقف السياسية قبل ٣٠ ايلول (سبتمبر) يوم الاعلان عن ولادة الجبهة.

إلى أين ستصل جبهة المعارضة اليمنية؟

في البيان الذي اعلن بحضور كل من السادة، عبد الرحمن الجفري رئيس رابطة ابناء اليمن نائب رئيس جمهورية اليمن الديموقراطية، وسالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي، وسليمان ناصر مسعود عضو مجلس الرئاسة، وحيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء، ومحسن بن فريد نائب رئيس الوزراء وزير التنمية وعبدالله الاصنج نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية والعميد صالح عبيد احمد وزير النقل وسيف محمد العذيبي عضو اللجنة التنفيذية للتجمع اليمني، تم التركيز على جملة اهداف اهمها، رفض نتائج الحرب، ورفض طمس شخصية الجنوب، واجراء مصالحة شاملة، ووضع اسس صحيحة لاقامة وحدة تستند الى مضامين وثيقة «العهد والاتفاق» بعد استفتاء شعبي، وانهاء سيطرة «التحالف العسكري الاستخباراتي الفئوي»، وتصحيح العلاقة مع دول الجوار ودول العالم. اما على صعيد الوسائل، فاعتبرت ان «كل الوسائل مشروعة لتحقيق اهدافها» مع التمسك «بالحوار والعمل السياسي والديموقراطي» وبقاء «ايدينا ممدودة وقلوبنا مفتوحة لكل الحلول».

واذا كان المراقبون وجدوا «مسافة غير منطقية» بين أهداف كبيرة كالتي طرحها البيان وبين اساليب تطبيقها «المسالمة» في ظل موازين القوى الحالية، فإن اقطاب الجبهة أكدوا في تصريحات لـ «الوسط» ان «الواقعية الشديدة» املت تحديد الاساليب في هذا الاطار «مع احتفاظنا بحقنا في اختيار الوسائل المناسبة في الوقت المناسب اذا فشلت صيغة الحوار».

وعما إذا كانت الجبهة اقرب الى «جبهة حوار» منها الى «جبهة مواجهة» يقول مسؤولون في الجبهة «ان الامور بخواتيمها والكرة في ملعب قادة صنعاء، والسقف الذي نعمل تحته الآن فرضته ظروف داخلية وخارجية، لكن الظروف قد تتغير، خصوصاً في ظل استمرار القهر والظلم على ابناء شعبنا في الداخل».

الجفري: لن نقع في الفخ

عن تشكيل الكادر الاداري للجبهة وتنظيم مسؤوليات الاعلام والمال والسياسات الداخلية والخارجية وتعيين ناطق رسمي يقول الجفري لـ «الوسط» ان مسؤولي الجبهة «في صدد التحضير لهذه الامور لكن شيئاً سريعاً لم يتقرر بعد» ويشدد على اهمية استكمال عناصر التنظيم «لان المعارضة اليوم تعمل من خلال اطار واضح ومحدد الامر الذي يشكل اختلافا كبيرا عما كان عليه الحال في الماضي اذ كنا فصائل وشخصيات متضامنة انما من دون اطار».

وهل الجبهة محصنة من اختراقات النظام؟ يجيب الجفري، «النظام حاول الف مرة وسيحاول الف مرة تفخيخ الجبهة من الداخل، لكننا لن نقع في الفخ. الميزة التي نتمتع بها، وخصوصا في الجنوب، اننا لسنا في حاجة لاقناع الناس بصوابية خطنا، فما نقوله يقوله كل مواطن، وبالتالي لا يمكن ان نساوم على قضايا الناس لا مع النظام ولا مع غيره». واشار الجفري الى ان الرئيس علي عبدالله صالح اتصل به مرتين عندما كان في جدة «وحاول كثيراً ممارسة

اسلوب شق الصفوف لكن محاولاته لم تنجح».

وعن رايه في اعادة انتخاب علي صالح رئيسا لليمن؟ يقول الجفري، «هذا شانهم في صنعاء ولا علاقة لنا بالانتخابات، وكنا قلنا للذين سالونا قبل يومين من الانتخابات ان علي صالح انتُخب رئيساً بعد غد».

وعن حل الموضوع المالي للمعارضة كشف الجفري لـ «الوسط» انه عقد عدداً كبيراً من الاجتماعات مع مغتربين يمنيين ووجد تجاوباً كبيراً منهم لدعم مسيرة «موج»، كذلك «تلقينا اشارات تجاوب كبيرة من اخوة لنا في الداخل ستترجم انشاء الله دعما سياسيا وماليا».

وعن الصفة الجنوبية للجبهة، قال، «اطلقنا عليهم اسم الجبهة الوطنية للمعارضة ولم نقل جبهة جنوبية او شمالية، هذه هي اسسنا واهدافنا ومن يلتقي معنا نرحب به سواء في الشمال او الجنوب».

وماذا تعني عبارة «نحن مع وحدة وليس مع هذه الوحدة» التي يرددها دائما؟ يجيب الجفري، «نرى وجوب تصحيح مبدا الوحدة اليمنية، ثم تتطور الى التحالف والتوحد مع الجزيرة ثم التوحد في دائرة عربية أوسع». وختم، «الله يساعد شعبنا في الداخل ونحن لن نتخلف عما يرضيه وسنصل الى اهدافنا طال الزمان أم قصر».

سالم صالح: الوسائل السلمية

وسالت «الوسط» السيد سالم صالح محمد عن اتجاه «موج» الى اجراء لقاءات عربية ودولية لتسويق برنامجها اجاب، «بكل تاكيد، سنتوجه الى الجميع في الداخل والخارج، الى الاصدقاء والاشقاء من عرب ومسلمين واجانب لنطرح امامهم عدالة قضيتنا».

وعن التزام الجبهة جانب الحوار وغياب الحدة في بيانها قال سالم صالح، «انا شخصياً اميل حتى الآن الى الحوار والمصالحة، وكنت من دعاة هذا المنطق قبل الحرب وخلالها وبعدها، ولا ارى بدا من الحوار لاختزال الطريق وازالة آثار ما حدث لكن العقلية السائدة في صنعاء ترفض الحوار حتى الآن وتعتبر ما حصل انتصارا، وهذه العقلية لا تريد اختيار الاسلوب الأسلم والاقرب الى الحقائق».

واذا وصلت دعوات الحوار الى طريق مسدود؟ يجيب سالم صالح، «سنستخدم كل الوسائل السلمية التي سترغم صنعاء على طلب الحوار مع المعارضة (...) لو كنت مكان علي صالح والنظام اليمني الحالي الذي بيدي رغبة في تحقيق انفراج داخلي وخارجي، لأرسلت من يفاوض هذه المعارضة بشكل حقيقي وجدي للوصول الى مخرج لأزمة اليمن، خصوصاً في ظل تردي الأوضاع يوماً بعد يوم، واعتقد ان دعوتنا اليوم فرصة ثمينة ليس لانهاء النزاع القائم في اليمن فحسب بل لانهاء الصراع في المنطقة وتنقية الاجواء المحلية والاقليمية».

وهل يتوقع محاولة من النظام لتفخيخ المعارضة من داخل واغراء بعض اقطابها بمناصب وامتيازات؟ يقول، «نتوقع كل شيء، البيانات الأولية لنظام صنعاء صورتنا مجموعة عملاء وماجورين يسكنون في دول عربية تتآمر على اليمن، ونسي اقطاب النظام انهم يتقاضون حتى هذه اللحظة رواتب ومساعدات من دول عربية وانهم لم يصلوا الى السلطة الا من خلال تلك المساعدات. نحن رمتنا الحرب خارج بلادنا ووجدنا انفسنا في دول عربية استضافتنا لكننا لا ننسى اننا اصحاب قضية. كل شيء متوقع من النظام ولكن اعتقد ان محاولاته ستبوء بالفشل ما دامت معادلة القهر والظلم والتعسف قائمة، فاذا لم ننجح في حل هذه القضية سيتبناها اولادنا ويحققها غيرنا لان الظلم مستمر».

وهل هناك تعاهد داخل فصائل المعارضة على عدم الوقوع في فخ اغراءات النظام؟ يقول سالم صالح، «هذا الأمر يعكس مدى استشعار كل طرف لمسؤوليته وتحمله المسؤولية تجاه شعبه ووطنه والناس الذين يمثلهم، وهذه المسؤولية لا تحتاج الى قسم او تعاهد لان القضية واضحة».

ويذكر ان سالم صالح اكد خلال لقاء المعارضة في لندن ان السيد علي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي ممثل في اللقاء وهو على اتصال باركان الجبهة.

وتجري حالياً ترتيبات لانتقال البيض من سلطنة عمان الى الامارات حيث تقيم عائلته. وعلم ان التاخير ناجم عن رغبة البيض في الاقامة في منزل لا في فندق ■

[illegible]

□ صنعاء - محمد على الديلمى:

اوضح المهندس مقبل احمد مقبل، وكيل وزارة الزراعة والثروة المائية فى اليمن، أن خسائر القطاع الزراعى بلغت مليار ريال يمنى «120 مليون دولار» من جراء الحرب، حيث كانت محافظات عدن ولحج وابين وحضرموت هى الاكثر تضررا.

واضاف مقبل فى تصريحات لـ «العالم اليوم» أن وزارة الزراعة اليمنية تبذل جهودها للتغلب على آثار الحرب، خاصة أن الاقتصاد اليمنى يعتمد اساسا على القطاع الزراعى، إضافة إلى أن 70٪ من اليمنيين يزاولون الزراعة.

واكد المهندس مقبل ان الوزارة تولى اهتمامها ايضا للقطاع الخاص فى مجال الاستثمار الزراعى، نظرا لإمكاناته المادية وتمشيا مع سياسة الاقتصاد الحر، التى تنتهجها الحكومة اليمنية.

وقال إن الوزارة سوف تشجع المزارعين على استخدام التكنولوجيا الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج، كما ستتوسع فى مجال الإقراض لصغار المستثمرين لإنتاج المحاصيل الزراعية كالذرة والقمح والبن، حيث إن المساحة المستغلة حتى الآن لا تتجاوز 23٪ من إجمالى مساحة الاراضى الصالحة للزراعة.

وحول الخطوات التنفيذية الخاصة بإنجاز المرحلة الثانية من قنوات الرى فى سد مارب — التى تمولها دولة الإمارات العربية - أوضح وكيل وزارة الزراعة اليمنى أن حكومة أبو ظبى قد اعتمدت مبلغ 22 مليون دولار لتنفيذ المرحلة الثانية التى يبلغ طولها 88كم، حيث بدأ العمل فيها بالفعل وتم استيراد المواد اللازمة للتنفيذ. ■

سالم صالح لـ «الشرق الأوسط» بعد قرار فصله:

لم يعد هناك من يمثل الحزب الاشتراكي اليمني أرسلنا للرئيس صالح تعديلات على خطابنا السياسي

القاهرة: «الشرق الاوسط»

اكد سالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني واحد قادة الجبهة الوطنية للمعارضة ان الحكومة الجديدة التي جرى تشكيلها في اليمن حديثا «ميتة».

وارجع سالم ذلك الى ان تداعيات الحرب الاهلية ما زالت مستمرة وان اليمنيين يعيشون الان في ظروف استثنائية «فمن الوهم ان يعتقد البعض ان الوضع في اليمن استقر وان اثار الحرب اليمنية انتهت».

واشار سالم صالح في حديث لـ«الشرق الاوسط» الى ان جميع القرارات التي اتخذها حزبه في اجتماعه الاخير بصنعاء غير شرعية «فالشرعية غير موجودة بالاساس في ظل استمرار نتائج الحرب واستمرار الحزب الحاكم في فرض سياساته على القيادات».

وجاء لقاء «الشرق الاوسط» مع سالم صالح بعد فصله من الحزب ووصوله الى القاهرة إثر اعلان جبهة المعارضة «موج» في لندن. والتقى سالم صالح في القاهرة المهندس حيدر ابو بكر العطاس وعددا من اليمنيين للاتفاق على مبدأ ازالة اثار الحرب وامكان التوصل لمصالحة حقيقية مع صنعاء او الاستمرار في العمل من الخارج لبعض الوقت.

وتناول صالح في لقائه مع «الشرق الاوسط» وضع الحزب الاشتراكي والائتلاف الحاكم حاليا واخر تطورات الاوضاع في اليمن.

وفي ما يلي نص الحوار:

● ما هي الاسباب الحقيقية وراء قرار المكتب السياسي للحزب الاشتراكي بفصل المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء السابق والمالك بهذا الفصل من الامانة العامة؟

- من الوهم ان يعتقد البعض ان الوضع في اليمن قد استقر وان اثار الحرب اليمنية قد انتهت غير ان الحقيقة تؤكد ان نتائج الحرب مازالت مستمرة لان البلاد تعاني بالفعل ونعيش في ظروف استثنائية وغير طبيعية، وبالتالي فاية قرارات او اصلاحات تتم هي شكلية ومؤقتة. حتى الحياة الحزبية في اليمن غير موجودة حاليا والحزب الاشتراكي جزء من هذه الحالة وبالتالي تم الاتفاق مع مجموعة من القيادات على معالجة اوضاع الحزب الاشتراكي ولم شتاته في الداخل والخارج طبقا لاولويات اساسية.

وعلى هذا الاساس انعقد مؤتمر دمشق وكان لنا موقفنا الواضح بالنسبة لاوضاع زملائنا في الداخل وهي صعبة وحساسة بكل المقاييس، ولذلك نرى ان الهيكل الحالي للحزب استثنائي لان هناك جهات اخرى مثل اللجنة المركزية ولجنة المؤتمر هي التي تمتلك صلاحيات بشأن هيكل الحزب وبرنامجه واتجاهاته وعليه فاي جهة في الحزب تصدر اي شيء حاليا هي غير طبيعية واستثنائية لان الجهات العليا للحزب معطلة والاجتماع الذي انعقد في صنعاء لم يكن اجتماعا كاملا.

● هل تقصد ان اي قرارات للحزب حاليا غير شرعية؟

- لا.. لم اتكلم عن الشرعية لانها غير موجودة بالاساس في ظل استمرار نتائج الحرب واستمرار الحزب الحاكم في فرض ما يريد واملاء سياسته على القيادات الموجودة في الداخل بمعنى اما ان تفعلوا هكذا او تلحقوا باخوانكم في الخارج.

والذي يؤكد ذلك ما يحدث في اليمن حاليا من ارهاب في الاعلام ومطاردة الجنوبيين وطردهم من وظائفهم واتهامهم بالانفصاليين والخونة والمتامرين.. الخ.

اذن لا يحق لنا ان نعول على قرارات جرت في مناخ استثنائي. واذكر بعض القيادات الذين اتخذوا القرار بفصلنا بان المكتب السياسي ...

يمتلك الحق بالفصل او بالوضع الذي وضع نفسه فيه وهناك هيئات اخرى للحزب مخولة باتخاذ القرار، واتساءل: هل من الطبيعي ان تنتخب اللجنة المركزية التي اجتمعت في صنعاء نفسها بنفسها وتعلن ما تريد في ظل غياب الالاف من الكوادر السياسية والمدنية والعسكرية التابعة للحزب الاشتراكي. لذلك اقول لمجموعة المكتب السياسي في صنعاء كان من الاجدر ان يساعد كل منا الاخر في الداخل والخارج لعودة الحزب الى دوره الطبيعي واستيعاب كل المتغيرات.

ولقد بدانا نحن من جانبنا وقدمنا بعض التعديلات في الخطاب السياسي وحددنا خمس قضايا وطرحناها وهي تمثل لب الصراع، وارسلناها الى الرئيس علي عبد الله صالح وصالح عباد (مقبل) وقلنا في رسالتنا نحن لا يهمنا كحزب اشتراكي قضية المواقع اين نحن واين انتم وما هو وضع البعض في الحزب وان كل همنا هو الموقف من هذه القضايا ومدى التعامل بها وهي الوحدة والوطن والموقف من بناء الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية والعلاقات الدولية ولقد طرحنا هذا تحت تفاصيل كثيرة حتى لا ندخل في نفق الصراع بين الاشخاص وبقضايا اخرى ليست لها علاقة بما يهم الشعب ويساعد على ازالة نتائج الحرب وتحقيق مسار الوحدة.

التعامل مع القرار

● نعود مرة اخرى لمسالة فصلك من الحزب الاشتراكي كيف ستتعامل مع هذا القرار؟

- قرار المكتب السياسي لا يعني اي شيء بالنسبة لي او للمهندس العطاس فهو المضحك المبكي. نحن في الحزب الاشتراكي نعيش اوضاعا صعبة للغاية وكما قلت هناك الالاف من الكوادر السياسية والعسكرية مشردة ومطاردة في الداخل والخارج، حتى العائدون الذين شملهم قرار العفو العام في المناطق الجنوبية يتم التعامل معهم بكل ما اوتي النظام من قوة وننبه إلى ان هناك سيطرة كاملة لمجموعة من حزب الاصلاح وبالذات جناحه المتطرف على المناطق الجنوبية.

فهي تحاول ان ترث كل مواقع الحزب الاشتراكي في عدن ولحج وحضرموت وابين وشبوة، وبالفعل استطيع القول إن حزب الاصلاح هو الوريث الوحيد لممتلكات الاشتراكي وهو الذي يقف ضد اي عنصر له علاقة سابقة بحزبنا سواء في الداخل او الخارج ونحن نجد انفسنا يفصل بعضنا البعض..

هذا هو المضحك المبكي في ان واحد كما نجد انفسنا نقدم اوراقا مجانية لخصومنا السياسيين دون ثمن وكلها اجراءات لا تقدم ولا تؤخر في مصير القضايا الاساسية في البلاد. لذلك انا اقول في هذه اللحظة لا يوجد من يستطيع القول إنه يمثل الحزب الاشتراكي او انه يمتلك الحل للقضايا الكثيرة والمتعددة التي يعاني منها الشعب اليمني حاليا ويجب ان يعرف الجميع ان الوضع في البلاد صعب للغاية.

● ماذا عن وضع علي سالم البيض هل من جديد؟

- اجتماع اللجنة المركزية الذي انعقد في صنعاء كان واضحا فهو اتخذ قرارا بوضع الرئيس البيض كعضو في اللجنة المركزية ولكن لم يتم فصله. وعلى اية حال فالقرارات التي يتم اتخاذها حاليا بشان البيض والعطاس وانا وغيرنا هي قرارات غير مدروسة، ومن يبحث ويدقق يجد ان بيان الجبهة الوطنية للمعارضة الذي أعلن في الخارج يتفق تماما وما تطرحه المعارضة في الداخل ويلتقي الجميع في القضايا الرئيسية وبالتالي لم يكن هناك داع لتصعيد الموقف تجاه بعضنا البعض ولكن كانت هناك رغبة قبل تشكيل الحكومة في ان يعلن البعض ممن في الحزب في الداخل عن كبش فداء على اساس النظر اليه في مثل هذا الظرف، اذن كما ذكرت الجميع يتصرف في حدود مصالحه الضيقة وليس من خلال رؤية متكاملة لمعالجة الاوضاع في البلاد.

● هل كانت لدى الرئيس علي عبد الله صالح النية في اشراك الاشتراكي في الحكم على الاقل في من اسماهم بالوحدويين؟

- لم ار اية بادرة امل ان يقبل كل من حزبي الاصلاح والمؤتمر ان يشاركهما في الحكومة اي شخص ينتمي لحزب اعلنت عليه الحرب وخرج من الائتلاف بحرب استمرت 70 يوما. اذن فكل ما تمت اثارته في هذا الشان كان مجرد عروض شكلية لتهدئة اوضاع بعينها واحداث المزيد من التشتيت للحزب الاشتراكي وقد اكدت الاحداث ان كل الاتصالات التي كانت تتم اثناء تشكيل الحكومة كان الهدف منها سحب كل ما تمتلكه المعارضة من اوراق.

● لكن غياب الحزب الاشتراكي عن المشاركة في الحكم هل يحدث خللا في تركيبة الائتلاف الحاكم حاليا؟

- نعم الخلل موجود حاليا وواضح ومن نتائجه وجود نتائج الحرب وعدم زوالها كما انني انظر لحزبي المؤتمر والاصلاح على اساس واحد بمعنى انهما يمثلان النظام عمليا. باستثناء مجموعة الاخوان المسلمين فهم يمتلكون الفكرة والقدرة على التنظيم ويعملون كحزب مستقل له جذوره وتاريخه ولا احد يستطيع انكار هذه الحقيقة.

اما المؤتمر والاصلاح فهما وجهان لعملة واحدة وتعاملا مع النظام القادم من الجنوب والذي كان يتمثل في البيض وجماعته بانه لا يمتلك اي حق وانه لم يات بجديد الى اليمن ولهذا شنت الحرب علينا في الايام الاولى لقيام الوحدة وعطلت كل الاتفاقيات السابقة بشانها.

حقائق الاتصالات مع النظام

● اذا تحدثنا عن المصالحة كنوع من ازالة اثار الحرب خاصة ان حديث الكواليس يدور حول اتصال الرئيس علي عبد الله صالح بقيادات الاشتراكي في الخارج للعودة فهل تتوقع ان يحدث ذلك في المستقبل القريب؟

- حقيقة لا توجد الان اتصالات حقيقية وجادة بيننا وبين النظام في صنعاء وقد انتهت المفاوضات الثنائية التي مثلنا فيها المهندس حيدر ابو بكر العطاس ومثلهم فيها الوزير عبد الكريم الارياني وبالتالي فكل ما يتم من اتصالات مع الاخوان في المعارضة مجرد تسال والسؤال عن الاحوال وفي اطار المزاح.

كما انه في تقديري لم يحن الوقت بعد لحدوث هذه المصالحة لان السلطة حاليا تؤكد هذا الاتجاه. عدم الاستجابة للمصالحة. من خلال الاجراءات القمعية التي تتخذها خاصة في المناطق الجنوبية والسماح لحزب الاصلاح بتطبيق ما عجز عنه وذلك لشغل الفراغ السياسي والاداري الذي تركه الحزب الاشتراكي.

اتصالات استطلاعية

● ولكنني اتساءل مرة اخرى عن مدى صحة الاتصالات التي اجراها الرئيس صالح بكم حديثا وقبوله جميع الشروط ومنها اجراءات بناء الثقة واعادة ممتلكات الحزب الاشتراكي والافراج عن المعتقلين الخ هل هذا مجرد حديث عابر؟ ام ماذا؟

ـ كما قلت وبصرف النظر عن التفاصيل لم تتم اية اتصالات جادة ورسمية ومسؤولة حتى هذه اللحظة من قبل النظام في صنعاء ونحن من جانبنا لدينا قضايا واضحة ومحددة واعلنا عنها في البيان الصادر عن جبهة المعارضة «موج». كما اننا مصرون على انهاء صفحة الالام والاحزان وآثار العدوان ونحن نريد وضعا جديدا يستند الى بناء الثقة للخروج من المأزق التاريخي الذي وضعتنا فيه الحرب وذلك في صالح البلاد. نحن نريد ان يتخلى النظام في صنعاء عن التعامل مع القضايا المصيرية بالمنهج الذي كان سائدا في الستينات وان ينسوا إلصاق الاتهامات بالخيانة والعمالة الخ.

تنفيذ قرارات مجلس الامن

● ضمن بنود البيان الصادر عن جبهة المعارضة «موج» والذي اعلن في لندن منذ ايام المطالبة بتنفيذ الشق الثاني من قرارات الامم المتحدة والخاص بالحوار ما هي الخطوات التي تتحركون في اطارها من اجل التنفيذ الفعلي لذلك؟

ـ للأسف في ظل الاختلال الحاصل حاليا داخل البلاد تبقى السلطة رافضة لمسالة المصالحة والحوار وتظل الاجراءات التي يقوم بها النظام ضدنا وضد مواطني الجنوب حاجزا اساسيا في نسف اي عمل يسير باتجاه المصالحة لكننا نؤمن بالحوار كمبدأ وقد ارسلت في السابق للرئيس صالح ونائبه البيض.. وقبل الحرب انبه للنتائج الوخيمة التي تنتظر البلاد اذا حدثت الحرب ولكن بلا جدوى.

الموقف الدولي من المصالحة

● هل مازال موقف مجلس الامن ثابتا حيال القرارات التي اصدرها بشان تحقيق الحوار بين طرفي الازمة اليمنية؟

ـ نعم كل الاطراف عند موقفها بدليل ان الادارة الاميركية اعلنت منذ يومين اهمية التزام صنعاء بالحوار والمصالحة ودعوة كوادر الحزب الاشتراكي للعودة، نفس الموقف تتبناه بريطانيا كما سلمت روسيا رسالة رسمية الى الرئيس علي عبد الله صالح تطالبه فيها بتحقيق المصالحة، كذلك الدول العربية، لكن مدى استجابة صنعاء لهذه المواقف يظل مرهونا باستقامة الاوضاع الداخلية واحداث التوازن المطلوب. ومن المفروض ان يعي النظام اهمية انهاء ملف الصراع داخليا وخارجيا وبالامكان ان يتم ذلك اذا توافرت النوايا والارادة السياسية.

● هل هناك توقيت زمني تحدده المعارضة لتحقيق المصالحة؟

ـ العامل الزمني متروك. لم يضعه اي طرف في الحسبان. ولكني اقول ان الامور تسير الان في اليمن بشكل سريع بحكم وجوده في الجزيرة العربية والتعاملات الاميركية والاوروبية ونحن نريد ان نستفيد من نتائج الحرب ودروسها ونعمل على تبني قضايا الشعب والتعبير عنه ونجري الاتصالات بين كل الاطراف في الداخل والخارج لبناء معارضة قوية تخدم البلاد.

● في تصوركم هل تستطيع الحكومة الجديدة الممثلة في ائتلاف الاصلاح والمؤتمر ان تسيطر على الاوضاع في اليمن وتزيل آثار الحرب؟

ـ نحن نقول كما يقول المثل اليمني ائتلاف «الشراكة الميتة» وكنت اتوقع ان يدفع حزب الاصلاح وهو الطامح والمؤهل للوصول الى السلطة بعناصر افضل ولكنه جاء بشخصيات لا تقدم ولا تؤخر اما حزب المؤتمر فهو يعيش حالة المرض وعلى المجتمع اليمني ان يفعل اي شيء ويتحرك وهي فرصة ذهبية للمعارضة لان تشدد قبضتها وتطرح وتتبنى قضايا الشعب لاسقاط المؤتمر والاصلاح والدخول في تغييرات حقيقية تمس الاوضاع في البلاد.

مستقبل اليمن في ظل الائتلاف الراهن

● ماذا عن المستقبل القريب لهذه الشراكة بين حزبي المؤتمر والاصلاح والى اين تقود اليمن؟

ـ هذه الشراكة الميتة بين الاصلاح والمؤتمر تقود البلاد الى امرين ان يأخذ حزب جماعة الاخوان المسلمين وضعه ويعود بقوة نظرا لتنظيم فكره وسياسته للاستيلاء على السلطة وسيكون في اليمن نظام اصولي على غرار ما هو موجود في السودان او في ايران مع اختلاف المسميات، اما هذه الشراكة فسوف تنتهي فاذا انسحب مثلا الرئيس علي عبد الله صالح من حزب المؤتمر انتهى الحزب. فهو معروف في اليمن بانه اشبه بجيب المجذوب: تشكيلات مختلفة لا قيمة لها.

الان الصراع قائم بين الجناحين بعد التخلص من الحزب الاشتراكي (الكافر) - على حد قول شخصيات في المؤتمر والاصلاح وبقي معنا القضاء على الكفار الليبراليين المعتدلين في حزب المؤتمر - هذا جانب مهم.

الامر الثاني وهو ان يرضخ النظام ويسلك منهج المصالحة الوطنية والسماح للمعارضة بان تقوم بدورها في ايجاد التوازنات المطلوبة حتى يسير اليمن بالشكل الطبيعي نحن نريد المصالحة بعيدا عن طريق المناشدة او حتى النفاق السياسي نحن نرغب في وجود احزاب سياسية حقيقية داخل الساحة ولا يصادر حق فيها او راي حتى نؤسس وضعا مستقبليا جديدا يقوم على الديمقراطية المطلوبة ليس من ضمنها ان يضع النظام برامج الاحزاب وتعيين الرؤساء. بدون ذلك لن تستقيم الاوضاع ابدا.

«الاشتراكي»: البيض والآخرون تورطوا بتحالفات غير وطنية

□ صنعاء - من فيصل مكرم:

■ تعكف لجنة برئاسة رئيس الوزراء اليمني السيد عبدالعزيز عبدالغني وتضم نوابه وعدداً من الوزراء، على وضع برنامج الحكومة الذي سيعرض على مجلس النواب لنيل ثقته. وتفيد مصادر عليمة أن البرنامج سيركز على الاصلاحات الاقتصادية وعلى وضع خطط زمنية للتغلب على الخلل المالي الإداري والأمني.

على صعيد آخر، قال السيد يحيى منصور ابو اصبع عضو المكتب السياسي سكرتير الدائرة السياسية للحزب الاشتراكي اليمني ان قرار الفصل الذي اتخذه المكتب السياسي حيال امينه العام السابق علي سالم البيض ومساعده سالم صالح محمد وحيدر العطاس وصالح عبيد احمد، أملته نتائج تحريات اجرتها لجنة خاصة حول تورط بعض قيادات وأعضاء في الحزب في العملية الانفصالية.

واضاف أبو اصبع، في تصريح خاص لـ «الحياة» في صنعاء، ان «اولئك الاشخاص دخلوا في تحالفات غير وطنية وارتهنوا لقوى معادية لليمن ووحدته، ومثل هذا العمل تحدياً سافراً لسياسات الحزب ومواقفه المتمثلة بالحفاظ على الوحدة واحترام الشرعية الدستورية ورفض المعارضة من خارج البلاد».

العطاس غادر القاهرة

غادر ابو بكر العطاس رئيس وزراء اليمن السابق، القاهرة، الاثنين الماضى، بعد ان قضى عدة ايام. العطاس (والمعارضة اليمنية بالقاهرة) اصدر بياناً اعلن فيه مساندة الكويت فى سيادتها واستقلالها.

واجرى اتصالات بالديوان الاميرى الكويتى وبالخارجية الكويتية.

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ / ... / ١٩٩٦

المهندس حيدر أبو بكر العطاس يتحدث لـ الشرق الأوسط

إلغاء مجلس الرئاسة تكريس للنظام السابق للوحدة استراتيجية صنعاء لتجويع السكان لا تتماشى مع الإنصاف

القاهرة: من سوسن ابو حسين

• قال المهندس حيدر ابو بكر العطاس في حديث لـ«الشرق الأوسط» ان قرار عدد من كبار قيادات الحزب الاشتراكي من الحزب يخدم جبهة المعارضة الوطنية «موج»، ويوسع فرصة المشاركة الوطنية للعمل على ازالة اثار الحرب. واشار الى وجود خلافات كثيرة داخل الائتلاف الحكومي الحالي، وكشف النقاب عن الاتصالات التي يجريها الرئيس علي عبد الله صالح مع قادة الاشتراكي للمصالحة، رغم معارضة الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر، رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح. وقال ان الغاء مجلس الرئاسة يعني ان نظام صنعاء ينسف «وثيقة العهد والاتفاق»، والمغزى هو تكريس نظام ما قبل الوحدة. كما تحدث عن نتائج الحرب السيئة وتاثيرها على الشعب اليمني، وافاد ان الاخضر الابراهيمي سيعود لاستئناف جهوده، لاتمام المصالحة الوطنية.

وفي ما يلي نص الحوار مع العطاس:

● بماذا تفسر القرارات التي اتخذها المكتب السياسي للحزب الاشتراكي في صنعاء، وعلى مدار اليومين الماضيين بشأن فصلكم من الحزب، وكذا الأمر بالنسبة للرئيس علي سالم البيض؟

- في تقديري ان الاخوة في المكتب السياسي للحزب يتعرضون لظروف صعبة جدا نظرا لوجودهم في الداخل في ظل استمرار نتائج الحرب. ونحن نعلم ان السلطة تمارس عليهم كل اشكال الضغوط للوصول الى اهدافها ودفع قيادات الاشتراكي لتبني مواقفها، وهم - اي السلطة - بهذا الاجراء قدموا لنا خدمة كبيرة جدا، لتشكيل جبهة معارضة قوية لهذه السلطة العسكرية في صنعاء، والتي شنت الحرب تحت عنوان هدم الحزب الاشتراكي، وهي في الاساس تعمل لتدمير وابادة شعب الجنوب، من خلال تجويعه وطرد ابنائه من وظائفهم، واسكات اي صوت قادم من الجنوب للمشاركة في دولة الوحدة، وهذه كانت - في رايي - سبب كل المشاكل منذ البداية.

وعندما نعود الى لجنة تقصي الحقائق لمجلس النواب، والتي انعقدت هذا العام برئاسة عبد الله بن حسين الاحمر، قلت وقتها انه من الخطأ ان تعلق كل قضايا الجنوب على اساس الحزب الاشتراكي، واليوم نرى النتائج التي كشفت لنا ان هذا الخلط كان متعمدا، تكتيك ذكي، وان المستهدف الحقيقي هو شعب الجنوب وليس قادة الحزب الاشتراكي.

تكتيك السلطة

● ما هو المغزى الكامن خلف هذا التكتيك الذي يستهدف الجنوب؟

- من المعروف انه قبل اعلان دولة الوحدة كانت السلطة تحت سيطرة قبيلة حاشد بالتحديد، وعندما قامت الوحدة بين دولة الجنوب ودولة الشمال، وظهرت لنا مساهمات حقيقية وجادة في بناء الدولة والمشاركة، هنا بدات الحسابات بان هذا الوضع سوف يدفع المناطق الوسطى في تعز والحديدة للمطالبة بنفس الحق، وقد اكدت بالفعل «وثيقة العهد والاتفاق» على هذا المطلب، لتعز والحديدة، وهو الأمر الذي يشكل بالنسبة لصنعاء متاعب، تبدأ بسحب السلطة من المركز وتوزيعها، والغاء النظام الذي كان قائما في الشمال منذ عهد الامام، ولا يمكن الاقتراب من هذا «الحق التاريخي».

ومن هنا نستطيع القول إن اليمن يعيش حاليا عهد الامام، باستثناء الشكليات، ورفع شعار الجمهورية العربية اليمنية، وبالتالي نجد صنعاء تؤكد عمليا - من خلال اجراءاتها اليومية - عدم السماح للمنطقة الوسطى في تعز والجنوب بالمشاركة في الحكم، واذكر انه عند مناقشة التعديلات الدستورية، لم نجد سوى الحذر الشديد من عدم خروج زمام السلطة بعيدا عن قبيلة حاشد، وتمت التعديلات على الاساس المعلن حاليا، واضافة الى ذلك تم الغاء نظام مجلس

الرئاسة، لتعميق مبدا الرئاسة التاريخي في صنعاء، والوقوف امام دولة الوحدة، التي ينبغي ان يكون ضمن اهدافها نقل البلاد نحو آفاق اوسع، يتساوى فيها كل ابناء اليمن.

● هل يفهم من ذلك ان النظام في صنعاء يسعى للحفاظ على السلطة فقط، بينما يحاول الجنوب الفوز بنصيبه من هذه التركة؟

- نحن لم ولن نسعى لأية مكاسب في السلطة، ونبذل قصارى جهدنا لتحقيق المصالح العليا لشعبنا في الجنوب، ونؤكد من جديد - انه ليست لنا اهداف في هذا الاتجاه، والخلاف مع صنعاء لن يكون ابدا في اطار النزاع على السلطة، لكنه يدور حول بناء دولة الوحدة التي اعلنت في 22 مايو (ايار) ١٩٩٠.

● اذا خرجنا من دائرة الخلافات والسلطة، نجد ان شعب اليمن يعيش اوضاعا سيئة، ضمن نتائج الحرب، هل تناشد النظام في صنعاء لتحسين أوضاع المتضررين؟

- ليس عندي أي أمل في ان تفعل القيادة في صنعاء اجراءات من شانها انصاف الشعب في الجنوب، وتتناقض مع استراتيجيتها القائمة على تجويع سكان هذه المنطقة وتشريدهم. لذلك من المفترض ان تكون المناشدة لجهة قادرة على الفهم والتعامل مع الواقع والمتغيرات بصورة صحيحة، وانا اعلم تماما انه لا يمكن ان تتغير عقلية واساليب الحكم في صنعاء.

● اذن من المسؤول عن الشعب اليمني في الجنوب؟

- المسؤولية الكاملة تقع على النظام في صنعاء، فلا بد ان يثبت عمليا ان دولة الوحدة في صالح كل اليمن.

● لكن هناك حالات كثيرة متضررة من الفصل من العمل، والطرد من المنازل، وقد التقيت بعدد كبير منهم موجود في القاهرة، فمن يتحدث باسم هؤلاء؟

- سوف ندافع عن هذه المجموعات وندعوها لمزيد من الاصرار والعمل لانتزاع حقوقها بصورة كاملة.

● هل لنا ان نفهم في اي اطار ستعمل المجموعة القيادية المعارضة، هل من خلال الحزب الاشتراكي، أم جمهورية اليمن الديمقراطية، أم جبهة المعارضة الوطنية «موج»؟

- نحن نعمل في كل الاتجاهات، والجبهة الوطنية الان هي الاطار الواسع الذي يضم كل القوى السياسية التي تريد ان تعمل من اجل تحقيق الاهداف المعلنة والمتمثلة في عدم الاعتراف بنتائج الحرب، والعمل للتوصل للمصالحة الحقيقية، وتصحيح المسار الدستوري. كل هذه الاهداف تسعى اليها كل القوى السياسية في الداخل والخارج، والامر المستغرب ان الاخوان في صنعاء كانوا يفكرون في نفس الاتجاه الذي اعلنا عنه في لندن نهاية الشهر الماضي، ولكن في نفس التوقيت الذي اتخذ فيه قرار الفصل لكل من علي سالم البيض، وسالم صالح، وحيدر ابو بكر العطاس، وصالح عبيد احمد، هم (في صنعاء) نادوا بانشاء جبهة واسعة للمعارضة، وتم تكليف بعض الشخصيات لاجراء الاتصالات مع القوى السياسية في الخارج، وهذا دليل على ان قرار الفصل جاء من خارج نطاق الحزب الاشتراكي ومكتبه السياسي في الداخل.

تصحيح المسار ضرورة

● بالنسبة للمصالحة، نسمع من وقت لآخر عن اتصالات يجريها معكم الرئيس علي عبد الله صالح. ما مدى صحة ذلك؟

- في تقديري الشخصي ليست هناك مخارج اخرى لضمان امن ومستقبل اليمن، سوى المصالحة في داخل البلاد، وخارجها على المستوى الاقليمي. والرئيس علي عبد الله صالح يدرك هذا تماما، ولكنه يقع دائما بين رغبتين: امكانية تحقيق المصالحة، وعدم التنازل عن جزء من صلاحياته لمشاركة الاخرين. لذلك هو يجري الاتصالات ولاكثر من مرة وباكثر من شخصية في الخارج، ويطالبهم بالعودة، ولكنه يتراجع تحت ضغوط الحفاظ على المكاسب التي حققها من الانتصار العسكري.

● هل يوجد خلاف بين طرفي الائتلاف الحاكم (المؤتمر والاصلاح) حول قضية المصالحة؟

- نعم. وفي يقيني ان الجناح القبلي في حزب الاصلاح - المتمثل في الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر - هو الذي يرفض المصالحة الوطنية، لانها سوف تنهي كل الفساد الذي يتربع عليه.

● وهل هناك شروط محددة مطروحة لتحقيق المصالحة؟

- نحن من جانبنا لن نضع اية شروط، وعليه يجب ان نعامل بالمثل، وان يتم بحث كل القضايا على مائدة الحوار. وكل شيء قابل للنقاش.

(ويستطرد قائلا): المصالحة يجب ان ترتكز على «وثيقة العهد والاتفاق» وعدم الاعتراف بنتائج الحرب، اي تشمل الغاء كل الاجراءات التي اتخذت من مصادرة الممتلكات وعدم صرف المرتبات، والطرد الجماعي من الوظائف. ولكننا نقول - في الوقت نفسه - ان هذه المرتكزات ليست شروطا، وانما قضايا تحتاج لحلول واضحة وحاسمة وعادلة.

● هل توصلتم الى نتائج جديدة في سياق الاتصالات والمساعي - التي تبذل حاليا - بشأن المصالحة؟

- لم نتوصل للنتائج المطلوبة بعد، ونحن نجري الاتصالات مع الولايات المتحدة الاميركية والامم المتحدة للوصول الى المصالحة الوطنية الشاملة، وتطبيق البند الثاني في قرارات الامم المتحدة والخاص بالحوار. وهناك مساع جديدة تبذل لكي يعود الاخضر الابراهيمي لمواصلة نشاطه، وفي تقديرنا ان صنعاء تدرك هذا تماما وتحاول ان تسبق الزمن لقطع الطريق على هذه المصالحة، ونسفها عبر الاجراءات التي اتخذتها بشكل منتظم. فعلى مدار الايام الماضية - منذ وقف اطلاق النار - اجرت التعديلات الدستورية، التي تناقض ما ورد في «وثيقة العهد والاتفاق»، وكرست اهداف المنتصر غير المشروعة، وحققت رغبة الشلل العسكرية القبلية في صنعاء، وتناست مطالب الشعب الحقيقية في اليمن، وقد تمثل ذلك ايضا في اختيارها كوادر الحكومة الجديدة.

انهيار الائتلاف

● بوصفكم رئيس وزراء سابقاً، هل تستطيع الحكومة اليمنية ان تقود البلاد على طريق متغيرات جديدة لصالح الشعب اليمني؟

- اشك في قدرة الحكومة التي تم تشكيلها منذ أيام على عمل اي شيء، وكنت اتوقع - ونظرا للفترة الطويلة التي استغرقت لتشكيل الحكومة - انه سوف تمثلها شخصيات لها وزن حقيقي، مما يعطي الفرصة لقوى فاعلة قادرة على السيطرة، ولكن للاسف.. القيادة التي لا تملك شيئا، لن تعطي شيئا.

● تفيد بعض التوقعات باحتمال انهيار قريب لهذا الائتلاف الحكومي، فما هو مدى قدرته على الاستمرار؟

- انا مع هذه التوقعات، خاصة ان هناك الكثير من التناقضات

المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ اكتوبر ١٩٩٤

والخلافات العميقة بين الطرفين، فحزب الاصلاح يسعى للسيطرة، وبشكل كامل، على السلطة وهذا النهج واضح ومؤشراته موجودة، وحصول حزب الاصلاح على الحقيبة الوزارية الخاصة بالتربية والتعليم يمثل كارثة كبرى - اولا - لان هذا المجال بالذات كانت عليه خلافات كثيرة قبل وبعد الوحدة، وكان الاصلاح يصر على ان تكون المعاهد العلمية تحت سيطرته، ولكن رفض هذا الطلب اكثر من مرة. واليوم تقع كل مؤسسات التربية والتعليم تحت قبضته، لذلك انا اتوقع حدوث مشاكل كثيرة بين الائتلاف، لكن الرئيس علي عبد الله صالح يعتقد - الى الآن - ويدعي انه هو الذي انشأ حزب الاصلاح لمواجهة الحزب الاشتراكي، ومن هنا سيخسر كل الرهانات التي ينتظرها.

● بالنسبة للتعديلات الدستورية التي تمت حديثا، هل تعتبرها في مصلحة اليمن؟

- انا اعتقد ان هذه التعديلات الدستورية ليست لها علاقة بالدستور، خاصة انها لا تقر نظام المؤسسات، وبالتالي اذا اراد ان يتحدث عن الدستور، فعليه الالتزام بما ورد - في هذا الخصوص - في «وثيقة العهد والاتفاق». كما انني اذكر القيادة اليمنية في صنعاء - للعلم - بان التعديلات الدستورية التي تم اقرارها حديثا، ما هي الا نصوص قديمة، كان يعمل بها اليمن قبل الوحدة، والسؤال هو هل من المنطق ان يستخدم الدستور القديم قبل الوحدة في دولة الوحدة الجديدة؟ اذن من الواضح انه لا يضع في اعتباره وضع الشعب الجنوبي، ولكنه اضاف فقط الاراضي الجنوبية الى مناطق الحكم في صنعاء.

المصالحة والخصومة

● يلاحظ وجود تناقض بين مرتكزات المصالحة التي اشرت اليها، والاجراءات التي اتخذتها القيادة اليمنية حديثا، خاصة بالنسبة لتعديل الدستور، والغاء مجلس الرئاسة، ووصف «وثيقة العهد والاتفاق» بانها انتهت، اذن هل تتم المصالحة على اساس عودتكم لليمن لمزاولة نشاطكم في اطار حزبي؟

- نعم، انا اتفق معك في هذا الطرح، فكل الاجراءات التي اتخذها النظام تهدف لقطع الطريق امام المصالحة، ولكن هذا لا يمنع من وجود هدف ثان وهو اتمام المصالحة بنتائج اقل، على اعتبار ان الاحتفاظ بنا والتصالح معنا سيكون لالحاقنا، كما تم الحاق ارض الجنوب، وبالتالي ستتنازل قيادة الشمال عن بعض الاجراءات، للحفاظ على بعض المكاسب التي تم تحقيقها بالحرب. هكذا اتصور، لانهم لن يتمكنوا من الهروب ورفض المصالحة، لان الشعب في الداخل سيفرضها.

● ذكرت ان الاخضر الابراهيمي - مبعوث الامين العام للامم المتحدة - سيستأنف نشاطه لاتمام المصالحة، هل هناك توقيت زمني محدد للبدء في مساعيه؟

- الجهود تبذل حاليا، ونامل ان ياتي في القريب.

● في تصريحات ادلى بها حديثا الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر، قال فيها انه لا يوجد اي تفكير في العفو عن القادة الـ 16، لانه يعني ان الذي ارتكب الجريمة هو القيادة اليمنية، ماذا يعني ذلك بالنسبة لكم؟

- الشيخ الاحمر صدق في الجزء الاول من حديثه، ولكنه لم يستكمل قوله للنهاية، ومن المفروض، ولكي يكون محقا في قوله، ان يضيف اسمه والرئيس علي عبد الله صالح، لانه من المفروض ان يقدموا انفسهم للمحاكمة لاسباب رئيسية، وهي رفضهما وثيقة الاجماع الوطني، والتي تم الاتفاق عليها في يوم 19 يناير (كانون الثاني) 1993، وكذلك عندما وضع الشيخ الاحمر شروطا وقيودا اثناء التوقيع في الاردن، وكانه يشير الى الرفض المسبق لنصوص الوثيقة، ولدي التفاصيل الكثيرة التي تدين النظام في هذا الخصوص وسوف اكشف عنها بالكامل في ظروف اخرى، ليس مجالها حاليا.

● اعلن الرئيس علي عبد الله صالح انه يملك من الادلة ما يدينك ويدين علي سالم البيض، وانه سيعلن هذه الادلة في الوقت المناسب، هل يمكن ان تعترف لنا بما يشير اليه الرئيس صالح؟

- الرئيس علي عبد الله صالح يتبنى دائما سياسة «فرق تسد»، وهي منهج لا يمكن ان يحيد عنه، ويعمل لتقسيم الناس، ويحاول رميهم بسهام طائشة هنا وهناك، ولكنها لن تصيب، وهو يعرف تماما مدى الجهود التي بذلتها خلال السنوات الماضية، ولا يستطيع انكارها لانها موثقة ومدونة في اوراق رسمية، وهي معروفة وتتعلق - للتذكرة - بالحوار بين حزبي المؤتمر والاشتراكي لقيام الوحدة وكذلك بين الاشتراكي والاصلاح.

وعلى صعيد العمل في الاطار الحكومي يدرك ما قمت به لاتمام برامج العمل الوطني، واصلاح الخلل الذي حدث بعد قيام الوحدة، وبالتالي اتحدى ان يقول الرئيس علي عبد الله صالح بغير ذلك. ربما لدي الكثير من الممارسات الخاطئة، والتي كانت سببا في كثير من المشكلات، ولكني كنت انظر لاي مشكلة بنظرة اخرى، وهي ان الوحدة وانجازها اكبر بكثير من الوقوف امام المشاكل، مهما كبر حجمها وكنت اؤكد دائما على اهمية ان تجد الوحدة طريقها مهما حدث، ويبدو ان ذلك كان يزعج كثيرين لدرجة انهم كانوا يقفون امام استخدامي لعبارة «تصحيح مسار الوحدة» لانها تمت في عجالة، كنت اقول هذه المصطلحات دائما وحاولت - ومعي اخواني - الشروع في تنفيذ برنامج البناء السياسي والاقتصادي، ولكن وجدت عقبات كثيرة لعدم وجود اسس قوية، وكانوا يرفضون - في صنعاء - احداث اي تغيير، واخيرا لا يمكن الا ان اقول ان القوى السياسية والوطنية تعرف تماما من هو علي عبد الله صالح، ومن هو حيدر ابو بكر العطاس.

اتهامات متبادلة

● يبدو ان الاتهام الذي يدينك به الرئيس صالح هو عقد صفقات سلاح خاصة بالجنوب، ويقال ان هناك مصادر تؤكد ذلك، ما قولك؟

- انا لم امارس هذا النوع من العمل ابدا.. ابدا، وليس من اختصاصي، ولن اخفيك سرا بانني وقفت امام بعض الممارسات في هذا الخصوص، عندما كان يتم صرف مبالغ كبيرة من وراء رئيس الوزراء عن طريق وزير المالية. وسالت وقتها هذا الوزير اين تذهب كل هذه الاموال؟ ولماذا هذه النفقات في مخصصات وزارة الدفاع؟ فما كان منه الا ان اقر بانها لشراء الاسلحة، طبقا لاوامر الرئيس صالح. وقد سجلت هذا الموقف واعلنته في العام الماضي.

● بعد كل هذا الذي حدث هل لديكم النية في العودة الى اليمن؟

- نعم لا بد من العودة الى بلادنا وارضنا، كي نساهم في البناء بالشكل والمضمون الصحيح ولكن ليس على طريقة علي عبد الله صالح.

● بالنسبة لزيارتكم للقاهرة ماذا وراءها؟ هل كما قيل ان هناك جهودا مصرية تبذل للاسهام في المصالحة الوطنية؟

- نعم هذا صحيح، نحن لا ندخر وسعا في بذل الجهود من اجل المصالحة، لاننا ننشد الطريق السلمي والحوار، ونتصل بكل الاخوة والاشقاء لتحقيق هذا الهدف.

أكد في حديث مع «الحياة» ان الاولوية لتحسين العلاقات مع الجوار

علي صالح: يمكن اعادة النظر في قضية المطلوبين الـ١٦

□ صنعاء – من خير الله خير الله:

■ في أول حديث يدلي به منذ إعادة انتخابه رئيساً للجمهورية بموجب التعديلات الدستورية الأخيرة، اتخذ الرئيس علي عبدالله صالح موقفاً مرناً يتعلق بمسألتين اساسيتين هما: العفو عن الشخصيات الـ ١٦ التي تطالب اليمن بتسليمها لمحاكمتها باعتبارها مسؤولة عن الحرب الأخيرة من جهة، والتعاون مع دول الجوار من جهة اخرى.

وفي هذا المجال قال علي عبدالله صالح لـ «الحياة» لدى سؤاله عن الـ ١٦ وعلى رأسهم السيد علي سالم البيض والسيد عبدالرحمن الجفري والسيد حيدر أبو بكر العطاس ان هؤلاء «مستمرون في التآمر على الوحدة، وعندما يصححون مواقفهم ويدينون جريمة الانفصال ويكفون عن التآمر على الوحدة، يمكن حينها إعادة دراسة هذا الموضوع من قبل الهيئات المختصة للدولة». وأكد انه طالب بتسليم الـ ١٦ «لأنهم مطلوبون بموجب القانون للمثول أمام القضاء وسينالون محاكمة عادلة».

وعن التعاون مع دول الجوار قال «وجهنا الحكومة الجديدة الى ضرورة ان تضع في أولويات مهامها تحسين العلاقات مع الاشقاء في السعودية ودول الجوار».

وهنا نص الحديث الذي اجري مع الرئيس اليمني في منزله في صنعاء بعد ظهر يوم الجمعة الماضي. وكان الى جانبه وزير الداخلية العميد يحيى المتوكل والسيد عبدالسلام العنسي أحد كبار المسؤولين في المؤتمر الشعبي العام والسيد عبدالوهاب الآنسي نائب رئيس الوزراء والسيد عبدالله غانم وزير الشؤون القانونية وشؤون مجلس النواب:

● ما هي مهمات الحكومة الجديدة؟

– هناك عدد من المهام الملحة تنتصب امام الحكومة الجديدة في مقدمها معالجة الآثار الناجمة عن جريمة الانفصال وإعادة اعمار ما دمر في اثناء الحرب التي اشعلها الخونة المتمردون على الشرعية الدستورية وأرادوا بها تمزيق الوطن وتدمير وحدته وكذلك وضع المعالجات المناسبة للأوضاع الاقتصادية الراهنة وبما يؤدي الى تحسين مستوى معيشة المواطنين وتحرير الاقتصاد الوطني من القيود التي تعرقل حركة تطوره، إضافة الى العديد من المهام الكبيرة على كل الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية والهادفة الى مكافحة الفساد واصلاح الخلل الذي حدث خلال الفترة الانتقالية وما تلاها بسبب ممارسات الانفصاليين اينما وجد في الاجهزة الحكومية والانتقال الى تطبيق نظام الحكم المحلي وفقاً للتعديلات الدستورية الجديدة وما سوف يصدر استناداً اليها من قوانين. وعلى الصعيد الخارجي فإن ابرز المهام التي ستضطلع بها الحكومة الجديدة هي العمل على تحسين العلاقات الاخوية مع دول الجوار وتعزيزها والعمل باتجاه استعادة التضامن العربي.



● ما الذي يمنع صدور عفو عن الـ ١٦؟

– هؤلاء تسببوا في إثارة الفتنة وفي إشعال الحرب والإقدام على ارتكاب جريمة الانفصال ولا يزالون مستمرين في التآمر على الوحدة، وعندما يصححون مواقفهم ويدينون جريمة الانفصال ويكفون عن التآمر على الوحدة، يمكن حينها إعادة دراسة هذا الموضوع من قبل هيئات الدولة.

التتمة في الصفحة (٤)

علي صالح :

تتمة الصفحة الاولى

المختصة.

● لماذا استبعدتم الحزب الاشتراكي من الحكومة؟

– ذلك امر طبيعي في مثل هذه الظروف والمصلحة العامة تقتضي اعطاء الحزب الاشتراكي الفرصة الكافية لإعادة ترتيب اوضاعه وتخليص نفسه من العناصر الانفصالية، إضافة الى ان الحزب الاشتراكي نفسه قد عبّر عن رغبته في ان يبقى في المعارضة ونحن نتفهم هذا الامر ومستعدون لمواصلة الحوار بوصفه احد الاحزاب السياسية الموجودة على الساحة في إطار التعدد السياسي والحزبي. ونحن حالياً نتعاون مع المكتب السياسي الجديد للحزب الاشتراكي ومع كل العناصر الوحدوية فيه وقد ساهم نواب كتلة الاشتراكي في مجلس النواب بصورة ايجابية في التعديلات الدستورية الأخيرة.

● هل صحيح انكم طالبتم بتسليم الـ ١٦؟

نعم... لقد طالبنا بتسليمهم لانهم بموجب القانون مطالبون للمثول امام القضاء وسينالون محاكمة عادلة.

● كيف تردون على الانتقادات الاميركية في شان التعاون مع العراق؟

– لقد ابلغنا الاصدقاء في الولايات المتحدة بانه ليس هناك تعاون مع العراق يتجاوز ما نصت عليه قرارات الامم المتحدة.

● ما هو في رايكم العامل الحاسم في الحرب التي مرت بها اليمن؟

– لقد كان العامل الحاسم الذي لم يعمل الانفصاليون حسابه هو الشعب اليمني هذا الشعب الذي يعتبر الوحدة قدره ومصيره، وعندما تحققت في الثاني والعشرين من ايار (مايو) ١٩٩٠م، اعتبرها الشعب اليمني اكبر انتصاراته واغلى انجازاته بعد عهود من الحكم الامامي المستبد والحكم الاستعماري الاجنبي والحكم الشطري. ولهذا فقد مثل الانفصال محاولة لاغتيال كل ما هو مشرق وجميل في حياة الشعب اليمني ماضياً وحاضراً ومستقبلاً وإزاء ذلك وقف الشعب اليمني كله وقفة لا نظير لها في مواجهة جريمة الانفصال وتمكن بفضل من الله سبحانه وتعالى ان يدحر المؤامرة وان يحافظ على وحدته.

● هناك شكاوى كثيرة من مظالم في الجنوب... الى اي حد هي صحيحة؟

– اولاً، ليس هناك شيء اسمه شمال او جنوب، هناك يمن واحد وشعب يمني واحد موحد عبر كل العصور عموماً. ما ذكرت ليست سوى افتراءات يروجها العملاء الانفصاليون في الخارج في اطار مؤامرتهم المستمرة على الوحدة وهي افتراءات يدحضها الواقع وتدحضها حقائق الحياة الجديدة التي نشرت نسائم الحرية في محافظات عدن ولحج وابين وحضرموت وشبوه والمهرة التي عانت كثيراً من بطش الانفصاليين وهيمنتهم. ولا داعي للتحدث كثيراً عن هذا الموضوع ويكفي ان تقوم بزيارة الى تلك المحافظات وتلتقي بمن تريد من افراد الشعب او من مسؤولي الدولة كي تتعرف الى الحقيقة كما هي من دون زيادة او نقصان. لقد مثلت الوحدة لابناء تلك المحافظات إنقاذاً من كابوس القهر والتسلط الحزبي الشمولي وانهاءً لحال الحرمان التي عاشوها في ظله.

● هل طرأ تحسن على العلاقة بين اليمن ودول الجوار خصوصاً المملكة العربية السعودية... وكيف تطمئنون الجوار؟

– منذ نهاية حرب الخليج ونحن نبذل جهوداً متواصلة من اجل تحسين العلاقات مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج وتعزيزها مع دول القرن الافريقي نظراً الى خصوصية العلاقة والروابط التاريخية التي تربطنا بهذه الدول. وبعد انتهاء الحرب الاخيرة في اليمن اعلنا اكثر من مرة استعدادنا لطي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة في العلاقات مع السعودية ودول الجوار اذ ليس بامكان اي منا ان يستغني عن الآخر او ينفي وجوده، واكدنا مراراً ان وحدة اليمن اسهام لا غنى عنه في تعزيز الامن والاستقرار والسلام في المنطقة واننا لا نريد من الآخرين سوى علاقات اخوية تقوم على مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتنمية علاقات التعاون المشترك ودعونا الى تعزيز التواصل المباشر من اجل تصحيح اية مفاهيم خاطئة هنا او هناك. ومؤخراً اعلنت في اول خطاب لي بعد التعديلات الدستورية وبعد انتخابي من قبل مجلس النواب رئيساً للجمهورية ان مصلحتنا جميعاً تكمن في التفاهم والحوار لما فيه مصلحة بلداننا واعلنت كذلك وقف الحملات الاعلامية بيننا واشقائنا في السعودية رغبة منا في تهيئة الظروف الكفيلة إعادة العلاقات الى سابق عهدها. وقد وجهنا الحكومة الجديدة الى ضرورة ان تضع في اولويات مهامها تحسين العلاقات مع الاشقاء في السعودية ودول الجوار ونحن نتمنى ان يبادلنا قادة هذه الدول المشاعر الاخوية نفسها.

● الا تخشون الاصلاح ومن بروز جناح متطرف فيه يحاول الاستيلاء على السلطة؟

– التجمع اليمني للاصلاح حزب وطني موجود على الساحة الوطنية ويمارس نشاطه السياسي في اطار التعددية السياسية والحزبية وهو يؤمن بالثوابت الوطنية وبمبدأ التبادل السلمي للسلطة بموجب النهج الديموقراطي الذي اخترناه جميعاً. وعلى هذا الاساس فمن حقه ان يصل الى السلطة اذا استطاع كسب اصوات الناخبين في صناديق الاقتراع العام مثله في ذلك مثل اي حزب آخر ونحن مطمئنون الى سلامة العلاقات القائمة بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح لأنها قائمة على اساس الثوابت العقائدية والوطنية التي تمثل قاسماً مشتركاً بين كل المنتمين الى كلا التنظيمين.

● هل صحيح ان الذين هدموا الأضرحة في عدن أطلقوا؟

– لا صحة لذلك وهم حالياً تحت مسؤولية النيابة العامة وهي المكلفة قانوناً التحقيق والاشراف عليه وتقديم المتهمين الى المحاكمة. والمسؤولية في الاخير هي مسؤولية القضاء وهو صاحب القول الفصل ونحن دولة مؤسسات لا تحتكم سوى الى النظام والقانون.

المصدر : الحياة اللندنية

المدونة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠/١٢/ اكتوبر ١٩٩٤

قيادة رابطة ابناء اليمن تبدأ اجتماعات لتقويم تجربتها

□ لندن - «الحياة»:

■ بدأت امس قيادة حزب رابطة ابناء اليمن (راي) في الخارج اجتماعات «لقاء تشاوري موسع» تستمر يومين. وقال السيد محسن محمد ابو بكر بن فريد الأمين العام للرابطة، في بيان صحافي صدر امس الثلثاء، ان السيد عبدالرحمن الجفري سيترأس اجتماعات قيادة الرابطة التي تعقد في ١١ و١٢ تشرين الأول (اكتوبر) الجاري للمرة الاولى «عقب الزلزال المدمر الذي حل باليمن واحدث شروخاً في النفوس وخلف آثاراً بالغة وجراحات لا تزال تئن منها المحافظات الجنوبية والشرقية حتى الآن».

ولاحظ البيان ان اللقاء التشاوري الموسع لقيادات الرابطة في الخارج يتزامن مع جملة من الظروف الصعبة والمعقدة التي يمر بها اليمن وتتمثل في «الخلل الكامل في التوازن السياسي والعسكري والقبلي على مستوى الساحة اليمنية عموماً وبين الشمال والجنوب خصوصاً». واتهم البيان المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح بممارسة الديكتاتورية الممثلة بـ «انعدام حرية الراي وتلاشي حرية الصحافة والتعددية الحزبية الحقيقية، واستمرار قهر الجنوب وذوبانه وتلاشي وجوده وتاثيره في المعادلة السياسية اليمنية». ولفت البيان الى «استمرار نزيف المحافظات الجنوبية والشرقية وبالذات مدينة عدن التي لا تزال، بعد مرور ثلاثة اشهر على توقف الحرب، تعاني من انقطاع الماء والكهرباء ومن المدارس والحياة الطبيعية». وانتقد البيان «استمرار سلوكيات عقلية الهيمنة والسيطرة لحكام صنعاء، وعدم ظهور اي مؤشر على وجود اتجاه الى تحقيق مصالحة وطنية شاملة».

وسيركز اللقاء التشاوري الموسع لقيادة «راي» في الخارج درس ثلاثة محاور، الاول: استعراض الأوضاع السائدة في اليمن، وتقويم تجربة حزب الرابطة في المعارضة خلال السنوات الاربع الماضية والبحث في ايجابياتها وسلبياتها. والثاني تقويم تجربة الحزب والتحالف خلال فترة الحرب، كذلك تقويم التجربة الحالية للتحالف من خلال الجبهة الوطنية للمعارضة (موج). والثالث عرض التجربة التنظيمية والاعلامية للحزب في المرحلة الماضية ووضع مواصفات ومعايير جديدة تتلاءم مع الاوضاع السائدة حالياً.

وجاء في ختام البيان ان قيادة حزب الرابطة «تشعر بالألم والضيق اذ تضطر للاجتماع خارج الوطن، كما انها تدرك ان العمل الحقيقي والمؤثر هو ذلك الذي يتم داخل الوطن».

المصدر : الشرق الاوسط السعودية

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ اكتوبر ١٩٩٤

عبد القادر باجمال نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط اليمني لـ «الشرق الأوسط»

«الشعبي» يتمتع بتأييد قبائل الجنوب التى ترفض الشطرية الاقتصاد يعانى اختلالات هيكلية علاجها الإرادة السياسية

اجرى الحوار: عبد الله حموده

في اول مقابلة بعد تجديد تعيينه نائبا لرئيس الوزراء اليمني، اكد عبد القادر باجمال انه «لم يعد هناك طرف جنوبي وطرف شمالي في اليمن». وقال ان القوات التي خرجت من عدن عقب احداث 13 يناير (كانون الثاني) عام 1986 «اضطرت الى اللجوء الى الجزء الآخر من الوطن، وارتبطت بقيادات موجودة في المؤتمر الشعبي العام الآن، ولم تعد لها مواصفات شطرية». ونفى باجمال ان يكون تاخر تشكيل الحكومة الجديدة ـ برئاسة عبد العزيز عبد الغني ـ دليلا على «التردد» في اتخاذ القرارات، واشار الى اهمية انجاز التعديلات الدستورية قبل تشكيل الحكومة، حتى لا تضطر الى تقديم استقالتها بعد انجاز تلك التعديلات. وشدد على اهمية النظر الى الوضع في اليمن حاليا من منظور اقتصادي تنموي. وفي ما يلي نص الحوار:

● ارجو في البداية تقييم الموقف الحالي في اليمن بعد انتهاء الحرب؟

ـ الموقف الحالي في اليمن مستقر بعد ان هزمت الآلة العسكرية للحزب الاشتراكي، وبعد ان ظهرت الصورة الكاملة للمؤامرة التي حيكت ضد الوطن والشعب اليمني.. وامامنا الآن مسؤوليات كثيرة لاعادة ترتيب كافة الاوضاع، سواء التي كانت بسبب الازمة السياسية السابقة او الحرب، لأن الحرب تضع اعباء كبيرة.

وبالنسبة للوضع العام، الآن فنحن نتهيا لاعادة صياغة الوضع السياسي على اساس تلك القواعد التي تم الاتفاق عليها في السابق، وكان من ابرزها موضوع التعديلات الدستورية، وهذه في تصوري ستنفذ كما اتفق عليها، لانها جزء من عملية بناء الدولة اليمنية الحديثة، وستتناول اشياء كثيرة لان الدستور السابق هو دستور اتفق عليه قبل 14 سنة تقريبا، واخذ بعين الاعتبار رؤية النظام الشمولي، الذي كان جزءا منه في اطار الحرب الباردة في اليمن. ذلك النظام لم يعد قائما على المستوى العالمي من جهة، ومن جهة اخرى لم يعد ملائما ان يستمر ايضا في وضع اليمن سواء من منظور مؤسسي، او من منظور اقتصادي او منظور تنموي.

اختلالات هيكلية

● لو اردنا التطرق الى الجانب الاقتصادي في البداية - لانه مجال اهتمامكم الاول - هناك مشاكل اقتصادية في اليمن، ثم حلت اعباء اقتصادية ومالية خلال الحرب، زادت من هذه المشاكل، فهل هذه المشاكل ستشكل عبئا اضافيا يعرقل عملية اعادة البناء التي تتجهون نحوها؟

- من المعروف ان الاقتصاد اليمني بصورة عامة يعاني مما يمكن ان نسميه بالاختلالات الهيكلية، وهي ظاهرة تسود جميع البلدان المتخلفة او الاقل نموا بصورة اساسية. واساس الاختلالات اصلا هو ضعف البنية الاقتصادية والهياكل، وضعف القوى البشرية. فاليمن لديه قوة بشرية لكنها ليست منظمة التنظيم الكافي. ومتطلبات التنمية في اليمن كبيرة وعديدة ولا يمكن على الاطلاق ان تغطى بالموارد المحلية. فالموارد المحلية ضعيفة الآن، والمورد الرئيسي الى الآن هو النفط.

ويتعرض البرنامج الاقتصادي المطروح من قبل الى مشكلتين: الاولى هي عدم وجود الوحدة السياسية لتنفيذ هذا البرنامج، فاي برنامج اقتصادي يحتاج الى وحدة سياسية لتنفيذه، وتقنع به الاخرين والقاعدة، بقوة دفع سياسية متراصة مترابطة.

الشيء الثاني ان البرنامج الاقتصادي كان ياخذ بعين الاعتبار وجود الحزب الاشتراكي اليمني، وقوته وآلته العسكرية. وانه لا يستطيع ان يتجاوز بعض الضغوط او بعض ما يمكن ان نسميه بالخصوصية الفكرية والنظرية الموجودة عند الاشتراكي. فمثلا عندما تطرقنا الى موضوع الاتجاه الاقتصادي والرؤية الاقتصادية التي يجب ان يؤخذ بها، فالاتفاق العام كان على اساس ان ناخذ بآلية السوق، ونطورها باعتبارها جزءا من العملية الديمقراطية، لانها تقابل الجانب الآخر. والديمقراطية الاقتصادية، ايضا هي نظيرة ومقابلة للديمقراطية السياسية. اخذا بعين الاعتبار هذه المسألة فنحن نعتبر ان الديمقراطية الاجتماعية لا يمكن اهمالها في ظروف اليمن، فلا يمكن ان ناخذ النهج الحر البحت في ظل بناء قاعدة بشرية ومادية ضعيفة.

ولكن النهج الاساسي هو ان نتجه نحو بناء اقتصاد حر، مع اضافة كلمة - كانت باصرار من الاشتراكي في ذلك الوقت - وهي ان يكون ذلك «بالتدريج». فعندما اضيفت كلمة «بالتدريج» اضعفت هذا الاتجاه، هذا من جهة ومن جهة اخرى جعلتها ذريعة لاي تحفظ على ما يمكن ان نقوم به من اجراءات اقتصادية جذرية واساسية.

الآن طبعا ينبغي ازالة هذا التحفظ الذي تمثله كلمة «بالتدريج»، ونطرح تساؤلات عن البدائل المطروحة لاستراتيجية التنمية في هذا البلد.

طبعا هذا الكلام في الجانب النظري، لكن في الجانب العملي الآن وبعد انتصار الشرعية ستطرح علينا ايضا وقائع ملموسة. يعني مثلا الهيئات الاقتصادية التي كنا نتكلم عنها، والبيئة التحتية الآن في صورة غير صورتها السابقة.. ففيها الآن ضعف وتدمير اكبر، وعجز اكثر، وبالتالي سيتغير البرنامج دون شك. للبحث عن طابع اكبر لتحمل مسؤولية اعادة البناء.

ونحن في مجلس الوزراء اتخذنا قرارا يصدر قريبا، سميناه باقامة صندوق اعادة الاعمار والبناء، هذا الصندوق يمول محليا، وسوف نسعى لتحريك الاستثمارات الخارجية والدعم الخارجي من اجل اعادة بناء الوضع اليمني لانه ايضا من الاشياء الاساسية.

امتدادات اجتماعية

● هناك خصوصية الى حد ما في مواقف المحافظات المتعددة في اليمن، ولننظر للمحافظات الجنوبية التي كانت في الشطر الجنوبي السابق، ما هو موقف الجنوب حاليا في ضوء المشاكل التي نشأت بعد الوحدة؟

- اولا بالنسبة للموقف على اساس شطري، لا اعتقد ان السؤال مطروح الآن بالصيغة التي كانت تطرح او كما كان يصورها الاشتراكي. واشعر ان الموقف العام بالنسبة لكل المحافظات سواء كانت محافظة عدن، او حتى محافظة المهرة، او حتى محافظات اخرى تسمى على انها جزء مما يسمى بالمحافظات الشمالية. هناك الآن تداخل كبير وعجيب تم بسرعة لأن هناك اعمالا قتالية تمت في محافظات ليست جنوبية. فعندما نأتي الآن الى قائمة الاعباء والاصلاحات التي ينبغي ان تتم في قطاع الكهرباء او المياه او الطرق، نشعر انها موجودة ايضا ويجب انجازها في عمران، لأن معركة دارت في عمران، وفي كرش وفي قعطبة وفي ذمار، ويعني ذلك ان هاجس الاعمار اكثر شمولا.

الأمر الثاني وهو واضح تماما من خلال الوقائع الملموسة وليس من خلال الكلام النظري الذي كنا نقوله في السابق، لو عدتم الى مقابلة سابقة في صحيفة «الشرق الأوسط» قلت ان هناك قوى اجتماعية موجودة بصورة رئيسية في المحافظات، حاسمة في مواقفها تجاه اي دعاوى تتعلق بنزعات انفصالية، وبالذات القبائل. ففي محافظة حضرموت مثلا، لولا موقف القبائل الواسع جدا بالرفض، لما ترتب على ذلك انهيار الوضع بهذه السرعة خلال 24 ساعة، عندما تحقق دخول المكلا. هذا اولا. وثانيا: انت تعرف ان القبائل ممتدة في كل المحافظات. فعلى سبيل المثال في محافظة حضرموت - وهي واحدة من كبريات المحافظات في الشرق - يتكون السكان بدرجة اساسية من قبائل حمير وكندة وهمدان، هذه هي القبائل الثلاث الرئيسية، التي تمتد فروعها وافخاذها على طول اليمن. فعندما تاخذ قبيلة من كندة، تجدها تمتد من المديرية الغربية في محافظة حضرموت - من منطقة دوعن - الى الشرورة، وهذا كله امتداد واحد. ايضا نفس الشيء بالنسبة لقبائل حمير. فهي قبائل متداخلة ولا يستطيع احد فصلها عن بعضها البعض، ولهذا تجد مشاعرها وتفكيرها واحدا.

نحن نعرف هذا الجانب. ماذا ينتظر الناس بعد كل هذا؟ انهم ينتظرون المشروعات التي جمدت بسبب سياسات معينة، حتى لا يقال ان هذا المشروع تبناه المؤتمر الشعبي العام والرئيس علي عبد الله صالح، حتى لا يؤخذ على هذا النحو. فالمشروعات التي كانت مطروحة مثل الطرقات الرئيسية التي تربط اجزاء المنطقة، هذه بدانا الآن بطرح مناقصاتها تمهيدا لتنفيذها.

كما بدانا مشروعات الكهرباء، واعلنا مناقصة كهرباء المكلا، وسنعلن خلال الايام المقبلة مناقصة كهرباء سيئون، في عدن كانت هناك مشروعات معطلة، اعلنا الآن مناقصاتها التي تجمدت بسبب الازمة.

هذا يعطي للناس هما جديدا وهو هم التنمية الموسعة، لانه في فترة الازمة جمدت بعض الانشطة.

● هل هذا التوجه يعتبر نوعا من المعالجة لما كان يقال من ان المواطنين الجنوبيين لا يشعرون بالمواطنة المتساوية على سبيل المثال؟

- المقولات التي اطلقتها بعض القيادات على مفهوم المواطنة المتساوية من هذا القبيل اوضحتها في حديث سابق العام الماضي مع «الشرق الأوسط» حول هذه القضية، فان اساس النظر في هذه المسالة غير سياسي، وهو اساسا ليس منظورا له من زاوية معينة، فهو موجود في اي محافظة او اي مديرية، بما معناه انه اذا تسيدت العلاقات المتخلفة القديمة، ستوجد بلا شك نوعا من الفروقات الاجتماعية، بما معناه ان الفروقات ذات النظرة السلالية، او النظرة القبلية، بمعنى ان اي قبيلة اكثر عددا او امتيازا عن اخرى، بفعل عملية تاريخية قديمة، او فئات اجتماعية، بما معناه - انما هي ايضا استخدمت بشكل معكوس في فترة من الفترات في المحافظات الجنوبية والشرقية، وما زالت معكوسة حتى هذه اللحظة، بسبب سيادة فكرة الصراع الطبقي، بما معناه انهم قلبوا المعادلة، اي ان الشرائح الاجتماعية، كانت هي القبائل، والفئات من سلالة معينة - فاعطوا امتيازا لفئات اخرى كانت في ادنى السلم الاجتماعي في ظروف متخلفة، وقالوا يجب ان تاخذ اعلى السلم. هذه

اوجدت اشكالية كبيرة، وردة فعل لدى فئات اجتماعية اخرى. حتى عندما جاءت عملية الصراع على القضية الوطنية الكبرى ـ وهي قضية الوحدة ـ ظهر ايضا من يريد ان يبرهن على موقف افضل، ويقول نحن اكثر وطنية حتى لو صنفنا تصنيفا طبقيا.
هذه مسالة واضحة في اي عملية اجتماعية ينظر لها.

قضية التكافؤ

● هل يمكن ان نقول ان حالة الوحدة الآن، بعد انتهاء الحرب، تعتبر متكافئة؟
ـ لم يكن هناك خلل اصلا. كان الخلل يكمن في ان المحافظات التي كانت تحت سيطرة الاشتراكي ظلت تحت سيطرته على اساس انه يمارس نفس الاتجاه السابق، وقام بنوع من الاسقاط، حتى على المستوى الاجتماعي والسياسي فعندما يطرح قضية عدم وجود توازن او تكافؤ، هذا الكلام هو هروب من حالة لاتكافؤ اصلا ضمن المحافظات التي كان يسيطر عليها، وبين نفس الفئات الاجتماعية، طالما ظلت فكرة الصراع الطبقي سائدة.

والسؤال هو: ماذا نتج عن الصراع الطبقي؟ نتج عنه ان كل المؤسسات العسكرية والمدنية والامنية في المحافظات، كانت محرومة منها فئات اجتماعية معينة، فبدلا من التركيز على هذا الوضع، الذي يثير معارضة شديدة، يبدا تقديمه بفكرة اخرى: اي شطرية شمالية ـ جنوبية.. هذا امر اول، الامر الثاني او الملاحظة الثانية هي مهمة جدا. لدي الارقام الخاصة بالوضع التنموي في المحافظات الست التي كانت تحت سيطرة الاشتراكي من عام 1985 حتى عام 1990، وهي ارقام صادرة عن البنك الدولي. لوحظ انه خلال الـ 4 سنوات، ان اعدادا كبيرة تحركت، ان عدد السكان نقص بنسبة 4.1 في المائة، فاذا كان معدل نمو السكان يبلغ نسبة 2.7 في المائة في تعز والحديدة، نجده نقص في الجنوب بنسبة 4.1 في المائة. وهذه الارقام واضحة في كتاب الاحصاء.

هذا النقص تحول الى المحافظات الاخرى مثل تعز والحديدة، وهؤلاء عوملوا كمواطنين اصيلين، تبوأوا مراكز وفتحوا اعمالا خاصة بهم، وعملوا اساتذة في جامعة صنعاء، لانهم لم يقبلوا في جامعة عدن.

فانا اعرف مثلا ان اساتذة الجامعة من المحافظات التي كانت تحت سيطرة الاشتراكي في عدن، كانوا اقل عددا ممن هم في جامعة صنعاء. لاحظ هذه النسبة.

● وهل يمكن اعتبار هذا ردا على القول بأن الوحدة فرضت باسلوب بسماركي بالقوة، مما يثير احتمالات تفسخها في مرحلة تالية؟

ـ لا، اذا استخدم مثال بسمارك وهو مثال تاريخي معين، فهذا استخدام غير مريح في حالات اخرى في وطننا العربي، لكن تاريخنا لا يمكن محاكاة وضع تاريخي بوضع تاريخي آخر.. وحتى لو استقرانا الفكر الاشتراكي نفسه، نجد ـ بشكل واضح ـ انه في احدى المرات سئل كارل ماركس: كيف يتصرف الاشتراكيون الالمان تجاه حركة بسمارك؟ فكان جوابه: لقد قام بسمارك بعمل اصيل من اعمال الاشتراكية، ولكن حتى الاشتراكية الاصيلة لم تعد تحكم فكر الاشتراكي وهذا هو التناقض الاساسي في فكر الاشتراكي.

في اليمن الوضع مختلف لسبب بسيط جدا: طالما ان البلد كله كان مقسما بسبب وجود الاستعمار وسقط، ما عدا ذلك كل هذه الفرضيات غير واردة للمقارنة بين وضع 41 دوقية في المانيا، او بين ايام غاريبالدي في ايطاليا وبين وضع اليمن، فالامر يختلف اولا، لان الجنسية اليمنية جنسية واحدة، ولا شيء اسمه حدود موجودة في اي منطقة من المناطق، حتى انه ليس هناك نص على اي شيء اسمه حدود، وانما كانت تسمى «مناطق اطراف». وكان حق العمل والاستثمار متاحا بالذات في ظروف الاقتصاد المفتوح في الشمال، ولم تكن هناك خصوصية او تفرقة بين هذه المسالة او تلك، فالاراضي مفتوحة بسبب تداخل الاسر والناس، لأن البلد واحد، اللهم إلا كما يقولون: نظامان على ارض واحدة، يحكمان شعبا واحدا، وعدا هذين الاثنين لم يكن عندنا مشروع اصلا. ففي عام 1967 لم

يكن عندنا مشروع دولة انفصالية. فحتى 5 يونيو (حزيران) 1967 ، وهذه مسألة معروفة للناس - قبل حرب حزيران لم يكن لدى الجبهة القومية مشروع - وهي للعلم كانت خليطا من كافة محافظات الجمهورية اليمنية. هناك اناس من الجوف، فعبد الفتاح اسماعيل اسمه عبد الفتاح اسماعيل الجوفي، واول رئيس جمهورية كان من الصبيحة، واول وزير دفاع من حضرموت، وأول وزير عمل أعتقد من محافظة تعز.

اي انهم كلهم كانوا يمثلون ساحة الوطن اليمني كله. فلم يكن هناك مشروع مطروح، لكن الحرب الباردة فرضت وضعا، وكذلك حرب حزيران، وفرضت الظروف الداخلية وضعا، والكل ذهب وشارك بقواته في الصراع على صنعاء، الذي اصبح يعرف باسم «حرب السبعين» يوما.

والذين فكوا الحصار عن منطقة «نقيل يسلح»، هم القوة التي كانت من جبهة التحرير، لم تتمكن من المشاركة في السلطة مع الجبهة القومية في عدن، وهناك شهداء كثيرون منهم.

تأخر الحكومة

● في اطار الانتقال لجانب اخر يثار حاليا سؤال هو: اذا كانت هذه الشروط متوفرة، فإن تأخر تشكيل الحكومة الجديدة، او تأخر اصدار قرارات محددة يعتبر من وجهة نظر البعض دليلا على تردد القيادة اليمنية الحالية في مشروعها لاعادة البناء واقامة الدولة اليمنية الحديثة. فكيف ترد على ذلك؟

- مضى حتى الان 3 اشهر على الوضع الحالي فاي استنتاج هو مبكر، يجب ان تقوم اولا حكومة جديدة بعد اجراء التعديلات الدستورية. لانه اذا جرى تشكيل حكومة وتلاه تعديل دستوري، فعلى الحكومة نفسها ان تقدم استقالتها مرة اخرى وتتشكل من جديد. فلماذا نعمل عمليتين ونحن بحاجة لان نقوم بهما معا بحيث نمضي معا نحو التعديلات الدستورية وفقا لقواعد دستورية، ونحن حريصون جدا على ان تكون قواعد شرعية قانونية حتى لا نترك مجالا لاي ثغرات، فمن الطبيعي جدا ان القوات المسلحة انتشرت على مساحات كبيرة وقطعت الاف الكيلومترات، ومن ثم فان عودتها وترتيبها والقرارات الاساسية بالنسبة الى دمجها ستاخذ منا وقتا كبيرا، حتى تسير الديمقراطية في مسارها الطبيعي دون ان يكون هناك بعض النتوءات التي كانت موجودة في السابق. فالحرب دامت حوالي 60 يوما، وتحركت فيها قوات متنوعة الى اطراف الشرق وليس مكانها هناك. يجب ان تعود الى مواقعها القديمة، وهذا يحتاج وقتا. ولا يمكن ان تجري عمليات كثيرة في وقت واحد. فهناك اولويات اساسية، وانا لا اتصور اننا متاخرون او منتظرون لشيء ما اخر، او اننا عاجزون عن معالجة اوضاعنا. بالعكس فالامور تسير بصورة طبيعية، واللجان تعمل والمناقشات تجري، والتنسيق بين المؤتمر الشعبي العام وحزب الاصلاح يسير بشكل جيد دون اي سلبية من سلبيات الماضي، حتى نمثل الحياة الديمقراطية بشكل افضل.

● انا اريد شرح نقطة التنسيق بين الاصلاح والمؤتمر لان هناك قولا بأن سبب التأخر في اتخاذ مواقف معينة يعود الى نوع من الصراع بين المؤتمر والاصلاح على غنيمة الحرب وان هناك طرفا جنوبيا شارك في الحرب، فما هو نصيب كل واحد منهم؟

- هذه المسألة بمقاييس النظرات الخارجية لنتائج اي حرب من الحروب. اما اليمن فوضعه مختلف، لان هناك تقاليد اجتماعية وسياسية سبق تثبيتها في فترات سابقة، وهي شكل من اشكال القواعد التي يجب ان تحترم في العلاقات بين القوى الرئيسية في البلاد.

الشيء الثاني، هو ان الائتلاف لا يحتاج الى صراع اصلا، لان

المصدر : الشرق الاوسط اليمني

 التاريخ : ٤-١-١٩٩٤

الائتلاف تم وفقا للقواعد الدستورية، والديمقراطية، وهي قواعد معروفة. هذا الائتلاف يكون بين فئتين وفقا لوجود كل منهما في البرلمان. فمن اين ياتي الصراع، طالما وضعنا هذه القاعدة.

● لكن الاصلاح يقول الآن ان الحزب الاشتراكي خرج من المعادلة، وهناك فراغ يريد ان يملاه الآن؟

- ليس هناك فراغ نملاه لمجرد ان الثالث خرج. فاذا كان الثالث خرج تظل قاعدة الائتلاف بين الاصلاح والمؤتمر هي اساس وجودهما في البرلمان فهما يتحملان المسؤولية في ما بينهما. طبقا لاتفاق واضح، ولا توجد قواعد جديدة في الائتلاف بين المؤتمر والاصلاح غير القواعد المتفق عليها في الائتلاف السابق اي تجمع الكتلة البرلمانية للمؤتمر وكتلة الاصلاح فتصبحان مائة في المائة ثم تقسم الحقائب الوزارية على اساسه ذلك، ويمكن ايضا ان يكون لكل منهما تحالفاته مع هذه الكتلة او تلك، يمثلها عبر الحصة المقررة له، وهذا امر اخر. لكن الاساس اننا لا نريد ان نضع قواعد غير القواعد الديمقراطية المتعارف عليها، حتى نثبت على التقاليد، وهذه واضحة وصريحة. ولا اساس اصلا لمن يقول ان نصيب الاشتراكي سيذهب الى الاصلاح او للمؤتمر. فهذا ليس موضوع خلاف على الاطلاق.

● قوات علي ناصر

● دعنا ننتقل الى موقف الطرف الجنوبي في التحالف المنتصر؟

- لم يعد هناك طرف جنوبي او شمالي.

● لنسمه الوحدات التي كانت تعرف بانها موالية للرئيس السابق علي ناصر محمد. فما هو الدور الذي لعبته هذه الوحدات؟

- اولا التعبير الذي يمكن استخدامه او تصحيحا للتعبير المستخدم - واترك للصحافة استعمال ما تراه، ولكنني ساتعامل مع السؤال من الزاوية التي اراها - فالقول بان هذه القوات التي خرجت (من الجنوب) بعد 13 يناير (كانون الثاني) 1986، او اضطرت الى اللجوء الى الجزء الآخر من الوطن، هي قوات تابعة للرئيس علي ناصر محمد، هذا القول هو في حقيقة الامر تعبير غير دقيق على الاطلاق، لان هذه القوات - طوال الفترة السابقة - انقطعت صلتها مع علي ناصر محمد، وارتبطت بقيادات موجودة، دخلت المؤتمر الشعبي الآن واصبحت تمثل وجهة نظرها، وتتعاطى مع الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد وفق وجهة نظر هذه القيادات. بدليل ان نائب الرئيس ووزير الدفاع السابق هو عضو بارز في اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام.

ثانيا: انها شاركت - واضيفت اليها قوى اخرى يمكن ان يطلق عليها اسم «الالوية الشعبية»، وصل عددها الى اكثر من 11 لواء - بحكم درايتها ومعرفتها بالمناطق - هي اكثر قدرة على ان تتعاطى عسكريا مع مناطق تعرفها وتدركها، وهي التي قررت ذلك بسبب معاناتها من التمزق السابق في الجيش، باعتباره قائما على مواصفات حزبية، ومن يظن انه كان قائما على مواصفات شطرية فهو مخطئ، لانه في داخل الحزب الاشتراكي اليمني كانت هناك الوية لتتبع ما يسمى بالجبهة الوطنية، من بينها لواء الوحدة الذي كان موجودا في حضرموت، واللواء الخامس، او ما يسمى بقوات الشعب الثورية، ولواء شمسان الذي كان في عدن ايضا يتبع قوى اخرى، وكانت الاحصائيات المعروفة بعد 13 يناير (كانون الثاني) 1986 تشير الى ان هذه القوى تمثل على الاقل حوالي 25-30 في المائة من الوحدات العسكرية الموجودة تحت راية الحزب الاشتراكي اليمني بعد ان دمجوا كل القوى.

والآن اختلف الوضع، والكل يريد الدمج فعلا، وبدات خطة دمج كبيرة جدا، ووافق عليها المجلس الاعلى للدفاع الوطني لكي تستوعب كافة القوات سواء كانت محسوبة على المؤتمر الشعبي العام او الحزب الاشتراكي مع تجريدها من حزبيتها.

طبعا لم تقم ولن تقوم قواعد الدمج على اي قاعدة لها مفهوم شطري او قبلي او مناطقي او فئوي. القواعد المعروفة والمتعارف عليها في كل جيوش العالم، هي كيف يمكن ان توزع القوة على اساس تخصصات، وكيف توزع القوة على ما يسمى بالقوام وعلى اساس المحاور العسكرية التي هي ضمن ما يسمى بالاستراتيجية الدفاعية لأي جيش من الجيوش. فهذه العملية تتم الآن بشكل طبيعي وليس هناك إشكال على الاطلاق.

● هل اسباب الدور الذي لعبته هذه القوات في تاييد القيادة اليمنية - كما يفسر - يرجع الى الأوضاع خلال سنوات الفترة الانتقالية الأربع، او الى المعاملة التي لقيتها من رئاسة الاركان في صنعاء ومن وزير الدفاع الجنوبي. ما تفسيركم لهذا؟

- اولا تعني وزير الدفاع الاشتراكي.. وبالنسبة الى اجابة السؤال، اذا قسنا المشاركة في العمليات العسكرية من زاوية رد فعل على وضع افراد هذه الوحدات، فاننا نظلم هذه القوة، ففي حقيقة الامر نشعر ان هذه القوة اسمت نفسها قوات الوحدة في وقت مبكر، وليس بسبب الأزمة الأخيرة، او بسبب مزايدة على قضية الوحدة في ظروف معينة. ففي وقت مبكر جدا اعتبرت وسميت واطلق عليها الوية الوحدة بمعنى انها ليست قوة من اجل اسقاط النظام في الجنوب، يمولها نظام اخر في الشمال، وانا استعمل كلمة نظام لانها هي الاداة، هذا سوف يبرر هذه النظرة لو كانت تمت على هذا النحو، لكن هذه القوة كانت واعية - ومكيفة تكييفا جيدا - نحو مهماتها.

فنحن لا نريد اسقاط نظام قائم هنا او هناك عن طريق استخدام عناصر الصراع الكافية في هذا الشطر او ذاك في ذاك الوقت. هذه فلسفة كانت موجودة عند الحزب الاشتراكي اليمني، لانه كان عنده شعار الاسقاط والثورة الدائمة، والتفكير التروتسكي المعروف. هذا طبعا بعد الدرس الذي خرجت به القوات المسلحة بعد احداث 86 ووعت مسالة انها لا يمكن ان تكون فاعلة إلا في اطار عملية وحدوية، وليست ثارية لاستعادة سلطة صادرتها او شردتها.

مشكلة الولاء

● عملية حزب اللواء الخامس مشاة في حرف سفيان فهمت في حينها على ان تحذير لهذه القوات من الانضمام الى الحزب الاشتراكي، وفي الوقت نفسه نوع من الصراع بين الكبار على ولاء هذه الوحدات، فهل هذا صحيح؟

- الذي حصل في حرف سفيان - لا بد من التمعن فيه وفقا للوقائع الملموسة - هو ان وزير الدفاع من مكانه في عدن حينئذ، بعد ان تمترس فيها بوسائل مختلفة - وجه اوامر صريحة بانه «عليكم ان تجهزوا انفسكم لكي تكونوا اولا جزءا من مخطط نفعله في عدن وثانيا ان تجهزوا انفسكم لتنقضوا على وحدة قريبة منكم من جهة اخرى. ولكن الأوامر انكشفت بسبب الانقسام. هذا الانقسام الذي تدخل فيه بشكل محدد شخص معين هو محمد علي احمد، استخدم فيه الولاء المناطقي له ولمنطقته، ليس لأبين كلها بل لمنطقة صغيرة اسمها مديرية لودر. كان عددهم حوالي 200 او 300 رجل. وفي تلك المسالة تحرك عندهم الولاء الشخصي اكثر من أي شيء آخر. فحدث صدام لان الشخص الذي وصلته التوجيهات من وزير الدفاع - وهي ليست من وزير الدفاع اصلا بل صادرة من ناس محددين لكي يأخذوا موقفا معينا من قضية محددة، فعندما رفضت تلك الأوامر وانكشف الامر، انقسم الناس الى ولاءات ذات طابع شخصي وقبلي. وطبعا تعرفون ان محمد علي احمد كان واحدا من القيادات التي غادرت عدن بعد 13 يناير (كانون الثاني)، وسلك مسلكه رغم تعاطفه مبدئيا مع المؤتمر الشعبي العام، ولكن هذا التعاطف كان محمولا على استخدام بعض التناقض هنا او هناك. وجاءت الفرصة لان يكشف عن هذه النية وانفرد بوضع خاص له.

حاولنا نحن من جانبنا ان نساعده سياسيا لان لديه طموحاته الخاصة والشخصية، فتم رفض هذه التعليمات. وطبعا عندما اراد القائد ان يتلقى تعليمات من وزير اخر، ولديه مجموعة قادة الوية، فتم استبداله وعندما حدث ذلك تفجرت المشكلة بين القائد الجديد والقائد السابق، فجاءت على نقطتي تقاطع لكنها مفهومة اصلا.

فالتنازع بين القيادات ادى لتوزع الولاءات هنا وهناك، لانه اذا كان يفسر ان هذا الجزء تمرد على القيادة فالجزء الآخر الذي قاتله كان متمردا على قيادة اخرى ايضا.

وللعلم فان بعض القيادات المحسوبة لم يكن يتوقعها احد، فمثلا القائد الحالي من منطقة كانت على خلاف مع محمد علي احمد في وقت سابق وهو الآن مع الشرعية. فاذا اطلع شخص على الصورة عن قرب لوجد اشكاليات لا تخطر على بال احد ذات خصوصية محلية.

● هل يفهم من هذا أن الطرف الجنوبي في التحالف المنتصر في اليمن لا يشعر انه استعمل كاداة، بل هو شريك في المحافظة على كيان معين؟

- جميع الوحدويين اخوة من أي مكان كانوا. فهناك اندماج كامل بالذات في القضية الوطنية واحيانا رب ضارة نافعة. فالكشف عن المخطط الانفصالي جعل الناس كلهم يشعرون ان حياتهم وكيانهم كله مهددان وبالتالي فانهم مدعوون لأن يقاتلوا بعضهم بعضا لكي يمنعوا هذا المخطط.

الآن يمكن ان تحل امور كثيرة وسوف اخبرك واقعة: وجدنا في مكتب رئاسة الوزراء - وكان مسيطرا عليه من قبل الاشتراكي - 3 آلاف قضية مجمدة لافراد، وعليها توجيهات محددة لكي لا تحل قضاياهم، ويبقى الناس مشدودين لأن ظلما وقع عليهم. وقد شكلنا لجنة لجرد هذه الملفات، فكشفت ان هناك توجيهات من الرئاسة ومن جهات مختلفة بتجميدها ونحن الآن نحركها.

هناك من بينها قضايا تتعلق بالشهداء وقد صدر قرار بمساواة جميع الشهداء في كل فترات الصراع ..انها قضايا ايتام وارامل.

بديل للحزب الاشتراكي

● ما هو الذي يمكن تقديمه للمواطن الجنوبي حاليا كبديل للحزب الاشتراكي؟

- الحزب الاشتراكي تعداده في الشمال اكثر من الجنوب. واذا كنت تتكلم عن البديل للاشتراكي بصيغة شطرية فالاشتراكي لم يكن يمثل الجنوب، ولو كان كذلك لما أتى بقوات كانت خارج الحدود وكانت تحت رايات مختلفة وتقاتل ضده في فترة من الفترات لكي تسانده في حركته الانفصالية.

ومن الحقائق الكبيرة غير العادية: هل تعرف ان اعدادا كبيرة من قيادات الاشتراكي وجدناها معتقلة في سجون سيئون والمكلا وفي لحج؟

من قيادات الاشتراكي الأدنى على مستوى مديريات، اعتقلت لمواقفها المضادة لقيادتها التي أدارت المعركة وحاولت القيام بعملية انفصالية لقد اطلقناها وانا اطلقت بعضها بنفسي في حضرموت.

● هل تقصد ان الاشتراكي لم يكن يقدم شيئا للمحافظات الجنوبية، رغم انه كان يمثلها في البرلمان؟

- قصة التمثيل في البرلمان مختلفة، كما عشت العملية الانتخابية كلها. وانت تعرف ان 50 في المائة من نواب الاشتراكي في البرلمان هم اصلا في جناحنا في 13 يناير، عندما كنا في الاشتراكي وخرجنا عليه وتقاتلنا معه. هم جاؤوا من الذين عادوا الى الاشتراكي، يمكن أن استعرض معك اسماء كثيرة لها، فهؤلاء الذين شاركوا في الانتخابات تقدموا بالرصيد الشعبي الذي كان لهم قبل احداث 13 يناير.

هؤلاء اصلا عندما عادوا الى الاشتراكي وترشحوا للانتخابات لم يكن ترشيحهم برصيد الاشتراكي يوم الانتخابات، بل برصيدهم وتاريخهم الشخصي وهذه ميزة اظهرت رقما عدديا لصالح الاشتراكي

لكن في واقع الأمر هؤلاء هم الذين وقفوا اثناء الاحداث الاخيرة في مواجهة الانفصال. مثلا علي صالح عباد (مقبل) الامين العام للحزب الاشتراكي من الذين ذهبوا الى صنعاء بعد الاحداث، ومحمد علي بامسلم كان معي في السجن.

● ما هي درجة التأييد الشعبي التي يتمتع بها المؤتمر الشعبي العام في الجنوب الآن؟

- كبيرة جدا.

● كيف يمكن قياسها؟

- بالامس حضر وفد كبير من محافظة حضرموت يؤيد ويهنئ بالانتصار.

واقول لك انني عندما نزلت في اليوم الثاني مباشرة الى المكلا وكنا دخلناها كقوة شرعية تحركت القوة كلها باتجاه المهرة ولم يبق إلا جنود محدودون، كانت المسافة من المكلا حتى سيئون وفي المهرة كلها خاضعة لسيطرة رجال القبائل الاعضاء في المؤتمر الشعبي العام، مثل قبائل الحموم المعروفة ومدير الامن منهم، وهو عقيد في الجيش. الشيء نفسه في وادي حضرموت اصطفاف كامل لقبائل بني ظنة وآل كثير هم الذين حلوا محل القوة الهاربة. فعندما دخلنا المنطقة كل العسكر الموجودين في الشرطة اختفوا، ولم يبق احد منهم معنا خوفا من الآثار السابقة، ومن ان لا يكون مصداقية لقرار العفو العام، وعندما اطمانوا رجعوا لكن خلال فترة الشهرين التاليين عمليا لم يوجد منهم احد وكذلك الجيش اخرجناه الى مناطق اخرى، ومن ثم نظم رجال القبائل انفسهم وقاموا بعملية حماية الطرقات وكل المرافق.

ونحن في المؤتمر الشعبي العام كانت علاقتنا بهم سابقا قوية، واثناء الازمة كانت اقوى ولدينا قنوات جيدة للاتصال بهم.

الضغوط الجنوبية

● ما هي أمكانية مقاومة أي ضغوط او قلاقل قد تثيرها القيادة الجنوبية السابقة؟

- اولا قيادة الحزب الاشتراكي اليمني وكل الاعضاء الأساسيين في اللجنة المركزية من العناصر الوطنية والوحدوية بما فيهم الكتلة البرلمانية. اعتقد انهم يهتمون بمعالجة عدة قضايا، الاولى: اعادة ترتيب وضعهم وقياداتهم، والثانية: ادانة الانفصال وفك اي ارتباط من اي نوع عن اي قيادة هربت الى الخارج، وتريد ان تستخدمهم كادوات لها، واعتقد انهم يدرسون كل الحسابات التي كانت مطروحة لدى الحزب سابقا، رغم انه لم يترك لهم شيئا حتى الأرقام المالية نهبت ولا يوجد عندهم ميزانية وهم يعيدون ترتيب انفسهم. وفي هذه الحالة لو كانت أي قيادة لديها نهج آخر فشلت في تطبيقه على ارض الواقع، فانها تحاول قدر الامكان ان تثبت وجودها لأسباب مختلفة، منها انها تتلقى ميزانية من الخارج. وثانيا فانها تحاول أن توجد لها ترتيبات لاحقة كما هو الحال لأي هارب.

لكن القوى التي كان يتوقع ويحتمل ان تمارس من خلالها ضغوطاً عسكرية على اطراف او على تشكيلات عسكرية او اية اعمال مخلة بالأمن، هذه كلها عادت واطمأنت على نفسها. لقد ارسلت تذاكر سفر لمئات الاشخاص في بعض الدول طلبوها، ورحبنا بطلبهم، وبينهم قيادات كبيرة، ومنهم وكلاء محافظات وقادة في مؤسسات كبيرة وكذلك قادة عسكريون.

فالناس عرفت في فترات سابقة موجات كثيرة من الهروب وتغيير المكان، نتجت عنها ماس ولم ينتج عنها أي شيء ايجابي، فانا اعتقد انهم سينجحون في ممارسة ضغوط من هذا القبيل. ولكن ربما يمارسون ضغوطا عن طريق انتماءاتهم أو ارتباطاتهم بهذه القوة الاقليمية أو الاخرى، لكن اعتقد ايضا ان وقائع الحياة ملموسة ولكننا في المنطقة محتاجون للأمن و السلام والاستقرار، واحترام سيادة كل دولة على اراضيها، واحترام ما يجري في داخلها لا اعتقد ان هذه الحسابات في بال الدول اكثر منها في بال الآخرين، لان الآخرين يعملون على اساس الحلم والخيال، لكن اي دولة تعمل على اساس حسابات تتعلق بامنها واستقرارها وشيوع الاستقرار والامن في المنطقة.